

# النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع

قضايا التحديث والتنمية المستدامة

الكتاب الأول

دكتور على ليلة



مكتبة الأنجلو المصرية

النظرية الاجتماعية

وقضايا المجتمع

«قضايا التحديث والتنمية المستدامة»

دكتور على ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

بجامعة عين شمس

الكتاب الأول



مكتبة الأنجلو المصرية

## بطاقة فهرسة

ليلة ، على .

النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع قضايا التحديث

والتنمية المستدامة الكتاب الاول

تأليف الدكتور / على لילה

17 × 24 سم

© مكتبة الأنجلو المصرية 2015

1 - قضايا المجتمع

أ - العنوان

رقم الإيداع : 2014/23561

ISBN : 978-977-05-2944-7

طبع في جمهورية مصر العربية بمطبعة محمد عبد الكريم حسان

مكتبة الانجلو المصرية 165 شارع محمد فريد القاهرة - مصر

تليفون : 23914337 (202) ؛ فاكس : 23957643 (202)

E-mail : [angloebs@anglo-egyptian.com](mailto:angloebs@anglo-egyptian.com)

Website : [www.anglo-egyptian.com](http://www.anglo-egyptian.com)

## الفهرس

٧	مقدمة
	الفصل الأول
٧٠-١٣	قوى وإتجاهات التغير الاجتماعي
	عبر نصف قرن
١٥	تمهيد
١٦	أولاً: قضايا لفهم مسألة القوى الاجتماعية
٢٤	ثانياً: مداخل تحديد القوة الاجتماعية
٢٧	ثالثاً: مكونات بناء القوة الاجتماعية
٣٣	رابعاً: قوى التغير الاجتماعي في السياق الاشتراكي
٤٨	خامساً: حصاد التغير الاجتماعي في المرحلة الإشتراكية
٥٠	سادساً: قوى التغير الاجتماعي لاجتماعي في السياق الليبرالي
٥٩	سابعاً: حصاد التغير الاجتماعي في مرحلة التوجة الليبرالي
٦١	ثامناً: قوى التغير الاجتماعي وإتجاهاته في نصف قرن
٦٦	المراجع
	الفصل الثاني
١٠٦-٧١	الفئات الاجتماعية
	أطر جديدة للترتيب الاجتماعي
٧٣	تمهيد
٧٥	أولاً: التصنيف الاجتماعي على مرجعية التنظير الاجتماعي
٨٨	ثانياً: متغيرات التصنيف الاجتماعي
٩٥	ثالثاً: قضايا نظرية تتصل بتصنيف الاجتماعي
٩٩	رابعاً: مستقبل الفئات الاجتماعية
١٠٤	المراجع

### الفصل الثالث

١٤٢-١٠٧

#### أزمة النخبة

##### في سياق مجتمع متغير

١٠٩	تمهيد
١١٠	أولاً: الثقافة والقيم في زمن الحدث الثوري
١١٩	ثانياً: النخبة، بعض الحقائق الأساسية
١٢٣	ثالثاً: جماعات النخبة في عصر الليبرالية الثانية
١٢٩	رابعاً: في ٢٥ يناير ثورة جديدة ونخب قديمة
١٣٥	خامساً: ميدان التحرير، ساحة جديدة ونخب جديدة كذلك
١٤٠	المراجع

### الفصل الرابع

٢٠٤-١٤٣

#### المسئولية الإجتماعية

##### تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير

١٤٥	تمهيد
١٤٧	أولاً: حول تعريف المسئولية الإجتماعية
١٥٦	ثانياً: المكونات البنائية لمتغير المسئولية الإجتماعية
١٦٩	ثالثاً: تعريف المداخل النظرية للمسئولية الإجتماعية
١٧٦	رابعاً: أمطاط المسئولية الإجتماعية
١٩١	خامساً: أزمة المسئولية الإجتماعية
٢٠٠	المراجع

### الفصل الخامس

٢٥٨-٢٠٥

#### اللامركزية كإستراتيجية للتنمية

##### للتنمية المستدامة

٢٠٧	تمهيد
٢٠٨	أولاً: اللامركزية على مرجعية التنمية المستدامة
٢٢٢	ثانياً: السكان متغير حاضر في التحول إلى اللامركزية

- ٢٣٩ ثالثاً: اللامركزية وبناء المجتمع المحلي  
 ٢٤٦ رابعاً: البحث عن بيئة ثقافية مواتية للامركزية  
 ٢٥٤ المراجع

### الفصل السادس

٢٥٩-٣٢٠

### طبيعة البيروقراطية المصرية

#### وخصائصها

- ٢٦١ تمهيد  
 ٢٦٦ أولاً: البيروقراطية المصرية، فاعل التنمية والتحديث  
 ٢٧١ ثانياً: طبيعة البيروقراطية المصرية وخصائصها  
 ٢٨٠ ثالثاً: ثقافة البيروقراطية المصرية  
 ٢٨٦ رابعاً: البيروقراطية المصرية تسعى لإصلاح أوضاعها  
 ٣٠٢ خامساً: الحكومة الألكترونية وبداية عصر بيروقراطي جديد  
 ٣١٢ المراجع

### الفصل السابع

٣٢١-٣٨٦

### الاصلاح البيروقراطي في مصر

#### آفاقه وآلياته

- ٣٢٣ تمهيد  
 أولاً: المواطنون والبيروقراطية المصرية ، عداء تاريخي في  
 ٣٢٦ إطار ثقافة تقليدية  
 ثانياً: المجلس القومي لحقوق الإنسان ، فاعل علي ساحة  
 ٣٣٥ الاصلاح البيروقراطي  
 ٣٤٦ ثالثاً: إدراك المواطنين لإصلاحات البيروقراطية المصرية  
 ٣٥٦ رابعاً : دور المجتمع المدني في اصلاح البيروقراطية المصرية  
 ٣٧٢ خامساً: مستقبل الإصلاح البيروقراطي في مصر ومتغيراته  
 ٣٨٥ المراجع



## مقدمة

في عصر سابق كان الاستقرار وأحيانا الثبات هو القاعدة، ومع نهاية القرن العشرين، خلال عقده الأخير وبداية الألفية الثالثة إنعكست القاعدة، حيث أصبح التغيير إلى حد المتغير المتسارع هو القاعدة. وبعد أن كانت حقائق العالم الاجتماعى الذى نعيش فيه ساكنة ندرکہا ونستطيع تصوير طبيعتها وحدودها. أصبحت الحقائق سائلة ومتدفقة، ما تكاد أن ندرکہا حتى تنساب هاربة من إكتمال إدراکنا لها. في هذا الإطار أصبح من الضرورى أن تتطلب دراسة العالم الاجتماعى الذى نعيش فيه، والذى نحاول تفهيم تفاعلاته، أن نكون على يقين بأن الأشياء تغيرت، والتفاعلات قد إكتسبت طبائع جديدة، والكليات، إن إستقرت حدودها، تتشكل من عناصر تتباين في طبيعتها الأساسية عن ذى قبل.

إرتباطا بذلك فإننا تأملنا بناء مجتمعنا المصرى في عصر الألفية الثالثة فسوف نجد أن الموضوعات والقضايا التى تناقش على ساحته، وتشكل جوهر تفاعلاته تختلف عن ذى قبل. وهو الأمر الذى يفرض مناقشة هذه التفاعلات من منطق جديد، وتأكيد لذلك أننا إذا تأملنا العقود الأخيرة من القرن العشرين، فسوف نجد أن حالة من السلبية قد سيطرت على المجتمع، بخاصة طبقته الوسطى. التى تشكل عموده الفقرى، حيث إنسحبت هذه الطبقة إلى نوع من التآكل الذاقى، سواء كان التآكل ماديا أو معنويا حتى وصل بها الأمر إلى حالة من الضعف والهوان المادى والأخلاقى معا. فقد تآكل حجم الطبقة الوسطى ماديا، بسبب تساقط أغلب عناصرها إلى ساحة الطبقة الدنيا، إضافة إلى تآكل معانيها. فسقطت مساحات كبيرة من أخلاقها، وانتشرت على ساحتها بديلاً لذلك قيم الفساد والانتهازية، والشبى إلى السلطة، وإجادة اللعب «بالبيضة والحجر» حسبما يذهب المثل المصرى الدارج.

غير أننا نجد أن الطبقة الوسطى مع مطلع العقد الثانى من الألفية الثالثة قد إستيقظت من سباتها، حيث أشعل شباب شريحتها العليا فتيل الثورة. بحيث كان ذلك دعوة لتدفق جموع الطبقة الوسطى جميعا، ثم المجتمع بكامله، في حركة ثورية هادرة إستمرت لثلاث سنوات منذ يناير ٢٠١١ وحتى يونيو



٢٠١٣. حتى عثر المجتمع على قائدة، وحدد خطة طريقة، الذى إنطلقت فيه الطبقة الوسطى تقطع المسافات، الواحدة تلو الأخرى. وذلك بسبب إمتلاكها حالة من الإيجابية المتعاضمة الفاعلية، التى إستطاعت بواسطتها تغيير نظامين سياسيين، وأودعت قياداتها السجون، لأنهم حاولوا تعطيل حركتها، وتحريف مسارها. ومع هذه الطاقة التغييرية المتعاضمة، بدأت تتغير أشياء كثيرة من حولنا، حتى مفاهيم العلم وتصوراته أصابها التغير المتسارع، فملتت بمضامين جديدة، أو أصبحت تشير إلى متغيرات جديدة.

فى هذا الإطار حل مفهوم الفئات الاجتماعية محل مفهوم الطبقات الاجتماعية، فلم يعد المجتمع يملك حالة الاستقرار التى يصنف فى إطارها البشر، حسب أوضاعهم الاجتماعية إلى طبقات تستمر فترة طويلة من الزمن حتى تعى وجودها، وتتحول إلى كتلة فاعلة، من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، وتعى مصالحها. خاصة أن الوعى يأتى الآن من خارج الطبقة، يتدفق إلى ساحتها من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، ليشكل وعيا مجتمعيا عاما يحل محل الوعى الطبقي. وإن كان ذلك لا ينفى وجود التقسيم الطبقي بطبيعة الحال، وأن برز إلى جانبها تقسيم او ترتيب إجتماعى آخر يسعى لأن يحل محله، ويتمثل فى تصنيف الفئات الاجتماعية. حيث أصبح المجتمع الحديث، يقسم إلى فئات إجتماعية لها مكانتها فى المجتمع، وتسعى إلى أن تطور وعيها، الذى يساعدها فى تحديد مصالحها. فأصبحت فئة المرأة لها وجودها المتناسك، الذى يشكل مرجعيتها فى تحديد وعيها الذى يساعدها فى إدراك مصالحها، وهكذا الأمر بالنسبة للشباب. بل تجاوز الأمر إلى الجماعات الدينية والعرقية والثقافية، التى لها وجودها، وتعمل بإتجاه تطوير وعيها الذى يحدد لها مصالحها. إستناداً إلى مرجعية عالمية تتمثل فى الديمقراطية التى أصبحت تضبط إيقاع التفاعل فى غالب المجتمعات. والتى تضافت مع التأكيد على حقوق الإنسان، التى ينبغى أن تحترم من قبل الآخرين أو من قبل التنظيمات السياسية.

كما تعد النخبة من المكونات التى أصابها التغير فى مجتمع الألفية الثالثة، وإذا كانت مكانة النخبة فوق الجماهير على ساحة الألفية الثانية، لكونها التى

تقودها، وهى التى تشكل وعيها. حيث كانت هذه النخبة تدرك فى الغالب هموم الجماهير ومتاعبها ومشكلاتها، وتسعى إلى المطالبة بإشباع حاجات الجماهير، وتدافع عن مصالحها. غير أننا نجد أنه قد حدث تبدل فى سلوك النخبة بالنسبة للجماهير، حتى أصبحت هذه النخبة لا نخبة. حيث نلاحظ أنها قد شرعت فى العقود الأخيرة من القرن العشرين شرعت تسعى إلى السلطة، وتعتنق قيما إنتهازية تبرر لها تحقيق مصالحها الفردية، ولو على حساب تردى أوضاع الجماهير، وإنحدار نوعية حياتهم. وقد إستمر إنحدار النخبة حتى سقطت فى تردى آخر، بأن جعلت من نفسها مطية للسلطة فى تزييف وعى الجماهير، فإنفصلت عن الجماهير، وإختزلت نفسها لتكون أداة فى يد رجال السياسة أو الاقتصاد، عليها تحصل على بعض فتات القوة. او تحصل على بعض فتات مائدة المال، تعيش به حياة مترفة منفصلة عن حياة الجماهير ومتاعبها وهمومها، فعزلت نفسها وساهمت فى عزل الجماهير. وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، أدركت الجماهير فساد النخبة وأنانيتها وسعيها المتشزم عن سيد تخدمة، وأن هذه النخبة ينبغى أن تعتزل، فجيادها قد هزمت، وترفض الجماهير أفكارها لأنها قد شاخت أو انحرفت. وأصبحت الجماهير فى كليتها - من غير نخبة - هى التى تحدد طريق التحول الديموقراطى، وتحدد سرعته ومساحته. وإرتباطا بذلك تحدد حزمة واجبات وحقوق الإنسان المصرى، ذلك يعنى أن الجماهير قد تجاوزت النخبة، ولم تعد تمنحها آذان صاغية.

وإذا كان التطور الاقتصادى، الذى صاحب هذه التطورات الاجتماعية والسياسية، قد تمثل فى النمو المتعاضم للقطاع الخاص والتراجع المستمر لفاعلية الدولة القومية. فإننا نجد أن قيادة القطاع الخاص لعملية التنمية والتحديث، أدت فى أحيان كثيرة إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، التى بدأت تعاني من حالة من التهميش والاقصاء الاجتماعى، بحيث أسست هذه الأوضاع احتمالية إنتفاضة الجماهير وإنتشار الصراع الاجتماعى. وذلك يرجع بالأساس إلى أن القطاع الخاص إستمر فى التأكيد على أيديولوجيته الفردية والأناية، ولم يكتسب الوعى بالمسئولية الاجتماعية التى عليه أن يقوم

بها لصالح المجتمع. والمأمول أن تكتسب شريحة رجال الأعمال الوعى بضرورة العمل وفق قيم إيثارية تساعدها في الارتقاء بأوضاع الآخرين. حيث تؤكد أن المؤسسات الاقتصادية، التى تعمل على الارتقاء بأوضاع الجماهير، تحقق مكاسب أكبر من تلك التى تعمل وفق قيم إنانية فردية. بحيث نتوقع أن يعى رجال الأعمال هذا الدرس جيداً، بدل من أن تسحب البرجوازية العالمية، إضافة الدولة القومية البساط من تحت أقدامها.

وفى هذا العالم المتغير، التى تتسع فيه مساحة التهميش الاجتماعى، تصبح الحاجة ماسة إلى إعادة تماسك المجتمع، بالعمل على تضامن الشرائح التى أستغلت مجتمعا عن أنانية، مع الشرائح التى فرض عليها التهميش الاجتماعى. إستناداً إلى ميثاق شرف أخلاقى، بإعتبار أننا جميعا شركاء فى الوطن، وأن هذا الميثاق الأخلاقى الذى قال به إميل دوركيم، يتطلب أن يتخلى الأغنياء عن غلوائهم وأنانيتهم، فى مقابل أن يتخلى المهمشون عن إحتجاجهم ورفضهم. لذلك أبتدعت المجتمعات إجراءات الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعى، التى تسعى إلى توفير ما يشبع الاحتياجات الأساسية للفقراء والمهمشين. ليمتلكوا القدرات التى بواسطتها يصبح فى إمكانهم المشاركة الاجتماعية الفعالة، فى مختلف مجالات المجتمع، وهى الحالة التى تجعل من المجتمع كتلة واحدة متماسكة قادرة على الفعل المؤسس للتنمية والتحديث والتقدم.

ويساعد فى نجاح التغيرات التى إرتبطت بالقضايا السابقة، أن الجماهير أصبحت حاضرة فى المشهد، من خلال صيغ عديدة، أبرزها صيغة اللامركزية فى إدارة التنمية المستدامة والتحديث. فبعد أن كانت التنمية فى النصف الثانى من القرن العشرين تحدها الحكومة المركزية، وتقوم بتنفيذها بيروقراطية الدولة، فى غيبة كاملة من الجماهير، اللهم إلا بإعتبارها أدوات لتنفيذ مشروعات التنمية والتحديث. على خلاف ذلك نجد أن ثمة تغيير قد حدث، حيث الإتيان إلى التأكيد على اللامركزية فى التنمية والتحديث، بحيث تتولى الوحدات المحلية تطوير تصوراتها لمشروعاتها، من خلال إستطلاع رأى الجماهير. التى سوف

تشارك في تحديد طبيعة هذه المشروعات، وأيضاً المشاركة في تنفيذها من خلال ما أصبح يعرف بالمجتمع المدنى. الذى يتولى تنظيم هذه الجماهير حتى يمكن ان تشارك في مختلف المجالات، بغض النظر عن مستوى هذه المحلية، محافظة كانت أم قرية. شريطة أن يتحقق ذلك في نطاق الخطة العامة للمجتمع أو الدولة.

لقد حاول هذا الكتاب تناول هذه القضايا أو الموضوعات التى شغلت العقود الخمسة الأخيرة، ثلاثة منها فى الألفية الثانية وإثنتان فى الألفية الثالثة، وما زال التغير مستمراً ومتسارعاً، تخلى المجتمع فى إطاره عن سكون وإستقرار عقود الألفية الثانية، إلى حالة ثورة وإحتجاج وتغير الألفية التالية، هى صفحات مجتمع من الطبيعى أن نقرأها، حتى نمتلك القدرة على إستشراف المستقبل.

والله الموفق اولاً وأخيراً

الرحاب فى يناير ٢٠١٥



الفصل الأول

قوى وإتجاهات التغيير الاجتماعي

عبر نصف قرن



## الفصل الأول

### قوى وإتجاهات التغيير الاجتماعى

#### عبر نصف قرن

##### تمهيد

تعد قضية التغيير الاجتماعى من القضايا المحورية التى تناولها التنظير السوسولوجى بالتحليل والتفسير. وذلك لأن التغيير هو التفاعل القاعدة، وأن الثبات هو الاستثناء، الذى يعنى موت للكائن، سواء الكائن العضوى، أو ما فوق العضوى. من هنا فالتغيير يعبر عن إستمرار الحياة، فتراكم التفاعل الاجتماعى فى الماضى والحاضر، يتحقق بإضافات كمية تدريجية، وعند نقطة معينة يتحول هذا التراكم الكمى، إلى تغير فى نوع البناء أو الوحدة التى يقع على ساحتها التغيير. أو قد يتحقق التغيير، حينما تنفى الحقيقة أثناء التطور بعض جوانبها العارضة، لتكشف فى النهاية عن طبيعتها الجوهرية والدائمة التى تختلف بالتأكيد عن الطبيعة التى بدأت بها الوحدة الاجتماعية الخاضعة للتغيير أقل إكتمالا ثم تحولت بالتطور إلى وضع أكثر إكتمالا، سواء كانت هذه الوحدة الاجتماعية جماعة أو طبقة إجتماعية أو حتى مجتمعا.

وبرغم تراكم التراث النظرى الذى تناول قضية التغيير الاجتماعى، إلا أننا نرى أن هناك مجموعة من الأفكار التى ينبغى مراجعتها، فالعلم الاجتماعى ينبغى أن يعيد مراجعة أفكاره فى كل فترة عملا بفرضية أساسية. تلك الفرضية التى تؤكد على أن هناك تفاعل متبادل بين التنظير والواقع، وإذا كان الواقع متغيرا بحكم خلقه وطبيعته، فإن التنظير ينبغى ان يكون كذلك. فإذا توقف التنظير عن متابعة الواقع المتغير بتغير مناظر فى بنيته، فإنه يتحول إلى تفكير جامد، عاجز عن فهم وتحليل التفاعل او التغيير الاجتماعى. على هذا النحو تجمدت كثير من النظريات عن ملاحقة حركة الواقع، بعد ان كانت ذات طبيعة راديكالية فى زمانها أو عصرها، من هنا وجبت المراجعة لبعض الأفكار المتعلقة بالتغيير الاجتماعى. من هذه الأفكار هل التغيير الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع هو نتيجة عوامل إجتماعية، أم هو نتيجة لفاعلية وتفاعل قوى إجتماعية؟



هل التغيير الاجتماعى الناتج يتحرك فى إتجاه خطى واحد، ام أنه يتخذ عادة الإتجاه الذى يخدم مصالح بعض القوى الاجتماعية، أو مصالح قوة إجتماعية بعينها، أم أنه يدفع المجتمع عند التغيير فى إتجاه محدد؟ تلك وغيرها من الأفكار والقضايا نتعرض لها فى الصفحات التالية. أولاً: قضايا لفهم مسألة القوى الاجتماعية

إذا كان للتغيير الاجتماعى عوامل ونتائج، فإن هناك بعض القضايا المتعلقة بعوامل التغيير الاجتماعى وطبيعته ونتائجه تحتاج إلى مراجعة. وعلى سبيل المثال نجد أن التراث النظرى يحدد عوامل معينة مثيرة للتغيير الاجتماعى، هذه العوامل قد تكون سياسية أو إقتصادية أو دينية أو ثقافية، إضافة إلى أنها لا تعمل منعزلة عن بعضها فى فضاء المجتمع، ولكن يحمل لواءها ويؤكد فاعليتها قوى إجتماعية معينة، تفرض فاعلية هذه العوامل، أو أن هذه العوامل دفعتها فى إتجاه التحرك لتغيير المجتمع بما يجعله موافقاً لظروفها الاقتصادية أو الدينية أو السياسية. مثال على ذلك أننا نلاحظ أن معالجة كارل ماركس للإقتصاد، كمتغير يلعب دوراً فى تغيير المجتمع فى أى مرحلة من مراحلها، تدرك فاعلية هذا المتغير من خلال أداء قوة إجتماعية محددة. هى الطبقة البورجوازية تارة حينما تؤسس الظروف لتوليد فائض القيمة فى مرحلة النمو الرأسمالى، وتارة حينما تعمل البروليتاريا. إستناداً إلى عملية الإفكار الاقتصادية والوعى بإتجاه تفويض النظام الرأسمالى، لتأسيس النظام الشيوعى، الذى تتوزع فيه الموارد الاقتصادية، بما يحقق إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية، أو إشباع أغلبية الحاجات.

ووفق نفس المنطق نجد عالم الاجتماع ماكس فيبر، حينما يتناول الدين كأحد متغيرات التغيير الاجتماعى، وكى تؤدى المبادئ والقيم الدينية دورها فى التغيير، فإن ذلك يعتمد على وجود طبقة إجتماعية، أو جماعة تدرك معانى هذا الدين الجديد. وتحاول فرض هذه المعانى على واقع المجتمع. لتحل محل المعانى القائمة او القديمة، وينتصر الدين الجديد، حينما تصبح الطبقة او الجماعة الاجتماعية، التى تؤمن به، قوة إجتماعية تمتلك التأثير والفاعلية لفرض

هذه المعانى الجديدة علي العالم (١). ويتسق مع ذلك تناول فلفيدو باريتو في نظريته عن دورة الرواسب، وهى الدورة التى تناظر دورة مناظرة للتغيير الاجتماعى المتتابع، بين الصفوات او الطبقات الاجتماعية، التى تتبادل المواقع إستناداً إلى ضعف أو قوة هذه الرواسب. حيث نجد أن باريتو يتحدث عن الجماعة التى تمنحها رواسبها الاجتماعية المعينة قوة محددة، فصفوة او فئة الثعالب تعد قوة إجتماعية تمنحها رواسب التأسيس طاقتها، وصفوة الأسود قوة إجتماعية تستند في قدراتها، إلى رواسب إستمرار ما تأسس، وتضعف القوة الاجتماعية للجماعة، حينما تضعف رواسبها، أو حينما تفشل في العثور على ما يجدد رواسبها من بين الجماهير العريضة (٢).

وتتعلق القضية الثانية بمصادر التغيير الاجتماعى، حيث تنطلق من هذه المصادر عوامل فاعلة، في نطاق ذلك فإننا نعين ثلاثة مصادر للتغيير في نظامنا العالمى المعاصر، تنطلق منها عوامل تسعى بواسطتها قوى إجتماعية معينة لفرض فاعليتها. وإذا تأملنا حالة أى مجتمع من المجتمعات في نظامنا العالمى المعاصر فسوف نجده بشكل نسق إجتماعى له بيئات نسقية متنوعة، فإذا تأملنا النسق القومى في إطار النظام العالمى، فسوف نجده نسقا يشغل مكانا وسطا بين ثلاثة أنساق تشكل بيئات يمكن ان يصدر عنها التغيير الاجتماعى. النسق العالمى كنسق شامل والنسق الإقليمى كنسق مباشر للنسق القومى، ثم السياقات المحلية كأنساق فرعية من النسق القومى، إذا تأملنا هذه المصادر فسوف نجد أن العوامل أو التأثيرات الصادرة عنها تؤثر في مختلف القوى الاجتماعية بالداخل. وعلى سبيل المثال نجد أن البرجوازية العالمية - خاصة في عصر العولمة - هى مصدر فاعلية الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك الدور الذى يلعبه الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في الأختراق الثقافى للنسق أو المجتمع القومى، الذى توجد في إطاره جماعات أو قوى إجتماعية تقبل هذا الاختراق وتتفاعل معه لتستوعبه، بينما هناك جماعات او قوى إجتماعية ترفضه وتعلن الجهاد في مواجهته. وقد تنطلق هذه العوامل من قوى إقليمية لتتلقفها جماعات قوى إقليمية معينة في الداخل، مثال على ذلك الدين كعامل دفعت به قوى الثورة

في إيران، لتتلقفه جماعات التيار الاسلامى في مصر، وتستند إليه في تحركها لتغيير المجتمع. وفي بعض الأحيان تنطلق قوى التغيير من الداخل لتعمل على تغيير النسق الاجتماعى بكامله، حينما تستجيب هذه القوى للضغوط التى تفرض عليها التحرك نحو إحداث التغيير الاجتماعى. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الطبقة المتوسطة فيما قبل ١٩٥٢، باعتبارها القوة التى دفعت إلى تشكل الصفوة السياسية التى تعمل في إتجاه إحداث التغيير الاجتماعى، أو قد يطالب بالتغيير بعض الأقليات الأثنية في المجتمع، حينما تضغط بإتجاه تأسيس عقد إجتماعى جديد، تتوزع على أساسه الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق أسس إجتماعية عادلة. ويمكن أن ننظر إلى حركة الأكراد في تركيا والعراق، وبعض الطوائف الدينية في لبنان، والقبائل البربرية او الأمازيغية في الجزائر والمغرب والجنوب المسيحى في السودان. باعتبارها قوى إجتماعية تطالب ببعض التغييرات الاجتماعية إستناداً إلى الدين او السلالة او القناعات الثقافية والاجتماعية.

وفي هذه الحالة فإن التغيير الاجتماعى ينجح ويتحقق إذا كانت جملة القوى الاجتماعية تعمل في إتجاه واحد، بحيث تسلم في النهاية إلى دعم بعضها البعض في سياقات متتابعة، حتى تتعاضد طاقة التغيير فيحقق أهدافه. فمثلا التغييرات التى تسعى البرجوازية العالمية لإحداثها في المجتمعات القومية تتدعم إذا لاقى هذه التغييرات قبولا على الصعيد الإقليمى، ثم على صعيد البرجوازية المحلية كقوة إجتماعية على المستوى القومى، أو السياقات او المجتمعات المحلية، بحيث نجد أن التغيير المطلوب تتدفق مضامينه من قوى المراكز العالمية إلى قوى الصعيد الإقليمى وإلى الصعيد القومى ثم المحلى. غير أن هذا التغيير الصادر عن المستويات الأعلى يمكن تحييد فاعليته أو أثاره إذا ظهرت القوى الاجتماعية القادرة والمؤهلة. التى تقف في مواجهة هذا التغيير وترفضه على أى مستوى من المستويات الأربعة الأخرى السابقة، بمعنى أن تظهر على أى من هذه المستويات قوة تتناقض في فاعليتها مع فاعلية قوة إجتماعية مقابلة على أى من المستويات الأخرى، فتحييد تأثيرها (٣).

وتتعلق القضية الثالثة بتفاعل القوى الاجتماعية مع بعضها البعض، وعلاقة هذا التفاعل بتحديد طبيعة وإتجاه التغيير الاجتماعى، ذلك أنه من المفترض أن تمتلك كل قوة من القوى الاجتماعية طاقة قادرة على دفع المجتمع فى إتجاه معين، وفى هذا الإطار فإننا نواجه بأربعة حالات للعلاقة بين القوى الاجتماعية وإحداث التغيير الاجتماعى. فى الحالة الأولى تتفاعل القوى الاجتماعية بإتجاه واحد، تقودها إحدى القوى، التى تقوم بتأكيد التآزر بينها، بحيث نجد أن نتاج التفاعل إيجابى يتراكم لصالح المجتمع. ومن ثم فإستمرار هذا التراكم يقدم ففزة نوعية مستندة إلى التراكم الكمى الذى تحقق عن نقطة معينة، ونتيجة لذلك يصبح إستمرار تغيير المجتمع مطردا بنفس المعدلات وفى نفس الإتجاه. فى بعض المجتمعات او فى بعض فترات التاريخ تتأزر كل قوى المجتمع فى تحقيق تغيير فى إتجاه محدد ودون مشكلات. وفى هذا النموذج قد تتبادل القوى الاجتماعية المواقع، وقد يتغير مستوى إسهام هذه القوى، غير أن إسهامها جميعا فى تغيير المجتمع يظل ثابتا يتميز بالتراكم، ونتيجة لذلك يتحقق النمو والتقدم. ونقدم مثلا لذلك من التاريخ الأوربي، وأداء القوى الاجتماعية فى أبنية المجتمعات الغربية المعاصرة (٤).

وفى الحالة الثانية نجد أن القوى الاجتماعية الكائنة فى فضاء المجتمع ليس لها إسهامها على المستوى الملائم أو المطلوب. بحيث نجد أنه إذا كانت هناك بعض القوى التى تؤدى دورها على المستوى المطلوب، فإن أداء بعض القوى الأخرى لا يتأزر معها، ومن ثم فهى قوى إجتماعية اما أن تتوقف عن المشاركة فى إنتاج التفاعل الاجتماعى. وهو مايعني أنها وإن كانت قائمة ولها مكانها فى المجتمع غير انها لا تشارك فيه، سواء عن إرادة جماعية أو بسبب قيود مفروضة عليها، أو أن هذه القوى قد تؤدى دورها بما يتعارض مع أداء قوى أخرى. الأمر الذى ينتقص من أداء هذه القوى، فدورها أو إسهامها الذى تؤديه ليس قيمة مضافة ولكنه قيمة منتقصة. الأمر الذى يؤدى إلى تقليص معدلات التغيير الاجتماعى، فلا يندفع بالدرجة التى تتعادل أو تتوازى مع حاصل جمع أداء أو إسهامات القوى الاجتماعية الأخرى.

بل أن أداء أي من هذه القوى الاجتماعية بما يتناقض وأداء قوى إجتماعية أخرى قد يدفع إلى تغيير إتجاه التغيير الاجتماعى. وعلى سبيل المثال فإن قيام النظام السياسى بتقليص أداء البرجوازية العليا فى المجتمع المصرى عقب ١٩٥٢ «سواء ملاك الأراضى فى الريف، أو أصحاب الأعمال الحضريين»، الأمر الذى دفع هذه الطبقة إلى الإحجام عن المشاركة فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وقد تصادف فى هذه المرحلة ممارسة البرجوازية العالمية لضغوط على النظام وصلت أقصاها فى عامى ١٩٥٩، ١٩٦٠، حيث التأمّر لانهيّار الوحدة مع سوريا، إضافة إلى سحب تمويل السد العالى الأمر الذى دفع النظام السياسى إلى تغيير طبيعة التغيير الاجتماعى، فأصبح ينشد تطوير المجتمع بما يحقق مصالح الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، وبغير فائدة أو خدمة مصالح البورجوازية العليا.

وفى الحالة الثالثة نجد نوعا من القصور فى أداء بعض القوى الاجتماعية، أو معظمها، الأمر الذى يخفض كثيرا من وتيرة التغيير الاجتماعى، فى هذه الحالة فإن ظروف البيئة الخارجية للمجتمع قد تكون غير مواتية، فتعوق أداء بعض القوى الاجتماعية لأدوارها وإسهاماتها. أو أن هناك ظروفًا فى البيئة الداخلية للنسق الذى يتضمن هذه القوى، تعوق أداء هذه القوى لأدوارها، أو أن هذه القوى هى قوى غير مكتملة، أو بها بعض النقائص بما يجعلها فى وضع لا تستطيع فيه أداء أدوارها، أو أنها تؤدى هذه الأدوار بمستوى أقل من المطلوب. بحيث ينتج عن ذلك تناقص ناتج عن تفاعل أدوار القوى الاجتماعية يتجه إلى مستويات متدنية، حتى مستوى الصفر. وربما يتجه التغيير فى إتجاهات وبمعدلات سالبة فيؤدى إلى حالة من الإنهيار الاجتماعى، شهدتها مجتمعات كالصومال أو أفغانستان ومصر فى بعض العقود التاريخية الحديثة.

وتؤكد القضية الرابعة على تباين وتصاعد وتيرة التغيير الاجتماعى، إبتداء من التفاعلات اليومية البسيطة وحتى حدوث التغيير الاجتماعى الشامل، وإذا كنا قد أشرنا إلى أن التغيير الاجتماعى هو القاعدة، بينما حالة الثبات أو الاستقرار هى الاستثناء. فإننا نستطيع أن نميز فى نطاق التغيير بين ثلاث مستويات للتغيير

ويعبر المستوى الأول عن مجموعة التغييرات الفردية التي تحدث نتيجة لمشاركة البشر في تفاعلات الحياة اليومية، ويدخل في هذا الإطار الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقى حيث يعبر البشر من خلال الحراك الرأسي حدود الطبقات الاجتماعية، عبر قنوات وظروف تيسر ذلك، أو يتحركون من خلال الحراك الأفقى حيث ينتقل البشر عبر حدود السياقات الاجتماعية من الريف إلى الحضر، أو في الاتجاه العكسي، وأحياناً يتحركون عبر نمطى الحراك الاجتماعي معاً. ومن الطبيعي أن يؤدي الحراك على المستوى الفردي، إلى عدم ثبات جزئيات المجتمع في مواضعها لفترة طويلة، ويتمثل البعد الهام في هذا النمط من الحراك في إمكانية إعتباره مؤشراً على حيوية المجتمع، فمعدلات الحراك الاجتماعي تصبح عالية إذا توفرت فرص ملائمة للتعليم والعمل والدخل ونوعية الحياة الملائمة، ومن الطبيعي ان يمتلك المجتمع مصادر كثيرة لتدفق هذه الفرص في إطاره.

ويرتبط المستوى الثاني بالتغيير الحادث داخل بنية المجتمع وتمتد حدوده ليشمل بعض جماعات المجتمع، قد يستند التغيير الاجتماعي المحدود أو الوسيط إلى الحراك الاجتماعي، فيتحول إلى موجات من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. أو من المجتمع المصري إلى مجتمعات الخليج مثلاً، أو أن يتناول هذا التغيير أحد القطاعات الاجتماعية كالتعليم مثلاً. أو التوظيف في البيروقراطية، أو الدخول ومستويات المعيشة. وإذا كان من الطبيعي أو المنطقى أن تشارك التفاعلات أو التغييرات في المستوى الأول، في تأسيس بعض جوانب التغيير في المستوى الثاني، فإن هذا المستوى الأخير يلعب دوراً رئيسياً في دعم وتطوير المستوى الأول، هذا إلى جانب أنه يلعب دوراً رئيسياً في إطلاق عقال التغيير في مختلف جوانب البناء الاجتماعي. فالتغيير في التعليم، يؤدي إلى تحسين خصائص القوى البشرية، مما يجعلها أكثر قدرة على دفع عملية التنمية والتغيير على مستوى المجتمع. حيث تؤدي التغييرات الحادثة على المستوى الفردي إضافة إلى التغييرات الحادثة على المستوى الجزئي، أي مستوى الجماعات، إلى تطوير ضغوط في إتجاه التغيير الاجتماعي الشامل (٥).

وفي هذا الإطار فإننا نشير إلى ملاحظة رئيسية، تتعلق بنمط التغيير

الاجتماعى وزمان وقوعه، حيث يعتمد ذلك بالأساس على مدى إستجابة بناء المجتمع للتغيرات الحادثة في إطاره، وفي هذا الإطار فإننا نواجه بأحد نمطى التغير. في إطار النمط الأول نجد أن المجتمع يستجيب للتغيرات التى تقع على ساحته في إطار المستوى الأول والثانى، بمعنى ان يستوعب التغيرات التى حدثت، ويستجيب لها بصورة إيجابية، حتى تنهيا الظروف لتفاعلات وتغيرات جديدة. وإستنادا إلى ذلك تحدث تغيرات تدريجية يومية مستمرة، تساعد بعد فترة معينة من الزمن على تغير المجتمع بكامله، يؤكد ذلك أننا إذا نظرنا إلى الفارق بين نقطة بداية إفتراضية في تاريخ المجتمع ونقطة نهاية إفتراضية كذلك، فإن الفارق بين الموضوعين يكشف عن حجم التغير الاجتماعى الذى حدث. هذا النمط من التغير يمكن التعرف على طبيعته من خلال إستكشاف وجهة نظر البنائية الوظيفية في التغير الاجتماعى، ويتجسد إلى حد كبير في التغير الاجتماعى التدريجى الذى حدث في المجتمعات الغربية، التى قادت تطورا تدريجيا. وفي نطاق النمط الثانى لا يستجيب المجتمع للتغيرات الحادثة في نطاقه بمعنى ان تحدث تغيرات على مستوى الأفراد من البشر، غير أنه لا يستجاب لها إجتماعيا بالأسلوب الملائم. كذلك تحدث تغيرات على مستوى أداء الوحدات الاجتماعية، أو في علاقاتها ببعضها البعض، غير أن المجتمع لا يستجيب لهذه التغيرات او يحاول تحييدها أو قمعها، ومن ثم لا يستوعب متضمناتها. في هذه الحالة فإن هذه التغيرات تظل مختزنة وغير مستوعبة في بناء المجتمع، حتى يبلغ ضغطها اقصى مدى لقوته، فينفجر البناء من داخله، بحيث تؤسس القوى الاجتماعية القائدة للتغير، تغيرا شاملاً لبناء المجتمع، حيث يتخلق بناء جديد يستجيب لكل التغيرات المختزنة دفعة واحدة، وهو ما يشكل طبيعة التغير الثورى او الراديكالى. فإذا تأملنا هذا النمط من التغير فسوف نجد أنه إستهلك ذات الفترة التاريخية بين موضوعين للبناء الاجتماعى، الموضوع الذى بدأ منه إنطلاق التغيرات التى لم يستجب البناء لها، وحتى الموضوع الذى تراكمت عنده التغيرات التى شكلت ضغوطا من أجل الانفجار. ويعد هذا النمط من التغير هو

الذى يعكس وجهة النظر الماركسية فى التغيير الاجتماعى ويتجسد وجوده فى المجتمعات التى شهدت ثورات إجتماعية شاملة.

وتتمثل القضية الخامسة والأخيرة فى عدم ثبات القوى الاجتماعىة المشاركة فى التغيير حيث نجدها تخضع بدورها للتغيير والتنوع، ويتخذ ذلك صوراً عديدة، حيث نلاحظ فى الصورة الأولى عدم ثبات خصائص القوى الاجتماعىة، وبخاصة تلك الخصائص التى تؤثر فى فاعليتها بالإيجاب أو بالسلب. ومثال على ذلك أننا إذا تأملنا القوى الاجتماعىة الطبقيية فسوف نجد أن خصائصها ليست ثابتة على مدى فترة زمنية طويلة من الزمن. سواء من حيث التعليم أو التركيبية العمريية أو الدخل أو طبيعة المصالح والاهتمامات، وكذلك درجة فاعليية مشاركتها فى العملية الاجتماعىة، إضافة إلى نوعيية حياتها حيث أن هذه الخصائص فى تغييرها تجعل القوة الاجتماعىة تبدو من خلال حالات أو أوضاع إجتماعىة متنوعة ذات طبيعة مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى الاجتماعىة الدافعة للتغيير ليست من طبيعة واحدة، بل هى ذات طبيعة متنوعة، فأحياناً تتشكل القوى الاجتماعىة من طبقات إجتماعىة لها مصالحها، التى تسعى لتحقيقها كما تذهب النظرية الاجتماعىة. حيث الطبقات هى القوى الاجتماعىة البارزة فى المشهد الاجتماعى، وأحياناً توجد بعض الجماعات فى المجتمع، غير الطبقات الاجتماعىة، التى يمكن أن تكون لها قوة إجتماعىة فى مرحلة معينة كجماعات الضغط مثلاً. أو بعض الفئات الاجتماعىة أو الأقليات الأثنية، التى يمكن أن تشكل جماعات تضغط فى إتجاه قرارات إجتماعىة محددة. وقد تشكل الصفوات أحد أنماط القوى الاجتماعىة، سواء كانت الصفوات السياسىة أو الاقتصادىة أو الاجتماعىة أو الثقافىة، بإعتبارها تدفع فى إتجاه إصدار قرارات إجتماعىة معينة، تؤثر على أوضاع المجتمع، وتدفع لوقوع تغييرات بطبيعة معينة وفى إتجاهات محددة. هذا بالإضافة إلى أن هناك أحداثاً معينة فى تاريخ المجتمع، من الممكن أن تشكل قوى إجتماعىة دافعة للتغيير الاجتماعى، من هذه الأحداث ظهور ثروات طبيعىة مفاجئة، يلعب العائد منها دوراً أساسياً فى تغيير وجه الحياة فى المجتمع. أو



أن يواجه المجتمع بعض الكوارث الطبيعية أو الهزائم العسكرية، التي يكون من نتائجها إطلاق عقال تغيرات إجتماعية شاملة في إتجاهات عديدة (٦).

إلى جانب ذلك فإننا نلاحظ أن القوى الاجتماعية ليست ثابتة من حيث مكانتها وطبيعتها وفاعلية ادوارها، حيث يعتمد ذلك على طبيعة السياق الاجتماعى والثقافى والأيدولوجى. ونحن إذا نظرنا مثلا إلى التاريخ المصرى منذ بداية القرن العشرين سوف نجد أن مختلف القوى الاجتماعية قد لعبت أدوارا ملائمة للسياقات الاجتماعية التى تشكل بيئتها. فمثلا تراوحت أوضاع الطبقة الوسطى وأدوارها الاجتماعية بين الصعود والهبوط من حيث الفاعلية، حدث ذلك أيضا للبرجوازية العليا أو الطبقة العاملة. نفس المنطق ينطبق على بعض الجماعات التى شكلت قوى إجتماعية، كان لها تأثيرها على القرار السياسى والاجتماعى فى مرحلة معينة، من ذلك مثلا التيار الإسلامى الذى بدأ كقوة إجتماعية مع نهاية العشرينيات، وإستمر حتى الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، إضافة إلى بروز جماعات أيدولوجية اخرى. إلى جانب ذلك هناك بعض الأحداث التى كان لها تأثيرها الفاعل فى إحداث بعض التغيرات الاجتماعية الشاملة. من هذه الأحداث التى وقعت فى التاريخ المصرى القريب، نذكر منها ثورة يوليو ١٩٥٢، إنفصال الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٩، إعلان القرارات الاشتراكية فى ١٩٦١، ثم نكسة ١٩٦٧، إضافة إلى حرب ١٩٧٣ حيث تلى وقوع هذه الأحداث إنطلاق تغيرات إجتماعية شاملة فى إتجاهات مختلفة.

#### ثانياً: مداخل تحديد القوة الاجتماعية

نحاول فى هذا القسم تحديد ماهية القوة الاجتماعية وخصائصها، بإعتبار أن هذا التحديد النظرى، يمكن أن يشكل إطارا مرجعيا لفهم دور القوى الاجتماعية على خريطة التغير الاجتماعى للمجتمع المصرى. بداية يعتبر مفهوم القوة بمعنى Power من المفاهيم الخلافية التى ثار حولها جدل كبير فى علم الاجتماع. فى هذا الإطار يؤكد ديفيد نيومان أنه نظرا لاهتمام علماء الاجتماع بمفهوم القوة، فإننا نجد أنهم قد طوروا ثلاثة منظورات لفهم توزيع القوة والسلطة فى إطار النظم السياسية والاقتصادية المختلفة. وهى المنظور

أو المدخل التعددى، والمدخل الماركسى، والمدخل الفييرى، المنظور الأول وهو المنظور التعددى الذى يهتم بدور جماعات المصالح المتباينة. بحيث يتضمن هذا المدخل النظر إلى الطبقات الاجتماعية بإعتبارها جماعات لها مصالح فى نطاق اللعبة الاجتماعية، وعلى هذا النحو نجد أن النظريات التى تؤكد على تعددية القوة تتصور القوة بإعتبارها منتشرة على ساحة النسق الاجتماعى والسياسى. والمنظور الثانى هو المنظور الماركسى، ويعرف بمنظور الطبقة الحاكمة، حيث يركز هذا المنظور على دور مجموعة صغيرة تضم أكثر أفراد المجتمع ثراء (V)، بإعتبارها الجماعة التى تحتكر القوة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك نجد المنظور الذى تبناه ماكس فيبر، وهو المنظور الذى يؤكد على أهمية القوة الفيزيقية Force، وينظر إلى الدولة بإعتبارها النظام الذى يحتكر إستخدام هذه القوة.

فإذا حاولنا تناول قضية توزيع القوة الاجتماعية فى المجتمع بدرجة أعمق، فسوف نجد أن مدخل ماكس فيبر يعد أول هذه المداخل من حيث ثرائه، لكونه يدرك القوة بإعتبارها ظاهرة فردية مرادفة للسيطرة Domination ويرى هذا التحديد أن القوة تتميز بعدة خصائص منها:

١. أن القوة يمارسها الأفراد، ولذلك فهى تتضمن الاختيار والتعمد والقصد.
٢. أن القوة تتضمن أن يسعى الأفراد لتحقيق أهدافهم التى يرغبون فيها.
٣. وأن القوة تمارس على الآخرين من البشر، وقد تتضمن بذلك المقاومة أو الصراع.
٤. كما أنها تتضمن وجود إختلافات فى المصالح بين الأقوى والأضعف.
٥. أن القوة ذات طبيعة سلبية تتضمن فرض الحرمان والقيود على هؤلاء الخاضعين لسيطرة القوة (٨).

ولا يقتصر إدراك ماكس فيبر للقوة على المستوى الفردى، ولكنه يربطها بصورة واضحة بقضية الترتيب الاجتماعى، فى هذا الإطار ينظر ماكس فيبر إلى القوة بإعتبارها أحد المفاهيم الرئيسية. المتصلة بالترتيب الاجتماعى الذى يتحدد بثلاثة أبعاد رئيسية. هى ، الطبقة Class، المكانة Status، الحزب Party. فى

هذا الإطار تعد الطبقة نتاجا لتوزيع القوة الاقتصادية، بينما تعد المكانة قوة إجتماعية محددة معياريا، على حين يعتبر الحزب جماعة نشطة تسعى لتحقيق أهداف عديدة في المجال السياسى (٩).

على خلاف ذلك نجد أن علم الاجتماع الماركسى يدرك القوة بإعتبارها علاقة بنائية، قائمة ومستقلة عن الإيرادات الفردية، ومن ثم يسقط التعريف الماركسى أية جوانب تتعلق بالقصد أو الإرادة، وفي هذا الإطار يرى ماركس ان وجود القوة يعتبر نتيجة للبناء الطبقي في مختلف المجتمعات (١٠). وتأكيدا لذلك يعرف بولنتزاس Poulantzas.N القوة بإعتبارها قدرة إحدى الطبقات الاجتماعية على تحقيق مصالحها برغم معارضة الطبقات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الإطار نجد أن القوة تتميز بثلاث خصائص، الأولى ان القوة لا يمكن أن تنفصل عن العلاقات الاقتصادية والطبقية، والثانية أن القوة تتضمن الصراع الطبقي، والثالثة أن تحليل وفهم القوة لا يمكن أن يتحقق بدون تحديد نمط الإنتاج (١١).

بالإضافة إلى ذلك نجد أن علم الاجتماع الأمريكى فى أنساقه النظرية الرئيسية يتصدى لمفهوم القوة الاجتماعية، حيث يرى منذ البداية أنه ليس من الضرورى أن يتضمن مفهوم القوة الصراع والقهر. فمثلا نجد أن تالكوت بارسونز يعرف القوة، بإعتبارها قدرة إجتماعية إيجابية لتحقيق غايات أو أهداف مشتركة. وفي هذا الإطار تماثل القوة النقود فى الاقتصاد، بإعتبارها قدرة عامة لتأمين تحقيق الأهداف المشتركة للنسق الاجتماعى، ومن هذه الجوانب يصبح من الصعب التمييز بين القوة والنفوذ (١٢). وتأكيدا لذلك يذهب ر. دال Dahl.R إلى ضرورة النظر إلى القوة Power والسلطة Authority والنفوذ Influence بإعتبارها جميعها تتعلق بالنفوذ والتأثير. وفي حين أننا نعتبر النفوذ هو قدرة شخص على تغيير سلوك آخر، فإن القوة ينظر إليها بإعتبارها تنتشر بصورة شاملة فى المجتمع بدلا من تركزها فى الصفوة الحاكمة. وفى هذا النطاق ينظر إلى النسق السياسى بإعتباره نسقا مفتوحا يحتمل التعددية، ويتيح

الفرصة للمجتمع بكامله فى أن يشارك بدرجة ما فى العملية السياسية (١٣).  
 وبرغم ذلك فإننا نجد أن التمييز بين هذه المنظورات او المداخل من حيث تحديدها  
 للقوة فيه درجة عالية من التبسيط. وعلى سبيل المثال فقد لاحظ ر. دال ان القوة الاجتماعية  
 يمكن أن تتركز فى جماعة قليلة سماها "الطبقة السياسية" وإن كان قد دافع عن الديمقراطية  
 الليبرالية فى مواجهة الاتهام الماركسى لها بأن الطبقة الاقتصادية الحاكمة هى التى تحكم  
 المجتمع وتسيطر عليه، هذا بالإضافة إلى أنه وافق ضمناً على وجهة النظر الفيبرية فى الدولة  
 باعتبارها الاحتكار المشروع لاستخدام القوة Force (١٤).

#### ثالثاً: مكونات بناء القوة الاجتماعية

تشير قراءة هذه التحديدات السابقة لمفهوم القوة إلى إمكانية تمييز الجوانب المختلفة  
 للقوة الاجتماعية من خلال مجموعة من المكونات او العناصر الرئيسية. ويتمثل المكون الأول  
 فى بناء القوة الاجتماعية، بأنها جماعة من البشر تشغل مكانة معينة فى بناء الترتيب الاجتماعى  
 للمجتمع، بغض النظر عن المعايير التى يستند إليها هذا الترتيب. ويتفق على ذلك كل من  
 ماركس وفير وبارسونز ودال، وتشكل القوة الاجتماعية فى هذا الإطار من مجموعة من الأفراد  
 الذين يشتركون فى إمتلاك القدرات أو القوة الناتجة عن مصدر واحد. فمثلاً تشكل الطبقة  
 الرأسمالية فى المنظور الماركسى من البشر، الذين يشتركون فى مصدر واحد للقوة هو إمتلاك  
 رأس المال، ذلك فى مقابل البروليتاريا التى يشترك أفرادها فى أمتلاك مصدر اخر او مقابل للقوة  
 هو طاقة العمل. وإرتباطاً بذلك فإنه ينبغى فهم القوة بالنظر إلى توزيعها بين وحدات النسق  
 الاجتماعى، حيث ينظر كثير من القائميين بتحليل القوة فى النسق الاجتماعى إلى القوة باعتبارها  
 تعكس نوعاً من البناء المتدرج الذى توزع على مستوياته وحدات النسق الاجتماعى. بالنظر إلى  
 نوع وقدر القوة التى فى حوزتها، فى مواجهة بعضها البعض. وحسبما يذهب س. رايت ميلز،  
 فإننا نجد أن الوحدة التى تشغل مكانة أعلى فى البناء المتدرج تكون لديها قدرة أعلى مقارنة  
 بالقوة التى تشغل مكانة ادنى فى تدرج بناء القوة (١٥).

ويرفض ريزمان هذا التوزيع المتدرج للقوة، وهو التوزيع الذى يستهدف التأكيد على طبقة حاكمة، وبديلاً لذلك نجده يؤكد على ضرورة النظر إلى القوة من جوانب أخرى غير توزيعها المتباين بين الجماعات (١٦). وهو يرى أن هناك قيوداً مفروضة على القوى الاجتماعية المختلفة بعضها صادر عن النظام السياسى، وبعضها الآخر صادر عن الالتزامات الثقافية والقيمية وبعضها صادر عن الاعتراف المتبادل لهذه القوى ببعضها البعض. وإستناداً إلى مبدأ تعددية القوى الاجتماعية، فإننا نفترض أن فضاء المجتمع تنتشر فيه مجموعة من القوى الاجتماعية، التى تختلف من حيث إمتلاكها للمصادر الاجتماعية التى تبرر إمتلاكها للقوة أو القدرة الاجتماعية. وتستند أهمية هذه القوى الاجتماعية إلى نوعية القدرات أو القوة التى تمتلكها (١٧)، وعلى ذلك فإن التغير الاجتماعى فى أى إتجاه يكون نتيجة أو مخرجات للقوى الاجتماعية التى شاركت فيه.

ويتعلق المكون الثانى فى بناء القوة الاجتماعية بالمصادر التى تمتلكها مختلف القوى الاجتماعية، حيث تختلف المنظورات الاجتماعية من حيث تحديدها لمصادر قوة الجماعة، وفى هذا الإطار نلاحظ الإشارة لمصادر عديدة. فمثلاً نجد أن ماكس فيبر يؤكد أن التوزيع المتباين للقوة يقود إلى التوزيع المتباين لفرص الحياة، وهو ما يعنى أن قدرة الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية موزعة بنوع من عدم التساوى. ولقد عبر فيبر عن ذلك بعبارته الشهيرة «إن الطبقات وجماعات المكانة والأحزاب كلها ظواهر تتصل بتوزيع القوة فى المجتمع» وقد أراد بذلك أن يواجه الربط الماركسى بين القدرة الاقتصادية والسيطرة السياسية. حيث اراد فيبر أن يؤكد أنه ليس من الضرورى أن تستند القوة إلى إمتلاك الموارد الاقتصادية، وإرتباطاً بذلك نجد أنه يرى أن القوة خاصة كامنة فى العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وبذلك فهى تستند إلى إقتراب البشر من إمتلاك موارد القوة. على هذا النحو يصبح من الواضح أنه برغم أن الموارد الاقتصادية كالثروة وشغل الوظائف الهامة ذات أهمية حيوية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر، إلا أننا نجد أن هناك موارد أخرى للقوة، على سبيل المثال القدرات التنظيمية والادارية، الخبرة والمعرفة، وكذلك السيطرة على المعلومات،

وشغل وظائف إجتماعية معينة، والاشتهار بإمتلاك للقوة. حيث بعد هذا المورد الأخير للقوة فريد في ذاته، لكونه لا يعتمد على الامتلاك الحقيقى للقوة. ولكن على إعتقاد الآخرين في إمتلاك الشخص للقوة وهو الأمر الذى نفترض معه أنه إذا كان المجتمع الحديث قد شهد تعددية جماعات القوة. فإنه من المنطقى أن يشهد تعددية مصادر أو موارد القوة كذلك. وفي هذا الإطار لنا عدة ملاحظات أساسية، الملاحظة الأولى أنه كلما تقدم المجتمع وقطع شوطا على طريق التباين الاجتماعى والتحديث، كلما زادت موارد القوة التى لديه. وتشير الملاحظة الثانية إلى أن المجتمع الحديث تتباين فيه مصادر القوة بحيث تتخلق في نطاقه قوى إجتماعية. «جماعات» متباينة من حيث مصادر قوتها الاجتماعية، ولذلك فهى تتكامل في أدائها بمنطق وظيفى في دفع عجلة التغيير الاجتماعى، الأمر الذى يلقي ضوءا كاشفا على ضعف التصور المتدرج لبناء القوة. وتتصل الملاحظة الثالثة بأنه برغم إمتلاك المجتمع - ككل - لمخزون موارد القوة التى تحوزها الجماعات المختلفة، فإن بروز فاعلية قوة إجتماعية على أخرى يعتمد على إحتياجات السياق الاجتماعى. وتؤكد الملاحظة الرابعة والأخيرة أنه إذا إفترضنا إمتلاك القوة أو القدرة وإعمال فاعليتها، فإنه بالإمكان إفتراض سوء إستخدام القوة الاجتماعية أو لا عقلانية فاعليتها. بحيث يمكن القول إنه إذا كانت القوة الاجتماعية ذات فاعلية في دفع التنظير الاجتماعى في مجتمعات أو مراحل تاريخية معينة، فإنها يمكن أن تؤدى دورا معاكسا في مجتمعات أو مراحل أخرى، وذلك يعتمد على عقلانية القوة الاجتماعية وإنضباط أداء عناصر الإطار أو السياق الاجتماعى.

وتعد المصالح الخاصة بالقوة الاجتماعية أحد المكونات الأساسية لبناء القوة الاجتماعية، وعلى هذا النحو يؤكد بيتر روز أنه إذا كانت القوة تميل إلى أن تتوزع على جماعات المجتمع، فإن هذه الجماعات تكون مهمته عادة بتحقيق مصالحها أكثر من إهتمامها بتطوير السياسات العامة (١٨). ذلك يؤكد أن هناك نوعين من الأفعال في المجتمع على ما يذهب إميل دوركايم الفعل التكويني والفعل التنظيمى (١٩). أما الأفعال التكوينية، فهى الأفعال التى

تؤديها الجماعات المختلفة في المجتمع باعتبارها قوى إجتماعية، وهذه الأفعال لها أهداف مقصودة من جانب الجماعة أو القوة الاجتماعية، تستهدف الجماعة من ورائها تحقيق مصالحها، التي تعنى في النهاية إشباع حاجات أعضائها في مختلف المجالات. ولهذه الأفعال ذاتها نتائج غير مقصودة تعود على بنية الجماعة ذاتها، وعلى بناء المجتمع بكامله. وأيا كان الأمر فإن الأفعال التي تأتيها الجماعة تتصل مباشرة بتحقيق مصالحها في المجال الاجتماعي لدعم موارد القوة لديها وتجديد هذه الموارد. أما النوع الثاني من الأفعال فهي الأفعال التنظيمية، وهي الأفعال التي تتولى صياغة التأزر بين الأفعال التكوينية على أى مستوى من المستويات. ويهدف الفعل التنظيمي إلى تعبئة الموارد سواء على مستوى القوة الاجتماعية بتأسيس السياسات، التي تؤازر الأفعال التكوينية لتحقيق مصالحها، أو تأسيس السياسات الاجتماعية للمجتمع نتيجة لتأكيد التأزر بين الأفعال التكوينية للقوى الاجتماعية المختلفة. وإذا إتفنا على تعددية القوى الاجتماعية في المجتمع، فإننا لا بد أن نفترض أيضا تعددية المصالح وحتى تناقضها بين القوى الاجتماعية. ومن الواضح أن السياقات الاجتماعية على صعيد البيئات المحيطة بالمجتمع «السياق العالمي والإقليمي» أو البيئات الداخلية. هي التي تحدد القوى الاجتماعية التي تعد مصالحها الاجتماعية هي الأولى بالرعاية والدعم. إضافة إلى أن ذلك يعتمد أيضا على المشروع الاجتماعي الذي يحاول النظام الاجتماعي والسياسي تجسيده بمساعدة القوى الاجتماعية المختلفة. وهو الأمر الذي يستند إلى التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي. هذا مع ضرورة التأكيد على الاعتراف المتبادل حول المصالح المختلفة للقوى الاجتماعية، وأن غياب هذا الاعتراف أو إسقاطه يمكن أن يصبح مقدمة لتفجر الصراع الاجتماعي.

ويشكل الوعي احد المكونات الرئيسية في بناء القوة الاجتماعية، ونستنتج هذا العنصر من تعريف ماكس فيبر للقوة، حيث يضمنها فكرة الصراع أو القصد، ويمكن أن ننظر إلى فكرة القصد باعتبارها تتصل بالفرد أو الجماعة التي تسعى إلى تجسيد إرادتها. وذلك يتضمن نوعا من الوعي، أو العقلانية

او الفعل المحسوب حسابا دقيقا لتحقيق أهداف محددة، وهو الأمر - أى الوعى - الذى يميز أى قوة إجتماعية، وإرتباطا بذلك ترادف النظرية الماركسية بين عقلانية السلوك والوعى به. وفي هذا الإطار يذهب ماركس إلى أن الوعى له جذوره فى الممارسة الإنسانية التى هى إجتماعية بطبيعتها، وهو ما قصده بالعبارة «أن وعى البشر ليس هو الذى يحدد وجودهم، وإنما العكس، فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم» (٢٠).

من ناحية أخرى يؤكد ماركس أن وعى الإنسان يتحقق إذا أدواره وأفعاله مع القوانين العامة للتاريخ، ومن ثم فهناك تباين فيما يتعلق بدرجة قدرة الأفراد على توحيد أغراضهم مع الحركة الديالكتيكية العامة للتاريخ. وذلك ما يعنيه ماركس بالوعى الطبقي، وبذلك يؤكد ماركس على عقلانيته الأيديولوجية، حيث تصر الماركسية على أن المجتمع يؤسس الأفراد الواعون agents Conscious الذين يعملون بإرادة وعاطفة نحو أهداف محددة. ومن ثم فالتغير الاجتماعى ليس نتاجا للقوى اللاشخصية العمياء، وإنما هو نتيجة لالتقاء الإرادات والأفعال البشرية (٢١).

وتوجد عدة مصادر لتشكيل وعى أية قوة من القوى الاجتماعية ويتمثل المصدر الأول فى النمو التدريجى لوعى القوة الاجتماعية من خلال الممارسات الاجتماعية اليومية، بحيث يؤدى ذلك إلى تشكل طبقات الوعى لديها. إبتداء من الوعى الفردى إلى الوعى الجماعى، أى الوعى بالجماعة كقوة إجتماعية، أو التحرك من الوعى الاجتماعى والثقافى إلى الوعى السياسى، بحيث تصل القوة الاجتماعية إلى حالة أشبه ما تكون بالتحول الذى شخسه ماركس والذى تنتقل من خلاله الطبقة الاجتماعية من حالة طبقة فى ذاتها إلى طبقة إجتماعية لذاتها، حينما تعى أو تدرك أن لها مصالح مشتركة ينبغى أن تسعى لتحقيقها، وفى هذه الحالة فإن القوة الاجتماعية تدرك مصالحها بالنظر إلى مصالح القوى الاجتماعية الأخرى.

ويتمثل المصدر الثانى للوعى فى النظم الاجتماعية التى تسيطر عليها الدولة، وفى هذا الإطار يعتبر التعليم والإعلام وتكنولوجيا المعلومات من القنوات الأساسية، التى تطور وعى البشر، ومن ثم بمختلف القوى الاجتماعية، ومصالحهم



الاجتماعية. وذلك لأن هذه القنوات تساعد على تدفق المعرفة والمعلومات التي تساعد على نمو الوعي، ويدخل في هذا الإطار بطبيعة الحال الإعلام الخارجي، خاصة في عصر السماوات المفتوحة. حيث يقدم هذا النمط من الإعلام معرفة محررة من سيطرة الدولة، تساعد في رؤية الحقيقة من زوايا عديدة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إنضاج الوعي.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنظيمات الحزبية وكذلك منظمات المجتمع المدني يمكن هي الأخرى أن تلعب دوراً في تطوير وعي بعض القوى الاجتماعية أو بعض فئاتها على الأقل. ففي بعض المجتمعات النامية تعبر الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني المنظمة عن قوى اجتماعية غير منظمة، ومن ثم فهي تعمل على تطوير وعيها حتى تستطيع تعبئتها لتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك فإن التراث التاريخي للمجتمع يمكن أن يكون مصدراً لتطوير الوعي لدى بعض الفئات أو القوى الاجتماعية، بحيث يحدد لها هذا الوعي مصالحها وأهدافها والسلوكيات التي ينبغي أن تطرقها تحقيقاً لهذه الأهداف والسلوكيات.

وتعد العلاقة بين القوى الاجتماعية على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو القومي، من الأبعاد الرئيسية التي تساهم في تشكيل بنية القوى الاجتماعية، حيث يمكن للعلاقة بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض أن تأخذ أشكالاً عديدة. فقد تدخل بعض القوى الاجتماعية في علاقات اجتماعية متبادلة وإيجابية مع بعضها البعض، بحيث تدعم إحداها الأخرى، مثال على ذلك، أنه مراحل تاريخية سابقة لقيت الطبقة العاملة في المجتمعات النامية دعماً قوياً من القوى الاشتراكية في العالم. وفي مراحل تاريخية تالية، بدأت البورجوازيات المحلية تلقى دعماً واضحاً من القوى البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية، بحيث يشكل هذا الدعم مكوناً يطور من كفاءة القوى الاجتماعية المحلية. ويصدق نفس الأمر على العلاقة بين القوى الاجتماعية على المستوى القومي والقوى الاجتماعية على الصعيد الإقليمي.

ويدخل في هذا الإطار العلاقة بين القوى الاجتماعية على المستوى القومي وبعضها البعض، وقد أشرنا إلى الحالات الثلاثة لهذه العلاقة وهي حالة الدعم

المتبادل بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض. وهو الدعم الذى يصل إلى حد التحالف من أجل تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة، كالتحالف بين الصفوة السياسية وأى من الطبقات الاجتماعية لتجسيد مشروع إجتماعى بعينه. أو أن تكون العلاقة ذات طبيعة صراعية بين هذه القوى، أو أن القوى تعمل بصورة متوازنة او متساوية في إتجاه الصالح العام والمشترك.

#### رابعاً: قوى التغيير الاجتماعى في السياق الاشتراكي

المشهد الذى نحاول أن نرصد على ساحته إسهام القوى الاجتماعية في التغيير الاجتماعى أمتد لفترة عقدين من الزمان بدأت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وأنتهت بإنهيار روح الثورة وتغيير إتجاه الرياح في ١٩٧٠ حيث بدأت هذه المرحلة بتحالفات محددة، وأنتهت بسقوط تحالفات لتبدأ تحالفات جديدة. القوى الفاعلة في هذه المرحلة داخلية وإقليمية ودولية على السواء، تفاعلت مع بعضها البعض لتحديد مدى التغيير وإتجاهه. ويمكن طبيعة وأن نحدد هذه القوى الاجتماعية بثلاث قوى رئيسية هى البرجوازية العليا والطبقة الوسطى، والطبقة العاملة، ضامنين إليها الطبقة الزراعية الدنيا، بما في ذلك عمال الزراعة والتراحيل. على الصعيد الإقليمى نجد البرجوازية العربية، وعلى الصعيد العالمى نجد البرجوازية الرأسمالية من ناحية والقوى الاشتراكية على الناحية المقابلة. يضاف إلى ذلك النظام السياسى وعلى رأسه النخبة الثورية التى حاولت تطوير المجتمع في إتجاهات هى الأكثر تلاؤماً مع الظروف المحلية والإقليمية والعالمية. كما هى الأكثر تلاؤماً مع الأيديولوجيات التى التزم بها النظام السياسى، ونعرض فيما يلى لهذه القوى باعتبارهم فاعلين يتفاعلون في موقف إجتماعى.

١. النظام السياسى: يعد النظام السياسى اول هذه القوى الاجتماعية التى لعبت دوراً رئيسياً في إحداث التغيير الاجتماعى، وتعد النخبة السياسية هى المدخل لفهم أداء النظام السياسى، فتركيبية هذه النخبة غير متجانسة. تحمل في طياتها تناقضات عديدة، جمعت بداخلها أبناء البرجوازية العليا في مقابل أبناء الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة، مع توزيع بعض أعضائها على مختلف شرائح الطبقة المتوسطة الآخرين الأمر الذى أنعكس على تأرجح مواقفها. البعض

منهم رأى أن الإصلاح ينبغي أن يبدأ من المسألة الاجتماعية، بينما رأى البعض الآخر ان المسألة الوطنية هي الأولى بالرعاية، وأثناء ذلك تساقط بعض أعضاء النخبة نتيجة للتصفيات الناتجة عن هذا الجدل. وقد انعكس ذلك على تأرجح السياسات أيضا، مثال على ذلك أننا إذا تأملنا سياسة الإصلاح الزراعي خلال هذه المرحلة، فسوف نجد أن القوانين الأولى كانت قريبة إلى مصالح البرجوازية العليا، حيث جسد ذلك القانون الأول للإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. الذى وضع حدا أقصى ملكية الفرد بمائة فدان، بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لكل ابن من أبنائه القصر، مع التعويض عن الأراضى المستولى عليها، وهي رؤية قريبة من مصالح البرجوازية العليا. بينما كان القانون الأخير رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، الذى وضع حدا أعلى ملكية الفرد بخمسين فدانا، بحد أقصى ١٠٠ فدان للأسرة، وبدون تعويض عن الأرض المستولى عليها، يعكس رؤية قريبة من الطبقة الدنيا (٢٢).

ينعكس هذا التأرجح أيضا على أيديولوجيا النظام السياسى، حيث التبنى الواضح للقومية العربية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠، ثم التحول إلى الأيديولوجيا الاشتراكية في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٠. ولقد انعكس ذلك على سياسات التنمية الاجتماعية، حيث أتجهت النخبة السياسية في البداية إلى دفع المجتمع على طريق النمو الرأسمالى. يؤكد ذلك البيان الذى ألقاه الدكتور عبد المنعم القيسونى عن الحكومة قائلا «أن النظام الاقتصادى المتبع هو الاقتصاد الحر، وأن دور الدولة سيقصر على خلق الإطار الملائم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام بأعباء النمو الاقتصادى. «برغم ذلك وبسبب ظروف محلية وإقليمية وعالمية، إتجهت الدولة إلى إعلان التنمية إستنادا إلى الأيديولوجيا الاشتراكية ودعم القطاع العام (٢٣).

وإذا كانت الدولة قد أختارت الأيديولوجيا الاشتراكية كأيديولوجيا للتنمية الاجتماعية في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠، فإننا نجدها بعد ١٩٦٧ تبحث من جديد عن تحالف مع البرجوازية العليا، حيث طرح حوار في بعض المجالس الخاصة يذهب إلى أن الرأسمالية والمصلحة الفردية والحرية

الاقتصادية، كانت كفيلة بتجنيب البلاد كل هذه المشكلات التى تشهدها. كما أن السياسة الاجتماعية التى تستهدف زيادة كبيرة فى الدخل القومى، وتوسعا فى الخدمات وعدالة التوزيع هى سياسة طموح وغير واقعية. وكان لا بد أن تفضى إلى ما نحن فيه من صعاب، ومن ثم فالحل يكمن فى إستهداف معدلات نمو معقولة تتناسب مع إمكاناتنا، كذلك المطالبة بتصفية جزء كبير من القطاع العام والإقلاع عن التخطيط. فى مقابل ذلك نركز الحديث حول تشجيع القطاع الخاص، وأهمية الاستثمارات الأجنبية، وأقتراح الحلول العملية التى تتناقض جذريا مع التخطيط المركزى (٢٤).

ولقد لعبت الأجهزة السياسية الجماهيرية التى أسستها الدولة، حتى تتولى تجسيد سياسات التنمية وتعبئة الجماهير، دوراً أساسياً فى فشل التجربة التنموية. فبرغم الحضور التنظيمى المبالغ فيه لهذه الأجهزة، فقد غابت فاعليتها بسبب غياب المشاركة الجماهيرية الفعالة تارة، وتارة أخرى لأن النخبة كانت تتصرف بالوكالة عن الجماهير مستعينة بهذه الأجهزة، ومثال على عدم فاعلية هذه الأجهزة أن الاتحاد الاشتراكى لم يشارك فى حل المشكلات المتعلقة بالإصلاح الزراعى إلا بنسبة ٤٥% وأن المجلس المحلى للقرية لم يشارك سوى بنحو ٩% (٢٥). ولإدراك الجماهير عدم فعالية هذه التنظيمات لم تشارك فيها، ففى دراسة على عينة قومية من الشباب أتضح أن نسبة المشاركة السياسية حينئذ لم تتجاوز ٥,٨% من العينة الريفية، ونسبة ٦% من العينة الحضرية، ونسبة ٧,٣% من العينة نصف الحضرية (٢٦). هذا بالإضافة إلى سيطرة عناصر إنتهازية على هذه التنظيمات تكرر وجودها فى الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، وشكلوا نواة لأهل الثقة. ومن ثم فبدلاً من أن تقوم التنظيمات السياسية بدعم التفاعل بين النخبة والجماهير، نجدتها شكلت حاجزا عزل النخبة عن الجماهير، وبقيت أيديولوجيا النخبة محصورة فى نطاقها لم تصل الجماهير، غيرها وتركت الجماهير إما ساحة لسطوة الثقافة التقليدية، أو كتلة ساكنة عريضة لأية توجهات أيديولوجية تنتشر فى إطارها، ولو كانت مضادة لأيديولوجيا وسياسات النظام السياسى.

إذ تأملنا حالة النظام السياسى كقوة إجتماعية، فسوف نجده يعانى كذلك من نخبة غير متجانسة، وأيديولوجيات وسياسات متغيرة وغير ثابتة، وأجهزة سياسية سيطرت عليها عناصر إنتهازية جلست على كل مائدة. عجزت عن التنشئة السياسية للجماهير، ولم تفتح أمامها أبواب المشاركة، وبذلك شكلت حاجزا يعوق اتصال النخبة بالجماهير، فتركت الجماهير نهبا للثقافة التقليدية، أو اية أيديولوجيات مضادة. فدفعت النخبة إلى التصرف بوكالة عن الجماهير، وتنامت الوكالة حتى كادت أن تلبس مسوح الزعامة المطلقة، وإنعكس ذلك على تغير إجتماعى متردد، يعانى احيانا من عدم وضوح أهدافه، كما تضر وسائله بأهدافه، برغم المواثيق التى حددت إتجاه التغير «كفلسفة الثورة» و «الميثاق» وبرغم الانجازات الواقعية البارزة على أرض الواقع الاجتماعى.

٢. البرجوازية العليا: تعد البرجوازية العليا هى القوة الاجتماعية الثانية فى هذه المرحلة، ويرجع نمو هذه الطبقة إلى الفترة التى أمتدت من إستقرار حكم محمد على وحتى نهاية حكم إسماعيل. حيث تشكلت الملكيات الكبيرة من خلال منح الأراضى التى أتخذت شكل الأبعاديات التى منحت لرجال الدولة، والتى بلغت مساحتها فى عهد محمد على نحو ١٦٤٩٦٠ فداناً. ومع نهاية حكم إسماعيل بلغت نحو ٨٧٦٨٦٣ فداناً، إضافة إلى الجفالك وهى الأراضى التى منحها حكام مصر من أسرة محمد على لأنفسهم وأسرهم، وقد بلغت مساحتها عام ١٨٧٤ نحو ١٦١٤٥٤٣ فداناً. ثم أراضى العهد وهى الأراضى التى منحت لكبار الضباط والموظفين والتى بلغت مساحتها فى عام ١٨٤٤ نحو ١٢٥٥٥٥٩ فداناً إضافة إلى مسموح المشايخ والعمد التى بلغت مساحتها ٥% من أراضى القرى المصرية. وقد أستمرت الملكيات الكبيرة فى التزايد حتى بلغت ٢٤٧٦٠٠٠ فداناً فيما قبل ١٩٥٢ من مساحة الأرض الزراعية التى بلغت حينئذ ٥٩٨٢٢٦١ فداناً (٢٧). ولقد أستمر تركيز الملكية حتى أننا أنتهينا إلى سنة ١٩٥٢ حيث أستأثر ١% من الملاك بنحو خمس الأراضى الزراعية، بينما لم تتجاوز ملكية ثلاثة أرباع عدد الملاك نحو ١٢,٨% من مساحة الأراضى الزراعية، الأمر الذى يعنى أستئثار كبار الملاك سواء فى الريف أو الحضر بنصيب الأسد من الكعكة المصرية.

وقد تميز سلوك كبار الملاك بمعاندة التطور الاجتماعى، يتضح ذلك من رفضهم لكل مشروعات الإصلاح الزراعى، أو التطوير الصناعى التى تم طرحها فى المؤسسات السياسية السابقة على الثورة، ذلك بالإضافة إلى نشرهم الفساد فى الحياة السياسية والاجتماعية. وحينما قامت الثورة وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى، حيث تم الاستيلاء على مساحة ٩٩٠١٥٣ ألف فدان من أراضيهم أى ما يقرب من المليون فدان إستناداً إلى قوانين الإصلاح الزراعى، التى بدأت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأنتهت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ الذى نص على حد أقصى خمسين فدان للأسرة. وبرغم أن نخبة النظام السياسى قد رأت تعويضهم عن الملكية الزراعية المنتزعة - على الأقل فى المرحلة الأولى - بهدف دعوتهم للمشاركة فى التطور الرأسمالى حينئذ. غير أنهم لم يسجيبوا لهذا المسلك الكريم من قبل الثورة، الأمر الذى دفع النظام السياسى إلى إتخاذ إجراءات أكثر صعوبة فى النطاق الزراعى كالإستيلاء على مزيد من الأراضى وبدون تعويض. يضاف إلى ذلك سياسات التأميم التى وجهت الضربة القاضية إلى الشق الحضرى لهذه الطبقة، الأمر الذى دفعها إلى الانسحاب - كقوة إجتماعية قلمت أظافرها - من المشاركة فى عملية التنمية الاجتماعية. وقد أتخذ الانسحاب أشكالاً عديدة، إما بمحاولة الخروج على النظام السياسى كما حدث فى صعيد مصر، أو بتهريب الأموال والهروب بها إلى الخارج. أو بتبديد الأموال وإنفاقها ببذخ إستهلاكي، أو بمسايرة النظام السياسى وإمتطاء جياده ولو إلى حين. أو بالانسحاب إلى نوع من العزلة إلى أن تنهياً الظروف المواتية للعمل من جديد، أو إنتظاراً لفرصة تسنح للإنقراض على النظام السياسى والاجهاز عليه.

على هذا النحو لم يشارك كبار الملاك كقوة إجتماعية فى دفع التغيير الاجتماعى خلال هذه المرحلة، ومن ثم أستمر التغيير الاجتماعى بغير القدرة الاقتصادية لهذه الطبقة. ولقد سبب ذلك تخلف وعيها بإمكانية المشاركة فى بناء مجتمعاها، بل إنها ناصبت التطور العدا، ومن المفترض أن تكون قد أستنفرت البرجوازية الغربية لتشاركها توجهاتها وتناصب النظام السياسى العدا كذلك.

لقد أسهمت هذه المرحلة في تخفيض وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعى من ناحية حتى توقف تقريبا في أعقاب نكسة ١٩٦٧. هذا بالإضافة إلى أن سلوك كبار الملاك كقوة إجتماعية، وبخاصة خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٩، وهو السلوك الذى أتضح من عدم إستجابتهم للدعوة من أجل المشاركة في تنمية المجتمع. الأمر الذى دفع النظام السياسى إلى توجيه التغيير الاجتماعى لغير صالحهم - بعد أن فقد الأمل فيهم - وباتجاه خدمة مصالح الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع، حيث أصبح النظام إستراكيًا يستهدف مصالح الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى وكذلك الطبقة الدنيا.

٣. الطبقة الوسطى: تعتبر الطبقة الوسطى هى القوة الاجتماعية الثالثة التى كان لها دورها على مسرح المجتمع، فقد كان لهذه الطبقة حضورها البارز على خريطة المجتمع سواء في مراحلها النضالية قبل ١٩٥٢ أو في مرحلة المشاركة في التنمية بعد ١٩٥٢. ترجع بداية تشكل الطبقة الوسطى إلى عصر محمد على فقد - لعبت دورا إيجابيا في دعم النظام السياسى - حينئذ - ومشروعه الاجتماعى لتحديث مصر. الجناح التقليدى لهذه الطبقة ساهم في تثبيت حكم محمد على باشا في مواجهة المماليك من ناحية، وفي مواجهة الفرنسيين من ناحية ثانية، بينما تولى جناحها الحديث تجسيد مشروعه لتحديث مصر في الصناعة والزراعة وحتى تحديث آلية الحربية.

وحيثما إنتكس مشروعه التحديثى وإنحراف عن غاياته على يد أبنائه، الأمر الذى أدى إلى قيام الثورة العرابية، التى أنتهت أحداثها بالإحتلال الإنجليزى لمصر. أتجهت هذه الطبقة إلى النضال، الذى أمتد من الثورة العرابية، إلى مواجهة التدخل الأجنبى، سعيا لتحقيق الاستقلال الوطنى، ومحاولة تقنين العلاقة بالنظام السياسى. من خلال وضع دستور ينظم مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وهو النضال الذى أستجاب له القصر والانجليز بمنح المجتمع إستقلالاً منقوصاً (١٩٢٢) ودستورا منقوصاً كذلك في (١٩٢٣). ولقد ساعدت الجهود النضالية لهذه الطبقة في تبلورها كطبقة اجتماعية وإنتشارها في المدن الرئيسية والريف، بحيث كانت قادرة بسبب هذا الانتشار على تعبئة الجماهير،

كما حدث فى ثورة ١٩١٩. وأستمر النضال السياسى لهذه الطبقة حتى معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة مما أتاح لأبناء هذه الطبقة الفرصة للألتحاق بالجيش، وبداية التسرب إلى مواقع القوة.

ولم تقتصر جهود هذه الطبقة على المجال السياسى بل أمتد إلى المجال الاقتصادى والثقافى. فعلى الصعيد الاقتصادى ساعدت هذه الطبقة فى بناء قاعدة اقتصادية عريضة، ففى مجال الزراعة أنخفض عدد ملاك هذه الطبقة، فقد ظلت نسبتها ثابتة إلى مساحة الأرض الزراعية تقريبا، توضيحا لذلك أنه فى مساحة الفئمة من ١٠-٥ فدانا، ظلت المساحة ثابتة وإن مال متوسط مساحة الملكية الفردية إلى الانخفاض قليلا من ٦,٩٩ فدانا عام ١٩٠٠ إلى ٦,٦٤ فدانا عام ١٩٥٢، أما بالنسبة لشريحة الملكية من ١٠ - ٥٠ فدان فقد أنخفض متوسط الملكية الفردية لهذه الشريحة فبلغ ١٩,٤٠ فدانا (٢٨). الأمر الذى يشير إلى تماسك بناء القطاع الريفى لهذه الطبقة بالرغم من إتجاه الملكية الزراعية إلى التركيز فى إتجاه كبار الملاك. فى مقابل ذلك تطورت أوضاع القطاع الحضرى لهذه الطبقة حيث تطورت المؤسسات الصناعية لهذه الطبقة، وهى المؤسسات التى تستخدم عشرة عمال فأكثر، من (٢٦٥٣) مؤسسة عام ١٩٢٧ بمتوسط عدد العمال فى أى منها نحو ٤١ عامل، إلى (٣٦٨٧) مؤسسة عام ١٩٣٧ بمتوسط عدد عمال (٧٩) عامل فى أى منها (٢٩). الأمر الذى يشير إلى قيامها بدور فعال فى التطور الصناعى والاقتصادى بشكل عام. وعلى الصعيد الثقافى بدأت هذه الطبقة تقود دورا نضاليا كذلك، غير أنها أنقسمت إلى قطاعين، قطاع يستنفر التراث وبخاصة التراث الدينى، وعلى رأسه جماعة الأخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البناء، فى مواجهة الثقافة الغربية حفاظا على الهوية. وقطاع آخر رأى الأخذ بالعلمانية والثقافة الغربية للتطور بالوطن والهوية إلى مضاف المجتمعات الحديثة. فى هذا الإطار يمكن فهم الدعوة إلى سفور المرأة، وكذلك الدعوة إلى الإصلاح الزراعى من خلال مشروعات عديدة طرحت فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وأصطدمت بصورة متكررة بعناد كبار الملاك والبرجوازية العليا.



ولقد توجت الطبقة الوسطى نضالها التاريخى بقيام ثورة ١٩٥٢ التى تستند توجهاتها إلى مرجعية الطبقة الوسطى بالأساس. ومن ثم رأت النخبة الثورية أن الطبقة الوسطى يمكن أن تكون القوة الاجتماعية الحليفة لها فى تأسيس عملية تنمية المجتمع المصرى. هذا بالإضافة إلى الطبقة الدنيا، ومن ثم فقد بدأت النخبة السياسية تدفع إليها بمكاسب كثيرة. فقد أكدت الدولة على مجانية التعليم فى جميع مراحل له لأبناء كل الطبقات الاجتماعية غير أن الطبقة الوسطى كانت المستفيد الرئيسى منه، إذ ينتمى إليها مثلا حسبما تذهب إحدى الدراسات ٨٥% من طلاب الجامعة (٣٠). هذا بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الإيجارية فى الريف والمدينة حيث كان هذا الإجراء لصالح الطبقة الوسطى بالأساس. يضاف إلى ذلك سياسات دعم أدوات الإنتاج الزراعى فى الريف، ودعم السلع التموينية فى الريف والمدينة معا. هذا إلى جانب سياسات تعيين الخريجين، وهى السياسات التى قضت على ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات ومرحلة الثانوية المتوسطة من أبناء هذه الطبقة، بحيث نجد أن النظام السياسى لثورة يوليو قد منح هذه الطبقة كثيرا من المكاسب التى طورت نوعية حياتها (٣١).

وما يوضح تحيز النظام السياسى للطبقة الوسطى كقوة إجتماعية أننا نلاحظ أن إجراءات الإصلاح الزراعى قد أفادت الطبقة الوسطى بقدر كبير. وإذا كانت مساحة الأرض المصادرة بقوانين الإصلاح الزراعى، والتى تم توزيعها على الفلاحين قد بلغت نحو ٨١٧٥٥٨ فداناً، فإننا نجد أن ما حصلت عليه الطبقة الوسطى بلغ ٦١٤ ألف فدان هو مقدار الزيادة فى مساحتها خلال هذه الفترة، ولم تنل الطبقة الدنيا أكثر من ٢١٤ الف فدان. وتأكيداً لذلك أننا إذا قارنا ملكية شرائح الطبقة الوسطى بين ١٩٥٢ وعام ١٩٦٥، وهى الفترة التى شهدت التحولات الحقيقية فى بناء الملكية المصرية. لوجدنا أن مساحة الملكيات من ٥-١٠ أفدنة أرتفعت من ٨,٨% من إجمالى المساحة الكلية عام ١٩٥٢ قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى إلى ٩,٥% من إجمالى المساحة الكلية عام ١٩٦٥. وأن الحيازات من ٢٠ - ٥٠ فدان أرتفعت من ١٠,٩% من المساحة

الكلية عام ١٩٥٢ إلى ١٢,٦٪ من المساحة الكلية عام ١٩٦٥ (٣٢)، وهو ما يعنى إنتعاش الطبقة الوسطى الريفية خلال هذه المرحلة وإرتفاع نوعية حياتها. وقد حدث نفس الأمر فى السياق الحضرى، فبرغم أن احتياجات التنمية والتحديات المفروضة على النظام السياسى، كانت تفترض الإتجاه إلى بناء الصناعات الأساسية أو الإنتاجية، فإننا نجد أن السياسات الاجتماعية لإعتبارات إشباع الحاجات الملحة للجماهير أتجهت نحو توجهات إستهلاكية لغير صالح التنمية الاجتماعية. فبرغم إرتفاع معدلات الاستثمارات اللازمة للصناعة، والتي بلغت ٤٤٤,٧ مليون جنية فى مقابل ٣٨٣ مليون جنية للزراعة، بما فيها نفقات بناء السد العالى، من واقع حجم الاستثمار الكلى البالغ ١٦٣٧ مليون جنية خلال الخطة الخمسية الأولى. نجد ان الصناعات الإستهلاكية أستوعبت ٤٩٪، فى حين بلغت الصناعات الوسيطة ٤٣٪ والصناعات الرأسمالية حوالى ٨٪ (٣٣)، وهو ما يعنى ان الاهتمام الرئيسى فى الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٠ كان لإشباع الحاجات الخاصة بالطبقة الدنيا والوسطى، وإعطاء الأولوية الاجتماعية للصناعات الاستهلاكية والخدمات.

وبسبب نوعية الحياة المريحة التى عاشتها الطبقة الوسطى بسبب رفع مستويات الدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة، تدفق أبناء هذه الطبقة فى موجات متتابة من الحراك الاجتماعى، من خلال التعليم تارة ومن خلال قنوات للحراك تارة أخرى، حتى سيطرت على كل شئ وأتت على كل شئ (٣٤). سيطرت على البيروقراطية الحكومية وكذلك البيروقراطية العسكرية، حينما فتحت الأبواب أمام أبناء الطبقة الوسطى للالتحاق بها، بعد أن كانت قاصرة على أبناء البرحوازية العليا. كما سيطرت على المؤسسات السياسية، وتفوق أبنائها فتسربوا إلى بناء التعليم والجامعات. غير أنه لغياب التربية الأيديولوجية الواعية. وبسبب الطموحات التى تطورت لديهم بسبب الظروف السهلة التى يسرت حراكهم الاجتماعى، ولأن النظام السياسى أجزل العطاء بسخاء دون أن يطلب المقابل فقد كان عطاؤهم صفرىا على ما تذهب نظرية التبادل. ومن ثم فقد عاثوا فى الأرض فسادا، فقد سعوا فى كل إتجاه لتأمين طموحاتهم المعنوية

بظهير مادي، من عمل بالتعليم حول الوظيفة التعليمية إلى مشروع خاص من خلال الدروس الخصوصية. ومن تسلل إلى التنظيمات السياسية إستطاع بذلك أن يحول النفوذ السياسي إلى راسمال خاص، حتى قيل إنه في مصر تتحول السياسة إلى إقتصاد. ومن شغل الوظائف في الجهاز البيروقراطي فقد كان المجال واسعاً أمامه لإشباع طموحاته المادية، تارة من خلال عبثية المقاولات من الباطن، وتارة من خلال صفقات التيسير للقطاع الخاص. فخلفيتهم الاجتماعية الفقيرة، وحرآكهم الاجتماعى المتتابع والمستمر عمق لديهم الإحساس بعدم الأمان البرجوازى، مما دفعهم إلى سلوك نهم من أجل المال، وسلوك إستهلاكي باحث عن الاشباع في الحاضر، والسعى لتأمينه في المستقبل (٣٥).

وإذا كان المجتمع قد أعطى هذه الطبقة بكرم، مكافأة لها على نضالها التاريخى أو إستنفاراً لقدراتها على البناء. فإن العطاء السخى أشاع فيها حالة من الاسترخاء، وميلاً إلى الاستهلاك، ومشاعر أنانية تعمقت، فقضت على وعيها بضرورة المشاركة والبناء. وإستبدلته بوعى مغترب وسلوكيات إجتماعية وأخلاقية منحرفة، أهدرت موارد المجتمع كما أهدرت قدراتها على المشاركة والبناء.

٤. الطبقة العاملة: تعد الطبقة العاملة هى القوة الاجتماعية الرابعة التى شاركت فى عملية تغيير المجتمع، ويرجع التشكل الجنينى للطبقة العاملة إلى سنة ١٨١٨ حينما شرع محمد على باشا فى بناء الدولة الحديثة، حيث سعى من خلاله إلى تحويل الفائض الزراعى إلى المجال الصناعى. فقد بدأ محمد على باشا بإنشاء بعض الصناعات المدنية والعسكرية التى بلغت مع نهاية عصر محمد على ٢٩ مصنعا. بها مصانع كبيرة بمعايير هذا الزمن مثل مصانع الأسلحة بالقلعة التى ضمت (١٥٠٠) عامل ومصانع الحوض المرصود التى ضمت (١٢٠٠) عامل (٣٦) وقد بلغ حجم الطبقة العاملة حينئذ (٣٠) ألف عامل، غير أنه بعد هزيمة ١٨٤٠ تم تفكيك القاعدة الصناعية وأعيد تسريح العمال وعاد نظام الطوائف من جديد.

وقد أستمر الخديوي إسماعيل فى تأسيس مصر الحديثة وفق أسس

حضارية، ومن ثم فقد أتجه إلى بناء قاعدة صناعية أستمرت تنمو حتى بلغ حجم الطبقة العاملة الصناعية نحو ٤١٠٠٠ عامل أرتفع مع نهاية الحرب العالمية الثانية ليصل إلى ٦٣٩٩٢٩ عامل، ثم إلى نحو ٧٨٩٩٢٩ عامل في ١٩١٨ - ١٩١٩ . ونتيجة لظروف العمل القاسية. وللتنوير الذي التى جاءت به البعثات التى سافرت إلى أوروبا، وأيضاً للأستعانة بالعمال الأجانب فى بعض الصناعات، فقد تبلور وعى الطبقة العاملة، وبدأت تلعب دوراً نضالياً، فى المرحلة الأولى تمردت بسبب ظروف تتعلق بالعمل كما حدث فى سنوات ١٩٠٣، ١٩٠٧، ١٩١١، ١٩١٨، ١٩٢٠، بحيث وصل هذا النضال العمالى إلى غايته بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال. وأستمر نضال الطبقة العاملة خلال الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٥٢ تارة لأهداف تتعلق ببناء الطبقة العاملة، وتارة أخرى بسبب المواقف من بعض القضايا الوطنية، بحيث تصاعد نضالها حتى تقابل أحياناً مع نضال الطبقة الوسطى كما حدث فى عام ١٩٤٦ حينما شكلت لجنة العمال والطلبة، وهو النضال الذى أسلم فى النهاية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

بقيام الثورة نظر العمال إلى النخبة الثورية بإعتبارهم رفاق نضال فى عهد سابق، وينبغى أن يستمر نضالهم حتى تأكيد استقلال الوطن، فعدوهم واحد يتمثل فى الاحتلال الأجنبى والبرجوازية المحلية التى أكتوت الطبقة العاملة بناها. ونظرت الثورة إلى طبقة العمال بإعتبارهم السواعد التى سوف تبني النهضة الصناعية، لأن التطور محدود من خلال الزراعة، ومع قيام القطاع العام حصلت الطبقة العاملة على مكاسب عمالية أبرزها صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١. والذى ينص على حصول العمال على ٢٥% من الأرباح كذلك مشاركة العمال فى مجلس الإدارة، كما نص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ على تخصيص مقعدين فى مجالس إدارة الشركات للعمال والموظفين. إضافة إلى تحديد ساعات العمل بسبع ساعات يومياً، وأثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع، كما رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٥ قرشا. وهو ما يعنى أن السياق الاجتماعى والسياسى كان موافقاً، بحيث تطورت قوة العمل الحضريّة فى عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٩١٧٠٠٠ بنسبة ٤٦,٢% من إجمالى قوة العمل، منها ٩٤,٢% ذكور ونحو

٥,٨% إناث. وهو ما يعنى أطراد نمو قوة العمل الحضرية، خاصة بعد الاتجاه إلى بناء الصناعات الثقيلة، بحيث وجدنا أنفسنا مع نهاية المرحلة الاشتراكية امام طبقة عاملة قوامها ثمانية ملايين نسمة.

وقد أعتقد النظام السياسى أنه يعبر عن طموحات الطبقة العاملة، فهو يسعى لخدمة مصالحها ويستجيب لاحتياجاتها، الأمر الذى يعبر عن نظرة أبوية لها، ولكنها نظرة غير ديمقراطية تبناها النظام السياسى تجاه هذه الطبقة. وبرغم أن الطبقة العاملة كانت تمتلك تنظيمًا نقابيا ديمقراطيا مكتملا، إلا أن آخر مؤتمراته الديمقراطية كان فى عام ١٩٦٤، بعدها بدأ النظام السياسى يفرض قيادات تقليدية من خلال الوصاية التى فرضها على الطبقة العاملة. وبدلا من أن تمارس التنظيمات النقابية دورها بحماية بنية قانونية وتشريعية، فرضت الزعامة السياسية هيمنة الاتحاد الاشتراكي على هذه التنظيمات، وظهر طراز من القيادات له وظائف سياسية إلى جانب المهام النقابية، فانصرف إلى الأولى وأهمل الثانية. ثم جاءت الضربة القاضية حينما أصبح تعيين وزير العمل من بين الأعضاء النقابيين البارزين، وقد تجسد ذلك بصورة مأساوية حينما تقرر تعيين «عبد الطيف بلطية». الذى كان رئيسا لاتحاد النقابات ووزيرا للعمل. فإذا به يصر على التمسك برئاسة الاتحاد إلى جانب منصبه الوزارى، ضاربا بكل تقاليد العمل النقابى وإستقلالته عرض الحائط، ليصبح الخصم والحكم فى نفس الوقت (٣٧).

وهكذا تساقط التنظيم النقابى من بين أصابع الطبقة العاملة، تارة بسبب الوصاية المفروضة عليه من قبل التنظيم السياسى الوحيد، وتارة أخرى نتيجة لافتقاد الروح الديمقراطية بسبب تدخلات خارجية. وتارة ثالثة بسبب أنانية زعاماته التى أستهوها الصعود السياسى كبديل للبقاء فى الفضاء الديمقراطى للطبقة العاملة. بحيث شكل ذلك تناقضا حادا بين النمو المفرط لجسد الطبقة العاملة، والتآكل المتتابع لوعيتها وتقاليدها الديمقراطية. وبذلك وقعت مفارقة مأساوية، فعلى حين يؤكد الفكر النظرى وواقع الطبقة العاملة فى المجتمعات المتقدمة على تحرك الطبقة العاملة من الوعى الزائف إلى الوعى الموضوعى، إذا

بالطبقة العاملة فى مصر تسير فى حركة عكسية تحت وطأة الوصاية من الوعى إلى الوعى الزائف أو الوعى المتآكل.

٥. القوى الخارجية: يشكل السياق العالمى الإطار الذى يعمل فى نطاقه المجتمع والقوى الاجتماعية الداخلة فى نطاقه. والمتأمل للنظام العالمى المعاصر عبر خمسة عقود مضت يكتشف أن هذا العالم يتجه نحو تشكيل قرية واحدة، ومن ثم فالتفاعل عضوى بين مجتمعاته وأكثر من ذلك بين قواه الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن العقود الثلاثة التى تلت الحرب العالمية الثانية كانت عقود الحرب الباردة. حيث برز سعى حثيث من جانب كل من القوى الكبرى لحصار القوى المقابلة، من خلال التحالف مع النظم السياسية بمختلف المجتمعات لتشكيل كتل فى مواجهة القوى المقابلة. تارة بأستخدام آلية منح المساعدات أو التهديد بقطعها، أو الانقلابات، أو حتى القيام بالعمل العسكرى الصريح والسافر.

وقد لعبت بعض القوى الإقليمية والعالمية دورها فى دعم التنمية الاجتماعية المصرية أو إعاقتهما أو حتى دفعها فى إتجاهات معينة. ويمكن القول إن البرجوازية العربية كقوة إجتماعية على الصعيد الإقليمى إنقسمت إلى قسمين بشأن سلوك النظام السياسى المصرى ، الذى أنجه فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ إلى التأكيد على الانتماء العربى، بإعتبار أن ذلك يمكن أن يكون مدخلا لوحدة عربية شاملة من الخليج إلى المحيط. وإستناداً إلى ذلك فقد كان سلوك النظام السياسى إيجابياً ونشطاً فى هذا الإتجاه، وبسبب الاجراءات التى أتخذها النظام السياسى مع البرجوازية المصرية من ناحية، وبدعم أو تحريض من القوى العالمية أنقسمت البرجوازية العربية إلى قسمين. قسم مؤيد للنظام السياسى المصرى بسبب نجاحه بشأن المسألة الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطنى، وقسم رافض لسلوك النظام المصرى بسبب أسلوب تصديه للمسألة الاجتماعية والعدل الاجتماعى، غير أن كليهما أستنزف الإمكانات المصرية التى كان من الممكن أن توجه للتنمية الاجتماعية. القسم الأول أحتاج الثورة المصرية لدعم نضاله فى مواجهة المسألة الوطنية للحصول على الاستقلال، مثال على ذلك الجزائر واليمن وسوريا ولبنان، وبعض مجتمعات الخليج. بينما ناصب القسم

الثاني الثورة المصرية العدا بربب منطق تصديها للمسألة الاجتماعية، ويدخل في ذلك البرجوازيات العربية الملكية في العالم العربي، وبعض النظم الجمهورية. وأحياناً ما كان يحدث نوع من التحالف بين البرجوازية العالمية والبرجوازية العربية لإضعاف إيقاع التنمية المصرية التي يقودها النظام السياسي.

ونتيجة لذلك فقد بدأت المواجهات صريحة بين قوى البرجوازية العالمية والإقليمية من ناحية وبين النظام المصري من ناحية أخرى. وتعد واقعة الانفصال أو أنهيار الوحدة المصرية السورية هي ساحة المواجهة الأولى، وهي الوحدة التي لم تؤيدها قطاعات من البرجوازية العربية، إضافة إلى قطاعات من البرجوازية السورية تدعمها البرجوازية العالمية. وذلك بسبب خوف البرجوازية العربية من إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي والتمصير كما حدث في المجتمع المصري. وإذا كانت الخسائر المادية التي تحققت من جراء الانفصال محدودة، فإن الخسائر المعنوية كانت عالية التكلفة، فقد وأدت طموحات النظام السياسي وشعاراته فيما يتعلق بالوحدة العربية. حيث بدأ التحول في أعقابها إلى الاشتراكية، ساعياً إلى مخاطبة الطبقة العاملة كقوة إجتماعية، إضافة إلى الحديث عن وحدة الصف العربي بدلاً من وحدة الهدف (٣٨).

وتعد حرب اليمن الواقعة الثانية التي قامت فيها المواجهة بين النظام السياسي المصري من ناحية والأنظمة أو البرجوازيات العربية من ناحية ثانية. وذلك بعد أن إتجه النظام المصري لمساعدة ثورة تفجرت في غير زمانها ومكانها، حيث تحولت هذه المواجهة إلى حرب أستمريت أربع سنوات كانت عبارة عن إستنزاف على الصعيد الاقتصادي، يضاف إلى ذلك إستنزاف القدرات القتالية للجيش المصري، هذا إلى جانب التأثير على عجلة التنمية بسبب إجراءات كثيرة. منها مثلاً توقف معونة القمح الأمريكية إلى مصر، مما دفع الدولة إلى شرائها من الأسواق العالمية بالعملة الصعبة، التي كانت حرب اليمن قد أستنزفت غالبها، مما أعجز القطاعات الاقتصادية عن الوصول إلى الحد الأمثل، نتيجة لعدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الرأسمالية. ثم جاءت الضربة القاضية التي وجهتها البرجوازية العالمية للنظام

السياسى والتى تمثلت فى هزيمة ١٩٦٧ حيث ارتفع الإنفاق الحربى فى أعقابها مباشرة إلى ١٨٪، وقد كان ذلك بالطبع على حساب القطاعات الأخرى، مما دفع إلى التوقف عن الخطط الخمسية وتحويلها إلى خطط سنوية. كما أدى ذلك إلى تنشيط البرجوازية المحلية، التى رأت فى هزيمة ١٩٦٧ فرصتها الذهبية فى التشكيك فى جدوى التحول الاشتراكى وأسلوب التخطيط الشامل. وأخذت تنادى علنا بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى، وفتح الأبواب امام رؤوس الأموال الأجنبية (٣٩). ونتيجة لهذه الظروف وغيرها تبأطأ معدل الزيادة السنوية فى الدخل القومى وأنخفض فى هذه الفترة ككل، ليصل إلى ٢,٥٪، بل نجده قد وصل فى بعض الأحيان إلى معدلات سالبة كما حدث فى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩.

ولولا دعم القوى الاشتراكية فى مختلف دول الكتلة الاشتراكية للمجتمع المصرى، سواء بالسلاح، أو حتى بصفقات القمح، إضافة إلى تقديمها الدعم المعنوى له فى بناء السد العالى، وقاعدة الصناعات الثقيلة فى حلوان، وغيرها من مناطق الصناعات المصرية، لواجه النظام السياسى معضلة صعبة ربما أدت إلى التبكير بحصاره، بدلا من أنطلاقه ثانية للانتصار فى حرب ١٩٧٣. يضاف إلى ذلك مشاركة النظام السياسى إبتداء من منتصف الخمسينيات فى تأسيس تجمع دول عدم الانحياز والتجمع الأفرو - آسيوى، بإعتبارها أطرا تيسر مرونة الحركة فى مختلف المجالات.

فى هذا النطاق يكشف المتابع لسلوك النظام السياسى الذى أستنفذ تحركه المبكر على الصعيد العربى متابعة واهتمام البرجوازية العالمية لموقع العالم، العربى من النظام العالمى، إضافة إلى أهمية ثرواته، وبسبب سعي النظام السياسى، حينئذ، لقيادة عامله العربى، الأمر الذى أدى إلى دخوله فى مواجهات مكلفة له على كل الجبهات، فمساعدة الجزائر كانت مقدمة لحرب ١٩٥٦، والحرب فى اليمن كانت مقدمة لهزيمة ١٩٦٧، وجميعها مواجهات سببت خسائر اقتصادية ومعنوية فادحة أعاققت عملية التنمية والتغيير الاجتماعى.



#### خامساً: حصاد التغيير الاجتماعي في المرحلة الإشتراكية

كما أشرنا ، يعد التغيير الاجتماعي، ناتج إسهامات القوى الاجتماعية التي وجدت على ساحة المجتمع، وتتحدد الحالة الافتراضية في وضعها المثالي في أن هذه القوى يشكل إسهامها فيما مضافة، تتجمع أو تتراكم لتشكل الطاقة التي تدفع التغيير الاجتماعي بسرعة معينة وفي إتجاه محدد، وهنا تظهر معادلة ذات طبيعة واقعية تتمثل في أنه كلما كانت القوى الاجتماعية المشاركة في عملية التغيير مكتملة في مكوناتها كانت الطاقة الدافعة للتغيير قوية، فإذا كانت القوى الاجتماعية، أو أي منها ناقصة في بنائها لغياب أي من مكوناتها، فإن ذلك سوف يكون له تأثيره على سرعة انطلاق التغيير الاجتماعي وعلى إتجاهه كذلك.

وإذا تأملنا أوضاع القوى الاجتماعية التي عرضنا لها فسوف نجدنا ناقصة من بعض الجوانب، الأمر الذي قلص نسبيا من إسهاماتها في دفع التغيير الاجتماعي. وإذا كان النظام السياسي يعد أحد القوى الاجتماعية الفاعلة، فإننا نجد تقلصا لبعض عناصر هذه القوة في بنائه، من ناحية نجد أن أيديولوجيته وسياساته، التي تناظر الوعي متأرجحة، فقد بدأ بتوجهات للنمو الرأسمالي إنتقل منها إلى توجهات قومية عربية، ثم أنقلب عليها إلى توجهات اشتراكية، وحينما تعبت جياده داعبته ثانية تصورات السير في الطريق الرأسمالي. والثانية أيديولوجية متأرجحة ووعي متأرجح يرجع في بعض منه إلى خلفية الطبقة الوسطي التي تضم بداخلها ألوان الطيف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. التي تصل أحيانا في تعددها إلى حالة من عدم التجانس الذي أنعكس على بناء النخبة، كما بدوره على التآرجح والانتقال بين الأيديولوجيات والسياسات. كما يرجع في بعضه الآخر إلى سعيه لتعميق الشرعية من خلال البحث عن تحالفات متجددة ومتغيرة، تارة مع الطبقة الوسطي، وتارة أخرى مع الطبقة العامة. ومن ناحية ثالثة فإن ذلك يرجع إلى ضغوط قوى عالمية وإقليمية، وداعم قوى عالمية وإقليمية مقابلة، الأمر الذي كان يفرض عليه أحيانا السير في طريق محدد. يضاف إلى ذلك أن تنظيماته السياسية كانت هشة، تسلسقتها عناصر إنتهازية لم تحاول فتح الأبواب لمشاركة الجماهير فعزلتها عن النخبة،

وزينت للنخبة الوصاية على الجماهير، والوكالة عنها، فعمقت عزوف الجماهير عن المشاركة. إلى جانب ذلك فقد قام النظام السياسى بإهدار إقتصاديات كثيرة، لدعم الحركات والنظم العربية المحيطة، إبرزها الاستنزاف الذى أحدثته حرب اليمن. قد يقال إن الانفاق الاقتصادى على الصعيد العربى قد تم لخلق بيئة ملائمة، غير أنه كان من الضرورى أن تؤسس البيت اولا ثم بعد ذلك ترتيب حديقته. وفى أثناء ذلك تخلت عنه القوى الاجتماعية فى الداخل، حيث أنسحبت البرجوازية العليا، وسكلت الطبقة الوسطى سلوكا إنتهازيا فى مواجهته، وبقيت الطبقة العاملة إلى جواره فاعتدى على وعيها، وإن كان التغير الاجتماع قد تحركى فى النهاية بطيئا نحوها.

القوى الاجتماعية الداخلية بإستثناء الطبقة العاملة لم تدعم التوجهات التنموية للنظام السياسى، فقد أنسحبت البرجوازية العليا، بإتجاه تبديد أموالها فى توجهات إستهلاكية، وخانها وعيها فعجزت عن المشاركة الاقتصادية لبناء مجتمعها إنتقاما للمساس - الذى تطلبه منطق الإصلاح - ببعض حقوقها، بل وتسلفت فى الخفاء أحيانا بأموالها إلى الخارج فشكلت بذلك قيمة ناقصة من طاقة التغير الاجتماعى، ومن ثم فقد ودفعت التغير والتنمية فى إتجاهات غير مواتية لها كالتنمية من خلال الطريق الاشتراكى. كذلك الطبقة الوسطى التى رأى فيها النظام السياسى الحليف التاريخى له، فحاول تطوير أوضاعها من خلال توفير الخدمات لإشباع حاجاتها، وأغدق عليها المكاسب. لكنها تعاملت مع النظام السياسى بمنطق أنتهازى يشير إلى حالة من عدم الوعى، كما يشير إلى حالة من الانتهازية الأخلاقية والاقتصادية. فأسهمت بما أستهلكته من أموال التنمية فى إبطاء معدلات التنمية والتغير الاجتماعى، كما فرضت إتجاه التغير نحو إشباع حاجاتها الآنية والمعاصرة. وحالت دون تأسيس قوى وفعال يستفيد من إمكانات الحاضر فى بناء المستقبل، بالإضافة إلى غرس بذور الفساد الاقتصادى والأخلاقى فى بنية المجتمع. أما الطبقة العاملة فقد ظلت هى القوة الاجتماعية الحليفة للنظام والمخلصة له، تخدم أهدافه فى السلم وأيضا من

أجل المعركة، غير أنه لغياب وعى النظام وغموض أيديولوجية، قضى على وسائل بناء وعبها، وإيجابية فاعليتها.

لذلك نجد أن قوى التغيير الاجتماعى فى النهاية هى قوى ناقصة فى مكونات بنائها، مشوهة فى طبيعتها، وقد دفع ذلك بطبيعة الحال إلى إنخفاض معدلات النمو حتى وصلت فى نهاية عقدين من الزمن إلى معدلات سالبة، كما أنه كان تغييراً فقد وجهته، يسعى للإنتلاق تارة فى الاتجاه الرأسمالى متحالفاً مع البرجوازية العليا، وتارة ثانية فى الاتجاه القومى متحالفاً مع الطبقة الوسطى، وتارة ثالثة فى الاتجاه الاشتراكى متحالفاً مع الطبقة العاملة، وفى عام ١٩٦٧ فقد قوته، كما فقد بوصلة تحديد إتجاهه حتى كاد أن يطرق أبواب الرأسمالية من جديد.

سادساً: قوى التغيير الاجتماعى فى السياق الليبرالى

مع بداية السبعينيات كانت الجياد الاشتراكية قد أنهكتها التعب، وبرغم التأكيد على الاشتراكية والناصرية فقد بدأ فى الأفق أن رياحا جديدة، هبت نسيماً فى البداية على المجتمع، غير أنها أصبحت رياحا عاتية بعد ذلك. وإذا كانت بدايات التحول قد بدأت مع نهاية الستينيات بصدور القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ والذى يتيح لرأس المال الخاص، العربى والأجنبى، الاستثمار فى المشروعات الصناعية المسموح بالإستثمار فيها لرأس المال الوطنى. فإننا بهذه القرارات وغيرها أصبحنا أمام مرحلة جديدة على المجتمع أن يقطعها، وقوى إجتماعية جديدة أو على الأقل أدواراً جديدة لهذه القوى، تفاعل يستحق الرصد لأنه أثر بشكل أو بآخر على إندفاع التغيير الاجتماعى وإتجاه حركته بعد ذلك، وفى مراحل تاريخية لاحقة، وهى تحولات لها ظروف وقصة.

١. النظام السياسى : بدأت هذه المرحلة بتقلد النظام السياسى لزام المبادرة بيده، لدفع

التغيير الاجتماعى بإتجاه جديد، وقد جاءت الدفعة الأساسية لهذا التوجه بعد تولى الرئيس السادات السلطة وإحكام سيطرته على النظام والمجتمع. من خلال حركة مايو ١٩٧١، التى شكلت بداية لتوجه إيديولوجى جديد وتحول إجتماعى واقتصادى مواكب له. ولقد تأكد هذا التحول بصدور

مجموعة من القوانين التى كان اولها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الخاص بأستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة. كما أنشأ هذا القانون هيئة لاستثمار هذه الأموال، ثم توالى صدور القوانين المؤكدة لهذا التحول حيث صدر القانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٧٢، الذى رد الاعتبار للبرجوازية العليا من خلال عدة إجراءات مثل فك الحراسات، ودفن التعويضات لمن امت ممتلكاتهم ومشروعاتهم، وإلغاء القيود الواردة فى القانون الصادر فى نوفمبر ١٩٦٣ بحظر مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الفئات (٤٠). ولترسيخ دفع التطور فى هذا الاتجاه صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إستثمار رأس المال العربى والأجنبى وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قدم تسهيلات عديدة لرأس المال العربى والأجنبى (٤١).

وقد أستكمل النظام توضيح أيديولوجيته من خلال إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى، وتقسيمه من الداخل إلى مجموعة من المنابر، التى تطورت إلى أحزاب كاملة قامت على أنقاض الاتحاد الاشتراكى، وقد حقق النظام السياسى بهذا التطور ثلاثة أهداف، الأول أنه قد تخلص من تنظيم كامل قد يناقض تحركه الجديد، والثانى أنه بذلك قد تخلص من أحد رموز او قواعد الاشتراكية، وثالثها أنه أفسح المجال لقيام أحزاب جديدة بعيدا عن إطار ديمقراطى يتوافق مع القوى الاجتماعية، العالمية والمحلية، التى ينتوى تعميق أو اصر الارتباط بها. البرجوازية العليا فى الداخل كى تقود عملية التغيير والتنمية، والبرجوازية العالمية التى تتحالف مع البرجوازية المحلية من أجل التنمية، والتى يمكن أن تساعد فى حل مشكلة الصراع العربى - الاسرائيلى لاستعادة الأراضى المحتلة، وأيضا أسعادة مصر لمكانتها العربية والعالمية، عن طريق تقديم النظام بوجه ديمقراطى.

ولم يبدد النظام السياسى طاقته فى مواجهة خصوم الداخل، فقد وقف بعيدا يستغل خلافاتها الداخلية، ويسعى للقضاء عليها بالتحالف مع أقواها. وهكذا تمكن النظام السياسى من خلال دعم التيار الاسلامى من القضاء على الناصريين والماركسيين الذين ناصبوه العدا، وبنفس المنطق وقف بعيدا

عن أطراف الفتنة والصراع الطائفي، يحاول ضبط التوازنات بينها، بحيث منحته هذه السلوكيات السياسية قوة. وحينما أنتصر في حرب ١٩٧٣، أمتلك الشرعية القوية التي مكنته من تصفية كل معارضة له في الداخل بما فيها التيار الاسلامي، الذي دبت الخصومة معه بسبب زيارة الرئيس السادات للقدس. واستمر النظام السياسي وحتى نهاية الألفية الثانية، يعمل بإتجاه تقليص فاعلية التيار الاسلامي، ويسعى إلى تعميق الروابط مع البرجوازية العربية والعالمية، وفك كل إرتباط مع الكتلة الاشتراكية حتى سقطت الكتلة الاشتراكية ذاتها.

ومثلما عمل النظام بإتجاه تصفية النظام الاشتراكي والناصري، فقد أدرك بعمق أن البرجوازية العليا هي الطبقة الأولى بالتحالف، فلديها رأس المال، ولديها رصيد العداء للناصرية، ثم هي ربيبة البرجوازية العالمية التي يحتاج لدعمها من كل إتجاه. في مقابل ذلك فقد كان النظام السياسي على وعى كذلك بإسترخاء أبناء الطبقة الوسطى، الذي كان الرئيس السادات يتحدث عنهم بإعتبارهم "أفندية القاهرة الذين يستحمون بالمياه الدافئة". وإذا كانت هذه الرؤية للطبقة الوسطى قد بدأت مع عقد السبعينيات فقد ظلت ذات الرؤية حتى نهاية الألفية الثانية. وتعامل النظام السياسي مع هذه الطبقة تارة بحرمانها من بعض الامتيازات، وتارة أخرى بفتح أبواب المجتمع أمامها للخروج والهجرة إلى مجتمعات الخليج، وهي الهجرة التي شكلت طوق النجاة لأبناء هذه الطبقة.

وبغض النظر عن ضآلة الانجازات الواقعية فقد برهن النظام السياسي في السبعينيات على إمتلاكه لوعى كامل وأيديولوجية واضحة لتغيير المجتمع، وإن عجز من خلال السياسات الواقعية عن دفع المجتمع في الإتجاه الذي أرادته.

٢. البرجوازية العليا : وتعتبر البرجوازية العليا هي القوة الاجتماعية الثانية التي تشارك في عمليات التغيير خلال هذه المرحلة، وإذا كانت الدولة قد أصدرت مجموعة من القوانين التي ردت لهذه الطبقة إعتبارها. إضافة إلى مجموعة القوانين التي تيسر لها العمل، والتي تعطيها الضمانات الكافية مدعمة بالالتزامات الدولية، للحفاظ على رؤوس أموالها، وإزالة مخاوفها من احتمالات إجراءات التمسير أو التأميم أو فرض الحراسات. فإنه برغم التيسيرات الكثيرة التي أعطيت لها، إلا أننا نلاحظ أنها لم تؤد دورها بالمستوى الملائم، فقد بدأ

الاقتصاد المصرى يواجه بعض الأزمات خلال عقد الثمانينيات مما دفع إلى مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص. وهو الأمر الذى تجلى من خلال الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ حيث بلغ نصيب القطاع الخاص ربع الاستثمارات المخصصة فى الخطة، وقد أرتفع هذا النصيب ليصل إلى النصف فى الخطة الخمسية الثانية (٤٢).

ويمكن أن نرصد ثلاثة مراحل فى تطور البرجوازية العليا على خلفية مدى إحساسها بالأمان الاجتماعى والاقتصادى. فى المرحلة الأولى، وهى المرحلة التى تلت عملية الانفتاح الاقتصادى، كانت تجربة التأميم المخيفة ما زالت ماثلة فى الأذهان، ولأن الترسانة القانونية لم تكن قد أكتملت بعد وجدنا أن هذه الطبقة تتجه لتأسيس المشروعات الإستهلاكية السريعة، التى تشكلت فى الغالب من مجموعة من البوتيكات. التى تستغل الانفتاح المباشر على السوق العالمى، وفى نفس الوقت تحتاج إلى رأسمال محدود، ويمكن جمعها او فضاها بسرعة إذا حاول النظام السياسى تبنى إجراءات التقزيم والانقضاض، ومن ثم جاءت غالبية المشروعات ذات طبيعة تجارية ومؤقتة بالأساس.

وقد بدأت المرحلة الثانية مع بداية الثمانينيات، حينما أستكملت الترسانة القانونية التى تمنح أمانا آخر، بالإضافة إلى إتجاه البرجوازية المحلية إلى مشاركة البرجوازية العالمية فى كثير من المشروعات، بما يوفر لمشروعاتها قدرا من الحماية الدولية. ذلك إلى جانب إدراك البرجوازية المحلية أن التنمية تستند بالأساس إلى القطاع الخاص، وتسير فى الطريق الرأسمالى، إضافة إلى إدراك البرجوازية العليا بحسها، ومن خلال متابعة سلوك النظام السياسى، أنه جاد فى التنمية الرأسمالية بدلالة أنه بدأ فى تصفية القطاع العام. وفى هذه المرحلة يمكن القول بأن الرأسمالية المحلية - أحيانا بمشاركة الرأسمالية العالمية - أقامت مجموعة من المشروعات الجادة، بعضها فروع لشركات عالمية، وبعضها نتيجة مبادرة مصرية صرفة بينما أستند البعض الثالث بالأساس إلى شركات أو مصانع لتجميع بعض السلع العالمية، التى يمكن ان تستهلكها السوق المصرية، أو يعاد تصديرها بعد تجميعها، ونجحت بعض المحاولات الجادة

لإقامة صناعات مصرية تنتج سلعا بمواصفات عالمية.

وفي المرحلة الثالثة، وهى المرحلة التى بدأت مع بداية التسعينيات كان النظام السياسى قد طرح قضية تصفية القطاع العام صراحة، وإستكمل الترسانة القانونية التى تؤمن رأس المال والقطاع الخاص. وتخلقت ظروف جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وكثر الحديث عن العولمة، وعقدت الاتفاقيات التى تفتح الأسواق العالمية أمام السلع ورؤوس الأموال، كإعلان أوجواى وإتفاقية الجات، وبرزت الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عظمى. بحيث ساعدت هذه الظروف فى إحساس القطاع الخاص بدرجة عالية من الأمان، وبدلا من أن يساعده ذلك على التطور وتطوير المجتمع، شاركت بعض العناصر فى الفساد وأبدعته. وقد ساعد على ذلك وقوع بعض الأخطاء على الساحة السياسية والاقتصادية، فبرزت ظاهرة نواب القروض، كذلك رجال الأعمال الذين حصلوا على قروض وتسهيلات مالية وبنكية غير مبررة، أثقلت كاهل المجتمع. بحيث قيل إن ما تم أقتراضه من البنوك بدون وجه حق، وبدون إمكانية للرد بلغ نحو ٤٧ مليار دولار ومع ذلك قال عنهم رئيس وزراء مصر - حينئذ - إنهم حفنة بسيطة لا تشوه وجه رجال الأعمال فى مصر. وبدأت مراجعة حادة لقواعد الإقراض، وكأننا لا بد أن ننتظر وقوع الكارثة حتى نضع إجراءات الإصلاح، ونتيجة لذلك أصبحت مصر فى منتصف الثمانينيات من أكثر مجتمعات العالم مديونية. حيث هى مدانة بنحو ٣٨ بليون دولار "غير الديون العسكرية للإتحاد السوفيتى" وبفوائد دين سنوية تصل إلى أربعة بلايين دولار، إضافة إلى دين عسكرى للولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى ٤,٥ بليون دولار بفائدة سنوية بلغت ١٣٪ فى السنة. بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ الدين الداخلى فى منتصف الثمانينيات حوالى ٢٠ بليون دولار بأسعار الصرف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، وبذلك سقطت الدعاوى التى كانت تؤكد أن السلام سوف يأتى معه بالرخاء (٤٣). ومن الواضح أن البرجوازية المصرية العليا حققت على هذا النحو خسارة على عدة جبهات، الأولى أنها وقد أتاحت الظروف الملائمة لها، فإنها لم تتصرف وفق منطق تطهري وبنوع من الشفافية. والثانية انها بددت رأسمال المجتمع وأثبتت أن مصالحها اولاً،

وليغرق الطوفان كل شئ بعدها، والثالث أنها ساعدت في نشر الفساد، حتى بدأت امواجه تنتشر لتغرق قطاعات كثيرة في المجتمع.

٣. **الطبقة الوسطى** : تعد الطبقة الوسطى هى القوة الاجتماعية الثالثة فى هذه المرحلة، التى بدأت تواجه أوضاعاً صعبة خلال هذه الفترة، فقد بدأ سحب إمتيازاتها السابقة الواحد تلو الآخر، حتى أصبحت هذه الطبقة تعاني من عدم إشباع حاجاتها الأساسية فى ظل مجتمع أصبحت آليات السوق تتحكم بقسوة فيه (٤٤). فقد تآكلت مجانية التعليم تحت وطأة الدروس الخصوصية، التى أصبحت تلتهم دخول الأسر المصرية، وتحررت إيجارات الأرض الزراعية وإيجارات فئات من المساكن فى المدينة من كل قيد، كما تم إلغاء الدعم على معظم السلع، وعجزت الدخول المحدودة والثابتة عن مواجهة موجات التضخم وأرتفاع الأسعار، وتوقف تعيين الخريجين، وإرتفعت معدلات بطالة أبناء هذه الطبقة. وأصبحت الوظائف الرفيعة الرفيعة المستوى ذات الرواتب العالية مقصورة على أبناء البرجوازية العليا، الذين نالوا تعليماً خاصاً او أجنبياً ويتحدثون لغة اجنبية. أما الدولة التى كانت تتولى رعايتها فقد تقلصت فاعليتها أمام قوى السوق تارة، وهيمنة البرجوازية المحلية متحالفة مع البرجوازية العالمية تارة ثانية، وقيود المؤسسات الدولية تارة ثالثة.

وأمام هذا الوضع المأزق والضربات الموجعة التى وجهت إليها، طرقت هذه الطبقة ثلاثة أبواب، من خلال الباب الأول حاولت الهروب من الواقع المؤلم إلى خيال الإيديولوجيا. فى هذا الاطار ظهرت الجماعات الناصرية، التى تشبث ببقايا المرحلة السابقة تراودها احلام إستعادتها من جديد، وظهرت الجماعات الماركسية التى تؤكد على يوتوبيا العدل الاجتماعى وتسعى فى الاتجاه المعاكس لتحالف الدولة مع البرجوازية العليا. وبرز التيار الاسلامى الذى حاول فرض المقدس كمدخل للتقشف والنقاء، والهروب من عالم يؤكد على الاستهلاك ويستنفر الغرائز، بينما الدين يقدم الحياة فى أكثر أشكالها الأكثر نقاء والأكثر تقشفاً، بما يلائم عالم التضخم وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخول. غير أن النظام السياسى قطف زهورها قبل أن تينع، حيث تركهم يتولون تصفية بعضهم البعض وما تبقى منهم



أنقض عليه بلا هوادة او رحمة.

وقد كانت الهجرة إلى مجتمعات الخليج هي الباب الآخر الذى طرقه أبناء هذه الطبقة، ولكي يستريح النظام السياسى من وجودها إلى جواره فتح أمامها منافذ الهجرة واسعة إلى مجتمعات الخليج وبلا قيود. ولأنها طبقة التزامها الاجتماعى ضعيف، فقد هاجرت بأعداد كبيرة، بحيث وصل عددها في جملة البلاد العربية في بعض الفترات إلى عدد يتراوح بين ٣-٤ مليون مهاجر، وحيث يتغير هذا العدد كل أربعة سنوات تقريبا. وهو الأمر الذى يعنى أن نسبة غالبية من أبناء هذه الطبقة والطبقة الدنيا قد سافروا إلى مجتمعات الخليج، عاشوا حياة إستهلاكية كانت حلمهم، وكونوا مدخرات لم توجه إلى الانتاج والاستثمار، بل وضعت كأرصدة في البنوك تشبع الحاجة إلى الاستهلاك، ومن سافر كان عليه أن يساعد في معيشة من بقى على أرض الوطن (٤٥).

ومن لم يدخل من الباب الأول أو الثانى ، فقد كان عليه أن يستعين بكل آليات التكيف، يتحايل بواسطتها لكي يستمر مع الحياة، وفي هذا الإطار أندفع أبناء هذه الطبقة في سلوكيات متنوعة ومتناقضة. بعضها أخذ يقلد البرجوازية العليا في نمط حياتها وثقافتها الاستهلاكية، بينما البعض الآخر بدأ يقدم نفسه لسوق القطاع الخاص ووفق المهارات التى يتطلبها. ومن لم ينجح في ذلك طرق سلوكيات الفساد والجريمة والانهييار، وانفصلت نخبة الطبقة الوسطى عن قاعدتها، ولم يعد هناك وجود لتيارات أيديولوجية وسياسية متماسكة تمثل رؤى ومصالح الطبقة في إجمالها. نظرا لتحولات العالمية والمحلية المعلومة، نزع معظم الطلائع المثقفة من هذه الطبقة إلى محاولة تحقيق مصالحهم الآنية والأناية، ووفقا لمنطلقات براجماتية، فقد تراجع - تقريبا - عصر الخطابات الكبرى بتعبير ج. ف. ليوتار ولم يعد يحفل بها سوى القلة. في حين توجهت الأغلبية نحو إستثمار مهاراتها وإمكاناتها في السوق (٤٦)، وقد كان ذلك يعنى أن هذه الطبقة توقفت عن صناعة التغيير الاجتماعى، وبدأت تخضع لتأثيرات سلبية فرضها التغيير الاجتماعى.

٤. الطبقة العاملة: أنتهينا في المرحلة الاشتراكية إلى أن الطبقة العاملة

- كقوة اجتماعية - نمت في حجمها، وتحققت لها مكاسب كثيرة، وإن كان النظام السياسى قد قهر وغيها، كما أتهينا إلى أن معدلات النمو قد تراجعت حتى حققت معدلات سالبه. وحينما قام النظام الليبرالى كانت البرجوازية العليا المالكة لرأس المال هى الطبقة الأولى بالرعاية، بينما تشتت الطبقة الوسطى أو هاجرت بعض عناصرها إحتجاجا على سحب أمتيازاتها. وبقيت الطبقة العاملة مهددة في هذا السياق بسحب إمتيازاتها، وهو الإجراء الذى بدت نذره مع الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ حيث أسند إلى القطاع الخاص ربع الاستثمارات المخصصة في الخطة. وقد أرتفع هذا النصيب - كما أشرنا - ليصل إلى النصف (٤٧)، ثم بدأت الدولة تنسحب كلية من مجال الانتاج بتصفيه القطاع العام، وبيع شركاته للقطاع الخاص المحلى والأجنبى، مع مطالبة المشترين - على إستحياء - بالحفاظ على الحقوق الدنيا للطبقة العاملة. وبانتقال الطبقة العاملة إلى القطاع الخاص سقطت كلية الحقوق التى منحت لها، سواء فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، أو حق عضوية مجلس الإدارة، وغير ذلك من الحقوق.

وبرغم أن حجم الطبقة العاملة قد تزايد كثيرا، حيث أرتفع من ٩٢,٧٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ١٢,٩١٩ مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى ١٧,١٧٥ مليون نسمة عام ١٩٩٦، الأمر الذى يشير إلى إتجاه حجم هذه الطبقة إلى الزيادة. وفي هذا الإطار تعد مشاركة المرأة من الملامح التى يمكن رصدها في هذا الصدد حيث بلغت مشاركة المرأة في قوة العمل نحو ٣٩٨ لسنة ١٩٦٠، أرتفعت إلى ٥٩٤ في عام ١٩٧٦ إلى ١٤٣٤٠٠٠ عام ١٩٨٦ إلى ٢٦٢٤٠٠٠ عام ١٩٩٦ (٤٨). وقد توزعت قوة العمل النسائية على القطاعات المختلفة حيث عمل بالقطاع الحكومى لعام ١٩٩٦ نحو ١٢١١٠٠٠ نسمة بنسبة (٥٨,١) وقطاع الأعمال العام ٧٧٠٠٠ بنسبة (٣,٧) والقطاع الخاص ٧٩٣٠٠٠ بنسبة (٣٨) والقطاع الخاص الأجنبى أربعة آلاف بنسبة (٢,٢).

وبرغم تزايد حجم الطبقة العاملة على هذا النحو، وبرغم إرتفاع معدلات البطالة كذلك، حيث بلغت نسبتها ٨,٤% من قوة العمل، وسحب الإمتيازات التى حصلت عليها الطبقة العاملة في المرحلة السابقة. إضافة إلى الإجراءات المضادة

لهذه الطبقة في المرحلة الأخيرة، والتي تمثلت في تسريح بعض عمال شركات القطاع العام المباعة للقطاع الخاص. كذلك إجراءات مثل "المعاش المبكر"، فإن الطبقة العاملة لم تقم برد الفعل الملائم والرافض لهذه الإجراءات، التي أفقدتها أمتيازاتها وربما عملها. فمثلا في سنة ١٩٧٠ لم يشارك في الإضرابات سوى ١٣١١ عامل، وفي ١٩٧١ لم يشارك سوى ١١٤٢٥ عامل، وفي عام ١٩٧٢ لم يشارك سوى ١١٨٦٤ عامل. وفي عام ١٩٧٣ لم يشارك سوى ٤٢٢٢ عامل وفي عام ١٩٧٤ لم يشارك سوى ١٣١٧٤ وفي عام ١٩٧٥ لم يشارك سوى ٤٠٥٢٧ وفي عام ١٩٧٦ لم يشارك سوى ٧٣٣ عامل. وهو ما يعنى أن مجموع من قام بإحتجاجات من الطبقة العاملة خلال هذه الفترة لم يتجاوز ٨٣٥٥٦ عامل من أصل قوة العمل التي بلغ عددها هذا العام نحو ٩٢٧٨٠٠٠ عامل خلال عقد السبعينيات، الأمر الذي يطرح حقيقة تستحق التأمل.

وفي أعتقدنا أن تأخر إستجابة الطبقة العاملة قد يرجع لأسباب عديدة. منها أن قوى التحول العالمية والمتمثلة في البرجوازية العالمية وحليفاتها المحلية أصبحت قوتها عاتية حتى على الدولة القومية ذاتها. وأمام القوة العاتية فإن التمرد قد يأخذ شكل الانسحاب وعدم المواجهة إستناداً إلى أفتراض الحرمان المطلق وليس النسبي. ومنها أن التعديلات الوزارية المتتابعة قد حرصت على أن يكون وزير العمل هو نفسه رئيس التنظيم النقابي، بحيث تشوهت ديموقراطية الطبقة العاملة التي كانت لها تاريخيا. فمثلا الجمعية العمومية لاتحاد النقابات لا تعقد صوريا إلا لمدة ٢٤ ساعة، يسلم المندوبون فيها التقارير التي سوف تناقش في اللجان، ولا يمتد عمل أى لجنة لأكثر من ثلاث ساعات، ثم يترك لرؤساء اللجان ومقرريها صياغة التوصيات. التي يتولى المستشارون الفنيون صياغتها، لتقرأ في اليوم التالي على الجمعية العامة (٤٩) بحيث تصبح هذه التوصيات مفروضة بعد ذلك على الأعضاء، وهو الأمر الذي يعنى إستمرار تغييب وعي الطبقة العاملة بالقوة والقهر والخداع.

**٥. القوى الخارجية:** منذ بداية تبني سياسات الانفتاح، أدركت القيادة السياسية عن وعى أن قوة البرجوازية العالمية، ممثلة في الولايات المتحدة

الأمريكية، فى تصاعد ومو، بينما القوى الاشتراكية تنحسر، وتتآكل من الداخل. ومع بداية التسعينيات أنهارت القوى الاشتراكية، وبقيت القوى الرأسمالية على الساحة، وبدأت من خلال المؤسسات الدولية تارة والاتفاقيات الدولية تارة ثانية، وسلاح المساعدات تارة ثالثة، تسوق نمطها ونوعية حياتها عبر العالم، وأستعانت بألة الأعلام التى أمتلكت تكنولوجيا عاتية وفعالة. إضافة إلى إستخدام سلاح الاقتصاد، إما مباشرة أو من خلال الشركات متعددة الجنسيات. حيث أستهدفت القوى البرجوازية الرأسمالية بذلك تحويل مجتمعات العالم إلى مصادر للمادة الخام الرخيصة، وإلى أسواق لتصريف إنتاجها يساعدها فى ذلك عجز الدولة فى العالم الثالث. وتحالف البرجوازية المحلية مع البرجوازية العالمية، بحيث حدد ذلك القوى التى ينبغى أن تدفع التغيير الاجتماعى، وفى أى إتجاه، وما هى الفئات المستفيدة منه، وإذا كانت قوى الداخل هى التى ساهمت بالنصيب الأعظم فى إثارة التغيير الاجتماعى وتوجيهه، فإن القوى الرأسمالية العالمية مع نهاية الألفية الثانية، هى التى أصبحت تحدد طبيعته. واصبحنا امام تطور جديد، حيث التغيير الاجتماعى فى المجتمعات القومية محكوم بلزوميات النسق العالمى، وليس بضرورات الأنساق القومية ذاتها.

#### سابعاً: حصاد التغيير الاجتماعى فى مرحلة التوجة الليبرالى

من الواضح أن العقود الثلاثة السابقة قد شهدت بنية إجتماعية جديدة، تلعب فى إطارها ذات القوى الاجتماعى القديمة أدوارا جديدة، كما شهدت هذه الفترة حركة دائمة من مختلف القوى الاجتماعى. وحديث دائم عن ضرورة دفع التنمية بمعدلات عالية، وضرورة رفع مستويات المعيشة، وربط الديموقراطية بالعدل الاجتماعى. خطابات كثيرة صدرت عن مختلف القوى الاجتماعى فى هذه المرحلة، لكن الأمر كان يبدو على ما يقولون «جعجعة بغير طحين» وهذا ما نحاول تأمله فى الصفحات التالية.

وإذا كانت الدولة هى القوة الاجتماعى الأولى فى إحداث التغيير، فإننا نجد أنه بينما كانت الدولة فى المرحلة السابقة إحدى القوى الفاعلة والمشاركة فى التغيير الاجتماعى - بغض النظر عن أخطائها - فإننا نجد أن الدولة قد أهتمت

في العقود الثلاثة الأخيرة بتأكيد شرعيتها، وقررت الاستقالة من المشاركة في التنمية وترك هذه المهمة للقطاع الخاص. وأستمر دورها في الانسحاب والانكماش حتى تخلت عن قطاع الانتاج وغالبية قطاع الخدمات، وحتى وظائفها في التوجيه والسيطرة لم تعد تؤديها بالمستوى الملائم. بدلالة الفساد الذي وقع وبدد ٤٧ مليار دولار من رأس مال الوطن، ومن ثم يمكن القول بأنها ركنت إلى الأسترخاء والدعة، ولم تشارك بفاعلية في إحداث التغيير الاجتماعي.

في هذا الإطار تعد البرجوازية العليا هي القوى الفاعلة في دفع التغيير الاجتماعي في هذه المرحلة، وإذا أفرادها قد عانوا من عدم الإحساس بالأمان بسبب إجراءات المرحلة السابقة "الاشتراكية". فإنه كان من المنطقي أن نتصور أنه بعد تحقق الأمان لها، بسبب الترسانة القانونية التي صدرت عن النظام السياسي والتي تحمى حقوقها ومصالحها، وكذلك بسبب دعم البرجوازية العالمية لها، أن تعمل على تطوير مجتمعتها، وأن تكون لها أدوار إجتماعية إلى جانب دورها الاقتصادي، إلا أننا وجدنا أنه برغم النماذج الرأسمالية المصرية الناجحة، هناك بعض عناصر البرجوازية التي ساهمت في نشر الفساد في المجتمع فأضاعت باليسار ما أسسته باليمين. وتتمثل القوة الاجتماعية الثالثة في الطبقة المتوسطة، التي خسرت في المرحلة الليبرالية ما حصلت عليه من مكاسب في المرحلة الاشتراكية، حيث سحبت غالبية إمتيازاتها. مستوى معيشة ونوعية حياة هذه الطبقة في أنحدار دائم، بسبب ثبات الدخل وإرتفاع الأسعار، دخولها تأكلها الدروس الخصوصية، الأبناء عاطلون، ومهددون بالإنحراف وتعاطى المخدرات. هاجرت بعض قطاعات هذه الطبقة إلى مجتمعات الخليج لكنها سقطت أسيرة لثقافة الاستهلاك. ولأن الضغوط عالية على هذه الطبقة من كل إتجاه، فهي مهددة في كل لحظة بالسقوط إلى أسفل، ومن ثم فهي تجاهد في حياتها اليومية للحفاظ على البقاء في المكان، ومن ثم نجدها منشغلة بذاتها، عاجزة عن الإسهام في دفع التغيير الاجتماعي، ناهيك عن تحديد إتجاهه. تبقى الطبقة العاملة التي ما زالت لها فاعليتها برغم ظروف العمل التي

أصبحت أكثر قسوة، وقوانين السوق التى لا ترحم، تحاول أن تؤمن قوت يومها بالعمل لصالح المجتمع، تشارك فى دفع التغيير برغم إدراكها أنها ليست لها مصلحة فيه. تردت أوضاعها كثيرا، غير أنها ما زالت بعيدة عن التمرد، لأسباب عديدة، منها أن الآلة الرأسمالية أصبحت عاتية لا ترحم، وحتى الدولة لم تعد درعا يحتوى به. ومنها أن تنظيماها النقابية شوهتها الدولة ومن ثم فلم تعد قادرة على الدفاع عن مطالبها وفرضها، بل أصبحت أحيانا منفذة لسياسات مضادة لها. ومنها أن جيش البطالة كبير ومنتظر على أرصفة الشوارع، وإمكانية الاستبدال واردة ومحتملة فى حالة التفكير فى التمرد والرفض، فقد سقطت كل القوانين التى كانت حامية. ثامناً: قوى التغيير الاجتماعى وإتجاهاته فى نصف قرن

مع بداية الألفية الثالثة، وبعد خمسة عقود من التغيير والتحول الاجتماعى لا بد أن نسأل عن الحصاد، الإجابة أننا أنتهينا إلى مجتمع بلغت مديونيته الخارجية ما يزيد على ٤٠ بليون دولار، وتزيد مديونيته الداخلية إلى ٣٠ بليون دولار. وفساد سلب المجتمع حسب تقديرات المسئولين ما يزيد على ٤٧ مليار دولار، وقطاع عام تم تفكيكه وبيعه، ولم يؤسس مكانة بثمنه ما يؤدى وظيفته وبطالة عالية متنامية ومتصاعدة ولا أمل فى مواجهة حقيقية وفعالة لها. إضافة إلى نحو ٤٠% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٢٥% تحت خط الفقر المدقع، وقطاع خاص لم يتبنى فى نشاطه قيما عمامية، بل تسلت إلى منظومته القيمية كثير من القيم الانتهازية والمنحرفة. ومسئولون يحترفون صناعة الكذب، ومجتمع يعانى من المخدرات، إنعكاسا لتراكم الهم الاجتماعى، وجرائم غريبة علينا، الأغتصاب والفساد وغشيان المحارم. مؤشرات تشير إلى تمزق النسيج الأخلاقى والاجتماعى للمجتمع، فلماذا حدث كل ذلك، ولماذا أسلم التغيير خلال خمسة عقود إلى ذلك. ، إرتباطا بذلك نحاول رصد مجموعة من المتغيرات التى نعتقد أنها مسئولة عن ذلك.

١. ويتمثل المتغير الأول فى غياب التراكم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وحتى الثقافى والأيدولوجى، وهو التراكم الذى كان من الممكن

أن يشكل طاقة دافعة للتغيير الاجتماعى. مثال على ذلك تغيير النظام السياسى لأيدولوجياته وسياساته الأمر الذى حرم المجتمع من تراكم الخبرة الاجتماعية بالمعنى الشامل لذلك. ومن الأمثلة على غياب التراكم أن المجتمع كان فى حالة من التجريب الدائم والمستمر فقد بدأ النظام السياسى عملية تطوير المجتمع بنية النمو الرأسمالى المستقل، ثم تحول إلى الأيدولوجيا القومية. ثم أنتقل إلى الأيدولوجيا الاشتراكية، ثم نقله ثانية إلى تصور الليبرالية كأيدولوجيا للتنمية، ثم أنتهى إلى نوع من الرأسمالية الخاضعة التى قيدتها الانفاقيات وتنتظر المساعدات. ومن شأن هذه الانتقالات أن تبدد الخبرة، أى خبرة المجتمع، على الصعيد الاقتصادى فتهدر إمكاناته وعلى الصعيد السياسى فتفقدته أستقلاليته.

٢. ويتعلق المتغير الثانى بطبيعة القوى الاجتماعية الدافعة للتغيير، الحالة الافتراضية كما حدث فى التاريخ الأوروبى أن تكون مواقع القوى الاجتماعية وتطورها التاريخى وإسهاماتها ثابتة إلى حد كبير. فالبرجوازية التجارية أسلمت إلى البرجوازية الصناعية، التى أسلمت بدورها القياد إلى برجوازية دولة الرفاهية والمجتمع التكنولوجى. حيث يؤدى حدوث التراكم إلى تشكل طاقة ذاتية دافعة للتغيير إلى ما هو أبعد من إسهام القوى الاجتماعية المشاركة فيه. فى المقابل بقيت الطبقة العاملة والطبقة الوسطى تقدم إسهامها بما يطور أوضاعها ويحافظ على استمرار التطور العام. على خلاف هذا الوضع المثلالى ما حدث عندنا فى مصر مختلف، فعلى حين أقصت النخبة الثورية البرجوازية العليا من المشاركة بينما تحالفت النخبة الليبرالية فى لبسبعينيات مع الطبقة البرجوازية العليا. وحدد النظامان معا الاشتراكي والليبرالي حدود حركة الطبقة العاملة. فإن ذلك خلق إحساسا بعدم الأمان، وولد نوعا من الأنانية الطبقيّة، فما هو متاح اليوم قد لا يكون متاحا غدا. ومن ثم ظهرت ثقافة "الخطف" حيث توجيه الصالح العام لخدمة الصالح الخاص، فعلت ذلك قطاعات من الطبقة الوسطى فى المرحلة الاشتراكية "١٩٥٢ - ١٩٧٠" وفعلته بعض عناصر البرجوازية العليا فى العقود الثلاثة الخيرة. ولعدم الأمان الطبقيّ تسعى القوى الاجتماعية إلى عدم تأجيل الإشباع، فالإشباع أى لأنه لا شئ مضمون غداً. ونتيجة لذلك

إنتشرت ثقافة المشروعات السريعة والاستهلاكية على صعيد البرجوازية العليا، "ثقافة البوتيك"، وفى المقابل وجهت الطبقة الوسطى مدخراتها التى جاءت بها من مجتمعات الخليج توجهاً إستهلاكية ولم تؤسس بها مشروعات للإنتاج، وبقيت الطبقة العاملة تعيش فى حدود استهلاك نوعية حياتها دون أن تفكر كثيراً فى حراك اجتماعى إلى أعلى.

٣. أن الدولة تتحمل النصيب الأكبر مما وصلنا إليه، فقد أنشغلت كثيراً بقضية الشرعية، دون أن تشغل كثيراً بقضية التغيير والتنمية، وكلما أتسعت مصادر تهديد الدولة أدمنت البحث عن توسيع مساحة الشرعية. فى هذا الإطار قامت الدولة بعدة ممارسات مضادة للتغيير والتنمية، منها السعى إلى تحالفات مع بعض القوى الاجتماعية، وفى سبيل التحالف لا بد من رشوة إجتماعية، فعلت ذلك الناصرية حينما أتجهت إلى الطبقة الوسطى للتحالف معها، فقدمت لها الامتيازات الكثيرة لرفع نوعية حياتها على النحو الذى عرضنا له، حتى أنها رصدت ٤٩% من ميزانية الصناعة لصناعة إحلال الواردات لإشباع حاجات هذه الطبقة إلى السلع المعمرة. وقد كان لذلك نتائج سلبية على عملية التنمية والتغيير الاجتماعى، فمثلاً وجدنا أن الطبقة الوسطى شريك التحالف سعت إلى الحصول على مقابل منح الشرعية، على هيئة مكاسب خاصة تحصل عليها بحق او بدون حق وهى على يقين بأن شريك التحالف لن يرفض. ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى إنسحاب القوى الاجتماعية الأخرى عن المشاركة فى التفاعل، أو فى دفع عجلة التغيير والتنمية. وبقدر إقصاء النظام السياسى لبعض القوى بقدر عزوفها عن المشاركة، حدث ذلك فى المرحلة الاشتراكية، حينما تحالف النظام السياسى مع الطبقة المتوسطة وإلى حد ما الطبقة العاملة على حساب إقصاء البرجوازية العليا، وحدث ذلك فى المرحلة الليبرالية "١٩٧٠ - ٢٠٠٠" حيث تحالف مع البرجوازية العليا، على حساب إقصاء الطبقة الوسطى ونسبياً الطبقة العاملة، ويزداد الطين بلة حينما تتراجع الدولة وتتقلص وظائفها، وتقع تحت هيمنة إحدى الطبقات. ساعتها تصبح الدولة آلية من أليات خدمة المصالح الطبقيّة وليس مصالح المجتمع، وذلك من شأنه أن يدفع التغيير الاجتماعى فى



مسارات جديدة غير تلك التي من المفترض أن يطرقها أو يتدفق فيها.

٤. ويعد غياب الوعي من المتغيرات التي تسببت في عدم تفعيل مشاركة القوى الاجتماعية، ويمكن القول بأن الدولة ساهمت إلى جانب القوى الاجتماعية المختلفة في عدم إمتلاك الوعي الكافي بأهمية المشاركة في التغيير الاجتماعى أو في دفع التغيير في أكثر الاتجاهات ملاءمة. ويظهر دور الدولة جليا في هذا الجانب، فحتى تتمكن الدولة من السيطرة فإنها قد عملت على إختزال الوعي تدريجيا، حتى لا يصبح الوعي نافذة يطل منها الرأى الآخر. وغياب الرأى الآخر من شأنه أن يوسع أمامها مساحة الحركة. فمثلا أسست الدولة في المرحلة الاشتراكية التنظيمات السياسية "الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكي" لكي يصبح إطار التفاعل بين النخبة والجماهير، فإذا بهذه التنظيمات تتحول إلى أجهزة لفرض توجهات الدولة على الجماهير والوصاية عليها، بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت الدولة مثلا إلى أختزال وعى الطبقة العاملة، فبعد أن بلغت الطبقة العاملة وعيها الذى وجه نضالها التاريخى. وبعد أن أسست تنظيماتها تاريخيا وفق أسس ديمقراطية، إذا بالدولة تختزل هذا الوعي وتلغى الممارسة الديمقراطية، وتخضع التنظيمات النقابية تارة للاتحاد الاشتراكي. وتارة أخرى للبيروقراطية الحكومية كأن يصبح وزير العمل - كما حدث في مصر خلال هذه المرحلة - هو رئيس اتحاد النقابات. وفي مقابل سعى الدولة لاختزال الوعي وطمسه، قد تعمل القوى الاجتماعية بوعى زائف أو حتى بوعى منحرف، فالبرجوازية العليا بنوع من العناد رفضت في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٧ دعوة النظام السياسى لها بالمشاركة برغم إقراره بتعويضها على ما سلب منها. وأسترخت لفترة طويلة في مشاعر الخوف من المشاركة، والإحساس بعدم امان فبددت خلال المرحلة الاشتراكية أموالها إستهلاكيا، ولم يعمل علي توجيهها إلى قنوات إنتاجية تعود عليها بالنفع وكذلك على المجتمع. وكذلك فعلت الطبقة الوسطى، فبرغم أن المجتمع في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ منحها بسخاء، إلا أنها تعاملت بإنتهازية معه وعبثت بثرواته،

بدلا من أن تسهم بوعى فى بناء مجتمعها بالمقابل ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى المجتمع. ولغياب الوعى وتراكم الطاقة الدافعة وجدنا تغييرا اجتماعيا حقيقيا يتحرك فى كل إتجاه إلى الأمام تارة (١٩٥٢ - ١٩٦٧) ثم التراجع فى الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، ثم إلى الأمام فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ثم إلى التراجع إبتداء من (١٩٨٠) يؤكد على مصالح قوة إجتماعية معينة، ثم يتحول عنها للتأكيد على مصالح قوة مقابلة، كصغير الدجاج "الكتكوت" الذى يسير أو يتحرك كثيرا وفى كل الإتجاهات، لكنه يظل فى نفس المكان على ما يؤكد عالم الاجتماع بيترم سروكين. ٥. ثم يأتى دور القوى الخارجية ومن المؤكد أنها لم تلعب فى غالب الأحيان دوراً مواتياً، ويبدو أنه نظرا لأن القوى العالمية هى المتغير الفاعل فى نظامنا العالمى السابق فيما قبل ١٩٩٠ محكوما بالقوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية مشاركة، ومن ثم فالتغيرات فى مجتمعات العالم الثالث كانت إما فى إتجاه القوة الاشتراكية أو الرأسمالية المقابلة مع هامش تتحقق فى نطاقه بعض المصالح الوطنية ومع بداية التسعينيات سقطت القوى الاشتراكية وتفردت البرجوازية العالمية أو القوى الرأسمالية بعالم كامل سعت إلى توجيه التغيير فيه بما يحقق مصالحها. ومن ثم كانت العولمة، حيث تقوم القوى البرجوازية العالمية بتصدير نمطها ونوعية حياتها، وعلى التغيير فى المجتمعات الصغيرة أن يولى وجهة شطرها. وإذا كانت القوى العالمية فى مرحلة سابقة تسمح للتنمية القومية بهامش من الحركة أو المناورة، فقد تآكل هذا الهامش، ولم يبق أمام التنمية أو التغيير فى مجتمعات العالم الثالث سوى أن يستجيب خاضعا لمقتضيات العولمة أو لمتطلبات القوى الرأسمالية، فلم تعد هناك إستراتيجيات للتغيير بل هناك فقط تكتيكات للتكيف .

## المراجع

١. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩١، ص ٤٠٧.
٢. المرجع السابق، ص ص ٥٣٠ - ٥٤٥.
3. Camer, R Ash, Social Change, Chicago, Rand McNally College Publishing Company, p, ٤١.
4. Ibid, p. ٦٢.
5. Oberschall, Anthony, Social Conflict and Social Movement Englewood Clifs, N. J. Prentice Hall, ١٩٧٣ ,١١٣.
6. Carner, op. cit, p. ٧٤.
7. Newman, David M, Sociology Readings, London, Pine Forge Press, ١٩٩٥.
8. Weber, M, Economy and Society. New York, Bedminster, ١٩٦٨, p. ١٧٣.
9. Ibid, p. ١٨٥.
١٠. على ليلة، مرجع سابق، ص ٤٢١.
11. Atkinson, Dick, Orthodox Concensus and Radical Alternative, A Study in Sociological Theory, London, Heinmann Educatoonal Books, ١٩٧٢, Pp. ٤٥-٥٢.
12. Oberschall, op, cit, p. ١٤٠.
13. Parsons, T, Social System and the Evolution of Action Theory, New York, Free Press, ١٩٧٧, p. ٨٣.
14. Dahl, R, A, Modern Political Analysis, Engle - Wood Cliffs, New Jersey, Prentice - Hall, ١٩٧٠, p. ٣٢.
15. Ibid, p. ٤١.
16. Rose, Peter, I, The Study of Society, New York,

Remdom House, ١٩٦٧, p. ٦٣٦.

17. Ibid, p, ٦٣٧.

18. Atkinson, op, cit. p. ١١٢.

19. Rose, Op, Cit, p. ٦٤.

٢٠. على ليلة، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ - ١٨٣.

٢١. المرجع السابق، ص ١٧٨.

٢٢. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية في إطار التجربة الناصرية، رؤية تقويمية، ندوة

مفاهيم التنمية في مصر، تحليل للأيديولوجيات وتقييم للممارسات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧-١٨ ديسمبر، ١٩٨٠، ص ٣.

٢٣. المرجع السابق، ص ٦.

٢٤. عمرو محى الدين، إشترابية الدولة والنمو الاقتصادى، بيروتن مجلة الفكر العربى،

٤ - ١٩٨٧ ٥، ص ص ٤٠ - ٦٦، بخاصة ص ٥٩.

٢٥. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية في إطار التجربة الناصرية، رؤية تقويمية، ندوة

مفاهيم التنمية في مصر، مرجع سابق، ص ٤.

٢٦. على ليلة، الأثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى في مصر، دراسة ميدانية

غير منشورة بإشراف السيد يس، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٨، ص ٦٣.

٢٧. على ليلة، الشباب والمجتمع، ملامح الاتصال والانفصال، المؤتمر الدولى للإحصاء

والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، ص ص ١٦٧ - ١٩٢ بخاصة ص ١٨٢.

٢٨. على ليلة، القانون والتغيير الاجتماعى، دراسة لحالة قانون الإصلاح الزراعى في

المجتمع المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ١٨، العدد الأول، يناير ١٩٨١، ص ص ١٠ - ١١.

٢٩. أحمد حسن إبراهيم، جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، القاهرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ٢٣ - ٢٥ مارس، ١٩٧٨، ص ٢٤٧.
٣٠. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، ندوة مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مايو ٢٠٠٢، ص ١٩.
٣١. على ليلة، الشباب والمجتمع، ملامح الانفصال والاتصال، مرجع سابق، ص ١٧٢.
٣٢. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، ندوة خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، نقابة الصحفيين، ٢٠٠٢، ص ١٦.
٣٣. على ليلة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى فى مصر، مرجع سابق، ص ٨٧.
٣٤. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية فى إطار التجربة الناصرية، مرجع سابق، ص ١٥.
٣٥. المرجع السابق، ص ١٦.
٣٦. على ليلة، أزمة الخطاب الأكاديمى لعلم الاجتماع فى مصر، تأملات إستكشافية، ندوة علم الاجتماع إلى أين، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الاجتماع، ٣ - ٤ مارس، ١٩٩١، ص ٣٩-٤٠.
٣٧. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابق، ص ٨.
٣٨. محمد جمال إمام، بعد ٣٠ عام من تأسيس الاتحاد المصرى للعمال، غياب الديمقراطية النقابية، المظاهر والعواقب، القاهرة، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١٦٢.

٣٩. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية في إطار التجربة الناصرية، مرجع سابق، ص

.١٨

٤٠. المرجع السابق، ص ١٨.

٤١. محمود عودة، وعلي ليلة، تاريخ مصر الاجتماعى، القاهرة، جامعة عين شمس -

التعليم المفتوح، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦.

٤٢. المرجع السابق، ص ٢٨٦.

٤٣. المرجع السابق ص ٢٨٦.

44. Waterbury, John & Other, A Political Economy of the Middle East, Cairo, the American Universith in Cairo Press, ١٩٩٠, p. ٢٣٥.

٤٥. عودة، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

٤٦. على ليلة، الثابت والمتغير في بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابق ص ٤٠.

٤٧. عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم

الثالث القاهرة، دار ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢، ص ٣٥٣.

٤٨. على ليلة، الثابت والمتغير في بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابق، ص ٣٤.

٤٩. المرجع السابق، ص ٤٠.



الفصل الثانی  
الفئات الاجتماعية  
أطر جديدة للترتيب الاجتماعي





## الفصل الثانى الفئات الاجتماعية أطر جديدة للترتيب الاجتماعى

### تهيد

بدأت الحياة الإنسانية مشاعية وعشوائية، ونقصد بالمشاعية مشاعية الحياة فى مجملها، مشاعية الأرض، وما عليها من أشياء ومشاعية البشر من حيث علاقاتهم الاجتماعية، تلقائية غير مقصودة. العلاقات بالأشياء كالعلاقات بالإنسان، حتى الأشياء كانت امتداداً للإنسان طالما كان مسيطراً عليها، فإذا أفتقد سيطرته عليها تحولت إلى كونها امتداداً لإنسان آخر. العلاقات الاجتماعية كانت بدورها متداخلة لم يكن هناك تخصص فى هذه العلاقات، فأفراد تربطهم علاقات قرابية وهى فى ذات الوقت اقتصادية واجتماعية وسياسية كذلك. الدين يختلط بالقرابة والاقتصاد، تارة تكون عبادة الأسلاف، حيثما يكون الجد السلف هو المعبود الذى تؤدى له طقوس التقديس والتبجيل كما لو أن الجماعة تعبد نفسها فى سلفها. وتارة أخرى تكون عبادة التوتم، حيث عبادة الحيوان أو النبات مصدر الخير والحياة للبشر فى حالة البداءة، وأحياناً يعبد إذا كان مصدراً للشرب لدرء الخطر وحماية الحياة. من هنا قلنا أن الحياة البدائية الأولى كانت ذات طبيعة مشاعية ليست مشاعية، الأرض أو الملكية فقط، ولكن مشاعية كل العناصر التى تتصل بصياغة نوعية معينة للحياة.

العشوائية أيضاً كانت خاصة مميزة لطبيعة الحياة، لا إنتظام ولا تنظيم، الفعل غير مقصود فى الغالب، ومن الطبيعى أن يكون رد الفعل عشوائى كذلك، فالتوقعات المتبادلة التى تؤسس التفاعل الاجتماعى المنظم بين الفعل ورد الفعل ما زالت غائبة. ونتيجة لذلك، حسبما يؤكد التراث الأنثروبولوجى، كانت كل الإنجازات صدف، الزراعة وإستئناس الحيوان والرعى كانت صدف، والاكتشاف الجديد كان دائماً نتيجة لتوفر عناصره كما هى فى حالة الطبيعة، بدون من أن يكون هناك أى تأثير لفعل إنسانى مقصود أو منظم، وما وصل إليه الإنسان

من حقائق في هذه المرحلة إما كان نتيجة للمحاولة التي قد تسلم إلى الخطأ أو النجاح، أو نتيجة للجريب سعياً وراء نتيجة لم يدرك الإنسان القانون المحدد والموصل إليها. العشوائية إنتابت عناصر نوعية الحياة الاجتماعية كذلك، فليس هناك قانون يعبر عن الانتظام ويؤكد الاطراد، فالحياة في مجملها متجانسة ومتشابهة إلى حد كبير.

غير أنه إذا كانت الطبيعة يسودها الانتظام والتباين، فقد كان منطقياً أن تنعكس خصائص الطبيعة على حياة الإنسان، وإذا كان الإنسان قد أدرك أنتظام الطبيعة، فإن ذلك لأن الطبيعة فرضت عليه أن يتأملها. فأدرك بداية الليل من مغرب الشمس، وبداية النهار مع مشرقها، ومع ادراك الانتظام أدرك العناصر والفئات التي تشكل مضمون الطبيعة ومجال الانتظام. فأدرك دفعة واحدة تجانس فئات الطبيعة وتباينها، البشر والحيوان والنبات على خلفية ظواهر الطبيعة المتنوعة والمتعاقبة. ثم بدأ التمييز بين الفئات، وصنف سلوكه أيضاً في مواجهتها، وبذلك شكل التصنيف إلى فئات بداية الادراك الواعي والمنظم للحياة الطبيعية.

وتبلورت قدرة الإنسان على التصنيف، فطبق المعيار ذاته على الحياة الاجتماعية ذاتها. صنف البشر إلى فئات، الصغار هم بداية الحياة يحتاجون إلى الرعاية والحماية من الشر، ومن ثم أسس الإنسان طقوساً راعية لهم حتى لا يتعرض الصغار للخطر الذي قد تسببه أرواح شريرة. كما نظر إلى كبار السن، فأحاطهم بهالة من الحب والاحترام المشوب بالخوف، لأنهم الأقرب إلى الأسلاف بوضع العبادة، وعرف التزاوج من خلال الجنس، أو الميل الطبيعي للأنسان للاجتماع بالآخر. وأدرك الإنسان أن المرأة كالأرض مصدر الخير والخصوبة، فمنها ينتج البشر، كما تنتج الأرض محاصيل القوت. وهى تختلف عن الرجل، وأن تكاملت معه، لتتشكل الأسرة بصفاتها أكثر الجماعات قوة ودواماً.

وأستمرت قدرة الأنسان على التصنيف وصياغة الفئات الاجتماعية، فإلى جانب تصنيف البشر إلى رجال ونساء إستناداً إلى النوع، أو حالة الذكورة

والأنوثة، صنفهم كذلك إلى صغار مواليد تبدأ بهم الحياة، وكبار مسنين يتأهلون للالتحاق بساحة الأسلاف.

وبين هذا وذاك شريحة تمتلك القوة والقدرة على العمل والانتاج، لإطعام الصغار وتوفير الرعاية للكبار، تعرف الإنسان أيضا على الملكية وإتخذها كذلك معياراً لتصنيف البشر إلى ملاك للثروة، والذين لا ملكية لهم، وبين الطرفين فئات كثيرة. كذلك عرف الإنسان القوة والتأثير والنفوذ الذى يتمتع بها البعض، بينما البعض الآخر يحتاج إلى الحماية ويميل إلى الخضوع. وأصبحت مسيرة الإنسان عبر التاريخ، تشكل تراكما في كل مرحلة يطرح متغيراً نوعياً جديداً ينقسم البشر على أساسه إلى فئات. أو تنقسم الفئة إلى فئات فرعية، وهى الحالة الإنسانية التى دفعت عالم الاجتماع إميل دوركايم إلى التأكيد على التصنيف بصفته مقوله أساسية مزود بها الفعل الإنسانى تساعده - بالإضافة إلى مقولات أخرى - على إدراك واقعه الاجتماعية.

اولاً: التصنيف الاجتماعى على مرجعية التنظير الاجتماعى

بداية تعرف الفئة Category بصفاتها مجموعة أو نمط في إطار مجموعة تصنيفية، وقد استخدم هذا المصطلح في بداياته لتصنيف الأشخاص المعوزين أو الفقراء، وذلك لتدبير برامج العمل معهم لإعادة تأهيلهم، أو إعانتهم أو تدبير المعاش لهم (١). ومن الواضح أن هذا التعريف يقصر مفهوم الفئة على مجموعة أو مجموعات البشر الذين يحتاجون لرعاية المجتمع، وهو استخدام ينتمى في أغلبية لتراث الخدمة الاجتماعية التى كانت تهتم تاريخياً بالفئات التى تحتاج إلى المساعدة، لمساعدتها من خلال برامج تستهدف إعادة دمجها في المجتمع.

على خلاف ذلك ، ومن منطلق أكثر شمولاً يعرف «ذكى بدوى» الفئة الاجتماعية Social Category بصفاتها مجموعة من الأفراد غير المتضمنين في نسق من التفاعل الاجتماعى، وبذلك فهم لا يكونون جماعة، ولكنهم يتميزون بخواص ومراكز إجتماعية متشابهة. ومن أمثلة ذلك النساء العاملات والعمال المسنين في إحدى المهن، والأفراد واسعوا الثراء، وعادة لا يشعر هؤلاء بالهوية المشتركة وإذا تطور الوعى المشترك بينهم، فقد تظهر من بينهم قيادة، وتصبح

الفئة أساساً لتكوين الجماعة، ومع ذلك فإن معظم الفئات الاجتماعية لا تتحول إلى جماعات (٢).

وعلى هذا النحو يتداخل مصطلح الفئة مع عديد من مصطلحات الأخرى كالطبقة والجماعة والتجمع، والطبقة كما ندركها تتكون من مجموعة من البشر الذين يشغلون مكانة محددة في بناء الترتيب الاجتماعي. الذي قد يستند إلى ملكية وسائل الإنتاج، أو يستند إلى مستويات توزيع الدخل في المجتمع، وبالنظر إلى المعيار الأول تمر الطبقة بمرحلتين مرحلة الطبقة في ذاتها ثم مرحلة الطبقة لذاتها. توازياً مع تحول الوعي الطبقي من حالة غياب الوعي، أو الوعي الزائف إلى حالة إمتلاك الطبقة لوعي موضوعي تحدد مصالحها بالاستناد إليه، وهذا ما يشير إلى التصور الماركسي للمسألة الطبقيّة. بينما يمكن تحديد الموقع الطبقي - وفقاً للمعيار الثاني - تحديداً موضوعياً إذا نحن أستندنا إلى مؤشرات تفرض تحديد الحدود الطبقيّة من الخارج. على حين يمكن تحديد الموقع الطبقي تحديداً ذاتياً، بالإستناد إلى الإدراك الذاتي للبشر لأنتمائهم الطبقي. بيد أننا نلاحظ في تحديد الطبقة توفر ثلاثة معايير، الأول المعيار الاقتصادي، والثاني توجهات البشر بغض النظر عن تبايناتهم وفق آية متغيرات أخرى، والثالث الوعي، سواء أستخدم هذا الوعي في تحديد الطبقة مرجع الانتماء، أو كان هذا الوعي نتيجة لتضمن الفرد في واقع طبقي بعينه (٣).

وتختلف الفئة من ناحية ثانية عن الجماعة بمعنى group وذلك بإعتبار أن الجماعة هي وحدة إجتماعية يسودها تفاعل إجتماعي بين عناصرها المكونه، وقد تكون هذه الجماعة أولية فتطور عواطف وأهداف وقيم تحكم التفاعل، كجماعة الأسرة. أو أن وجودها مؤقت وثانوي كجماعة الأصدقاء، التي تنتج عن التفاعل بين الأفراد، كذلك الجماعة تحكمها رؤية مشتركة تستند إلى عواطف وقيم مشتركة، تجاه عناصر البيئة الاجتماعية المحيطة، وفي العادة تكون الجماعة صغيرة الحجم حتى يتاح التفاعل المباشر بين أعضائها. غير أن قد يطلق مصطلح الجماعة تجاوزاً - على تكوينات إجتماعية قد لا تتوفر فيها أركان المصطلح كالقول بالجماعة الطبقيّة، أو الجماعة القوميّة. إذ لا بد للجماعة من عدة

معايير كذلك، الأول أن يكون عدد أفرادها محدود بما يسمح بالتفاعل الاجتماعي المباشر، والثاني قيام تفاعل اجتماعي نمطي بين أعضائها المكونين لها، يدور حول أهداف أو موضوعات محددة. والثالث وجود عواطف وقيم مشتركة تحكم نظرتها إلى موضوعات البيئة الاجتماعية المحيطة، بغض النظر عن كونها دائمة أو مؤقتة أولية كانت أم ثانوية. كذلك يختلف مصطلح الفئة عن التجمع Collectivity الذي يشير عادة إلى مجموعة من البشر الذين يقومون بدور محدد في إطار النظام الاجتماعي، وعادة ما يتمحور التجمع حول الوظيفة المتشابهة التي يؤديها أفراد التجمع في إطار النظام الاجتماعي. ونتيجة لأدائهم لهذه الوظيفة فهم يعيشون إلى حد كبير ظروفًا اجتماعية متشابهة ومستندة إلى هذه الوظيفة فمثلاً في النظام الاقتصادي يشكل المنتجين تجمعا، والقائمين بالتوزيع تجمعاً آخر. وفي النظام الديني يشكل المصلين تجمعا، ومن يقومون بوعظهم وإرشادهم تجمعا مماثلاً (٤) وهكذا. وفي العادة يشكل التجمع وحدة محورية في النظام الاقتصادي أو المهني أو أي نظام آخر، ويشترط في التجمع عدة معايير، أولها المشاركة في أداء وظيفة محددة، أو أداء وظائف متماثلة أو متكاملة. والثاني أن التجمع غالبا ما يكون مؤقتا مرهونا بأداء الوظيفة، ويتمثل المعيار الثالث في ان التجمع عادة ما يكون محكوم بمعايير تتصل بأداء الوظيفة محور قيام التجمع.

على خلاف ذلك نجد أن الفئة الاجتماعية تشترك مع الطبقة في كونها تجمعا من البشر قد يكون محدوداً وقد يكون شاملا قطاع كامل للمجتمع، وإذا كان إكتمال وعى الطبقة يشير إلى أقصى حالات نضجها، فإن ذلك يتوفر لبعض الفئات. يبقى انه إذا كان الترتيب الاجتماعي يعبر عن قطاعات أفقية في المجتمع، فإن الفئة في غالب الحيان تشكل قطاعاً رأسياً عابراً للطبقات، وتشترك الفئة الاجتماعية مع الجماعة في أنه قد تتولد لبعض الشرائح أهدافا جمعية تسعى لتحقيقها، وقد يقع قدر من التفاعل بين أفرادها ، غير أنه يكون أحيانا تفاعل محدود في مساحته ونطاقه، ويأخذ الطابع الإرادي المنظم غالبا وليس تفاعل تلقائي كما هو حادث في الجماعة، ولا تشترك الفئة مع التجمع في

شئ سوى أن البشر هم العناصر المكونه لكليهما.

وحسبما يذهب التنظير السوسيولوجي تتخلق الفئة نتيجة لخضوع التطور أو التغيير الاجتماعى للمجتمع لعمليتين، هما عمليتى التباين والتجانس، وتعتبر عملية التباين الاجتماعى هى العملية التى تميز عناصر المجتمع عن بعضها البعض، سواء كانت هذه العناصر جماعات أو أفراد. فى هذا الإطار يشير التباين إلى تأسس الاختلافات بين جماعات وفئات الأفراد، والتسليم بذلك. ومن الواضح أن الاختلافات بين الأفراد لا تؤدى جميعها إلى قيام التباين ومن ثم تأسيس الفئات والجماعات، ولكنها تؤدى إلى هذه النتيجة فى حالة وجود مجموعة من الخصائص التى توجد متماثلة من حيث الدرجة والتنوع عند عدد من الأفراد. وفى هذا الإطار نجد أن كثيراً من الاختلافات بين الأفراد تكون ذات دلالة إجتماعية، بحيث يمكن النظر إلى الفرد باعتباره ينتمى إلى فئات او جماعات معينة تحدد مكانته فى المجتمع. ومن ثم يمكن وصفه بصفته ذكراً أو أنثى، طبقة عاملة أو طبقة وسطى، صغيراً أم كبيراً متزوجاً أو أعزباً، أو أنه ينتمى إلى جماعة دينية أو عرقية أو لغوية. وتشير هذه التصنيفيات إلى أنواع من السلوك النمطية أو المتوقعة، الصادرة عن هذه الفئة أو التى يمارسها الآخرون نحوها. كما تشير أحيانا إلى نوعيات حياة إجتماعية خاصة بالفئة (٥).

وإذا كانت عملية التباين تفصل الفئة عن ما عداها، فتفتت المجتمع إلى جماعات وفئات، فإن عملية التجانس تعمل على مستويين، المستوى الأول أنها تؤكد على التجانس الداخلى داخل الفئة، ويتحقق هذا التجانس وفق أى متغير من المتغيرات. فقد يجعل متغير النوع فئه النساء فى المجتمع متجانسة، أى متماثلة من حيث مكانتها فى المجتمع، ومن ثم علاقتها به، كذلك تجانس مجموعة السلوكيات الصادرة عنها، أو الموجهة نحو أفرادها. وقد يحدث التجانس على أساس متغير السن فيؤسس فئات الشباب فى مواجهة المسنين. كذلك قد يتحقق التجانس إستناداً إلى المتغير الاقتصادى، كالموقف من ملكية وسائل الانتاج حيث نجد تجانساً داخل الطبقة العاملة كفئة أجتباعية فى مواجهة البرجوازية

التي تمتلك تجانساً مقابلاً. وقد يتأسس تفاعل مشترك بين أفراد الفئة على خلفية هذا التجانس، وقد يتطور التفاعل إلى وعى إذا كانت ثمة ظروف تساعد على ذلك. وتوجد علاقة بين إتساع مساحة التباين بين الفئات الاجتماعية من ناحية، وبين عمق الاحساس بالتجانس ومن ثم التماسك الداخلى للفئة، وقد يقود الإحساس بالتجانس الداخلى في مواجهة إدراك التباين مع الإطار الاجتماعى المحيط، إلى تخلق الوعى. الذى قد يشكل مقدمة للصراع حول تحقيق المصالح، في حالة ظروف يجسدها إفتراض الحرمان النسبى، أو قد يتوفر الاحساس بالتجانس في مواجهة إدراك التباين مع الإطار الاجتماعى المحيط ليؤسس وعى التكيف، في حالة ظروف يجسدها إفتراض الحرمان المطلق.

ولفهم تباين الجماعات والفئات التى ينتمى إليها الأفراد، فإن هناك بعض الجوانب التى ينبغى أدراكها بوضوح، ويتمثل الجانب الأول في النظر إلى التباين بإعتباره يرتبط بقوة بالترتيب الاجتماعى، حيث نجد أن كثيراً من الاختلاف ترتب بالنظر إلى بعضها، حتى أننا نجد بعض فئات او جماعات الأفراد يشغلون مكانة أعلى أو ينتمون إلى طبقات أعلى مقارنة بفئات أخرى.

ويتصل الجانب الثانى في أنه من المسلم به عدم تساوى الأهمية الاجتماعية للاختلافات العديدة، وأن الاختلافات المصاحبة للترتيب الاجتماعى تكون عادة ذات أهمية قصوى. إذ نجد في المجتمع بكامله ان التمييز بين فئات المتزوجين والعزاب، أو بين فئات الصغار والكبار، أقل أهمية في العادة من التمييز بين الفئات الاستقرائية والعامية، أو بين مديرى المؤسسات الانتاجية الكبيرة وفئات العمل بها. ويشير الجانب الثالث إلى أن المكنات العديدة التى يشغلها الفرد قد لا تقبل الجمع في فئات او هى متعارضة أو متصارعة، وعلى سبيل المثال، فمن غير الممكن تجمع أدوار الآباء ومديرى المؤسسات في كل له معنى. ويؤكد الجانب الرابع على ضرورة ملاحظة أن التباين بين الفئات والجماعات يختلف من مجتمع لآخر في ذات النموذج، وحتى من نموذج مجتمعى إلى آخر، وأن هذا التباين بين الفئات قد يتغير بمرور الزمن (٦).



وفي محاولة التعرف على وجهة نظر علماء الاجتماع من تباين الفئات الاجتماعية، حيث نجد إستناداً إلى أفكار هربرت سبنسر أنه قد أصبح موضوع تسليم الآن أن التباين الاجتماعى بين الفئات الاجتماعية المختلفة يمتد إلى أبعد من التقسيم الاقتصادى للعمل والآثار التى تنتج عنه. إذ ينبغى النظر إلى أن التباين فى النشاط من أى نوع من شأنه أن يكون له نتائج على الجماعة او المجتمع. وارتباطا بذلك فقد كتب سبنسر عن تباين الوظائف الذى يمكن أن يؤدي إلى التمييز بين الفئات الأساسية للمجتمع إستنادا إلى الوظائف أو الأعمال التى تقوم بها، كالوظائف الحكومية، والعسكرية، والدينية والمهنية والصناعية. وفي موضع آخر يبرهن هربرت سبنسر مؤكدا على انه من طبيعة الأجسام الاجتماعية - وهى فى ذلك تتماثل مع الأجسام الحية - أنها كلما تزايدت فى الحجم فإنها تزايد فى البناء.. فى البداية لا يكون الاختلاف ملحوظا فى الكم أو فى الدرجة، غير أنه مع تزايد عدد السكان، فإن الفئات والفئات الفرعية تزايد وتصبح أكثر تحديدا. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن التباين المتزايد فى الأبنية أو الفئات يصاحبه تباين متزايد فى الوظائف (٧). وهو الأمر الذى يعنى أن ثمة متغيرات معينة تعمل باستمرار بإتجاه تقسيم المجتمع إلى فئات إجتماعية تتباين فى الوظائف الاجتماعية، وفى المكانات الاجتماعية التى تشغلها كذلك. وأن تزايد الفئات وتبلورها يكون نتيجة لتزايدها المجتمع من ناحية، ولفاعلية متغيرات إجتماعية وثقافية إضافة إلى المتغيرات البيولوجية والجينية من ناحية ثانية، وكذلك لمستوى التقدم الذى قطعه المجتمع من ناحية ثالثة.

ويعتبر الألماني جورج زيمل هو العالم الذى فسّر بوضوح مدى تعقيد التباين الاجتماعى وما ينتج عنه فى المجتمعات الحديثة، فقد أشار فى مؤلفه الذى نشر فى ١٨٩٠ تحت عنوان «مقالات حول التباين الاجتماعى»، إضافة إلى ما ذكره فى أعماله الأخرى، إلى فاعلية المتغيرات العديدة التى أسهمت فى نمو النزعة الفردية والتنوع بين الجماعات والفئات الاجتماعية فى المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. وذكر من بين هذه المتغيرات النمو السريع للأقتصاد النقدى، ونمو المدن، والحراك الاجتماعى للبشر، وظهور مصالح وإهتمامات

ثقافية وإجتماعية جديدة، بحيث ساعدت كل هذه المتغيرات في خلق أساليب حياة أكثر تنوعاً (٨). وفي هذا النطاق قدمت الحياة في المدينة الدافع لقيام رؤى ثقافة وفكرية مختلفة، من الممكن أن تشكل أساساً لقيام تباين إجتماعى وفئات إجتماعية جديدة بحيث تدفع زيادة عدد التجمعات والفئات من كل نوع - متمحورة حول مصالح محددة - تطوير بعض الظروف التي تدفع إلى الالتحاق بأى من هذه الفئات. إذ يكون الفرد في المجتمعات الأولية، حسبما يذهب زيمل، مستوعباً بدرجة ما في الجماعة القروية، غير أنه في المجتمعات الحديثة يكون قادراً على أن يؤسس علاقات مع آخرين غير دائرته القروية أو العائلية على أساس من التماثل في الطبيعة أو الميول أو الأنشطة. وهو ما يعنى تضمنه في فئات إجتماعية جديدة، تمثل دوائر أخرى غير الدائرة الأولى، فقد طورت المجتمعات الحديثة بناءً فوقياً شاملاً يحتوى على كثير من الدوائر، أى الفئات الاجتماعية، مصاحباً لزيادة مساحة الحرية الفردية. وينظر جورج زيمل إلى زيادة عدد الدوائر - أى الفئات - التى ينتمى إليها الفرد بصفقتها مقياساً للتطور الحضارى (٩).

وبرغم أن زيمل قد أسند أهمية كبيرة للتباين الاجتماعى، كمتغير لتأسيس الفئات الاجتماعية، نجده قد لاحظ أيضاً أن التباين يكون مصحوباً عادةً بالتكامل فقد أفترض أن الطبيعة البشرية لديها ميل لكلا نوعى الترابط، الترابط الذى يميز الأفراد على أساس المنافسة والترابط الذى يجمعهما مع بعضها البعض على أساس من التعاون. ومن ثم فقد لاحظ أنه على الرغم من ذلك يوجد التكاثر المستمر للدوائر الأكثر تخصصاً بسبب ظهور مهن جديدة، وإهتمامات علمية جديدة وأساليب حياة ثقافية جديدة. كما أنه لاحظ تشكل دوائر أو فئات أوسع من الدوائر الأصغر، على سبيل المثال تشكل الطبقة العاملة من جماعات مهنية عديدة. وفي هذا الإطار فإن العلاقة المتبادلة بين التباين والتكامل يمكن دراستها بأوضح ما يكون من خلال تتبع التطور التاريخى للتباين الاجتماعى (١٠). ويذهب جورج زيمل إلى أن المجتمعات الحديثة قد حققت مستوى أفضل من الحرية والتقييد في نفس الوقت مقارنة بالمجتمعات السابقة، فقد أصبح الفرد

حرا في اختيار الدوائر الاجتماعية التي يرغب في الانتماء إليها، غير أننا نجد أن هذه الدوائر العديدة والمتنوعة تكون أكثر تكاملا في تجمعات او فئات أكبر حتى من المجتمع بكامله. ولم تتأسس العلاقة بين الحرية والتقييد، أو بين التباين والفردية من جانب، وبين التنظيم الشامل للحياة الاجتماعية على الجانب الآخر مرة واحدة وإلى الأبد في مجتمع بعينه، ولكنها تكون عادة في حالة من التغيير المستمر. وإذا كانت المجتمعات الصناعية في القرن العشرين قد بدت بالنسبة لكثير من الملاحظين، باعتبارها تتحرك في إتجاه التقييد في كثير من مجالات الحياة، مؤشر ذلك ظهور التنظيمات الكبيرة الحجم، والآليات الأكثر قوة. تلك التي تستخدمها الحكومة في الضبط الاجتماعى، والتأكيد على الوحدة القومية في عصر تميز بصراعات عالمية واسعة النطاق، بحيث أسهمت كل هذه العناصر في ضياع الفردية وانتشار عواطف العجز أو التضائل الفردى (١١). فإنه يبدو أن هذه الميول تمت مواجهتها بدرجة محدودة، في مجالات محدودة في الحياة خارج النطاق الاقتصادى والسياسى، وذلك من خلال «التسامح الثقافى» الذى بدأ ينمو خلال العقدين الأخيرين. ويبقى أن نتأمل كيف يمكن تحقيق توازن بين النزعة الفردية، والتنظيم الشامل للحياة الاجتماعية مع بداية الألفية الثالثة في ظل ظروف متسارعة التغيير في هذه المرحلة. مع التأكيد الدائم على ثنائية جورج زيمل حول حاجة البشرية للتباين، وتنوع أساليب الحياة، والتعبير عن الذات من ناحية. وفي ذات الوقت حاجة الإنسان إلى التعاون مع الآخرين من البشر، من ناحية أخرى، داخل أطار اجتماعى منظم تؤكد في إطاره على التماثلات أكثر من التأكيد على الاختلافات (١٢).

وتمتلك النظرية الماركسية وجهة نظر محددة في هذا الصدد وهى وجهة النظر التى تحفظ لها تميزها الخاص، ويتضح ذلك من منطلق أنه إذا كانت الأدوار والعناصر التى يحدث بينها تباين، تقيم بصفتها «عليا» أو «دنيا» وفق أى من مقاييس المكانة الاجتماعية. فإن التباين الذى ينتج الفئات الاجتماعية والجماعات يتداخل في نطاق الماركسية مع عملية الترتيب الاجتماعى، وهو تنظيم الجماعات والفئات الاجتماعية التى تحتوى البشر داخل نظام متدرج.

ومن ثم ينظر إلى الرجال والنساء، وفئات العمر المختلفة، والجماعات الأثنية، والجماعات الدينية، أو المهنية ليس على أنهم مختلفين ولكن من حيث كونهم غير متساوين كذلك. وبذلك يعتبر الترتيب الاجتماعى داخل المجتمعات واحداً من أكثر أشكال التباين أهمية. وأن كان يدرك بأساليب متنوعة، حيث يتفق معظم دارسية على أساسه الاقتصادى، برغم أن التباين الاقتصادى يمكن أن يدرك من زوايا عديدة. فمن وجهة نظر النظرية الماركسية، يعد التمييز الأكثر أهمية في كل المجتمعات، هو ذلك التمييز الكائن بين ملاك وسائل الانتاج وهؤلاء الذين يبيعون قوة عملهم، حيث تشكل هاتين الجماعتين الطبقتين الرئيسيتين في كل مجتمع. وبرغم أن ماركس قد سلم بوجود بعض الشرائح الانتقالية او التى تتخلل المسافة بينها، حيث تتحدد العلاقات بينها بالأطراد العام للوقائع الاجتماعية في كل المجالات. وعلى هذا النحو تتأسس أشكال مختلفة للطبقات في المجتمع أستناداً إلى طبيعة وسائل الانتاج، وإلى حد كبير إلى مستوى التكنولوجيا. وقد ميز ماركس، بين أشكال متتابعة للمجتمعات، في إطار تاريخ العالم الغربى، إبتداء من المجتمع القديم، والمجتمع الاقطاعى، والمجتمع البرجوازى الحديث أو الرأسمالى، ولقد تصور حلول أشكال جديدة للمجتمع، في المستقبل، هو المجتمع الاشتراكى والمجتمع الشيوعى (١٣). وفي كل الحالات، يعد ظهور طبقات إجتماعية جديدة ونشأة الصراع بين الطبقات من الأسباب الرئيسية للتغيرات الشاملة التى تحدث في البناء الاجتماعى. وحسبما يذهب ماركس، تعد الطبقة العاملة الصناعية، في كل المجتمعات الرأسمالية، هى التى يمكن أن تنجز هذه التغيرات لتؤسس مجتمع جديد.

ويعد أميل دوركيم من المنظرين الاجتماعيين الذين أهتموا بقضية الفئات الاجتماعية، وهى الظاهرة التى يسندها إلى طبيعة تقسيم العمل الاجتماعى السائد والمتغيرات التى تحتمه. وإذا كان تقسيم العمل في شكله البدائى هو الذى قسم المجتمع إلى فئات إجتماعية أستناداً إلى متغيرات ذات طبيعة بيولوجية بالأساس وثقافية أو إجتماعية في بعض الأحيان. فإن تقسيم العمل الاجتماعى يعد مصدراً للنزعة الفردية القائمة في المجتمعات الحديثة، وبرغم أن

تقسيم العمل على هذا النحو يفرض كثيراً من مشكلات التشظى وعدم التكامل الاجتماعي، فإنه يقدم شكلاً جديداً للتضامن الاجتماعي مستنداً إلى تساند الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية.

وإذا كان إميل دوركايم قد أسس تصنيفاً ثنائياً يحل محل الأشكال المتتابعة للمجتمع، التي رسمت تتابعها النزعة التطورية وهو التصنيف الذي أستقر على نموذجين من المجتمعات، هما مجتمع التضامن الآلي، ومجتمع التضامن العضوي. بحيث كانت الثورة الصناعية هي نقطة الصفر الفاصلة بين فترات التجسيد التاريخي والواقعي لنموذجي المجتمعات. ويرى إميل دوركايم أنه برغم أن البشر يتولى المجتمع صياغتهم وفق قوالب محددة ومتجانسة، بحيث نجد أن كل قالب يخرج عادة مفردات متجانسة. ومن ثم يتشكل مجتمع التضامن الآلي وفقاً لمجموعة من الكتل أو الفئات الاجتماعية التي تتجانس داخلياً، وإن كانت تتباين في مواجهة الفئات الاجتماعية الأخرى. ونظراً لأن المجتمع له طبيعته الأولية، فإننا نجد أن متغيرات التقسيم الأساسية ذات طبيعة بيولوجية بالأساس (١٤). حيث نجد أن متغير النوع يقسم البشر في المجتمع إلى قطاعين، الرجال في ناحية والنساء في ناحية أخرى، وقد يحدث ترتيب اجتماعي يستند إلى الاعتقاد في تفاوت المكانة أو المنزلة. وهو التفاوت المستند أيضاً إلى الاعتقاد في تفاوت بيولوجي، ومن ثم نجد أن فئة الرجال في ناحية منعزلة عن النساء تحكم كل منهم ثقافة خاصة تفرض ممارستهم لسلوكيات اجتماعية محددة. أو ممارسة الآخرين، بخاصة الرجال لسلوكيات معينة نحوهم، كسلوك التجنب مثلاً في بعض الحالات الاجتماعية المحددة كالولادة مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك فقد ينقسم المجتمع الأولي إلى فئات اجتماعية إستناداً إلى متغير السن، حيث ينقسم المجتمع إلى ما يسمى بجماعات العمر، حيث الكبار في الناحية، والشباب ومن هم في عمر الرجولة في ناحية ثانية، والصغار في ناحية ثالثة. وتحدد ثقافة المجتمع طبيعة الاتجاهات التي ينبغي أن يتبناها البشر والسلوكيات التي عليهم إنجازها في مواجهة جماعات العمر المختلفة، أو تلك الاتجاهات والسلوكيات التي لدى أي جماعة من هذه الجماعات تجاه

الجماعات الأخرى. ومن الطبيعي ان يتقاطع متغير النوع مع متغير العمر ليؤسس فئات فرعية عديدة كل منها ذات مكانة أو منزلة إجتماعية خاصة.

إلى جانب ذلك توجد بعض الفئات في المجتمع الأولى يستند قيامها إلى متغيرات ثقافية وإجتماعية بالأساس، وأن كان وجودها محدوداً، لأن الحتمية الثقافية والاجتماعية لم تكن قد تدعمت بعد في هذه المجتمعات. على سبيل المثال الفئة من البشر التي تتولى القيام بالشعائر والطقوس الدينية في القبيلة أو المجتمع البدائي، حيث نجد أن لهم منزلة خاصة، ولهم شعائر معينة لا بد أن تراعى في حالة التعامل معهم. كذلك فئة المحاربين، الذين يكون لهم في العادة خصائص إجتماعية معينة كأن يكونوا من الرجال، وأن يكونوا في الغالب في سن الرجولة أو الشباب، وأن تكون لديهم قوة فيزيقية ومعرفة بفنون القتال. وهو الأمر الذي يعنى أن ثمة متغيرات تفرض تقسيم المجتمع إلى فئات إجتماعية، متجانسة من الداخل ومتباينة عن ما عداها.

ويشهد مجتمع التضامن العضوى فئات إجتماعية جديدة تختلف عن نظائرها في مجتمع التضامن الآلى، إستناداً إلى متغيرات مختلفة مؤسسة لتقسيم العمل الاجتماعي. إذ يرى دوركيم أن الفرد يكون أكثر تبايناً في المجتمعات الحديثة المعقدة، فإلى جانب ان ذلك يرجع إلى تقسيم العمل المطرد فإنه يرجع كذلك إلى التنوع الثقافي، إضافة إلى نمو المدن، والفرص المرتبطة بذلك، أو ذات العلاقة بتنافس الأفكار، إلى جانب الحراك الاجتماعي الشامل للبشر. وقد أعتقد دوركيم أن الفردية تعمقت كثيراً في فرنسا - حينذاك - إلى الدرجة التي تكون مهددة للتماسك الاجتماعي (١٥). ويشير دوركيم إلى أن هذا الشكل الاجتماعي المتقدم تلعب فيه متغيرات التباين الاجتماعي دوراً محدوداً، لتترك الساحة لمتغيرات جديدة أكثر فاعلية، وذات طبيعة اقتصادية وثقافية بالأساس. ونظراً لأن دوركيم يرفض مفهوم الانفصال الطبقي على النحو الذي صوره ماركس، فقد رأى أن الجماعات الأساسية في المجتمعات هي الجماعات المهنية، وهي فئة البشر الذين ينتسبون إلى مهنة أو صنعة معينة، سواء كانوا عمالاً أو أصحاب أعمال. ومن ثم نجد أن المجتمع يتكون من فئات إجتماعية

ينتسب البشر إليها إستناداً إلى إنتسابهم للمهنة (١٦)، وفي هذا الإطار تتقلص الفواصل القائمة على ملكية وسائل الانتاج كما في الماركسية، أو تلك المستندة إلى متغيرات بيولوجية كما هي الحال في مجتمع التضامن الآلي.

على خلاف ذلك نجد أن عالم الاجتماعى ماكس فيبر يقدم تصورا لمسألة الفئات الاجتماعية، سواء أتخذت هذه الفئات شكل الطبقة أو تبلورت من خلال كيانات أقل تماسكاً من الطبقة. حيث نجد أن ماكس فيبر يفرض تمييزاً بين الطبقة والمكانة والقوة، مؤكداً أن هذا الثالوث يمثل قاعدة الأشكال المختلفة للترتيب الاجتماعى، تلك الأشكال التى تتعايش مع بعضها وأن لم تتطابق بالضرورة. وحسبما يذهب ماكس فيبر فإن الموقف الطبقي يتحدد بالأساس بفلسفة ملكية أو عدم ملكية الثروة، بينما يتحدد موقف المكانة بالشرف الاجتماعى المنسوب للشخص، إستناداً إلى نمط الاستهلاك أو أسلوب الحياة الذى يقوده. على حين يتحدد موقف القوة بواسطة إمتلاك أو عدم إمتلاك وسائل السيطرة، ولذلك فإن الأهمية النسبية للطبقة أو المكانة فى نسق الترتيب الاجتماعى يمكن بحثها فى مجتمعات معينة وفترات تاريخية محددة. حيث تسود إحداهما على الأخرى إستناداً إلى الظروف أو الوعى بالمكانة، وفضلاً عن ذلك، نجد أن القوة السياسية مستقلة نسبياً عن كل من الطبقة والمكانة، حيث لا ينظر إليها - كما هى الحال فى النظرية الماركسية - من حيث كونها مجرد نتيجة أو إنعكاس للموقع الطبقي(١٧).

ولقد قاد التأكيد على فكرة المكانة الاجتماعية إلى صياغة نظرية متميزة عن الترتيب الاجتماعى، حيث نظرت هذه النظرية إلى المجتمع بإعتباره تدرجاً لمستويات المكانة، إذ يتحدد كل مستوى بواسطة التقييم الاجتماعى لأهمية أو قيمة الأنشطة التى يقوم بها الأفراد عند هذا المستوى. ومن ثم فقد تمثل تأكيد هذه النظرية فى توزيع الأفراد على مدى التدرج الاجتماعى، وليس على تشكيل الجماعات والعلاقات المتفاعلة بينها. وقد نظر إلى حقيقة أن مجموعة من الأفراد يشغلون نفس المرتبة - إذا حدث - بإعتبار أن ذلك يمثل ظاهرة ثانوية، وأن هؤلاء الذين يشغلون نفس المرتبة يميلون إلى أن يعاملوا بصفقتهم

يشغلون فئة أخصائية أكثر من كونهم يشكلون جماعات إجتماعية. ولذلك ففى كثير من الدراسات الحديثة التى أجريت عن الحراك الاجتماعى، تم تحديد المستويات الاجتماعية العديدة للتدرج بالنظر إلى هيتها المهنية. كما تم التسليم بإطار الترتيب الاجتماعى الذى تم تأسيسه بهذه الطريقة بإعتباره يتكون من مجموعة من الفئات التى تحددت جزئيا بصورة تعسفية، وليس بإعتباره نسقا من الجماعات الاجتماعية المحددة. ومع ذلك، فإنه من الواضح أن ذلك لا يقدم صورة كاملة عن التدرج الاجتماعى. فإلى جانب ترتيب المهنة وتأسيس الفئات المهنية التى لها نفس المكانة المتساوية، توجد عملية تشكيل الجماعات الاجتماعية التى تلعب دوراً محددًا فى نسق الترتيب الاجتماعى، حيث ينظر إلى المهنة ككل بإعتبارها تشكل جماعات من هذا النوع. وفضلا عن ذلك، ترتبط جماعات الترتيب العديدة، وكذلك فئات المكانة بالطبقات الاجتماعية، كما سيتضح ذلك من حقيقة النظر إلى المهنة بصفقتها تنتمى فى طبيعتها إلى الطبقة العليا، والطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة، حيث تصاحب عملية التخصص المهنة، كما يذهب جورج زيمل، عملية مضادة تسعى إلى إستيعاب المهنة فى إطار طبقات إجتماعية.

وتعد العلاقات بين الطبقة والمكانة والقوة، بصفاتها أشكالًا مختلفة للترتيب الاجتماعى، أكثر تعقيدا وتنوعا. فقد أصبح تشكيل الطبقات وقيام الصراعات بينها من أجل القوة السياسية فى بعض الفترات والمجتمعات ذو أهمية قصوى. كما كانت الحال فى أوروبا الغربية خلال مرحلة نمو البرجوازية من رحم المجتمع الاقطاعى، وقد تكرر ذلك فى القرن التاسع عشر حينما بدأت حركة الطبقة العاملة المنظمة فى التطور والنمو. ومع ذلك ففى ظل ظروف أخرى، وبرغم أن التقسيمات الطبقيّة قد تكون موجودة، إلا أنها قد تكون أقل أهمية من الاختلافات المتعلقة بالمكانة، تلك التى تظهر نتيجة لتنوع المهنة، والأصول العرقية، وطبيعة نوعية الحياة. وهى التقسيمات التى تتأثر بعديد من المتغيرات الثقافية بما فى ذلك المذاهب الدينية. فمثلا، يوجد تأكيد على أن الاختلافات الطبقيّة فى المجتمعات الصناعية الغربية قد بدأت تفقد قدرا من أهميتها الثقافية والسياسية فى العقود الأخيرة كنتيجة للتغيرات التى وقعت فى إطار هذه المجتمعات بسبب



متغيرات عديدة، منها أن تقسيم العمل الذى اصبح عميقا، بحيث قاد إلى تشكل عديد من تنظيمات المكانة. وإلى قدر كبير من الحراك الاجتماعى، وإلى التوسع فى التعليم، وإلى التأكيد على مهن الطبقة المستندة إلى المؤهلات التعليمية، وكذلك مستويات أعلى من الحياة (١٨).

#### ثانياً: متغيرات التصنيف الاجتماعى

يتطلب التصنيف إلى فئات إجتماعية أن توجد متغيرات للتصنيف الاجتماعى، وتختلف هذه المتغيرات من حيث طبيعتها وكثافتها بين المجتمعات الأولية والمتقدمة. فهى فى الأولى متغيرات طبيعية ومحدودة، بينما هى فى الثانية إجتماعية وكثيرة، وهى تختلف من حيث فاعليتها وعددها باختلاف موقع المجتمع على متصل التقليدية الحديثة، ونعرض فيما يلى لبعض من هذه المتغيرات.

١. يعتبر متغير النوع من المتغيرات الأساسية التى تؤسس تباينا واضحا بين البشر فتقسمهم إلى فئات إجتماعية. إذ نجد أن الرجال والنساء يعاملون بطريقة مختلفة فى غالبية المجتمعات من حيث الوظائف التى يؤدونها أو الأدوار التى يقومون بها. ويفترض كثير من المنظرين أن تقسيم العمل الاقتصادى بدأ بتقسيم الوظائف او المهام بين الذكور والأنثى، وهو التقسيم الذى يستند إلى اختلافات بيولوجية. حيث نجد أن القوة الفيزيكية الأكبر للرجال تؤهلهم للقيام بأنشطة الصيد والحرب، بينما الطبيعة الفيزيكية للمرأة تؤهلها لوظيفة الإنتاج. التى تميل إلى حصر حركتها فى نطاق المنزل أو الإطار الاجتماعى المحيط مباشرة به. بينما يرى علماء آخرون أن الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الرجال والنساء فى المجتمعات الأولى، وكذلك السيطرة الملحوظة للرجل على الحياة السياسية، قد نتجت عن تقسيم العمل البدائى. ثم تدعمت هذه الاختلافات وتطورت فى المجتمعات الحديثة، ولذلك فإنه برغم التنوعات الواضحة فى المراكز الاجتماعية للنساء، إلا أن السيطرة الذكورية العامة إستمرت حتى الوقت الحاضر (١٩). وما زالت المرأة فى بعض المجتمعات المتقدمة، ناهيك عن المجتمعات التقليدية، تفتقد كثيرا من الحقوق المدنية، وكذلك الحقوق السياسية التى يستمتع بها الرجال. ومع بداية الألفية الثالثة بدأت بعض التغيرات

التدرجية في كل المجالات كما بدأت حركات المرأة المدافعة عن حقوقها تشغل مكانة واضحة على الخريطة الاجتماعية للحركات الراديكالية، وكذلك حركات الإصلاح الاجتماعي. ويطرح متغير النوع مناقشة هامة تتصل بدور العوامل البيولوجية في الحياة الاجتماعية، حيث يذهب بعض المنظرين إلى أن الاختلافات الفيزيائية المستندة إلى متغير النوع تحتم اختلافات سيكلوجية اساسية، تعود بدورها إلى تباين او طبيعة الأدوار الاجتماعية لفئة الذكور وفئة الاناث. وفي مواجهة هذا الرأي يوجد تأكيد على أن المتغيرات البيولوجية كالنوع تكتسب أهميتها إذا تم التسليم الاجتماعي بها، فأستقرت وأصبحت موضع قبول وإتفاق. ومع ذلك يمكن أن يقال أن الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء ليس من الضروري أن تعود إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. بل ويمكن الادعاء كذلك بأن هذه الاختلافات البيولوجية في المجتمعات المتقدمة لم تعد ذات قيمة، حتى انها لم تعد تنتج أى تباين آخر خارج المجال البحثي. بحيث يمكن القول بأن هناك إتجاه الآن لإسقاط أى تمييز يفصل بين الرجال والنساء، وهو إتجاه أصبح مؤكدا بكثير من الاتفاقيات الدولية، ومن المؤكد ان التحرك في هذا الاتجاه سوف يقود إلى نتائج شديدة التباين على الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات.

٢. كما يعد متغير السن متغير بيولوجي آخر يقود إلى تقسيم المجتمع إلى فئات عمرية، وهى ظاهرة لاحظها كثير من الأنثروبولوجيين في المجتمعات البدائية التى درسوها، كتلك التى درسها إيفانز بريتشارد على سبيل المثال. وفي هذا الإطار فنحن نلاحظ في كل المجتمعات تمييزا بين الشباب، والبالغين الناضجين (الرجولة) والكبار المسنين. وفي المجتمعات الحديثة هناك تمييز حديث بين الطفولة، والشباب، والرجولة أو فترة منتصف العمر، ثم لكبار السن، ويختلف وضوح هذه المراحل من مجتمع إلى آخر، كما تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو كل فئة من هذه الفئات. وفي حين أننا نجد في المجتمعات القبلية تنظيما لجماعات العمر يشهد على عبور الفرد عبرها حتى يصبح عضوا كاملا في القبيلة، فإننا نجد في المجتمعات الحديثة أن الانتقال من فئة عمرية

إلى أخرى أقل تحديدا، ويختلف من مجال إجتماعى إلى آخر، فمثلا ينظر إلى الطفولة باعتبارها تستمر وحتى البلوغ، ولو أنها تقابل في نفس الوقت فترة التعليم الأساسى. ونظرا لاستمرار تطويل الفترة التعليمية، فإن الطفولة إمتدت كذلك حتى تداخلت مع فئة أو مرحلة الشباب (٢٠)، ويختلف إضفاء القيمة على فئات أو جماعات العمر العديدة بحسب طبيعة المجتمع. ففي كثير من المجتمعات القبلية، وكذلك المجتمعات التقليدية، ينظر إلى كبار السن بإعتبارهم أصحاب هيبه ومكانة و سلطة، وذلك بصفتهم الذين يمتلكون مخزون المعارف والخبرات القديمة، بينما يختلف الأمر في المجتمعات المتقدمة، حيث ينظر إلى كبار السن بسبب التغيرات المتسارعة، التى تحدثت في معدلات النمو - او في تراكم المعرفة - بصفتهم ذوى خبرات قديمة لا تتلاءم مع العصر الحالى. ويصاحب تباين الفئات الاجتماعية بالنظر إلى متغير العمر بعض أشكال عدم المساواة. فمثلا نجد في معظم المجتمعات أن الموارد الاقتصادية، وكذلك القوة السياسية في يد متوسطى العمر والكبار. بينما نجد في فترات الغليان الاجتماعى أن الشباب يزيدون من تأثيرهم وقوتهم. وفي العادة نجد أن الفئات التى تنتج عن الاختلافات في العمر أقل وضوحا في معظم المجتمعات من الاختلافات التى تنتج مباشرة عن بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. متغير العرق أو السلالة، يلعب هذا المتغير دورا واضحا في إنتاج بعض الفئات الاجتماعية، برغم كونه متغيرا بيولوجيا بالأساس. ذلك أن الاختلافات وأنواع عدم المساواة التى ترجع إلى السلالة أو العرق لقيت تأكيدا شاملا خلال المرحلة المستعمارية. إضافة أى أن أصبحت حاضرة في بعض المجتمعات التى تعيش فيها الجماعات والفئات العرقية إلى جانب بعضها البعض. مثال ذلك أن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، أثناء عصر التمييز العنصرى والتي كانت تحتفظ بالقوة السياسية والاقتصادية، قد أسست فصلا بين البيض والسود والملونين في المجتمع، بهدف الحفاظ على سيطرتها. وفي الولايات المتحدة حصلت الأقلية السوداء رسميا على الحقوق السياسية منذ قرن تقريبا غير أنها برغم ذلك

ما زالت تشغل مكانة متدنية من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية، الأمر الذى يجعل من هذا الوضع مصدرا للصراع السياسى (٢١).

ويتمثل الجانب الأوضح فى الاختلافات العرقية فى الوقت الحاضر، فى أن هذه الاختلافات لم تعد مجرد تباينات عرقية فقط، ولكنها أسلمت إلى أوضاع متردية من عدم المساواة. وهى الأوضاع الذى أصبحت مدخلا لكثير من الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع. وتشير نظرة خاطفة وسريعة إلى عالمنا العربى، إلى أن هذا المتغير يلعب دوراً رئيسياً فى المجتمع العربى، كالصراع الدائر بين الأكراد والعرب فى العراق، أو بين العرب والبربر فى الجزائر. حيث تبلورت هذه الصراعات بحيث تستند من ناحية إلى قاعدة عرقية أو سلالية، وإن كانت الجماعات المتصارعة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف ثقافية وسياسية متباينة، الأمر الذى يؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى جماعات أو فئات سلالية.

وفى هذا الإطار فإن الجماعة السلالية تمر بمرحلتين، المرحلة الأولى هى مرحلة الفئة الاجتماعى، حيث تعبر عن فئة من البشر مصنفيين إحصائياً عن فئات أخرى. وفى هذه المرحلة لا تشعر الفئة بأى إحساس بالظلم أو عدم المساواة الاجتماعية برغم وجوده، غير ان هناك مرحلة ثانية تتحول فيها الفئة إلى جماعة حينما تنمو شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها. بحيث تحولها كثافة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وتعمق الاتصالات بداخلها إلى تبلور وحدة الجماعة ككل. وفى المرحلة الثانية، تسعى الجماعة إلى تحقيق مطالب ثقافية وإجتماعية وسياسية تتصل بإلغاء صنوف عدم المساواة جميعاً. وفى هذه الحالة تكون على مقربة من صدق بعض التوصيفات الماركسية التى يمكن أن يستعان بها والتى تشخص حالتى وجود الفئة الاجتماعية فى ذاتها، إضافة إلى الحالة التى تتحول فيها الفئة إلى جماعة سلالية لذاتها، ذلك يتحقق حينما تطور الجماعة العرقية وعياً بأهدافها ومصالحها.

٤. ويعتبر المتغير الفكرى Intellectual أحد المتغيرات التى قد تقسم البشر إلى فئات إجتماعية، ولهذا المتغير قاعدته البيولوجية المحدودة فى الذكاء،

حيث نجد أن فئة البشر الذين لديهم قدرات فكرية عالية يشغلون مراكز قيادية في المجتمع. وتتنطبق هذه المقولة على المجتمعات الحديثة، التي يصبح فيها الحراك الاجتماعي ممكنا، بل ويلقى التشجيع، وهو الحراك الذي يتأكد من خلال إمتلاك الفرد لمؤهلات تعليمية. وهو الأمر الذي يعنى أن المجتمع يقبل تصنيف البشر فئويا على أساس فكرى أو عقلى "كالقول بفئة المثقفين، أو الاشارة إلى مجموعة أخرى بصفتهم فئة أو شريحة أنصاف المثقفين أو أنصاف المتعلمين، أو القول بفئة أو شؤيحة الأميين". وعلى هذا النحو نجد أن القدرات الفكرية أو العقلية تكون عادة موضع تقدير في نماذج مختلفة عن المجتمعات.

٥. ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعى من المتغيرات الأساسية لتصنيف البشر إلى فئات إجتماعية، وقد أكد على هذا المتغير كثير من المنظرين الاجتماعيين، وأن كان ذلك من خلال زوايا متباينة. وعلى سبيل المثال نجد أن كارل ماركس يرى تقسيم العمل الاجتماعى بإعتباره تقسيما بين الطبقات الاجتماعية، على أساس من ملكيتها لوسائل الانتاج. إذ يفصل معيار ملكية وسائل الانتاج، بين الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج عن طبقة البروليتاريا المالكة لقوة العمل. ومن الواضح أن تقسيم العمل على هذا النحو قد اسس عند ماركس طبقات إجتماعية من البشر، وليس مجرد فئات إحصائية وذلك أن الفئة تحولت عند ماركس إلى مقولة دينامية "البرجوازية والبروليتاريا على السواء" تسعى لتحقيق أهدافها تجسيدا لمصالحها (٢٣).

على خلاف ذلك نجد أن إميل دوركيم يتصور تقسيم العمل الاجتماعى بصفته تقسيما أفقيا، حيث يتحقق تقسيم العمل الاقصادى على مستويين. المستوى الأول هو المستوى الفئوى، حيث يصنف تقسيم العمل المجتمع إلى فئات إجتماعية، تتمحور حول الوظيفة التى تؤديها فى البناء الشامل لتقسيم العمل الاقصادى. وإذا كان دوركيم قد أكد على الطابع الانقسامى لمجتمع التضامن الآلى، فإن تقسيم العمل فى مجتمع التضامن العضوى ينتج هذا الطابع الانقسامى كذلك، حيث مجموعة من الفئات الاجتماعية التى تتجاوز أفقيا مع بعضها البعض وإن إتمدت على بعضها البعض، غير أنها لا تترتب رأسيا

بالنظر إلى بعضها البعض (٢٤). أما المستوى الثانى لتقسيم العمل الاجتماعى فهو مستوى تقسيم العمل الفردى، داخل كل فئة من الفئات المهنية ، غير أنه هذه المرة يستند مباشرة إلى العمل او الوظيفة التى يقوم بها الفرد فى إطار تقسيم العمل الاجتماعى. ويؤكد دوركيم أن موثيق العمل هى التى تنظم الأداء داخل نطاق تقسيم العمل الاجتماعى، سواء على المستوى الفردى أو المستوى الاجتماعى.

٦. ويعد الدين من المتغيرات التى تقسم المجتمع إلى فئات دينية، تكتسى فى كثير من الأحيان طابعا إجتماعيا، وباستثناء عدد محدود من المجتمعات ذات الدين الواحد. فإن غالبية المجتمعات يسودها تقسيم السكان إلى فئات إستنادا إلى متغير الدين، حيث نجد أن هناك بعض المجتمعات المحدودة التى تصبح بناءاتها ذات طبيعة فسيفسائية حينما تتعدد الأديان بها. والفئة الدينية مثل كل الفئات الأخرى تتحول إلى جماعة دينية، حينما تتزايد كثافتها الاجتماعية الناتجة عن تفاعلاتها الداخلية. وكذلك حينما يتولد لها وعيا بمصالحها وأهدافها فى مواجهة الجماعات الدينية الأخرى، وهى الحالة التى قد تقود إلى صراع دينى كما حدث فى بعض المجتمعات.

بل أن الدين كمتغير فى التصنيف الاجتماعى قد يلعب دورا فاعلا فى تقسيم العمل الاجتماعى أو المهنى، فمستوى الإيمان العميق ببعض القيم البروتستنتية، على ما يذهب عالم الاجتماعى ماكس فيبر. هو الذى لعب دوراً محورياً فى تقسيم المجتمع إلى رأسماليين يمتلكون رأس المال، ويقومون بتوظيفه فى إعمار المجتمع، ونشر روح الايثار فى إطاره، وطبقة عاملة شغلت مكانتها كإنعكاس لسطحية أو عدم إيمانها بالقيم البروتستنتية (٢٥). بل إننا نلاحظ أن ممارسة بعض الحرف قد يتم إستنادا إلى المتغير الدينى، كالاعتقاد الشائع فى سيطرة اليهود على رأس المال. وقيام المسيحين بالحرف - إلى جوار الزراعة - فى ريف مصر، وقيام المسلمين بالتجارة فى أثيوبيا. ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك تصنيف المجتمع إلى فئات، يتداخل فيها الدين مع عديد من المتغيرات التصنيفية الأخرى. وأحيانا يحدث تداخل بين القدرة التصنيفية لمتغير الدين

وعملية الترتيب الاجتماعى إستنادا إلى المتغير الاقتصادى كأن نجد أن فئة دينية معينة أغلبها من الفقراء، بينما فئة دينية مقابلة غالبيتها من الأغنياء. بل أننا إذا تأملنا نظام الطائفة الهندى لوجدنا أنه يعكس تداخلا بين متغيرات الدين والسلالة والمهنة.

٧. ويعد المتغير الاقتصادى من المتغيرات الهامة التى تتولى تصنيف البشر إلى فئات إجتماعية عديدة، حيث يلعب هذا المتغير دوره التصنيفى من زوايا عديدة، ويعد تقسيم البشر فى المجتمع إلى أغنياء وفقراء الزاوية الأولى لفاعلية هذا المتغير. إذ نجد أن الفقراء هم الذين يملكون الحدود الدنيا من الثروة، بينما يملك الأغنياء الحدود الأعلى او القصوى لها، وتختلف المسافة بين الحدود الدنيا والقصوى للثروة باختلاف المجتمعات، كما تشير إلى قدر العدالة التوزيعية المتحققة فى المجتمع. وفى حالة استقطاب الثروة، فإن ذلك قد يقود الفئة الاقتصادية إلى تشكيل جماعة طبقية لها مصالحها التى تسعى إلى تحقيقها. وفى العادة يقود الفقراء والأغنياء إلى نوعيات حياة مختلفة فى طابعها الاجتماعى والثقافى(٢٦). وتشير وجهة النظر الماركسية إلى رؤية خاصة لفاعلية المتغير الاقتصادى المتمثل فى ملكية وسائل الانتاج الاقتصادى، حيث ينقسم المجتمع إلى طبقات، إستنادا إلى ملكية البرجوازية لوسائل الانتاج الاقتصادى فى مقابل امتلاك البروليتاريا لطاقة العمل. وهى الحالة التى تسلم من وجهة النظر الماركسية إلى غياب العدل الاجتماعى، لعدم عدالة التبادل الاقتصادى بين الطبقتين، اللتان تشكلان فئتين إجتماعيتين، التباين بينهما له أساسه الاقتصادى. وهو تباين رأسى وليس أفقى، ويفضل تسميته بالترتيب الاجتماعى، وتتحول الفئة - وبخاصة البروليتاريا - إلى جماعة طبقية من خلال إرتفاع كثافتها الاجتماعية من ناحية. وأيضا من خلال دخولها فى صراعات على مستويات متعددة ومتتابة حتى إكتمال وعيها الموضوعى. وفى هذا الأطار تمثل الرؤية الماركسية حالة خاصة فى منظور النظر إلى المتغيرات الاقتصادية كأساس للتصنيف الاجتماعى(٢٧).

وإذا تأملنا متغيرات التصنيف الاجتماعى فسوف نجد أنها فى الغالب لا

تعمل او توجد على الساحة منفردة لتقوم بدورها التصنيفى، ولكنها قد تتداخل في كثير من الأحيان فتؤدى قيام تصنيفات فئوية تختلف عن التصنيفات التى تنتجها هذه المتغيرات فى حالة كونها منفردة.

### ثالثاً: قضايا نظرية تتصل بالتصنيف الاجتماعى

عرضنا فى الصفحات السابقة لمتغيرات التصنيف إلى فئات إجتماعية، ورأينا أنقسام هذه المتغيرات إلى متغيرات طبيعية وأخرى إجتماعية بالمعنى الواسع لمفهوم إجتماعى. وأوضحنا أن هذه المتغيرات تلعب دورها بصورة منفردة أو متزاوجة مع متغيرات أخرى لينتج عن فاعليتها فئات إجتماعية عديدة تختلف من حيث الاتساع والضييق، كما تختلف من حيث مستوى التجانس بين الأفراد المشكلين لفئة إجتماعية معينة. وفى هذه الفقرة نعرض لبعض القضايا التى يمكن أن تتكامل مع القضايا النظرية السابقة لتشكّل إطاراً نظرياً يساعد فى إدراك بعض أبعاد مسألة الفئات الاجتماعية، ونذكر فيما يلى بعضاً من هذه القضايا.

١. وتتمثل القضية الأولى فى أن الفئة الاجتماعية تضم مجموعة من البشر الذين تسود بينهم نوع من التجانس او التماثل فى وضعهم الاجتماعى، وفى العادة يستند هذا التجانس إلى المشاركة فى واحد او أكثر من المتغيرات الفرعية للمتغيرات التصنيفية. وفى هذا الإطار تختلف الفئات الاجتماعية من حيث مساحة أتساعها عن بعضها البعض. فهناك بعض الفئات التى تتسع بإتساع خريطة المجتمع كفئة النساء فى مواجهة الرجال. أو تضيق لتشمل مساحة محدودة وتضم عدداً محدوداً، كفئة "أساتذة الجامعات" أو "المحاميين" أو "جامعى القمامة"، وفى العادة نجد أن الفئات الناتجة عن بعض متغيرات التصنيف الطبيعية "العمر، النوع"، فئات واسعة، بيد أن ذلك قد يتحقق أيضاً لبعض المتغيرات الاجتماعية. وهناك علاقة بين إنفراد المتغير التصنيفى فى تشكيل اساس تصنيف الفئة وإتساع مساحة الفئة، وبين تعدد متغيرات التصنيف وتداخلها وضييق مساحة الفئة. كذلك نجد أن الفئات الأوسع تتضمن فئات اقل نطاقاً، فمثلاً تعد فئة النساء نتاجاً لفاعلية متغير النوع كمتغير طبيعى،



غير أن هناك متغيرات إجتماعية قد تقسم هذه الفئة الواسعة إلى فئات فرعية عديدة. كالنساء المثقفات في مقابل الأميات "متغير التعليم"، والنساء الريفيات في مقابل الحضريات "متغير السياق الاجتماعي"، والنساء الفقيرات في مقابل النسوة اللائي يمتلكن ثراء "متغير الاقتصاد".

٢. وتذهب القضية الثانية إلى أن نمو الفئات الاجتماعية وتكاثرها يعد مؤشرا على تطور المجتمع، تأكيداً لذلك أننا نجد أن المجتمعات ذات الطبيعة الأولية، تتضمن عدداً محدوداً من الفئات الاجتماعية غير أنها فئات واسعة تتسع لتشمل قطاعاً كاملاً تقريباً من المجتمع، كأن تشمل الفئة كل نساء المجتمع. ويرجع تساؤل عدد الفئات وإتساعها في نفس الوقت إلى الاستناد إلى متغيرات محدودة للتصنيف الاجتماعي، وهي المتغيرات الطبيعية بالأساس "النوع، السن". غير أنه كلما تقدم المجتمع تتخلق ظروف تساعد على نمو الفئات الاجتماعية، من هذه الظروف نمو الفردية التي تؤثر على مساحة التجانس بين البشر. كذلك نحو فاعلية متغيرات إجتماعية إلى جانب المتغيرات الطبيعية، حيث تلعب كل هذه المتغيرات دورها في تصنيف المجتمع إلى فئات عريضة وواسعة، ثم إلى فئات ودوائر أقل أو أضيق نطاقاً داخل المجتمع الواحد. وإن كان هناك رأى يؤكد أنه في عالم تهيمن عليه أيديولوجيا العولمة، فإن عدداً من الفئات الاجتماعية الضيقة النطاق على مستوى المجتمع القومي. تسعى إلى الالتحام والتفاعل مع نظائرها على المستوى العالمي، لتشكل فئة كبيرة ضاغطة وفعالة تفرض مطالبها بدعم عالمي على المجتمع القومي والدولة القومية. مثال على ذلك التفاعلات المتعلقة بحركة المرأة المصرية المعاصرة، وكذلك تحرك فئة الشواذ في بعض المؤتمرات العالمية.

٣. وتشير القضية الثالثة إلى أن الفرد ينتمي إلى فئة أو إلى عدد من الفئات الاجتماعية، ذلك يعتمد بالأساس على مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه المجتمع. ففي المجتمعات الأولية "القبلية أو التقليدية" ينتمي الفرد إلى عدد محدود من الفئات الاجتماعية. كأن يكون من الذكور، الشباب، الذين يقومون برعى الماشية، بينما يختلف الوضع في المجتمعات المتقدمة، حيث ينتمي الفرد

إلى كثير من الفئات الاجتماعية. كأن تكون من الأناث، ومن المتعلمين تعليماً جامعياً ومن سكان الحضر، وتعمل بالتدريس، ثم هي عضو في نادي راقى إضافة إلى إنتماء إلى الطبقة العليا اقتصادياً، ومن سكان ضاحية راقية في المدينة. ويرجع تعدد إنتماء الفرد لعديد من الفئات الاجتماعية لتعقد المجتمع من ناحية، وزيادة كثافة التباين الاجتماعي من ناحية ثانية، وهي الزيادة التي تنتج فئات إجتماعية كثيرة ولكنها محدودة النطاق، تتصل بها نوعية الحياة الاجتماعية التي يقودها الفرد، في أي من جوانبها.

٤. وتوضح القضية الرابعة أن الفئات الاجتماعية تعيش إحدى حالتين، الحالة الأولى الفئة كوحدة إحصائية تضم مجموعة من الأفراد الذين يتجانسون مع بعضهم وفق لأى متغير فرعى للمتغيرات التصنيفية. وفي العادة توجد الفئة على هذه الحالة في المجتمعات الأولية أو حينما لا يوجد أى تهديد إجتماعى يهدد الفئة. غير أن هذه الفئة قد تتحول إلى جماعة "ذات صفة سياسية كانت أم طبقية أم عنصرية، حينما تتوفر مجموعة من الشروط التي تعمق ويعيها بذاتها ومصالحها. من هذه الشروط وجود تهديد يهدد أفراد الفئة بما يدفعهم إلى التكتل في مواجهة التهديد الخارجى الطارئ عليهم.

بينما يتمثل الشرط الثانى في فرض الوعى عليها من الخارج، من خلال الاعلام القومى او من خلال الاعلام العالمى، بحيث يلعب هذا العامل الخارجى دوره في تخليق وعى الفئة، وتحويلها إلى جماعة متماسكة تدرك مصالحها. ويبرز الشرط والثالث الحالة التي عليها الفئات الاجتماعية الأخرى، التي تتمتع بإمتميازات اجتماعية ليست متميزة للفئة موضع الاهتمام، الأمر الذى جعلها تطور بعض المطالب بإمتميازات موازية، بحيث تشكل هذه المطالب محور وعى الفئة الاجتماعية. أو أن الفئة قد تدخل في صراع للحصول على نصيب أو نصيب أكبر من الكعكة الاجتماعية، ولكي تتحول الفئة من فئة إحصائية لا تمتلك سوى التجانس، إلى جماعة إجتماعية لها وعيها ومصالحها، فإنه لا بد من قيادة إجتماعية لها تصبح هي مصدر التبشير بمفردات بناء الوعى، إضافة إلى كونها رأس الحربة للحركة الاجتماعية.

٥. وتؤكد القضية الخامسة علي تباين الفئات الاجتماعية من حيث قابليتها للتضمن أو التحدي، ويتحقق التضمن من منطلق أن الواقع الاجتماعي لم يعد مستقرا ولا ثابتا، وإذا كانت الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية قد شكلتا مباحث أساسية في علم الاجتماع في فترة سابقة، فالمعتقد الآن ميل الاستاتيكا إلى التآكل، فالجديد يطرح باستمرار، ليحل محل القديم، والحيز الاجتماعي ثابت ومحدود (٢٨). ومن ثم كان التغيير المتسارع هو قاعدة الحياة، الأمر الذي يؤسس تداخلا بين عديد من الفئات الاجتماعية، فمثلاً كنا نجد في المجتمعات القبلية والتقليدية قديما إنفصالا بين جماعات العمر على سبيل المثال. وهو الانفصال لم يعد قائما الآن، فقد أمتدت الطفولة حتى ثمانية عاما، بينما هناك تحديات ديموجرافية للشباب من ١٥ إلى ثلاثين عاما، وقد أمتدت مرحلة الشباب لتتداخل مع مرحلة الرجولة. فهناك من يرى أن مرحلة الشاب تمتد حتى الأربعين أو الخامسة والأربعين، وكذلك تداخلت مرحلة الرجولة مع مرحلة الكهولة أو الشيخوخة. بحيث نجد أن قطاعا من كل فئة متضمنا في الفئة السابقة وكذلك اللاحقة، كما سقطت الحدود التي كانت تفصل بين جماعات العمر.

ونعنى بالقابلية للتحويل، أن بعض الفئات الاجتماعية تكون عادة محددة المعالم، بينما بعض الفئات الأخرى لديها خاصية القابلية للتحويل، حيث نجد أن مضمون الفئة ينساب إلى شكل فئة ثانية، ثم إلى ثالثة. وفي كل مرحلة تتحدد هويتها بهوية الشكل الذي يشكل قالبها، فالبشر يعيشون في مرحلة الطفولة ثم يتحولون في سن معينة ومع حدوث تغيرات بيولوجية وفسولوجية إلى فئة الشباب، ويعد فترة من الزمن إلى الرجولة أو الشيخوخة. في مقابل ذلك نجد أن بعض الفئات الاجتماعية ليست لديها هذه المرونة، ومن ثم ليست لديها القابلية للتحويل، كالحال مثلا بالنسبة للمرأة كفئة إجتماعية، حيث من الصعب عليها التحويل إلى فئة الرجال، وهكذا بالنسبة لعديد من الفئات الاجتماعية.

## رابعاً: مستقبل الفئات الاجتماعية

مع نهاية الفية وبداية الفية الجديدة، بدأت تتحدد ملامح نظام عالمى جديد، أبرز ما فيه هيمنة أيديولوجيا العولمة التى تسعى إلى تعميق تجانس بعض جوانب حياة البشر فى الكون بأجملة أو على الأقل فى بعض المجتمعات. التى سوف يعنى النجاح فى إطارها القدرة على تعميم هذا النجاح بنقله إلى مجتمعات اخرى. ومن بين أبرز ملامح النظام العالمى الجديد التأكيد على حقوق الإنسان، وإلحاقا التأكيد على حقوق الفئات الاجتماعية، بحيث نجد أن الحديث فى المرحلة الأخيرة كان يدور عادة حول مكانة بعض الفئات الاجتماعية، كالمرأة، والطفولة والمدمنين والمعوقين، والفقراء والأقليات، وغير ذلك من الفئات الاجتماعية. وقد صاحب ذلك تفاعلات وتطورات واقعية عديدة، توحى بأننا مقبلون على عصر تضعف فيه الفواصل بين الفئات الاجتماعية، كأنها يتجه التفاعل على مختلف الأصعدة، القومية والأقليمية والعالمية. إلى تأسيس بعض الأسس التى تتجانس بالنظر إليها الفئات الاجتماعية، لتتخلق واقعية جديدة شبيهة بالمشاعية الأولى. وإن كانت على مستوى حضارى جديد، ونستطيع أن نحدد بعض ملامح هذا التطور إستناداً إلى مجموعة الحقائق التالية.

١. من الحقائق التى أصبحت واضحة أن المجتمعات الحديثة أصبحت فى كثير من الاعتبارات، نتيجة للتطورات التاريخية التى خضعت لها منذ الثورة الصناعية، ونشأة المجتمع الصناعى، أكثر تبايناً وتنوعاً. مقارنة بنماذج المجتمعات التاريخية السابقة، غير أننا نلاحظ الآن وجود بعض القوى تعمل باتجاه مزيد من التجانس. من ذلك مثلاً بداية ظهور التجمعات الإقليمية على خريطة العالم كالاتحاد الأوروبى فى أوروبا. وفى آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك أفريقيا، وهى تجمعات بدأ بعضها يتبلور بما يتجاوز حدود وإهتمامات الدولة القومية. يضاف إلى ذلك قيام أنظمة تعليمية على المستوى القومى، تسعى إلى تأكيد التجانس داخل الوحدة القومية، ولقد شهدت التطورات الأخيرة نشأة مؤسسات تعليمية عبر قومية. يضاف إلى ذلك التحسين المستمر الذى طرأ على وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، سواء على الصعيد القومى أو الصعيد العالمى. كذلك

زيادة حجم المشروعات الاقتصادية، بحيث لم تعد في أغلبها قاصرة على حدود المجتمع القومى، ولكنها فاضت فعبرت الحدود القومية. إلى جانب التطورات الحديثة التى طرأت على وسائل الاتصال والاعلام والمعلومات، وهو التطور الذى أسهم، من وجهة نظر الكثيرين، فى إنجاز ثلاثة وظائف أساسية، أولها أضعاف التنوع الثقافى على المستوى المحلى او الأقليمى. والثانية العمل على خلق ثقافة موحدة على المستوى القومى، والثالثة أنه - أى التطور - يخوض الان معركة تأسيس تجانس ثقافى على الصعيد العالمى - بغض النظر عن كونه موافقاً لنا أم لا - بحيث يشترك المجتمع القومى فى ثقافة موحدة، ربما على مستوى العالم أجمع. وإذا كنا قد تحدثنا فى فترة سابقة عن "المجتمع الجماهيرى" و "مجتمع الاستهلاك" فإن المرحلة الأخيرة تشهد تجاوز هذه المفاهيم والظواهر التى ترمز إليها الحدود القومية لى تنتشر فى العالم الأرحب (٢٩).

٢. يوجد تأكيد أيضاً على أن هناك إتجاه متزايد نحو المساواة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية "وهو الاتجاه الذى يستند إلى إضعاف التباينات بين الشرائح الاجتماعية، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى بدرجة كبيرة. يساعد على ذلك الارتفاع العام لمستويات المعيشة فى بعض المجتمعات المتقدمة، وهو الاتجاه الذى سوف يلعب دوره فى خلق نوعية حياة متجانسة. وفى هذا الإطار بدأت بعض ميول التجانس تتجاوز الحدود القومية إلى الحدود العالمية، فمثلاً نلاحظ بداية تأسيس بعض التماثلات فى بناء المجتمع وثقافته على مستوى المجتمعات الصناعية المتقدمة، بسبب التصنيع، والتحضر ونظم الاتصال المتطورة أو تأثير الشركات المتعدية الجنسية. وإذا كان من الصعب أن نحدد درجة التراجع التى بدأت تحدث بالنسبة لمقولة التباين داخل المجتمعات المتقدمة وبينها وبين بعضها البعض، ثم على مستوى العالم. فإنه من المهم أن نسلّم بأن عمليتى التباين والتجانس يعملان إلى جوار بعضهما سواء داخل المجتمعات المتقدمة أو بينها (٣٠). وإذا قلنا أن الأوضاع فى العالم الثالث الآن مختلفة، فإننا نعتقد أن هذا العالم سوف تجرّه قاطرة العالم فى الاتجاه الذى تسير فيه،

حتى ولو كان إتجاهها يتناقض مع إحتياجاته ومصالحه.

٣. أن هناك إتجاه عالمي لتساقط الثقافات التقليدية، حيث تنهار التقاليد والأعراف التي كانت تضبط التفاعل في مختلف مجالات الحياة، تارة بفعل كثافة فاعلية وسائل الاتصال والاعلام، الذي أصبحت قادرة على الإطاحة باكثر التقاليد رسوخا. وتارة أخرى بسبب الانفتاح المباشر على ثقافات الآخرين، الأمر الذي زلزل الاعتقاد المطلق في صحة ثوابت الثقافة التقليدية، وتارة ثالثة بفعل وطأة ثقافة وأيديولوجيا العولمة، التي أصبحت تسعى جاهدة إلى أن تشغل مكانة الثقافة التقليدية القاعدية في غالبية مجتمعات العالم، الأمر الذي يدفعها إلى الإطاحة بالتقاليد إضافة إلى أية عوائق أخرى. وإذا كانت الثقافة التقليدية هي التي تحدد الفئات الاجتماعية في المجتمع، وأوضاعها بالنظر إلى بعضها البعض فإن إنهيان هذه الثقافة أو عجزها، سوف يدفع بقيم العولمة لكي تضبط التفاعل الداخلى في المجتمع، سواء على مستوى الفئة الاجتماعية، أو علاقة الفئات الاجتماعية ببعضها البعض في مختلف المجالات.

٤. أننا نلاحظ أتجاه لدعم التفاعل في مجتمعات العالم بمزيد من الديمقراطية، سواء فيما يتعلق بالتفاعلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات، وبخاصة المجتمعات المتقدمة، أو فيما يتعلق بالمكانة التي تشغلها الفئات الاجتماعية بالنظر إلى بعضها البعض. يتضح ذلك من التأكيد على الشخص وما ينجزه بدلا من التأكيد على نوعه وعمره أو خلفيته العائلية، وهو ما يعنى أن الاحتكام إلى معيار الانجاز، سوف يعمل على أضعاف أو تذيب المعايير التي تميز بين الفئات الاجتماعية، أو تعزلها عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض القوى العالمية التي تدعم حركة كثير من الفئات العالمية للحصول على مطالبها في المساواة، وإلغاء التمييز بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى. ولا يغيب عن الذهن الدور الذي تلعبه القوى العالمية في دعم حركة ومطالب بعض الفئات الاجتماعية، التي ترى أنها عاجزة عن تحقيق مطالبها وتأمين حقوقها، كما هو الحال في موقف بعض القوى العالمية من قضايا المرأة والأقليات وحقوق الإنسان. قد يكون هذا السعى خيراً ومباركاً إذا كان

الهدف تأمين الممارسة الديمقراطية للمستضعفين والمغلوبين على أمرهم، وقد يصح السعي شريرا إذا كان الهدف إشاعة الفرقة بين فئات هذه المجتمعات لتفكيك أبنيتها تمهيدا لإعادة تشكيلها من جديد.

٥. أننا نرصد وقائع عالمية ما زالت جنينية لم تصبح ظواهر إجتماعية بعد، وأن كان تصلح في حالة مصاحبته لظواهر أخرى، كمؤشرات للاتجاه العام الذي يسير فيه التفاعل المتعلق بالعلاقة بين الفئات الاجتماعية، وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المجتمع من ناحية أخرى. من ذلك مثلا أن مجتمع الجملة والاستهلاك طور آلياته. بحيث بدأ يلعب دورا فعالا في تأسيس تجانس استهلاك السلع. بين الفئات الاجتماعية التي كانت منفصلة على أسس بيولوجية "السن والعمر"، إذ نجد أن الملابس على درجة كبيرة من التشابه بين الذكور والإناث، وكذلك بين الشباب وكبار العمر. وبذلك لم تعد هناك فوارق كبيرة بين الفئات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة في هذا الجانب، ومن الطبيعي أن تفيض هذه التوجهات من المجتمعات المتقدمة إلى ساحة العالم الثالث.

يحدث هذا أيضا، برغم كونها وقائع ما زالت محدودة، حيث عبور الحد الفاصل بين الفئات الاجتماعية، المرأة تتخلى عن التطابق التاريخي بين متغير النوع البيولوجي وبين الأدوار والأوضاع الاجتماعية المترتبة على ذلك، نحو مفهوم جديد للنوع بمعنى النوع الاجتماعي Gender. توافق في إطاره على التباين البيولوجي، غير انها تفصله عن أية أدوار أو أوضاع إجتماعية ترتبت تاريخيا، في ظل فئات ذات أوضاع بيولوجية وإجتماعية متطابقة، وليشارك الجميع في جملة الأدوار على قدر من التجانس. في مقابل ذلك يتخلى الرجل عن الرصيد التاريخي للذكورة ليعبر الخط الفاصل إلى عالم الأنوثة، وتتخلق فئة ثالثة تطالب بشرعية التزاوج بين الذكور كما يتزوج الرجل والمرأة، أو فئة رابعة تتخلق حينما تعبر المرأة في إطارها الحد الفاصل إلى عالم الذكورة لتتزوج امرأة بامرأة، والأرحام المؤجرة كقيلة بتوفير الأطفال لهذه الأسر الجديد والمدهشة.

أختراق اخر للحواجز بين الفئات الاجتماعية يقع على متغير العمر. حيث أمتدت الطفولة حتى بدت نهايتها عند قرب عقدين من الزمن، بإحتمال أي يتزوج

الطفل لينجب طفلاً آخر. البطالة المنتشرة الآن على الساحة العالمية بفعل التكنولوجيا المتقدمة وظروف أخرى تدفع الشباب بسرعة إلى أعلى في إتجاه الشيخوخة السيكولوجية والهرم. في مقابل الفياجرا التي تدفع الشيوخ إلى أسفل في إتجاه القدرة الحقيقية للشباب، وليس شباب القلب والروح، مرة أخرى يتحقق تجاوز للحدود الفاصلة ولو بحالات استثنائية.

وإذا قيل أن الوقائع ما زالت إستثنائية في كل هذه الحالات، فإن الإجابة تشير إلى أنها مع ذلك قد أكتسبت شرعية قانونية، كما هو حادث في الموافقة القانونية على شذوذ الذكور والأنثى. أو أنها أكتسبت مباركة الواقع والأعراف كما هو الحال في تخطى الحواجز بين فئات العمر أو جماعاته. وإذا قيل أن الاستثناء ليس هو القاعدة، فإننا نستشهد في ذلك بعالم الاجتماع فلريدو باريتو الذى رأى أن الاستثناء واقعة فريدة تعبر عن قانون كامن لم ندركه بعد، أو أنها مؤشر لقانون ما زال في حالة من التشكل، سوف يشهد المستقبل فاعليته.



### المراجع

1. Fair – Child, H.P: Dictionary of sociology U.S.A, Mcmillan Vol , o. 34.
- 2.Badawy, A.Z: Dictionary of Soial Scieuces, Libraire Duliban, Beirut, 1978, p. 302.
٣. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، ١٩٩١، ص ١٦٥.
4. Parsons, T: The Social System, the Free Pness, Glencoe, Illinois, 1952, p. 56.
5. The New Encylopaedia Britannica, Vol, 15, 27<sup>th</sup> Edition, p, 312.
6. Mills, C.R: Character and Social Structure, New York, Grove Press, 1967.
٧. على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا - دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٨٨٣، ص ٩٨ - ١١٢.
8. Coser, L. A: The Pleasures of Sociolog, New American Library, 1980, p. 237.
9. Ibid, p. 23.
10. Ibid, p. 242.
11. Gouldner, A: The Coming Crises of Western Sociology, Heinman, London, 1971, p. 312.
12. L.A. Coser: Op, Cit, 240.
١٣. على ليلة النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، مرجع سابق، ص ٢١٣.
١٤. على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مرجع سابق، ص ١٣٧.

١٥. نفس المرجع، ص ١٥٠.
١٦. نفس المرجع، ص ١٥٧.
١٧. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، ص ٣٩٨.
١٨. نفس المرجع، ص ٤١٥.
19. Mood, M. Culture and Commitment A Study of the Generation Gap, New York, Mc-Hill, 1970. P. 32.
20. Elsenstadt, S. N: From Generation to Generation, New York, the Fress, 1956.
21. M. Mead, Op, Cit, Pp. 69 -72.
22. The New Encyclcpadnia Britannica, op, Cit, p. 314.
٢٣. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ص ١٥٥ - ١٦٧.
٢٤. المرجع السابق، ص ٢٨٧ - ٣٠٥.
٢٥. نفس المرجع، ص ٤٠٢.
٢٦. نفس المرجع، ص ٤٠٦.
27. The New Encyclopaedia Britamnica, Op, Cit, Pp. 314 - 315.
٢٨. على ليلة، مرجع سابق، ص ١٦٠ - ١٦١.
٢٩. روبرتسون، رونالد، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، المجلس العلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ٢٧٥.
30. The New Encyclopaedia Britonnica, op, cit, p. 315.



الفصل الثالث

أزمة النخبة

في سياق مجتمع متغير



## الفصل الثالث

## أزمة النخبة

## في سياق مجتمع متغير

## تمهيد

يشير التراث النظرى إلى النخبة باعتبارها الجماعة التى تقود المجتمع، وتعكس طبيعتها عليه، لأن النخبة هى عقل المجتمع، وهى التى تتولى تشكيلة وفق مشروعها الاجتماعى. فإن لم يكن لديها هذا المشروع الاجتماعى فإن المجتمع يفقد بوصلة تحديد الحركة بإتجاه الهدف. وفى الغالب تنتمى النخبة إلى الطبقة الوسطى، باعتبارها الطبقة التى تشكل غالبية المجتمع، كذلك باعتبارها الطبقة التى يتشكل على سطحها الإطار الأخلاقى للمجتمع. وترجع أهمية النخبة إلى أنها التى تحدد عادة القضايا المحورية التى تستحق تعبئة المجتمع. ونظراً لأن السياق الاجتماعى والتاريخى ليس متجانساً بطبيعته، ولكنه يحتوى على سياقات متتابعة وأحياناً متباينة، فإن لكل سياق قضاياه، التى ينبغى السعى للتعامل معها. غير أن هناك رابط قوى يربط بينها جميعاً، يتمثل فى كونها تقع فى نطاق تاريخ واحد لمجتمع واحد تتدفق أحداثه وتفاعلاته وتتنوع نتيجة للتفاعل مع الواقع الإقليمى والعالمى المتغير حوله، وكذلك التفاعل الداخلى فى إطاره، بهدف تأمين وجود المجتمع قوياً وفعالاً.

ويدرك المتأمل لحالة النخبة المصرية أنها مرت حتى الآن بأربعة مراحل متتابعة، تلونت النخبة فى إطارها وكتسبت طبيعتها بحسب طبيعة السياق الاجتماعى الذى تعمل فى إطاره والقضايا المثارة على ساحته، وفى المقابل فرضت توجهاتها عليه. فى المرحلة الليبرالية الأولى والتى إستغرقت الفترة من ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢، ناضلت النخبة المصرية ضد قوى الاستعمار فى محاولة لانتزاع إستقلال الوطن، الذى تحقق بقيام ثورة ١٩٥٢ الوريثة لهذه النخبة والتى تربت على أفكارها. ثم أن هذه النخبة فى الليبرالية الأولى هى التى طورت المشروع الاجتماعى للنهوض بالمجتمع، وهو المشروع الذى تبنته ثورة

١٩٥٢، وإستطاعت بواسطته تحقيق نقلة تحديثية للمجتمع في كل الاتجاهات والساحات. وفي المرحلة الاشتراكية لعبت النخبة المصرية، بخاصة الثقافية والسياسية، دوراً محورياً في الضغط بإتجاه التحول الديموقراطي، وتحقيق العدل الاجتماعى، في ربوع الوطن. وإذا كان الهدف الأول قد تعثر بينما تحقق الثانى، فالمؤكد أن هذه النخبة قد ملأت فضاء مجتمعها نجاحاً خلال هذه المرحلة. فإزدهر الفن والأدب، وتحقق العدل، وقطع المجتمع شوطاً على طريق التحديث، وتآكلت الفوارق الصارخة بين الطبقات، وإمتلك المجتمع زراعة وصناعة وتعليم واعد. غير أن البيئة العالمية لم تكن مواتية للتجربة الاشتراكية، التى قادتها نخبة شريفة، فتدافعت القوى العالمية إلى قتل روحها، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها. وبسقوط التجربة الإشتراكية قامت التجربة الليبرالية الثانية، التى قادتها عناصر مشوهة من النخبة السابقة، كانت ترفع الشعارات الإشتراكية وتضمير العداة لها في نفس الوقت، بل وتنخر في جسدها. ولأنها نخبة فاسدة شغلت مراكزها، وحصلت على مكاسبها في مرحلة إنشغال شعب برئ بعملية البناء. فإنها أطلقت يدها في كل ساحات المجتمع فنشرت فيها الفساد، وأهدرت الطاقات والموارد، حتى دفعت المجتمع إلى طلب إحسان المانحين من كل حدب وصوب. بالإضافة إلى أنها إسهمت في نشر قيم الإنتهازية والخداع والزييف، حتى قامت ثورة ٢٥ يناير، التى أسست مجتمعا جديدا، له نخبته الجديدة هى التى سوف تقود تطوره في المستقبل.

#### أولاً: الثقافة والقيم في زمن الحدث الثورى

قصدنا بزمن الحدث الثورى الفترة التاريخية التى وقع على ساحتها الفعل الثورى، وهى الفترة التى إمتدت تقريبا من بداية العقد الأخير للألفية الثانية وحتى نهاية العقد الأول من الالفية الثالثة. وهى ذات الفترة التاريخية التى بدأت البدايات الجنينية للفعل الثورى تنمو وتختمر ويتصاعد تفاعلها، حتى وقوع الحدث الثورى ذاته. ونظراً لأن النخبة كما عرضنا لها قد تشرذمت ، بينما

كان من المفترض أن تكون هي النخبة التي تقود المجتمع. فإن ذلك لم يتحقق لأنها لم تكن متجانسة في بنيتها، وهو التباين الذي إنعكس على أيديولوجياتها، وبخاصة تلك التي تتعلق بتحديث المجتمع وتنميته. وإستناداً إلى القانون الذي قال به عالم الاجتماع هيربرت سبنسر والمتعلق بتحويلات الطاقة، فإنه إذا كان تشكيل النخبة على النحو الذي ظهرت به، فإنه كان من الطبيعي أن تنتقل طاقة هذا الفاعل - النخبة - المتباين في تكوينه، إلى إنتاجها الفعلى المتمثل في الثقافة والأيديولوجيا، لتعكس نفس التباين الذي للنخبة. في هذا الإطار فإننا نستطيع أن ندرك أن ثقافة النخبة فيما يتعلق بتنمية وتحديث المجتمع كانت تعاني من ثلاثة مشكلات أساسية. حيث تتمثل المشكلة الأولى في أن أيديولوجيات النخبة لم تستطيع تطوير مشروعات إجتماعية محددة وقابلة للتنفيذ من أجل تنمية المجتمع. أما المشكلة الثانية فتتحدد في أنه برغم أن هذه النخب ذات أيديولوجيات متباينة فإن هذه الأيديولوجيات لم تتفاعل مع بعضها البعض، بحيث تشكل بنية أيديولوجية متماسكة، تستطيع أن تشكل مرجعية لمشروع إجتماعى للنهوض بالمجتمع. والمشكلة الثالثة أن هذه النخب قدمت تكوينات أيديولوجية هشة ومتجاوزة إلى جانب بعضها البعض، بل ومتناقضة أحياناً، وهو الأمر الذي جعلها عاجزة عن ضبط التفاعل الاجتماعى في المجتمع، وقدمت بذلك شكلاً جديداً لحالة الأنومى، التي رصدها إميل دوركايم. الأمر الذي جعل التفاعل الاجتماعى على ساحة الألفية الثالثة يتحقق بدون توجيه ثقافى وقيمى فعال، فأصبح تفاعلاً عشوائياً، سواء في بداية أو نهاية وقوعة، أو الآثار المترتبة عليه.

إستناداً إلى ذلك برزت في فضاء المجتمع منظومات قيم متجاوزة، لم تتفاعل مع بعضها البعض لتشكيل ثقافة متماسكة هي من متطلبات بقاء وإستمرار أو وجود المجتمع. بحيث شكل ذلك في حد ذاته أزمة، لأنها أصبحت بذلك أضعف من أن تطور مشروعا إجتماعيا متماسكا ينطلق من مرجعية ثقافية وأيديولوجية واحدة ومتماسكة، ونعرض فيما يلى لأبرز هذه المنظومات القيمية.



١. **منظومة القيم الثورية:** وهي المنظومة التي تبلورت بداية في المجتمع الافتراضي، كإنعكاس لحالة الفوضى المعيارية التي عانى منها المجتمع الواقعي. ويعتبر الشباب هم الفاعل الحقيقي الذي طور معاني وقيم هذه الثقافة، وهي القيم التي بلورتها شعارات الثورة الأساسية. وهي الحرية في مواجهة القهر الذي عاشته أجيال كبار السن، ولا يرغب الشباب أن تبقى معانيها وسلوكياتها باقية في فضاء المجتمع. والكرامة، لاستعادة العلاقة بالوطن والانتماء إليه، وإستبدال ذلك بالغربة عن الوطن التي عاشها وعانى منها كبار السن. والعيش بإعتبار أننا مجتمع أرهقته الأنظمة السياسية المتتابة، والتي كانت تطالبه دائماً بشد الأزرمة على البطون.

يضاف إلى ذلك منظومة قيمة هي صدى لمعاني عالمية عظيمة، كقيم الديمقراطية والتأكيد على حقوق الإنسان، وصون قيم المواطنة، وهو الأمر الذي يتطلب التأكيد على المواطنة الكاملة لكل من هو على أرض الوطن. لا أغلبية ولا أقلية، فالكل في الوطن سواء، ومتساوون في الحقوق والواجبات، والافتخار بالتشارك في بناء الحضارة. ذلك يفترض بطبيعة الحال التأكيد على التسامح والاعتراف بالآخر، والتأكيد على التنوع الديني والثقافي، ففي ذلك ثراء لهوية الوطن. يضاف إلى ذلك التأكيد على جملة من القيم المستندة إلى طبيعة إدارة الحكم الرشيد كالمساءلة، والاحتكام للقانون، والشفافية وإتاحة المعلومات لكل من يسعى إلى معرفة الحقيقة. بحيث نجد أن هذه المنظومة شكلت مكوناً ثقافياً جديداً الشخصية المصرية التي غيرها الحدث الثوري.

٢. **منظومة القيم الليبرالية:** وهي تعد المنظومة الثقافية المحورية في العقود الأربعة السابقة، وإذا كانت الطبقة المتوسطة قد قادت نضالها من العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في ظل القيم الليبرالية. وهو الأمر الذي أعاقها - نسبياً - عن استيعاب القيم الاشتراكية خلال عقدي الخمسينات والستينيات. فإن استدعاء هذه القيم ثانية مع منتصف السبعينيات لم يتسنفر أية مقاومة تذكر، اللهم إلا من بعض الجماعات الناصرية والماركسية. خاصة أن المرحلة الناصرية شهدت كبوة في نهاية الستينيات هبطت بمعدلات النمو إلى 2.5%

بالسالب، وهو ما يعني في الحقيقة تراجعاً. خاصة أن النظام السياسي الجديد - الذي بدأ مع بداية السبعينيات - صور الليبرالية، حينئذ، باعتبارها المنقذ. في سياق إجتماعي أصبح البشر المنتمون لشرائح الطبقة الوسطى والدنيا، يعانون فيه من ظروف معيشية صعبة، إضافة إلى أن القيم الإسلامية وهي القيم القاعدية في المجتمع لا تتناقض جوهرياً مع القيم والتوجهات الليبرالية.

وإذا كانت القيم الليبرالية قد تدفقت على المجتمع من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي وإستهدفت إعادة بناء المجتمع، حيث إدركت القيادة السياسية حينئذ، أنها الأيديولوجيا الأقوى عالمية حينئذ، في قيادة التطور الإجتماعي وتحديث المجتمع. فإنه على خلاف فاعلية هذه الأيديولوجيا في بناء الرأسمالية الغربية، وكذلك بعض المجتمعات الآسيوية، فإنها إنحرفت في مصر، حيث تحولت إلى مرجعية لفساد إقتصادي وسياسي كبير، خاصة بعد أن وقع تحالف بين الثروة والسلطة. في إطار هذا الانحراف تمت تصفية العام والحكومي، وإختلست أموال البنوك، وأنتشرت سلوكيات الاحتكار وإستيراد السلع الفاسدة والمسرطنة. كما لعبت دوراً في غسيل الأول وتجارة المخدرات والاستيلاء على أصول المجتمع المصري، حيث ساعدتها السلطة التي إنحرفت هي الأخرى في ذلك.

٣. منظومة القيم الدينية: تشكل القيم الدينية المنظومة الثانية التي شكلت المكون الثاني في هذه المرحلة، وإذا كانت بعض عناصر الطبقة المتوسطة قد تعلقت بأستار الدين طلباً للحماية من التوجهات الليبرالية التي دفعت بعض فئات المجتمع إلى القسوة معها، التي بدأت تتحيز لتبرير مصالح الطبقة العليا. فإنه في بداية صدمة التحول بدأت بعض شراذم الطبقة الوسطى تتطرف ببعض قيم الدين، والاستعانة بها للتكيف مع واقع بدأ يشهد سحب امتيازاتها الواحد تلو الآخر، أو لتحتج بها على تحولات غير مواتية لصالحها. ومن ثم فقد حدث هروب إلى الدين على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء. فأمام سحب الامتيازات كان هناك انسحاب إلى الدين، اتخذ أحياناً شكل الاحتجاج والعنف والتطرف الذي قامت به بعض الجماعات لعنفها. غير أنه حينما واجهت بعض

الجماعات المتطرفة قممًا من قبل النظام السياسي، ورفضًا لعنفها من قبل شرائح الطبقة الوسطى الأخرى، والمجتمع بكامله، فإننا نجد أنها قد اتجهت إلى الالتزام بروح الإسلام المعتدلة. وتعمق التزامها بقيم الدين في مواجهة المتاعب التي بدأت تفرض على نوعية حياتها، بحيث تحولت في سنوات محدودة إلى قيادة نوعية حياة إسلامية. كما اتضح ذلك من اتساع انتشار الحجاب - وليس النقاب - بين النساء وبخاصة طالبات الجامعة من أبناء الطبقة الوسطى، كذلك زيادة التردد على المساجد أو الاتجاه إلى التدريب على قراءة القرآن الكريم وتجويده وحفظه. وهو الأمر الذي وجد استجابة إعلامية من قبل بعض القنوات الفضائية التي تخصصت في البث الإسلامي، وبدأت الدائرة تدور في اتجاه دعم منظومة القيم الإسلامية المعتدلة، بحيث أصبح لها وجودها القوي، الذي من الصعب الخروج عليه أو الوقوف أو العمل في مواجهته.

بيد أن ذلك كان بصورة مؤقتة بالنسبة لبعض جماعات الإسلام السياسي التي تبنت مبدأ التقية الشيعي، حيث تجلى الوجه القبيح لجماعات الإسلام السياسي بعد أن قدم الحدث الثوري الوجوه بدون قناع. حيث وجدنا هذه التيارات المتأسلمة تقود سلوكيات مخالفة للثورة والإسلام معًا. في هذا الإطار نجد أن جماعة الأخوان التي كانت مختفية لفترة طويلة من الزمن وقد ظهرت على السطح، لتنشر تدينا إسلاميا مشوها، يتبنى الكذب والخداع وتسخير الدين في السياسة وشق عصا المجتمع، وتقويض أساس الأمة المصرية. إلى جانب ذلك سعى السلفيون إلى سحب المجتمع من عصره إلى الماضي، حيث تصورات مريضة، في خلافة زمانها إنقرض. تأخذ من الدين شكلياته، كإطالة اللحة وحف الشارب وتقصير الثوب، وتعدد الزواج بالنساء، ويستحسن أن يكونوا صغيرات. حيث قدموا بالإضافة إلى جماعة الأخوان للعالم إسلاما مشوها، فجوه الإسلام الحقيقي يدعو إلى التقدم والطهارة والنقاء وعدم الكذب، وعدم التلون والوفاء بالعهود. يضاف إلى ذلك فضاء إسلامية جهادية ما زالت تفتخر بالقتل والاعتداء، جميعهم أضع سماحة الدين والاعتراف بالآخر والتعايش معه، والحياة في العصر، والصرامة والنقاء في أظهر صورها.

على الصعيد المسيحي حدث نفس الأمر تقريبًا، هروب إلى الدين فيه السلوى من معاناة الحياة ومثلما امتلأت المساجد امتلأت الكنائس كذلك، وبرزت روح المحافظة على طقوس الدين. واستطرادًا لذلك بدأت المؤسسات الدينية تعمق روح الدين عند الكافة، وبدأت كل جماعة تتراجع إلى حدود الالتزام بدينها، وقد كاد ذلك أن يؤدي إلى ظهور الحدود بين الجماعات على أساس الدين، وهدد بحدوث انسحاب نسبي من قيم المواطنة. الأمر الذي أضعف المرجعية المشتركة لحساب المرجعيات المنفصلة. ونتيجة لذلك تفجرت صراعات دينية لا ترجع إلى اختلافات - باختلافات الدين موجودة طيلة التاريخ، ثم أن أي من هذه الأديان لا يرفض الآخر - الدين بقدر ما ترجع إلى حالة الأزمة التي تتعرض لها الطبقة المتوسطة.

٤. **القيم الناصرية واليسارية:** وهى منظومة قيمية بقيت رواسيها تشكل القاعدة المعنوية للمجتمع، وإذا كانت القيم الناصرية، هى القيم التى تعبر عن ثقافة الطبقة الوسطى، والمناصرة لحقوقها. فإن القيم اليسارية هى القيم والمعاني التى تناصر الفقراء، وتسعى للحفاظ على حقوقهم وبالأخص الطبقة الدنيا التى إتسعت مساحتها. وإذا إفترضنا أن الشرائح المتوسطة والدنيا للطبقة الوسطى إضافة إلى الطبقة الدنيا هى التى تشكل غالبية المجتمع، فإنه من الطبيعى أن تكون القيم والمعاني الناصرية واليسارية، هى القيم القوى فى إصفاء المشروعية لدعاوى هذه الشرائح الطبقيّة. خاصة أن هذه المنظومات القيمية كالناصرية تعبر عن فترات تاريخية ناصعة وشامخة، ما زال لها وجودها فى الذاكرة المصرية، وأن الثقافة اليسارية، هى التى تدين الفساد والشرائح الطبقيّة التى تتولى نشره فى المجتمع.

٥. **الثقافة الاستهلاكية:** تعد هذه الثقافة من المنظومات القيمية التى تخلقت عبر هذه المرحلة، فقد انفتح المجتمع على الصعيد الخارجى، وتدفقت سلع الاستهلاك عبر الأبواب المفتوحة، وبدأت قيم وثقافة الاستهلاك والاسترخاء تنتشر، وترافق ذلك مع سياسات الدولة التى اتجهت إلى الانفتاح السياسى. وارتباطًا بذلك شيدت مدن الاسترخاء والمصيف وليس قلاع أو مدن الصناعة،

وأخذت الصفوات تتدفق باتجاه الاستهلاك، نتيجة لعجز الدولة عن بناء قنوات الاستثمار التي تستوعب مدخرات المدخر الصغير. وقد تضافر مع ذلك إنتشار ثقافة الاستهلاك التي تولى نشرها المهاجرون إلى مجتمعات الخليج. لقد صهرتهم حرمانات الوطن، وحينما هاجروا إلى مجتمعات أعتادت ثقافة الاستهلاك، فإن هذه الثقافة بحرارتها العالية شكلتهم كمستهلكين جدد لديهم حالة من الشره العميق. وإذا كانت الدخول العالية والثقافة الإستهلاكية في مجتمعات الخليج، وحرماناتهم السابقة هي المسئولة عن توجه المهاجرين إلى الاستهلاك واعتناق ثقافته. فإن هؤلاء المهاجرون أو المستهلكون الجدد وقعت عليهم مسئولية نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع، لقد تكالبت ظروف عديدة لتقضي على ثقافة الإنتاج والعمل التي لازمت مرحلة التحول الاشتراكي السابق، لتحل محلها مرحلة جديدة تصبح فيها ثقافة الاستهلاك هي المرجعية الأساسية للسلوك.

وإذا كانت الثقافة الاستهلاكية قد إزدهرت بفعل العمل في مجتمعات الخليج من ناحية، وتدفع الاستثمارات التي سلبت المجتمع كل شئ من ناحية ثانية. فإننا نجد أن جملة هذه العوامل، التي نشرت رخاءً زائفاً، وبشرت بقيم الاستهلاك بدأت في التراجع، غير أن شرائح الطبقة الوسطي كانت قد إعتادت ثقافة الاستهلاك. وحينما بدأت تتآكل مصادر تمويل هذه الثقافة، والحفاظ على قيم هذه الثقافة باقية، بدأت تظهر على خريطة المجتمع ثقافات إنحرافية عديدة. كإنتشار المخدرات والجنس الحرام والرشوة، وهي ثقافات إنحرافية بدأت تتسع مساحتها في المجتمع. وتضافراً مع ذلك إنتشرت ثقافة الانحراف بمساحة واسعة في فضاءنا الثقافي، ويرجع وجودها لمتغيرات عديدة هي المسئولة عن ذلك. في هذا الإطار تشكل ثقافة المخدرات المنظومة الثقافية الأولى التي لها وجودها في هذا النطاق، ويرجع ذلك من ناحية لضياح المشروع الاجتماعي أو القومي الذي يستنفر الطموحات ويلهمها. فليست هناك طموحات تتعلق بالحاضر أو المستقبل، وفي مثل هذا الوضع المؤلم تتعمق الحاجة إلى الهروب، حيث تلعب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع أدوارها في تهيمش فئات اجتماعية عديدة. تفضل أن تهرب من أوضاعها المهمشة من خلال المخدرات

إلى عالم اللاوعي الذي يتأكل فيه الإحساس بالتهميش، ثقافة التطرف أياً هي وليدة هذه الحالة. فحينما يعجز بعض البشر، بخاصة من ذوي المرجعيات الدينية، عن إشباع حاجاتهم، وحينما تتصادم حالة الترف الاستهلاكي المنحرف أحياناً مع تقشف رموزهم الطاهرة. فإن الانسحاب المتمرد يكون طريقهم الوحيد، حيث التعلق بحرفية نصوص الدين بلا تأويل أو إدراك معتدل. إضافة إلى أن التطرف يكون عادة وليد حالة الحصار، وللخروج من الحصار لابد من العنف، والعنف المتطرف غير المبرر في أحيان كثيرة. العنف الذي يخرجون به عن الملة وعن تسامح الدين كما «تخرج السهم من الرمية». ثقافة الجنس خارج إطار الشرعية هي الحرام الثالث الذي أصبح يملأ حياتنا، يتدفق على حياة الأسرة من الإعلام الذي يصر على فض براءتها وبكارتها. ويتدفق في الشارع فيصبح اغتصاباً وجنساً بالقوة وعنوة، كما يصاحب إنجاز صفقات المشروعات والأعمال ليسمى عمولة. أو يقضي الشباب حاجتهم من خلال آلية الزواج العرفي خارج إطار الشرعية، وأحياناً يقع في المنطقة المقدسة للمجتمع ليصبح زنا المحارم.

٦. منظومة القيم الغربية تخترق فضاء المجتمع: في هذه الفترة ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وقع تطورين هامين، يتمثل التطور الأول في ثورة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، بخاصة الصادرة عن المراكز الرأسمالية. بينما يتمثل التطور الثاني في سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالعالم، باعتبارها القوة الأقوى في النظام العالمي. والتي بدأت تنشر أو تعولم نمط نوعية حياتها والقيم المرتبطة بهذا النمط، مستغلة بذلك تكنولوجيا الإعلام المتقدمة، التي تساعد منظومتها القيمية على اختراق المنظومات القيمية والثقافية الأخرى. وقد ساعد على ذلك ضعف سيطرة الدولة القومية على فضائها الثقافي، ومن ثم فقد بدأت العولمة تدفع بمنظومة قيم ذات طبيعة خاصة، تختلف إلى حد ما عن القيم الليبرالية. فهي منظومة قيم تعكس نوعية الحياة الأمريكية بحلوها ومرها، وتصطف على متصل يتناقض طرفاه، حيث يبدأ طرف المتصل من التأكيد على الحرية والديموقراطية، ويتحرك باتجاه التأكيد على القيم المتعلقة

ببعض الفئات الاجتماعية كالمراة والمسنين والطفولة. ويستمر حتى الطرف أو القطب المقابل والمناقض حيث التأكيد على القيم المعنية بالزواج المتشابه (الرجل برجل والمرأة بامرأة). إضافة إلى الترويج لقيم الجنس تحت مظلة الحرية الواسعة، التي بلغت حد التحرر من الأخلاق. بعض هذه القيم «المتعلقة بالحرية والديموقراطية مقبول بينما يرفض البعض الآخر من هذه القيم، الأمر الذي يعني منظومة قيمه غير مرغوب فيها في فضاء المجتمع، ترفضها منظومات القيم الأخرى بما فيها المنظومة الليبرالية.

لقد تدفقت هذه القيم جملة إلى ساحة المجتمع، فقوضت دعائم الأسرة في ظل دعاوى النوع الاجتماعي، ونشرت التحرش، الذى عبر عن صراع بين ثقافة مخترقة تروج للجنس، وأخرى إسلامية تعبر عن الهوية، وترى تقييد السلوك الجنسى وتنظيمه ودفعه في القنوات الحلال. وفي الأسرة أنتشرت قيم الخيانة الزوجية، سواء كانت إفتراضية أو واقعية. كما دفعت إلى كثافة جرائم الاغتصاب، وبلغ الأمر ذروته في الاستهانة بالمعايير الأخلاقية، حيث تبادل الزوجات. وتحولت غالبية الانحرافات الاجتماعية إلى إنحرافات أخلاقية مركبة أو متضاعفة، بحيث أصبح ذلك في حد ذاته مؤشراً على ثقافة تحتضر. على هذا النحو فنحن في مواجهة أزمة ثقافة، تعجز عن تطوير مشروع إجتماعى لقيادة المجتمع بسبب عدة عوامل أساسية، نذكر أبرزها فيما يلى.

١. حيث يتمثل العامل الأول في تشرذم بناء النخبة، بإعتبار أن أعضائها ينتمون إلى المناطق الرخوة في بناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم فهى نخبة تفتقد الصلابة القيمية والأيدولوجية، ومن ثم فقد شكلت ساحة لأنتشار منظومة القيم الانتهازية.

٢. رغم أن العقود السبعة الأخيرة شهدت منظومات قيمية عديدة متجاوزة إلى أن هذه المنظومات القيمية لم تشكل تراكماً، يمتلك آليات التنقيح والتصحيح والتطوير، ومن ثم فهى لم تتفاعل بحيث تقدم منظومة من القيم والمعاني التى تشكل ثقافة متكاملة ومتماسكة تقود نحو تحديث المجتمع، بل كانت العلاقة بينها ذات طبيعة صراعية في الغالب، تضعف بعضها.

٣. أنها في غالبها كانت ذات طبيعة جامدة، لم تطور نفسها حتى يكون في إمكانها التفاعل مع ظروف العصر ومتطلباته، ومن ثم ظلت مجموعة من المعاني المغتربة عن سياق العصر، والعاجزة عن تحديث وتنمية المجتمع، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

٤. بطبيعة الحال، فإننا إذا تأملنا هذه البنية الثقافية، المفتتة والعاجزة عن مسaire روح العصر، والمتصارعة مع بعضها البعض، فسوف نجد أنها غير قادرة على أن تشكل المعاني القادرة على تطوير وتوجيه مشروع إجتماعى شامل، يسعى إلى تنمية المجتمع وتحديثه، وهو ما يعني أن الأبعاد السابقة تجسد جوهر أزمة الثقافة والمجتمع.

#### ثانياً: النخبة، بعض الحقائق الأساسية

يشير مفهوم النخبة إلى فئة من البشر المتفوقين في مختلف فروع النشاط الإنساني (١)، وفي العادة تشكل النخبة أقلية صغيرة نسبياً، وفي بنيتها الأساسية تنقسم النخبة من الداخل إلى نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة. وتضم النخبة الحاكمة هؤلاء الذين يسيطرون على السلطة، ويؤثرون بدرجة مباشرة وغير مباشرة في تسيير شئون الحكومة. بينما نعنى بالنخبة غير الحاكمة هؤلاء الذين يمتلكون إمكانيات الإدارة لكنهم لا يشاركون في السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (٢). وفي محاولة التحديد الدقيق لمفهوم النخبة في المجتمع نفترض أنه يمكن أن تمنح درجة لكل فرد في أى مجال من مجالات النشاط الإنساني درجة، تعد مؤشراً لقدرته في مجال نشاطه، بطريقة تشبه إلى حد كبير الدرجات التي تمنح للتلاميذ في الاختبارات المدرسية. مثال على ذلك فإن المحامى الذى لديه كفاءة عالية سوف يمنح عشر درجات، بينما يمنح المحامى الذى لم يستطيع الحصول على زبون درجة واحدة، محتفظين بالدرجة صفر للشخص المعتوه عقلياً (٣).

والقول بوجود نخبة يعنى وجود لا نخبة أو جماهير، تشكل الإطار الأوسع الذى تنتقى أو تختار منها عناصر النخبة، إرتباطاً بذلك فإننا نجد أن النخبة ترتبط عادة في بعض الأبعاد بالجماهير، وفي أبعاد أخرى تنفصل عنها. فهى



تتشكل من عناصر من قلب الجماهير لأن هذه الجماهير تشكل الإطار الاجتماعى للنخبة. ومن ثم فهى من خلال تنشئتها الاجتماعية إستوعبت ثقافة وقيم السياق الاجتماعى التى نشأت فى إطاره، حقيقة أن النخبة فى حراكها الاجتماعى الصاعد قد تكتسب وتستوعب قيما جديدة. غير أن القيم التى إستوعبتها من خلال تنشئتها فى إطارها الاجتماعى، تظل هى القيم القاعدية الكامنة، والتى تظل فى أحيان كثيرة لها تأثير عليها، فتضبط سلوكها إن سلبا أو إيجابيا. سلبا بأن تعمل هذه النخبة فى سلوكها بنوع من العناد مع قيمها، فتؤدى سلوكياتها فى المجال العام بما يعنى رفضا لهذه القيم، وهو صراع قيمى يقع فى وعيها الثانوى تنتصر عليه بأن توجه سلوكياتها بمنظومات قيمية إكتسبتها أثناء حراكها الاجتماعى. تختلف عن قيم التنشئة الاجتماعية، التى خضعت لها، وقيم الإطار الاجتماعى الذى نشأت فيه، وفى العادة تكون القيم التى إكتسبتها قوية وفعالها وتلائم صعودها الاجتماعى، وذلك لأنها تقع فى وعيها الاساسى، ومن ثم فهى التى توجه سلوكياتها. إستناداً إلى ذلك نشير إلى بعض الحقائق الأساسية فيما يتعلق بسلوك النخبة، سواء تجاه الجماهير أو فيما يتصل بالحركات الحركات الجماهيرية. وتتمثل الحقيقة الأولى فى تدرج تأثير النخبة، حيث نجد أن ثمة تأثير متبادل بين النخبة والجماهير، فإذا كانت النخبة تنقسم إلى نخبة حاكمة وغير حاكمة، فإننا نجد أن النخبة الحاكمة هى التى تصوغ التوجهات الأيديولوجية التى تعمل فى إطارها الدولة والنظام السياسى. إرتباطا بذلك فإننا لا نجد أن النخبة تشكل كتلة متجانسة، إذا تأملنا بنيتها من الداخل، ومن ثم فإننا نجد أن بنيتها الأيديولوجية غير متماسكة كذلك. وهو ما يعنى أن ذات التباين فى بنية النخبة ينعكس عادة على تباين الجماهير. وهو ما يعنى أننا فى مواجهة بعدين متقاطعين فى علاقة جماعات النخبة ببعضها البعض أو فى علاقتها بالجماهير. فمن ناحية أننا نجد أن ثمة تدرج للنخبة، ينطلق وجوده وتأثيره من النخبة الحاكمة، إلى النخبة غير الحاكمة وإن كانت المؤيدة لها، ثم الجماهير. فى هذه الحالة تعمل النخبة الحاكمة بإتجاه صياغة التوجهات الأيديولوجية للجماهير من خلال النخبة المعاونة غير

الحاكمة، والتي تتجانس معها في توجهاتها الأيديولوجية وسياساتها. وهى ذات النخبة التى تنقل إهتمامات وشجون الجماهير، حتى يمكن أن تأخذها النخبة الحاكمة فى الاعتبار. فى مقابل ذلك هناك النخبة فى المعارضة والتى تتباين توجهاتها مع توجهات النخبة الحاكمة او النخبة المتحالفة مع السلطة. وهى تعمل هى الأخرى فى إتجاه تدريب الجماهير على أفكار وتوجهات ربما لا تتسق مع توجهات النخبة الحاكمة والنظام السياسى، ومن ثم تكون لها قطاعها الجماهيرى الذى تسيطر عليه. وهو ما يعنى أن حالة تباين أو تجانس النخبة الوسيطة، أو الدائرة الثانية من النخبة تنتقل بطبيعة الحال إلى الجماهير، لتؤسس ذات التباين أو التجانس، وتتعامل فى ذات الوقت مع النظام السياسى أو النخبة الحاكمة بإعتبارها تشكل النخبة المتحالفة أو المعارضة.

وتتصل الحقيقة الثانية بطبيعة علاقة النخبة بإطارها او سياقها الطبقي، ويتصل ذلك بالتحديد بالنخبة المثقفة، التى بدأت تلعب أدواراً سياسية، سواء كانت هى النخبة المؤيدة أو المعارضة. حيث يشير تأمل اوضاع هذه النخبة إلى إنتماء غالبها إلى الطبقة الوسطى التى تتسع خريطة وجودها فى بناء المجتمع، لتصل إلى حدود الطبقة الدنيا الأفقر منها، وإلى حدود الطبقة العليا الأغنى منها. ويشير تأمل بناء هذه الطبقة أنها تضم بداخلها ثلاثة مكونات، حيث يضم المكون الأدنى - الذى يقترب من الطبقة الدنيا - ثقافة ومنظومات قيم الطبقة الدنيا، وهى منظومات قيم لا تعبر عن قيم وأخلاق الطبقة الوسطى، لأنها ثقافة قيم أختلطت بها ثقافة وقيم الطبقة الوسطى مع ثقافة وقيم من هم أدنى منها. فى مقابل ذلك نجد أن المكون الأعلى للطبقة الوسطى، الأقرب من الطبقة العليا، منظوماتها القيمية ليست قومية خالصة كذلك، لأن بعض منظومات الطبقة العليا تسربت إلى أخلاقها أيضاً. على خلاف ذلك نجد المكون الذى يتشكل من المنطقة المتوسطة للطبقة الوسطى، وهى المنطقة التى تسيطر فيها منظومات قيم الطبقة الوسطى فى طبيعتها الصلبة والأخلاقية والقوية. لذلك نجد أن المناطق أو الشرائح الأدنى والأعلى للطبقة الوسطى، تشكل المناطق أو البطن الرخوة

لهذه الطبقة، حيث تكون قيمها مهتزة أو على الأقل لا تعكس الأخلاق الجوهرية للطبقة الوسطى.

فإذا تأملنا النخبة على مرجعية الطبقة الوسطى، فإننا سوف نجد أننا أمام فئتين من عناصر النخبة، فئة نشأت في إطار الطبقة الدنيا أو الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى، وقامت بحراك إجتماعى من المنطقة الدنيا الرخوة للطبقة الوسطى. حتى وصلت إلى المنطقة الثانية الرخوة العليا من الطبقة الوسطى والقريبة من الطبقة العليا، ولطول مسافة الحراك، فإننا نجدها قد ضعفت لديها بقايا قيم الطبقة الوسطى. خاصة أنها أتت من المنطقة الدنيا الضعيفة ثقافياً وقيماً إلى المنطقة العليا الضعيفة ثقافياً وقيماً كذلك، بحيث نجد أن هذه الفئة قد تخلت عن قيم الطبقة الوسطى الصلبة، وأحلت محلها قيماً إجتماعية تساعدها في الحراك إلى أعلى حتى تقترب من النخبة الحاكمة. وإستناداً إلى قيمها الحركية والإنتهازية فهي على إستعداد لخدمة النخبة الحاكمة وفق أى أيديولوجيا وفي أى إتجاه. على خلاف ذلك نجد نخبة المنطقة الصلبة للطبقة الوسطى، والتي تضم شرائح منطقة الوسط، حيث نجد أن قيمها تظل قوية نسبياً، ومن ثم فإننا نجد أن سلوكها السياسى يلتزم ببعدين أساسيين، الأول أخلاق الطبقة الوسطى، إضافة إلى مصالح الطبقة الوسطى والشرائح الطبقيّة الأعلى والأدنى القريبة منها.

وتتصل الحقيقة الثالثة، بأنه في نطاق المجتمع الذى يعانى قدراً واضحاً من الاستقطاب الطبقي، فإننا نجد أن الطبقة الوسطى تخضع لحالة من الترفيع أو التقلص الإجتماعى، لأن نسبة كبيرة من أسرها تساقطت إلى أسفل، ومن ثم تتسع المنطقة الرخوة أسفل هذه الطبقة. وإتساقاً مع ذلك فإننا نجد أنكماش عدد أفراد الطبقة الوسطى، ونتيجة لذلك فإننا نجد أن الجماعة الصغيرة المعبرة عن قيم الطبقة الوسطى تتقلص هى الأخرى. وهو الأمر الذى يمكن أن يحدث في مراحل إنهيار الطبقة الوسطى، الناتج عن تردى أداء النظام السياسى وفساد المجتمع. حيث نجد أن حجم هذه النخبة السوية يكون في الغالب محدوداً، إضافة إلى محدودية قدراتها على تدريب الجماهير وتأهيلها، وهو الأمر الذى

ينعكس على موقفها من الاحتجاجات الجماهير. حيث نجد أن النسبة الغالبة لهذه النخبة - لكونها على تحالف مع النظام السياسي - تقف موقفا سلبيا من الاحتجاجات المضادة للنظام السياسي. بينما تقف نخبة الطبقة الوسطى المنتمية للمنطقة الصلبة مؤيدة بصورة إيجابية لإحتجاجات الجماهيرية المضادة للنظام السياسي، وإلى هذه النخبة تنتمي النسبة الغالبة من النخبة الأكاديمية التي تخضع الاحتجاج الاجتماعي والسياسي للدراسة العلمية الموضوعية والدقيقة.

#### ثالثاً: جماعات النخبة في عصر الليبرالية الثانية

مع بداية السبعينيات أصبحنا على أبواب تحول جديد، فقد مات الزعيم الاشتراكي، وخلفه رئيس رأى أن التحولات على الصعيد العالمي- هكذا كانت قناعاته - لصالح التوجهات الليبرالية. ومن ثم فقد دفع المجتمع في طريق التحديث الليبرالي تسانده نخبتين، نخبة رجال الأعمال الذين إنسحبوا من المشاركة في التجربة الاشتراكية. والنخبة الثقافية والسياسية المشوهة التي تبلورت بنيتها وسلوكياتها الفاسدة في قلب المرحلة الاشتراكية. ولأنها لم تكون مخلصه بطبيعة تكوينها للمرحلة الاشتراكية، وتعاملت معها بمنطق نفعى، فإننا نجدها قد لعبت دوراً أساسياً في تأسيس الترسانة القانونية التي ساعدت على إنجاز التحول الليبرالي، الذي بشرت به الزعامة السياسية الجديدة حينئذ. وحتى تتوفر الظروف لنجاح هذه التجربة الليبرالية فقد دعت طبقة رجال الأعمال للمشاركة، الذين أقدموا عليها في ظل ثلاثة شروط. أول هذه الشروط تعديل البنية القانونية، حتي تيسر لهم البنية القانونية المعدلة العمل بأمان، حتى يأمنوا تكرار تجربة التأميم الاشتراكية. بينما يتصل الشرط الثاني بضرورة أن تفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي، الذي يمكن أن تتشارك معه، وفي الحقيقة تحتوى به. في حين يتصل الشرط الثالث بسحب الامتيازات التي حصلت عليها الطبقة الوسطى والدنيا في المرحلة الاشتراكية، بإعتبار أن هذه حقوق سحبت منها. وقد إستجابت الزعامة السياسية لهذه الشروط، لأنها كانت تبحث عن إستكمال شرعية ناقصة، ولأنها غيرت تحالفها على الصعيد العالمي، فأصبحت أكثر إرتباطا بالقوى الليبرالية. وبرغم إنتماء الزعامة السياسية حينئذ للشريحة

الدنيا من الطبقة الوسطى إلا أنها تخلت عن سياقها الاجتماعى والطبقى (٤) وربطت نفسها بالطبقة العليا ونوعية حياتها.

غير أن القدر لم يهمل هذه الزعامة كثيراً فقد تم الإجهاد عليها برصاصة إنطلقت من إحدى فصائل التيار الإسلامى، التى إعتمدت العنف والإغتيال أسلوباً فى المواجهة مع القوى الأخرى بما فيها النظام السياسى ذاته. وفى عام ١٩٨٠ قتل الزعيم اليرالى وتولى الأمر زعيم جديد من داخل عباةته، هو أيضاً من أبناء المنطقة الرخوة للطبقة الوسطى. يعانى من مرض انفصال النخبة عن الجماهير، حتى يقال أنه لم يزر قريته، منذ أن غادرها سوى مرتين. وقد كان من الطبيعى أن يكون تحالفة مع نخبة من رجال المال والاقتصاد، وأن تلتف حوله بالإضافة إلى ذلك عناصر نخبة تربي أغلبها فى ظل الاشتراكية غير أنها لم تستوعب أياً من قيمها. وتدرجياً سيطر على النظام السياسى تحالف فاسد بين نخبة إقتصادية فاسدة، ونخبة سياسية أكثر فساداً، أو تمتلك القابلية لذلك، إلى جانب نخبة ثقافية إنتهازية قادرة على تبرير أى شئ. وإذا كانت هذه النخب قد سيطرت على مقدرات المجتمع فى الحاضر، فقد رأيت تأمين ذلك فى المستقبل، من خلال طرح مشروع التوريث، الذى أصبح له رواجه فى الفضاء العربى. فى هذا السياق تردت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حتى تجاوز عدد السكان تحت خط الفقر نحو ٥٠٪، وتزايدت مساحات العشوائيات وإنتشر الفساد، حتى إحتلت مصر مكانة متقدمة فيه حسبما تشير التقارير العالمية (٥). وتركزت السلطة، وهمش المجتمع والنخب المخلصة، وأصبح النظام السياسى يعانى من تركيز السلطة وإهتزاز توازن بناء القوة، وفى هذا السياق تبلورت خريطة جديدة للنخبة الاجتماعية.

ويشكل رجال الأعمال النخبة الأبرز فى هذه المرحلة، لأنها التى تقوم بعملية التحديث فى زمن يشهد عجز الدولة وتراجعها، غير أن هذه النخبة برغم وجودها البارز لم تكن تمتلك مشروعاً إجتماعياً، كذلك الذى إمتلكته البرجوازية الغربية وطورت على أساسه النظام الرأسمالى فى الغرب (٦). وذلك يرجع إلى أن تشكلها كنخبة إقتصادية، أصيب بنوع من التشوة حول مصدر رؤوس

أموالها، إضافة إلى أنها لا تمتلك منظومة قيم ومعاني رجال الأعمال، وليست لديها أية معاني للمسئولية الاجتماعية. هدفهم الربح وبآيه وسيلة، حتى لو كانت رشوة النخبة السياسية، التي عمدت إلى التحالف أو التداخل معها في شركات إقتصادية لإستغلال المجتمع. في هذا السياق تمكنت هذه النخبة من السيطرة أيضا على التنظيم السياسى لهذه المرحلة، وهو «الحزب الوطنى» حتى أصبحوا هم قادته. كما كانوا هم الذين يشكلون بنية وفاعلية المؤسسات السيادية كمجلس الشعب والشورى، إضافة إلى سيطرتهم على الإعلام، من خلال إمتلاك المحطات والقنوات الفضائية. كما قامت بتوظيف قطاع كبير من النخبة الثقافية ليكونوا أبواقها وحملة مباحرها. وقد كانت النخبة السياسية الفاعل الثانى في هذه المرحلة، وهى النخبة التى تشكلت بالأساس من أعضاء «الحزب الوطنى» بالتحديد. بخاصة أعضاء الأمانة العليا، وأعضاء لجنة السياسات، وغالب أعضاء مجلسى الشعب والشورى، يضاف إلى ذلك القيادات الحزبية للأحزاب التى يقال أنها معارضة. والمدهش فى الأمر أنه بينما كانت أحزاب الليبرالية الأولى تشكل قيادة أو معارضة حقيقية فى زمانها (٧)، فإن النخبة السياسية للمعارضة حينئذ لم تشكل معارضة حقيقية. وإنما شكلت تمثيل مسرحى للمعارضة فى أحيان كثيرة لتستكمل بها المسرحية الهزلية جملة أركانها، لقد كانت هذه النخبة منفصلة عن الجماهير، تسعى لتحقيق مصالحها، وممارستها للسياسة كانت لحماية هذه المصالح، وبغض النظر عن كونها، أحزاب يسارية أو ليبرالية، فالكل فى الهم سواء.

وتشكل نخبة تيار الإسلام السياسى النخبة التى كان لها حضورها على ساحة النخب الاجتماعية لهذه المرحلة، وتشغل جماعة الإخوان المسلمين موضع العمود الفقرى لهذا التيار، إضافة إلى جماعات عديدة إهتمت بالسلوك الدعوى فى هذه المرحلة، إتقاء لعدوانية النظام السياسى، أو لأنها كانت على قناعة بذلك. ونظراً لأن جماعة الإخوان المسلمين هى القوة التى كان لها وجودها الحقيقى والمنظم فى الشارع المصرى، ونظراً لتاريخها المعادى للتوجهات الإشتراكية والليبرالية على السواء. وإستنادا إلى تفكيرها التكتيكي. فقد

رأى النظام السياسى والحزب الحاكم أن يدفن رأسه في الرمال، ويسمىها «الجماعة المحظورة» معتقداً بذلك أنه قد الغى وجودها الذى لا يفىق عليه إلا في أيام الانتخابات أيا كانت طبيعتها. وهى بدورها إستغلت مناخ الديمقراطية الشكلية، التى طرحها النظام السياسى ليكمل وجهة أمام العالم، فضاغت من جهودها ووسائلها في الالتحام بالشارع الفقير، إضافة إلي أنها تغلغت تدريجيا في تنظيمات المجتمع المدنى. وقد بدأت في ذات الوقت تطور بعض جوانب مرجعيتها الإسلامية ولو ظاهريا بمنطق التقية الشيعية، حتى تتواءم مع إستحقاقات النظام العالمى. كتطوير رؤيتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديموقراطية، والحدود الإسلامية. وذلك حتى تصبح مقبولة لبعض أطراف الشارع، غير المتفق معها في الداخل، وحتى تلقى قبولاً على الصعيد الإقليمى والعالمى، لو أنها كانت تعتقد بغير ذلك.

(٨).

وتعتبر النخبة المثقفة التى تضم خليطا من بعض أساتذة الجامعات ورجال الإعلام وبعض المفكرين غير الملتمزين برؤية أو أيديولوجية أو نموذج مجتمع، هي النخبة التى لديها التزام دائم وقابلية للعمل دائماً لمن يدفع، سواء كان الدفع معنوى كإتاحة الفرصة لمنصب أو لكسب مادي مباشر. أقلام أعضاء هذه النخبة مشرعة دائماً للتبرير، أو إضفاء المعقولية والمشروعية على سياسات النظام السياسى. غالبية أعضاء هذه النخبة تلتحق بأمانة الحزب الوطنى أو مجلس الشعب والشورى أو لجنة السياسات (٩)، هم كما أشرت من أبناء البطن الرخوة أدنى الطبقة الوسطى. إذا تأملنا حالة هذه النخبة فسوف نجد مفارقات تثير الضحك، الذى قد يسلم إلى البكاء، فأغلب أعضاء هذه النخبة تربوا في السياق الاشتراكي، غير أنهم خدموا وصفقوا بإخلاص لليبرالية المشوهة. وهم قد قاموا بحراك تعليمى في المرحلة الاشتراكية، وسعوا لإستكمالها بحراك سياسى في المرحلة الليبرالية، فقد كانوا من مداحين الاشتراكية فأصبحوا مداحين لليبرالية بلا حرج. إنتهازيون لديهم قدرة عبقرية فذة على اللعب بالأيديولوجيا والقيم على السواء. لم تخلص هذه النخبة للأيديولوجيا أو النخبة الليبرالية التى منحتها بعضا من فتات مائدة السادة، كما لم تخلص للإشتراكية التى منحتها وجودها

كأعضاء في النخبة. منطقتها نفعي وأناى بحت، تجدها دائماً حينما تكون مصالحها، ويصدق عليهم قول القائل «أن في مصر مثقفين على أستعداد لسلخ جلود بطون أمهاتهم، يصنعون منها طبولاً يدقون عليها لأى سلطان»، هم كذلك دائماً.

بالإضافة إلى ذلك توجد النخبة الوطنية المخلصة التى ناضلت في الثلاثينيات والأربعينيات حتى قامت ثورة ١٩٥٢، وبرغم أنها اختلفت مع النخبة الثورية لأنها حادت عن الاستحقاق الديموقراطى، الذى طالبت بضرورته. غير أنها دعمت ذات النخبة الثورية حينما رأت أن تأكيد العدل الاجتماعى للفئات التى إستبعدتها النظام السابق على الثورة، يشكل تعويضاً حتى تصبح الظروف موالية. وحينما وقع التحول الليبرالى مع بداية السبعينيات، ظلت حتى ثورة يناير تقف موقف النقد والمعارضة، تقدم النصيحة المخلصة إذا سمحت الظروف بذلك. غير أن أذن السلطة الحاكمة في هذه الفترة تعودت على التواء الصوت الانتهازى، ولم تعتد إستقامة الصوت الشفاف الذى يسعى للحفاظ على مصالح الوطن. ظلوا يكتبون ويلحون في طلب الإصلاح، يتعاطفون مع دعوات الإصلاح أياً كان مصدرها، غير أن النخبة السياسية والاقتصادية كانت تقف عقبة وحجر عثرة. في هذا السياق الآسن عاشوا مصابين بخيبة أمل وتوقع متفائل في ذات الوقت بمجىء حال غير الحال. قنع أفراد هذه النخبة بالعزلة، ففى أيام الفتنة يكون الاعتزال أفضل، وأكتفوا بأن يسعى كل عضو في هذه النخبة، بإتجاه تطوير النطاق الضيق الذى يقف فيه، على أمل أن يؤدى التثام النطاقات الضيقة، مع بعضها البعض إلى تشكيل إتساع يحتوى المجتمع في جملته (١٠). أعضاء هذه النخبة صابرون يتضرعون بالرجاء إلى الله على السماء أن تمطر إصلاحاً، برغم أنهم على يقين بأن السماء لا تمطر من ذاتها إصلاحاً، ولا حتى ذهباً ولا فضة، لأنهم أخبروا بالقدس «أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وقد كان من الطبيعى أن تتفاعل كل هذه الفواعل على ساحة التفاعل الديموقراطى، الذى يلح عليه عالمنا الذى تؤكد شعارات ثقافته، على الديموقراطية



وحقوق الإنسان. وفي عصر الفضاءات المفتوحة وثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، برزت ضغوط من الداخل كذلك، من أجل الإصلاح والديموقراطية وحقوق الإنسان، التي أصبحت بفضل تنظيمات المجتمع المدني مطلب جماهيري (١١). على خلاف ذلك كان للنخبة السياسية والاقتصادية الفاسدة، مطلب ملح وضابط تقاطع مع الضغوط السابقة، يتمثل باستمرار وجودها وسطوتها، من خلال طرح مسألة التوريث، التي تتناقض مع الضغوط بإتجاه الديمقراطية. وقد تمثل المخرج من هذا الموقف المعضل في إتفاق غالبية الفواعل في إطاره، على القناعة بنوع من الديمقراطية المزيفة أو الشكلية، التي تتضمن أن تجرى إنتخابات لكل التنظيمات الشعبية «الادارة المحلية» أو المجالس السيادية «مجلسي الشعب والشورى». غير أنه يتم تزييفها لتأق بالعناصر التي يحتاجها النظام السياسي، وتبارك التوريث، وتعمل بإتجاه تجسيده. إلى جانب ذلك كانت تجرى الإنتخابات الداخلية لتجديد بنية الحزب الوطني، للتخلص من العناصر التي كشفت سوءاتها وعدم إخلاصها لما هو زائف وعارض، لنأق بدلا منها بالعناصر الأسوأ، التي لم تدرك بعد عوراتها. ليس ذلك فقط بل باشر أعضاء الحزب الوطني أسلوبا للترشيح والانتقاء، كل منهم يرشح للحزب أو للجنة السياسات إثنين أو ثلاثة شريطة أن يتوسم فيهم قابلية الفساد. ولما كانت الديمقراطية تحتاج معارضة، فقد رأأت هذه النخبة لا بأس!! من أن نوافق ونختار معارضة هزيلة ومدجنة تحدد نخبة الحزب الوطني بدقة طبيعة أدوارها. ولا بأس أن يعقد المؤتمر السنوي للحزب، نتحدث فيه عن الديمقراطية، وعن حقوق الإنسان، بينما اليد الأمنية مطلقة تقطف كل يوم من «النخبة المعارضة» ومن كل المجتمع كل الأعناق التي يحين قطفها، لمجرد أن لديها قابلية فضح الفساد أو معارضة التوريث. ومن المدهش في الأمر أن النخبة المثقفة هي التي سارت بإرادتها في هذا الركب، تروج لوقوع معدلات نمو عالية، وبإصلاح الفساد، ولم تنسى إمتداح ذكاء وصلاحيه الوريث للرئاسة. إلى جانب أنها شاركت الأجهزة الأمنية في قتل الممارسات الديمقراطية في الجامعة والمجتمع، وبلغ الفساد والتزييف ذروته في إنتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ التي شكلت القشاه التي قصمت ظهر البعير.

رابعاً: في ٢٥ يناير ثورة جديدة ونخب قديمة

في مواجهة الفساد الذي إتسعت مساحته حتى طالت كل تنظيمات المجتمع، إضافة إلى الإخلال بحقوق الإنسان، إلى جانب الأزمات الدورية والمستمرة التي أصبح يواجهها النظام، إضافة إلى الدور الذي لعبه الإعلام المعارض. كان من الضروري أن يتراكم التوتر في فضاء المجتمع بسبب الظروف التي أشرنا إليها إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيش في ظلها الجماهير، وتقود في إطارها نوعية حياة تعسة. بدأ الجميع يدرك مساحة الفساد التي إتسعت لتطول كل شئ، كما إتجهت النخبة الموالية للنظام السياسي، والتي تشكل جوهر بنيته إلى الانفصال عن الجماهير، لم تثق في هذه النخبة الفاسدة والانتهازية، وإلي ظهرت في عيون شعبها بطبيعة إنتهازية ومناقفة. بيد أنه إذا كانت الثورة قد تأخرت بسبب إعتياد الجماهير على الثقافة الدكتاتورية لطول مدة الحكم، أو لأن النظام السياسي نجح في دفع البشر إلى الإهتمام بالقضايا اليومية الصغيرة «كرغيف الخبز، أو أسطوانة البوتاجاز، أو البنزين ٨٠، أو السولار» وغير ذلك من إحتياجات الحياة اليومية. أو لأن الإعلام أخذ يلعب دور المخدر حينئذ، من خلال ترويجه لحاضر ومستقبل متفائل، سوف يأتي بالخير للمجتمع. في مثل هذه الظروف كانت الجماهير تعيش في حالة من التكيف الفاضل المستند إلى الخداع والقهر الفاضل كذلك (١٢) في هذا السياق كانت العواطف الثورية تنمو ببطئ وثقة.

في هذا الظلام الدامس بدأت تبشير الثورة تظهر على موجات متتابعة، حيث تمثلت الموجة الأولى في جملة من الحركات السياسية، أبرزها حركة «كفاية»، التي ظهرت إلى جانب حركات مناظرة أبرزها حركة «شايفنكو» وحركة «لا للتوريث» و«حركة ٩ مارس»، ثم «حركة ٦ إبريل». بالإضافة إلى جماعة المدونين وأصحاب صفحات الفيس بوك. وقد إتضح أهمية هذه الحركات في كونها قد لعبت دوراً محورياً في تطوير وعى المثقفين والجماهير في المجتمع، يضاف إلى ذلك أن الإدانة العالمية للمواجهة الأمنية لهذه الحركات، شكلت حصاراً لأجهزة الأمن حرمها من أن تنطلق لمواجهة هذه الاحتجاجات. وقد

تمثلت الوظيفة الهامة التي أنجزتها هذه الحركات في أنها أسست إعتيادا لدى الشارع المصرى، بإمكانية المواجهة مع النظام السياسى وجهازه الأمنى. وتلى ذلك الموجة الثانية وكانت ذات طبيعة عمالية بالأساس تفجرت في سياق تجمعات عمالية كبيرة كعمال المحلة الكبرى، إضافة إلى عمال بعض المصانع في الوجة البحرى وفي صعيد مصر (١٣). وقد دفع ذلك إلى إحتجاجات شعبية وفلاحية كثيرة، كالإحتجاجات التي تفجرت في مواجهة بناء مصنع «أجريوم» أو التي قام بها الفلاحون بسبب نقص المياه أو بسبب بعض حوادث الطرق. ثم جاءت الاحتجاجات الفتوية أو لنقل الاحتجاجات المهنية، التي قررت أن يكون إحتجاجها في مناطق وأرصفة المؤسسات السيادية كمجلس الشعب. بحيث لعبت هذه الإحتجاجات دوراً محوريا في كسر حاجز الخوف عند الجماهير، وإستكمال إسترداد الوعى لشرائح عريضة في المجتمع. يضاف إلى ذلك جماعة المدونين وأصحاب صفحات الفيس بوك الذين لعبوا دوراً محوريا في نقد النظام السياسى وأجهزته الأمنية، وطوروا بذلك وعى شرائح واسعة من الجماهير، وهم الذين دفعوا المجتمع إلى أعتاب الثورة (١٤).

وإذا كان إبداع الثورة أنها بدأت من المجتمع الإفتراضى، فقد كان مقدراً عليها حتما أن تنزل إلى الواقع وتتحرك على ثراه، حيث تتقابل براءة الشباب مع قسوة الشيوخ وعنادهم والتوائهم، على ساحات ميادين التحرير في مصر. وقد تضافر مع ذلك تدفق الشعب بلا خوف في موجات متتابعة، بداية بشباب التدوين والفيس بوك ثم شباب الطبقة الوسطى، ثم شباب الأحياء الشعبية والعشوائيات ثم الشعب بكامله. حيث رفع الجميع شعار المطالبة بالحرية والعدل والكرامة، وهى حالات إفتقدها الإنسان المصرى في المرحلة السابقة. في هذه الحالة سقط النظام السياسى بعد أن أدرك أنه لا فائدة من إستجداء البقاء، وتلاشى جهازه الأمنى، وبقي الجيش بقيادة «المجلس العسكرى» هو الذى يتولى حراسة الثورة ورعايتها، وأن كان على ذلك إختلاف. في هذا الإطار نطرح سؤالا حول طبيعة النخبة وسلوكها على ساحة التحول الديموقراطى للمجتمع، حيث كان للنخبة في هذه المرحلة خريبتها كذلك.

إرتباطا بذلك تبرز حقيقة أنه حينما قامت ثورة ٢٥ يناير، لم تجد النخبة

التي كان من الممكن أن تؤسس تنويراً لها، يسبق الثورة ويستنفر وعى المجتمع بضرورة مساندة الثورة، أو يعمل على إنارة طريق المستقبل أمام هذه الثورة. أتصلاً بذلك برزت حقيقة الخطيئة الكبرى، الذي إرتكبها النظام السابق، والتي تتمثل في تجريف العقل المصرى والقضاء على النخبة الواعية والمثقفة والمستنيرة. لقد كان النظام السياسى السابق يسعى بإتجاه التخلص من أهم مميزات وقدرات الإنسان المصرى، وهى الوعى فى الفكر والثقافة. فى هذه السنوات العجاف تلاشى دور النخبة الثقافية وإنقسمت إلى طوائف، وفصائل وربما قبائل. البعض - كما أشرت - أنضم طواعية إلى حظيرة الدولة، بينما شارك البعض الآخر فى صفقات مع رجال الأعمال، وهناك من رقص على الحبال، ما بين السعى لإرضاء السلطة، ومحاولة إستقطاب الشارع المصرى فى ذات الوقت(١٥). وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير فتش عقلها الجمعى عن النخبة، وإكتشف الخسارة الفادحة، فقد صارت النخبة أطلالاً حيث لا تأثير لها ولا دور ولا قيادة.

وإذا كان للنخبة الثقافية والاجتماعية والسياسية حضورها فى دعم ثورة ١٩٥٢، برغم إنتهاك الكثير من مصالحها، وإختلافها مع الثورة حينئذ حول قضايا محورية كقضية الديمقراطية. فإن ميدان التحرير فى يناير ٢٠١١ لم يشهد حضور النظر المعاصر لهذه النخبة، وبديلاً لذلك حضرت عناصر النخبة الموالية للنظام السابق التى حاولت أن ترتدى ثياب الثورة. ولأن هذه النخبة لم تكن ثورية فقد هرولت للحصول على قسمة فم من كعكة الثورة، فإنقسمت مبكراً على نفسها وتعاركت، لأن كل منها يحاول جذب المجتمع إلى مرجعيته، دينية كانت أم علمانية. وحتى يثبت أعضاؤها وجودهم على الساحة أقاموا معارك كلامية طاحنة، بعيدة عن إحتياجات الشارع المصرى، بل إننا لاحظنا أن البعض منهم حاول إختطاف الثورة من شبابها. لم يخجلوا من إعلان ولائهم للثورة - رغم أن الجميع يشهد على ولائهم الذى إشهره تأييداً لنظام سياسى سابق، متبلد وفاشى على مدى ثلاثين عاماً (١٦)- دون أن يصيبهم الإرهاق، ما دامت مصالحهم ومنافعهم تأخذ طريقها إلى التحقيق.

وإذا كانت النخبة المصرية قد شكلت فى الماضى مدرسة للوطنية التى

تربي فيها أبناء الوطن الواحد، دون النظر إلى آية إعتبارات دينية أو جغرافية أو عرقية، فإننا وجدنا أن هذه النخبة هى التى حافظت على تماسك المجتمع وعدم تعريضه للتفكيك، الذى قد يؤدى بكيانه. على خلاف ذلك نجد أن النخبة المعاصرة التى برز وجودها إبان ثورة ٢٥ يناير، تحاول أن تلحق بقطار الثورة التى تجاوز أحداثها، وقدراتها بخاصة فى المراحل الأولى للثورة. وإذا كانت الأزمت تشكل التربة الخصبة لظهور وولادة النخب، تأكيداً لذلك أن غالبية الأفكار والرؤى العظيمة التى قدمتها النخب المثقفة تاريخياً، دارت أساساً حول تشخيص المشكلات التى تظهر فى سياق الأزمت، ومحاولة تقديم حلول لها(١٧). فقد حدث ذلك فى غالب الثورات أو التحولات التاريخية العظيمة إبتداء من الثورة الفرنسية إلى الثورة الصناعية، وحتى الثورة الروسية والصينية والمصرية وغيرها من الثورات. حيث كانت النخبة حاضرة دائماً مع الثورة تسعى بفكرها إلى إستكشاف أكثر المسارات الآمنة لتدفق الفعل أو الحدث الثورى من الحاضر بإتجاه المستقبل.

على خلاف ذلك نجد حال النخبة المصرية، التى لم تؤد الدور المنوط بها، فأضرت بالتحول الديموقراطى والممارسة الديموقراطية، وهو الضرر الذى وقع بسبب خطايا عديدة. وتتمثل الخطيئة الأولى فى أنه نظراً لأن النظام السياسى عمل على إستتباع النخبة لمعيتته مستغلاً قابليتها للفساد، فإننا نجده قد عمق إرتباطها به، وبالنخبة الاقتصادية، فى مقابل حصولها على العطايا التى أخذت الشكل المادى أو إمتيازات الحصول على المناصب. بحيث كان ذلك لحساب إبتعادها عن الجماهير، التى كانت تعاني من وطأة الظروف الاقتصادية والقهر السياسى، ومن ثم فبقدر ما كان إقتراب النخبة من أعلى المجتمع وقمته، بقدر إتساع الفجوة بينها وبين الجماهير. الأمر الذى أفقدها القدرة على الاتصال بهذه الجماهير وتدريبها على المشاركة الديموقراطية (١٨)، لذلك إفتقدت الجماهير الثقة فى هذه النخبة، التى ظلت محاصرة داخل إيكولوجيا العاصمة، دون أن يكون لها إمتداداً وتأثير خارج حدودها. هكذا كانت حال النخبة الاجتماعية بالمعنى الواسع، أى الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بطبيعة الحال. وقد إزداد الأمر سوءاً حينما سعت النخبة الثقافية فى هذه المرحلة إلى الترويج

للميول الإصلاحية والديموقراطية للنظام السياسي السابق، والترويج لإحترامه لحقوق الإنسان، في هذه الحالة أدركت النخبة حينئذ، أنها تكذب على نفسها وتشوه هذه المعاني في عقل الجماهير.

وقد إزداد الطين بله حينما إستعدى النظام السياسي فوائل النخبة على بعضها البعض، بحيث إنصرفت عن متابعة فساد النظام السياسي وأجنحته وتفرغت للصراع مع بعضها البعض. الأمر الذى دفع جملة فوائل النخبة إلى التخندق تربصا ببعضها البعض، تأكيد لذلك أنه قد قام تحالف بين النخبة اليسارية والليبرالية في مواجهة نخبة التيار الإسلامى بفصائله العديدة، بل أن بعضها تحالف مع النظام السياسي ذاته في مواجهتها (١٩)، وهى بدورها - أى النخبة الاسلامية - تخالفت مع النظام السياسي ذاته . ولذلك عجزت النخبة المصرية عن التوحد والتكاتف مثلما حدث للنخبة الإيرانية في المرحلة السابقة على الثورة الإيرانية، بل وعجزت عن إتباع أصول الحوار الديموقراطى في مناقشتها لمختلف قضايا المجال العام. حتى تتمكن من تشكيل رأى عام ضاغط على النظام السياسي السابق، والنخبة الاقتصادية الفاسدة المتضافرة معه. بحيث سجلت النخبة على نفسها العجز عن إدارة حوار ديموقراطى بين مختلف فصائلها وأجنحتها، ومن الطبيعى أن تعجز بطبيعة الحال عن تدريب الجماهير على ضرورة المشاركة السياسية، وتبنى القيم الديموقراطية، ففاقد الشئ لا يعطية.

من الخطايا التى إرتكبتها هذه النخبة أيضا أنها لم تؤد دورها التنويرى لصالح الثورة، وإذا كانت كل ثورة قد إحتاجت إلى تنوير وجدته عند نخبتها المثقفة، وهو التنوير الذى يساعد فى نقد الحاضر وتشريحه، ثم على إنقراض النقد يتم بناء مجتمع المستقبل. فإننا إذا تأملنا أوضاع النخبة المصرية فإننا سوف نجد أنها عجزت عن ذلك، اللهم بإستثناء نفر قليل من النخبة الثقافية، هى التى تولت هذا النقد، فى ظروف من الإدانة الكاملة من قبل كامل النخبة بأطيافها المختلفة. ولعجزها عن أداء هذا الدور، فإننا نجد أنه حينما قام الشباب بثورته، وتمكن من قلب النظام السياسي رأساً على عقب، لم تجد تصورات نخبوية تحدد له إتجاه الحركة نحو المستقبل (٢٠). لذلك ظلت الثورة

لم تراوح مكانها في ميدان التحرير، تعقد المليونيات المتتابعة علماً النخبة المخلصة أن تأتي، وتقدم الحلول وتمنحهم بوصلة التوجه والاتجاه، كما ترشد إلى الطريق الأمثل، الذي ينبغي أن تسير فيه الثورة. بديلاً لذلك أنشغلت النخبة، كالفئران الجائعة والمحاصرة في مصيدة ضيقة، تبحث عن بعض المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها من كعكة الثورة، وفي ساحة الانتظار تعرضت الثورة لانقضاضات عديدة، من كل إتجاه حتى أنهكت طاقتها.

من خطايا النخبة التي برزت على ساحة الثورة أيضاً تحويل النخبة الثورة إلى مناسبة كلامية، وفجأة أصبح أعضاء النخبة الذين ظلوا لفترة طويلة في ظل النظام السابق صامتين، نجوماً لبرامج تلفزيونية، كأنما تنظيرهم محاولة للتطهر والتكفير عن التذنب أو عن عجزهم السابق. في هذا الإطار إبتدعوا معارك دون كيشوتية، فهذا يهاجم «المجلس العسكري» بينما يمتدحه فصيل آخر، لأنه الذي ناصر الثورة. فصيل ينادى بالدستور أولاً، بينما آخر يطالب بالانتخاب أولاً، فصيل يطالب بالدولة المدنية، وآخر يطالب بدولة دينية، فصيل يطالب بالمبادئ فوق الدستورية وآخر يؤكد أنه لا شئ فوق الدستور (٢١). كل ذلك وشباب الثورة يصرخ، فالثورة تسلب من بين أيديهم، والرصاص وبلطجية الاخوان وفلول الحزب الوطني تنقض عليهم من كل إتجاه، بينما النخبة سعيدة ومشغولة بحروبها الكلامية. تحاول بظهورها التليفزيوني الأنيق أن تصنع زعامة واهية، على أشلاء شهداء يسقطون في كل يوم وكل ساعة. وأصبحت النخبة بدلاً من أن تبيع إنتهازياتها للنظام السياسي كما كان في السابق، تروج لنفسها وتسوق ذاتها، لصالح زعامة تبنيها على ساحة الإعلام. كل ذلك يعبر عن أنانية النخبة التي تتناقض مع متطلبات الحوار الديمقراطي، الذي يطرح للتفاعل الرأي والرأي الآخر، علماً أن نستكشف من خلال هذا التفاعل الطريق الذي ينبغي أن نسير فيه.

خطيئة أخرى إرتكبتها النخبة - وما أكثر خطاياها - تتمثل في الإخلاص للمرجعيات أكثر من الإخلاص للوطن، وضرورة تحوله تحولا ديموقراطياً، حيث أسيبت بعمى الأحادية، التي تفرض عليها أن ترى الحقيقة بعين واحدة، أو من زاوية واحدة. وبدلاً من أن نتجه بعقولنا وأنظرننا إلى الوطن، الذي ينبغي

أن يشكل مركز الدائرة والإهتمام بالنسبة لكل فصائل النخبة، إذا بها تولى ظهرها للوطن وتتجه بأنظارها شطر مرجعياتها، التي تشغل هامشا على محيط الدائرة. نخبة المرجعية الدينية يفوق إخلاصها لمرجعيتها، إخلاصها للوطن وإحتياجاته، حتى بلغ الأمر بالبعض الدينى المتطرف، إلى المخاطرة بقصم ظهر الوطن، أخلاصا لمرجعية دينية متطرفة لم يقل بها الدين. في مقابل ذلك سلوك بعض أصحاب المرجعية العلمانية، الذين يولون وجوههم بالمثل شطر علمانية متطرفة (٢٢)، لا يدركون معها أن العلمانية المعتدلة تتعايش مع الدين، وأن الدين كاللغة والثقافة والجغرافيا جزء من الهوية. وبين التطرف الدينى والتطرف العلماني، أطياف نخبوية كثيرة، تولى إخلاصها شطر مرجعيتها دون أن يدرك الجميع أن الوطن يتمزق، وأن الديمقراطية التي ثرنا من أجلها تتآكل، وتسقط تحت سنابك دكتاتورية فصائل النخبة. لذلك كفر العامة بالنخبة وأدركت أنها أصبحت عبئا على مسيرة الثورة والوطن، أو هي نفايات بشرية ينبغى التخلص منها.

#### خامساً: ميدان التحرير، ساحة جديدة ونخب جديدة كذلك

ذلك يدفعنا إلى إستخلاص خريطة النخبة التي ظهرت على ساحة الثورة، بهدف تحديد النخبة التي يحتاجها المجتمع، بيد أننا ونحن نحدد خريطة النخبة الحالية وموقفها من التحول الديمقراطي، نرى أن نحدد ذلك في ظل أربعة إحداثيات. الإحداثي الأول أننا نعيش في عالم يؤكد على حقوق الإنسان، وضرورة تبني التحول الديمقراطي، والعمل وفقا لمنظومات القيم الديمقراطية، والثاني أننا في مجتمع له مرجعياته التراثية التي يشغل الدين في كليته مكانه القلب فيها. والثالث أننا نعيش في نطاق نظام إقليمي، ومن الضروري ونحن نقيم موقف النخبة أن نحدد طبيعة تفاعلها المحتمل مع الفواعل الإقليمية الأخرى. والرابع أننا مسلمون ومسيحيون، ندرك اننا نحن أصحاب وطن على سواء، وأن أى نخبة ينبغى أن تدرك وتعى هذه الحقيقة، إضافة إلى حقيقة ملحقة بها، تؤكد على ضرورة أن نتعايش. وما دام ذلك ضروريا، فمن الضروري أن يكون التعايش سلاميا، يقوى النسيج الاجتماعى، الذى يضم بداخله كل طوائف المجتمع. والخامس، أنه من الضروري أن تكون النخبة هي الأكثر ارتباطا



بالجمهير، وأنه إذا كانت ثمة فجوة بين النخبة والجمهير، فإن النخبة في هذه الحالة تقف في المكان الخطأ، إستناداً إلى هذه الإحداثيات، نقيم طبيعة وأداء جماعات النخبة المعاصرة والتي برزت على مساحة الحدث الثورى.

النخبة الأولى هي نخبة الشباب، وتضم هذه النخبة فئات عديدة تنتمى لمختلف شرائح الطبقة الوسطى، وترتبت على أخلاقها ومنظوماتها القيمية. رفعت هذه النخبة شعارات الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وهي جميعها شعارات ذا طبيعة إنسانية عامة، تعترف بالأخر وتحترمه، بل وتدافع عن حقوقه فيما يتعلق بهذه الأعمدة الثلاث. يضاف إلى هذه النخبة، جملة شباب الأخوان المسلمين، الذين خرجوا على شيوخ الجماعة، أو حاولوا إعادة قراءة مرجعية الجماعة، بالنظر إلى متغيرات العالم المتجدد والمتغير من حولها. يلتحق بهذه الشريحة أيضا الشباب القبطى الذى خرج إلى ميادين التحرير في مصر، دفاعاً عن مبادئ الثورة، وإستشهادا في سبيلها رافضا العزلة التى تفرضها الكنيسة على نفسها. كما التحق بهذه الشريحة أيضا جملة شباب الطبقة الوسطى بشرائحها العديدة، إضافة إلى بقية شباب المجتمع من كل السياقات والأطر الاجتماعية. إرتباطا بذلك تميل هذه النخبة إلى التأكيد على قيم المواطنة المتساوية والديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان (٢٣). هذه النخبة هي صاحبة الثورة، وهي التى تعمل الآن لصالح التحولات المشرقة التى نتجت عن أحداثها، وحتما سوف ينتصر منطقتها، لأن المستقبل بيدها بالأساس، وهي الوحيدة صاحبتها. النخبة الثانية هي النخبة الدينية، وهي ليست طيفاً واحداً وإنما هي أطيافا عديدة على متصل التشدد - الاعتدال، ومن الطبيعى أن يتحقق نجاح هذه النخبة إذا تعمق إدراكها لضرورة التعايش مع التطورات العالمية، فيما يتعلق بتبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن عليها أن تكون واعية بأن شعبنا متدين، غير أن تدينه معتدل بعيد عن التزمت، لم يعرف تراثه الحدود التى تفصل بين جماعات الأديان. فهناك تاريخ من الثقة والاحترام المتبادل، وأن أى إخلال بهذه المعادلة، سوف يكون مرفوضا على الصعيد الشعبى (٢٤). يضاف إلى ذلك ضرورة أدراكها لأهمية الإنفتاح على الآخر الدينى إتباعاً لقوله

تعالى «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا أن الله يفصل بينهم يوم القيامة أن الله على كل شئ شهيد» الحج ١٧. وقوله تعالى «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوق موسى وعيسى وما أوق النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» البقرة. ١٣٦. وأن الانفتاح ينبغى أن يكون في إطار من التفاعل الديموقراطى، والإحترام المتبادل لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة. وهو الأمر الذى ندرك معه أن غالبية النخبة الدينية سوف تميل إليه، تحت ضغط الميراث الدينى الصحيح من ناحية، وضرورة الالتزام بقواعد اللعبة السياسية والديموقراطية من ناحية ثانية. وهى القواعد التى دفعت هذه التيارات إلى المشاركة في عالم السياسة. كأحزاب، وليس كجماعات دينية، والغيث يبدأ في العادة بقطرة!!.

وإذا كانت هذه التصورات فيما يتعلق بالنخب الدينية التى شاركت في الحدث الثورى - ولو في مرحلة متأخره - بعد أن تحرك قطاره، فإننا نجد أن هذه النخبة بعد إمساكها بالسلطة قد تحولت إلى جماعة فاشية. تسعى إلى إعادة صياغة المجتمع والدولة وفق مرجعيتها، كما اتضح عجزها وضعف كفاءتها، إضافة إلى سلوكها المخادع والتأمري،. الذي استهدف تفكيك أركان الدولة وشرذمة المجتمع وهى المظاهر التي ميزت سلوكها. الذي عبر عن قناعاتها الخافية أو الكامنة. غير أنه، بعد أمساكها بالسلطة أدرك الشعب أنها تتآمر عليه، بحيث يمكن القول بأن ذلك يشكل بداية جديدة ذات طابع سلبي في علاقة النخبة الدينية بالمجتمع.

النخبة الثالثة هى النخبة الحزبية، وتتشكل من نخب الأحزاب القديمة - بإستثناء الحزب الوطنى - وقد إستغلت هذه النخبة معارضتها الهشة والمستأنسة في النظام السابق الثورة. فتحررت بمنطق إنتهازى لتلحق بقطار الثورة، وبلغ بها «العتة» أحيانا، أنها حاولت أن تقود قطار الثورة التى فاجأتها، وهى الآن نخبة محاصرة من أعلى ومن أسفل. فهى محاصرة من أعلى لأن وجهة النظر العالمية والإقليمية تنظر إليها بإعتبارها نخبة ضعيفة عاشت مدججة في ظل النظام السابق، ولم تستطع أن تقود تحولا أو إصلاحا ديموقراطيا

حينئذ، ولا هي قد تفاعلت ديموقراطياً بداخلها. ثم أنها محاصرة كذلك من أسفل، من قبل الجماهير التي تدين دورها في النظام السابق، ومن ثم فتأثيرها الجماهيري محدود، بدلالة أنصبتها الهزيلة من أصوات ودعم الناخبين في إنتخابات ٢٠١١ (٢٥). ثم أنها أيضاً نخبة ملفوظة من القوى الثورية، لأنها تدرك محاولاتها للقفز على الثورة من أجل الحصول على بعض كعكتها، هي نخبة تسعى إلى أن تتفاعل في الموقف الثوري، بذات منطق قواعد اللعبة السياسية القديمة، لعبة ما قبل الثورة.

بالإضافة إلى ذلك توجد نخبة الأحزاب الشبابية، وهي نخبة تتشكل في غالبها من الشباب الذين فجروا الثورة، وعبروا بتحولهم إلى بناء تنظيمات حزبية، أن الحدث الثوري يتجه إلى الإستقرار، وتبنى منطق التغيير التدريجي. أو أنهم إتجهوا إلى العمل السياسي لكي يدعموا الفعل الثوري بفعل سياسي، وليكونوا دائماً حراس ثورتهم في المؤسسات السيادية للدولة. هذه النخبة هي أمل مصر الحقيقي في المستقبل، قاموا بصواب وإرتكبوا خطأً، الصواب حينما قاموا بثورتهم فأطاحوا بنظام سياسي جرف كل شئ في مصر، مواردها ونخبها وحتى عقولها. والخطأ أنهم ظلوا ماكثين في ميادين التحرير، كأنما هم قد عشقوا المكان، الذي أطلقوا منه شراره الثورة، وكان الواجب عليهم أن ينتشروا في ربوع الوطن. يبشرون بأفكار الثورة ويطورون وعى الجماهير بقضايا مجتمعهم، حتى يحولوا الجماهير من كتلة ساكنة، إلى كتلة فاعلة تتحرك بوعى لحماية الثورة. هذا الدور مازال شاغراً ويحتاج إلى أن يملؤه الشباب بثورتهم، حتى يكونوا وشعبهم حراساً يحافظون على الثورة من حيث الفاعلية والاستمرار.

إستناداً إلى ذلك فنحن أمام نخبة جديدة، ما زالت في مرحلتها الجنينية، تتشكل من قلب أبنية وطبقات النخب القديمة. تعى خبراتها غير أنها لا تعمل وفق توجهاتها. هذه النخبة «تتحلى بفضائل التحرير»، التضحية والإيمان بقضية، الاجتماع حول مطلب السعى إلى التوافق الدائم، الايثار والدعم المتبادل بين الأنا والآخر، والتفاني في الخدمة العامة. إحترام قيم المجال العام، التفاعل

الإيجابي بين الرجل والمرأة، أو بين المسلم والمسيحي، وكذلك بين الليبرالي واليساري والإسلامي... هذه النخبة سوف ترفض الاقصاء، والاتهامات المتبادلة وتحترم التنوع والاختلاف وتؤمن بتداول السلطة» (٢٦) وتحترم الاحتكام للقانون. سوف تنطلق هذه النخبة من قاعدة المواطنة بالأساس، حيث يتساوى كل أبناء الوطن في حزمة الحقوق والواجبات. من الطبيعي أن تعتقد هذه النخبة في التنوع ففي التنوع ثراء، ومن الطبيعي أيضاً أن يكون الدين حاضراً لدى أعضاء هذه النخبة المرجوة، غير أن الدين ينبغي أن يصبح مرجعية لبناء الأخلاق. التي تدفع إلى العمل، وترفض الانتهازية، وتؤدي إلى التعاون من أجل قطع دابر الفساد، وتسعى جاهدة لتحديث الوطن والإعلاء من شأنه، كما تؤكد على تماسك الأمة.

## المراجع

١. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٦٨.
٢. نفس المرجع، ص ٤٦٥.
٣. نفس المرجع، ص ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥.
٤. محمد محمود الامام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي "في" العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع "تحرير" عبد الباسط عبد المعطى، مكتبة مدبولي ١٩٩٩، ص ٨٣.
٥. على ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، "الكتاب الثاني" مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ٢٠١١ ص ٢١٣.
٦. جلال أمين: العولمة والدولة "في" العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية "ندوة" "تحرير" أسامة الغزالي، يونيو ١٩٩٨ ص ص ٤١-٤٢.
٧. على ليلة : العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ١٢١.
٨. على ليلة: التيار الإسلامي في الصحافة المصرية، مركز البحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٢.
٩. عبد الحميد الكيالي، جواد الحمد "تحرير" : ثورة ٢٥ يناير المصرية، نيسان إبريل ٢٠١١ تقرير تحليلي ص ١٢.
١٠. على ليلة: محاضرات في المعرفة والمجتمع، ٢٠٠٧، ص ٧٣.
١١. على ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الاصلاح الاجتماعى في مواجهة العولمة، "الكتاب الثالث" مكتبة الانجلو المصرية ٢٠١١ ص ١١٣.
١٢. عبد الحميد الكيالي، جواد الحمد، مرجع سابق ، ص ٩
١٣. نفس المرجع، ص ١١.

١٤. شباب الثورة وإفلاس النخبة [www.ten.reyanay02.com/ptth](http://www.ten.reyanay02.com/ptth) [www.g3g.com](http://www.g3g.com).
١٥. على ليلة: محاضرات في المعرفة والمجتمع، مرجع سابق ص ٤٣.
١٦. شباب الثورة وإفلاس النخبة، مرجع سابق.
١٧. على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، ص ٧.
١٨. على ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ٩٣.
١٩. على ليلة: المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢١٣.
٢٠. على ليلة: محاضرات في المعرفة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٣١٢.
٢١. سامح فوزى: النخبة السياسية المتطهرة دائماً [www.ge-dfC.com/ptth](http://www.ge-dfC.com/ptth) [www.edon.com](http://www.edon.com) ٣٩٣.
٢٢. محمد عبد القادر: الثورة بين صمت الأغلبية... وثرثرة النخبة؟ [www.lofawla.com](http://www.lofawla.com).
٢٣. عبد الحميد الكيالي، جواد الحمد، مرجع سابق ص ٣.
٢٤. على ليلة: التيار الإسلامي في الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ١٤٣.
٢٥. محمد عبد القادر، مرجع سابق.
٢٦. سامح فوزى، مرجع سابق.



## الفصل الرابع

### المسئولية الإجتماعية

تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير





## الفصل الرابع

### المسئولية الإجتماعية

#### تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير

##### تمهيد

من الواضح أننا نعيش في عصر يشهد ظهور متغيرات وتفاعلات، تساعد على نضج الوعي الإنسانى، بقضايا تقع على الساحة القومية والعالمية على السواء. بحيث تداخلت هذه القضايا والحدود، حتى أصبح من الصعب فصل ما هو قومى عن ما هو عالمى وخارجى. الأمر الذى إنعكس بطبيعة الحال على طبيعة العلاقة بين الإنسان ومجتمعه، أو بين المواطن ودولته. وفي هذا السياق فإنه إذا كان العالم قد أصبح عالم واحد، أحداثه واحدة تتداخل وتتبادل التأثير. فإلى أين تتجه المسئولية الإجتماعية للفرد خاصة أن بعض حقوقه وإشباعاته بدأت تتحقق بفعل ضغوط قوى خارجية، وأن كان ذلك يحدث على صعيد مجتمعه القومى.

ذلك أن المسئولية الإجتماعية تعيش حالة تحول وضعتها على مفترق طرق، وبفعل ظروف ومتغيرات عديدة، منها إنفتاح المجتمعات على المجتمعات الأخرى في نطاق النظام العالمى. بحيث لم يعد الوفاء بالمسئوليات الإجتماعية من قبل فاعليها محدد بالحدود القومية والثقافة القومية والمصالح القومية، بل أصبح الفاعل العالمى ممثلاً في القوى العالمية، دول أو مؤسسات، حاضراً ويلعب دوراً أساسياً في تعيين حدود المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى ومدى الوفاء بها.

بالإضافة إلى ذلك فقد تطور وعى المواطن بمعاني المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى، سواء أو فيما يتعلق بمسئولياته الإجتماعية، وفيما يتعلق بالمسئولية الإجتماعية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والآخرين عموماً. فقد أدرك المواطن أن أداء المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى، ما زال ناقصاً وغير مكتملاً، كما تمارس مضامينها مختلف الأطراف. ففى نطاق مسئولياته نجد أن المواطن يؤدى - من وجهة نظره - واجباته دون أن يحصل

على حقوقه، وهو يدرك أن الدولة تفرض عليه واجبات دون أن يحصل في المقابل على الحقوق التى تحقق إشباعاً لحاجاته. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص ما زال لم يعثر على وعية بمسئوليته الاجتماعية نحو المجتمع، كما يعيش المجتمع المدنى حالة من الترهل الرخو فيما يتعلق بإدراك وأعباء مسئولياته الاجتماعية. وهو الوعى الذى بدأ بدفع المواطن بإتجاه المطالبة بضرورة أن يقوم كل الأطراف بمسئولياتهم الاجتماعية، قد تبدأ المطالبة سلامية وناعمة، غير أنها قد تنتهى بسلوكيات خشنة، حيث تنتشر مظاهر الإحتجاج والرفض على سطح المجتمع. بحيث يمكن إعتبار ذلك في حد ذاته إرهابات تدق نواقيس الخطر حتى يضطلع كل طرف بمسئوليته وإلا تآكل الإستقرار الإجتماعى.

لذلك ينبغى إدراك مفهوم المسئولية الاجتماعية بإعتباره كائن حى يتأثر بسياقة المحيط، القومى والعالمى على السواء، ويتفاعل مع المتغيرات التى تتدفق من هذه السياقات. وإذا كان المفهوم هو رمز يشير إلى متغير واقعى، فإننا نستطيع القول بأن متغير المسئولية الاجتماعية لم يكن ابدا متغيرا ثابتا، ولكنه كان دائما مفعم بالحيوية. يتحرك عبر التاريخ، كحقيقة كلية تتكشف تدريجيا عن جوانب أو صور عابرة ومؤقتة، وربما زائفة. وهو ما يعبر عن حوية المفهوم وحيوية المتغير الذى يرمز او يشير إليه. لذلك فإننا نلاحظ أن المفهوم والمتغير الذى يرمز إليه أصبح يواجه ازمة سببها تقصير بعض أطراف المسئولية الاجتماعية عن الوفاء بالتزاماتهم. أو سببها غياب الوعى بحدود ومتطلبات المسئولية الاجتماعية من قبل أطرافا أخرى، ومن ثم ضغطها بإتجاه ضرورة الوفاء بالتزاماتها. أو أن هذه الأزمة سببها تدخل أطراف وقوى عالمية وخارجية إتجهت إلي أن تلعب أدواراً على الساحة القومية بعضها يتصل بطبيعة توزيع المسئوليات الاجتماعية. وقد يسر ذلك أن مجتمعات العالم، خاصة مجتمعات الجنوب أصبحت أبوابها وفضاءاتها مفتوحة، بحيث أصبح ما يحدث بداخلها موضع مراقبة ومتابعة عالمية. أو أن هذه الأزمة ترجع إلى ظروف سببت في بعض الأحيان تراجعاً للمسئولية الاجتماعية إلى أسفل، من حدود المجتمع القومى إلى حدود الجماعة الإثنية، أو إنفلاتها في الإتجاه المضاد إلى أعلى

لتتابع مضامين ذات طبيعة عالمية. غير أنه من طبيعة الأزمة أنها قد تدفع الكائن الإجتماعى على طريق الموت، أو تساعده في إكتساب المناعة وتحقيق حالة من الصحة والعافية الإجتماعية، وسوف أحاول التعرض الصفحات التالية لهذه الأبعاد جميعا.

أولاً: حول تعريف المسئولية الإجتماعية

يهدف تعريف المفهوم إلى تعيين حدوده، وطبيعة المتغير الذى يشير إليه وفي هذه الحالة فإننا إذا تأملنا غالبية المتغيرات الواقعية، فسوف نجد أنها ليست ثابتة. وذلك يرجع إلى أن مفاهيمنا ما زالت في حالة تشكل وتبلور لحدثة عمر علومنا الإنسانية والإجتماعية، ونتيجة لذلك فهى لم تصل بعد إلى ترسانة مفاهيمية راسخة، قوية ومتماسكة. ذلك بالإضافة إلى تسارع التغير الإجتماعى الواقعى، وهو التسارع الذى يكشف عن متغيرات جديدة تحتاج إلى الرمزية المفاهيمية، أو يكشف عن جوانب جديدة للمتغير الذى يشير إليه مفهوم معين. وهى التفاعلات التى تسبب حالة من عدم الثبات سواء فيما يتعلق بمصادقية تمثيل أو رمزية المفهوم، أو فيما يتعلق بثبات حدود المتغير الذى يشير إليه المفهوم. وهو الأمر الذى بدأ ينعكس على هيئة فوضى التنظير في العلوم الإنسانية، حيث إتجه العلم الإجتماعى أخيراً، لكي يصبح مشروعاً ذاتياً وفتياً، بعد أن كان مشروعاً موضوعياً وعلمياً. لأن الإتفاق حول المفاهيم الأساسية التى تتعامل بواسطتها النظم العقلية الإنسانية بدأ ينحسر وتضيق دائرة.

بالإضافة إلى ذلك فنحن إذا تأملنا أوضاع وأنماط المجتمعات الإنسانية، فإننا سوف نجد أنها تخضع لمنطق التكشف، وهو المنطق الذى يؤكد إنه في كل مرحلة من مراحل التطور الإجتماعى، يتكشف وجه جديد للمجتمع لم يكن معروفاً قبل ذلك. وإذا كان علم الإجتماع هو العلم الذى يهتم بظهور وأقول المجتمعات وتغير التكوينات والتفاعلات المرتبطة بذلك. فإننا نجده توازياً مع ذلك يشهد في كل مرحلة، ظهور جهاز مفاهيمى جديد، يشكل بنية رمزية لمتغيرات جديدة تكشفت في بناء المجتمع. تأكيداً لذلك أنه في مرحلة من مراحل تطور العلم الإجتماعى تظهر مفاهيم جديدة ترمز لتكوينات التفاعلات القائمة. بهذا

المنطق تكشف مفاهيم التطور والانتشار بفعل القطيعة بين المرجعية الدينية والمرجعية العلمية من ناحية، وبداية التواصل بين الحضارات من ناحية أخرى. بحيث طرحت هذه المرحلة بنية من المفاهيم تتلائم مع التفاعلات الواقعية، حيث طرحت مفاهيم التطور والتقدم والتحلل، والانتخاب الطبيعي، وتحولات الطاقة والقوة، والانتشار والثقاف، والمناطق الثقافية والمركبات الثقافية. وفي مرحلة تالية وبالتحديد في أعقاب الثورة الفرنسية والصناعية، وقعت تحولات إجتماعية ذات طبيعة درامية، طرحت متغيرات جديدة من ناحية، بالإضافة إلى تحقق تراكم في ذات الوقت على صعيد التنظير في العلوم الإنسانية من ناحية ثانية. الأمر الذي دفع إلى ظهور ترسانة جديدة من المفاهيم، ذات علاقة بالتفاعلات الواقعية التي تشير إلى تكشف جوانب أو مساحات جديدة من الحقائق المجتمعية. في هذه الفترة ظهرت مفاهيم الطبقة الاجتماعية، والتغير الإجتماعي، والتضامن الإجتماعي، والطبقة البرجوازية، وفائض القيمة، إضافة إلى مفاهيم التضامن الآلي والتضامن العضوي والبيروقراطية والكاريزما والنخبة. وفي المرحلة المعاصرة التي نعيشها، حيث برزت فاعلية المجتمع المدني والقطاع الخاص وتراجع دور الدولة أو المجتمع السياسي. إضافة إلى بروز دور الجماهير وتقدمها من خلال إنتظامها في تشكيلات إجتماعية مختلفة، إنتقلت إليها بعض مسئولية تطوير مجتمعاتها. إرتباطا بهذا السياق بدأت تظهر الآن مجموعة جديدة من المفاهيم كالمؤسسات غير الحكومية، والتنمية المستدامة، والشفافية، والمحاسبية والتشبيك والشراكة. إضافة إلى المسئولية الاجتماعية التي تعد مفهوما نواه لكم كبير من المفاهيم الأخرى (١). بحيث نستطيع القول بأننا نجد أن المفاهيم التي تظهر في كل مرحلة، ترمز إلى مساحة جديدة من الواقع المكتشف، الذي يتضمن عديد من المتغيرات، التي نتعرف عليها ونتفاعل بشأنها من خلال رموزها. حيث تدفع هذه التفاعلات إلى ظهور ما يمكن أن يسمى بشبكة المفاهيم، التي تناظر شبكة العلاقات الواقعية بين المتغيرات. وفي نطاق هذه الشبكة المفاهيمية نستطيع التمييز بين المفهوم الذي يشكل النواة الصلبة أو مركز الشبكة، وبين جملة المفاهيم التي تقع على دوائر متتابعة إنطلاقا من هذا

المركز. واعتقد أن مفهوم المسئولية الاجتماعية من نمط «مفاهيم النواة» الصلبة أو أن له طبيعة المفهوم المركز (٢).

وتتضح مركزية مفهوم المسئولية الاجتماعية، إستناداً إلى عدة إعتبرات، الإعتبر الأول أن هذا المفهوم شكل أحد المواضع التى تفاعلت بشأنه مختلف الإتجاهات النظرية، بعض هذه الإتجاهات رأى أن المسئولية ذات طبيعة فردية بالأساس، وإطلاقاً من المسئولية الفردية تتشكل المسئولية الاجتماعية. بينما إدركت إتجاهات نظرية أخرى المسئولية الاجتماعية بإعتبرها ذات جذور مجتمعيه بالأساس، فالمجتمع هو المسئول عن تشكيل المسئوليات الفردية والاجتماعية التى يمكن أن تؤدى أدواراً أو وظائف تؤكد إستمراره وتفرض على الأفراد القيام بها. يضاف إلى ذلك وجود بعض الإتجاهات النظرية التى حاولت تعيين المسئولية الاجتماعية بالنظر إلى مرجعيات وسط، كالقول بالمسئولية الطبقيه عن التغيير الاجتماعى كما تذهب النظرية الماركسية. كما تتجلى مركزية المفهوم من كونه يتسع لينتشر فى نطاق نظم عقلية عديدة، كقول علم الاجتماع بالمسئولية الاجتماعية، أو إهتمام علم الأخلاق بالمسئولية الأخلاقية أو إهتمام القانون بالمسئولية الجنائية أو المدنية. يضاف إلى ذلك أن مركزية المفهوم قد تتجلى من خلال إمكانية أن تلتقى على ساحته مختلف التكوينات الاجتماعية. فى هذا الإطار قد تكون المسئولية فردية، أو تكون اجتماعية تقوم بها مختلف جماعات المجتمع ومؤسساته كالقول بالمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال أو الشركات، أو القول بالمسئولية المجتمعية، أى مسئولية المجتمع، ويتصاعد الأمر حتى القول بالمسئولية العالمية (٣) عن بعض الأحداث أو الظروف التى تتطلب تكاتف جهود مجتمعات العالم.

ذلك يدفعنا إلى محاولة تعريف مفهوم المسئولية الاجتماعية الذى طرحت له تعريفات عديدة ومن زوايا متنوعة، فمن الناحية اللغوية تعرف المسئولية الاجتماعية، بإعتبرها تعنى "أن الإنسان مسئول عن فعل قام به فى الماضى وخلف وراءه أثراً معيناً، وهو الذى يتحمل تبعه هذه الآثار والنتائج" (٤). وإرتباطاً بذلك يعرف المعجم الوسيط المسئولية بإعتبرها "حال أو صفة من

يسأل عن أمر تقع عليه تبعيته، يقال: أنى برئ من مسئولية هذا العمل، وتطلق أخلاقياً على إلتزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق قانونياً على الإلتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون“ (٥). وفي هذا الإطار فإننا نجد أن التعريف اللغوي للمسئولية يجنح إلى ربطها بالفرد عادة، إضافة إلى إبراز طابعها السلبي والماضوي. حيث يدور الحديث دائماً عن مسئولية الفرد، عن فعل وقع أو عن خطأ وقع، وينبغي إصلاحه، إلى جانب أن التعريف اللغوي يجعل الفرد هو مرجعية الأفعال التى تجسد المسئولية الإجتماعية.

وإرتباطاً بذلك يطرح التنظير الإجتماعى تعريفاً للمسئولية الإجتماعية باعتبارها مسئولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الإجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليده وعادات ورأى عام. وتتميز هذه المسئولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التى تتحقق على ساحة المجتمع (٦). فى هذا الإطار تدرك المسئولية الإجتماعية باعتبارها مسئولية أمام المجتمع، تحدها أعرافه وتقاليده وإحتياجاته، وهى تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد فى المجتمع. وهى الأدوار التى تؤدى وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع، حيث يستوجب عدم الوفاء بها العقاب من قبل المجتمع، وهو العقاب الذى يبدأ مخففاً كاللوم، وينتهى إلى إنزال العقاب المادى بالشخص.

على هذا النحو تعد المسئولية الإجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذى ينبغى أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع وليس الدولة أو النظام السياسى هو هدف ونطاق فاعلية المسئولية الإجتماعية. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذى تسعى كافة الأطراف لأداء مسئولياتها الإجتماعية بهدف تأكيد بقائه وإستقراره. وفى هذا النطاق تعتبر المسئولية الإجتماعية هى المفهوم الشبكي الشامل أو النواة الصلبة. أو مركز دائرة منظومة المفاهيم ذات العلاقة بالمسئولية الإجتماعية، أو هى المفهوم الشامل للمسئولية بحيث تعتبر أنماط المسئوليات الأخرى تفرعات منه. فمثلاً تحتوى المسئولية الإجتماعية على المسئولية الأخلاقية، التى يمكن تعريفها بأنها الفعل

الذى يشعر القائم به بالإرتياح إذا قام به بإعتباره واجب، أو بالندم عليه إذا خالف فعله أمر هذا الواجب. وتشترط هذه المسئولية الفعل الذى يميز بين الخير والشر، وإمتلاك الفاعل الحرية التى على أساسها يختار أحدهما ويفضله على الآخر. إستنادا إلى ذلك تعد المسئولية الأخلاقية ذات طبيعة داخلية، ولذلك فهى لا تحاسب الفاعل على نتائج أفعاله فحسب، بل وعلى نواياه أيضا، حتى وإن لم يقيم الشخص بفعل يؤثر به على العالم الخارجى. فهى مسئولية تستند إذا إلى النية والسلطة فيها تعود إلى الضمير الفردى الذى يشكله المجتمع (٧).

ويتصل بذلك جانب آخر للمسئولية الإجتماعية، يتمثل فى المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية، وتحدد المسئولية المدنية قانونا، أى بنص القانون، وهى تفرض على الشخص إصلاح ما أتلفه، تطبيقا للمبدأ الذى يؤكد أن من أتلّف شئ فعليه إصلاحه. وقد تتسع المسئولية المدنية للشخص لتشغل مساحة كبيرة، كمسئولية صاحب العمل عن إستثمار وتعظيم أمواله، أو مسئولية رب العائلة عن سلامة ورعاية أطفاله الصغار، وعن خدمة ورعاية حيواناته، وأيضا عن الحفاظ على الأشياء التى يمتلكها، ومسئولية صاحب السيارة عن خطأ حادث وقع منه. فى هذا الإطار تتغير شروط المسئولية المدنية بتغير أوضاع المجتمع وتطوره الحضارى. على خلاف ذلك نجد أن المسئولية الجنائية تحدد حالة الشخص المستحق للعقاب، بسبب خروجه عن النظام الأساسى للحياة المجتمعية، والذى يجازى عليه القانون. وفى حالة المسئولية الجنائية يجد الإنسان نفسه معرضا لإصلاح خطأ وقع فيه، إضافة إلى تحمل نتائج المخالفة أو الجنحة أو الجناية. وترتبط المسئولية الجنائية بإنتهاك عاطفة قوية وعميقة فى النفس الإنسانية، تتضمن شعورا واضحا بالتوافق مع النظام العام، خوفا من حكم شائن يقضى على المكانة الإجتماعية للفرد. وإذا كان القانون يمثل الحد الأدنى من الأخلاق كما يقرر علماء الإجتماع، أو هو الأخلاق فى أدنى مستوياتها، فإن هذا القانون يقرر المسئولية الجنائية للكائن المرتكب للفعل متى توفرت فيه شروط الفردية الإنسانية والعقل والحياة والرشد. وعلى هذا النحو توقع المسئولية الجنائية على الفرد العامل أو الجماعة، ولا تفرض على من هو ليس إنسانا، ولا على المجنون أو الطفل (٨).



وإذا كانت المسؤولية الاجتماعية بفرعياتها العديدة، مفروضة على الفرد من خارجه أى من المجتمع وهى معينة له، وتترايد متطلباتها وتتسع مساحتها كلما شب الإنسان عن الطوق، وكذلك بإكتمال الأدوار الاجتماعية للشخص فإن ذلك يعد معياراً أو مدخلاً لإستكمال مسئوليته الاجتماعية. وفي هذا السياق تتوازي مساحة المسؤولية الاجتماعية مع مراحل تحول دوره حياة الإنسان، حيث نجد أن المرحلة الأولى والأخيرة فى حياة الإنسان هى المراحل التى تضيق فى نطاقها المسؤولية الاجتماعية. ففى مرحلة الطفولة يتدرب الكائن البشرى على المسئوليات الاجتماعية، وأمط المسئوليات الأخرى، وتتصاعد معرفته وممارسته لهذه المسئوليات، توازيا مع تصاعد نموه الاجتماعى. حتى يبدأ فى القيام ببعض المسئوليات المحدودة، التى تتوازي مع قدرته على إنجاز بعض الأدوار الاجتماعية، بحيث يستمر ذلك تقريبا حتى منتصف العشرينيات واولئ الثلاثينيات. وإبتداء من هذا الحد العمري تتسع المسئوليات الاجتماعية للإنسان، حتى تبدأ مرحلة أخرى من الإنكماش والتراجع مع بداية مرحلة الكهولة والشيخوخة، حيث يبدأ الفرد فى التخلي عن مسئولياته الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى، توازيا مع تخلى الإنسان او إكتمال وفائه بأدواره الاجتماعية (٩).

إرتباطا بذلك فإننا نجد أن المسؤولية الاجتماعية تتميز ببعض الخصائص الرئيسية، أول هذه الخصائص أن المسؤولية الاجتماعية للفرد تعكس توازن بين التكوين البيولوجى للإنسان والتكوين الاجتماعى. وهو ما يعنى من ناحية أن الإنسان بحكم تكوينه البيولوجى والخلقى مؤهل لأن يتحمل المسؤولية الاجتماعية. يؤكد ذلك إمتلاك الإنسان للعقل المدرك والقادر على إدراك المسؤولية، بقول تعالى فى ذلك ”إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولاً“ سورة الأحزاب الآية ٧٢، وهو ما يعنى أن الإنسان كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار اجتماعية. ويسمى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز Talcott Parsons هذه الحالة بالإستعداد Need-Disposition أى أن الإنسان كائن مخلوق لديه الاستعداد والقابلية لى يقوم بأدوار ويتحمل مسئوليات اجتماعية. وإستناداً إلى هذا البعد الفطرى

أو الخلقى في الإنسان، فإنه يكتسب مسؤولياته الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى من خلال التنشئة الاجتماعية. عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، حيث تؤسس فيه هذه المؤسسات بنية المسؤولية الاجتماعية بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق (١٠). وهو ما يعنى أنه إذا كان النمو الانساني في مرحلة الصغر لصالح التكوين البيولوجى، وكذلك في مرحلة الشيخوخة، فإن مرحلة منتصف العمر هى المرحلة التى يتوازن فيها التكوين البيولوجى والاجتماعى، الأمر الذى يؤهل الانسان للقيام بمسؤولياته الاجتماعية.

وتتمثل الخاصية الثانية بتباين المسؤوليات الاجتماعية وفقا لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، إرتباطا بذلك بتباين المسؤوليات الاجتماعية التى تقوم بها الإناث عن الذكور إستناداً لمتغير النوع. وكذلك تتباين المسؤوليات الاجتماعية إستناداً إلى متغير السن، حيث يلعب هذا المتغير دوراً محورياً في تحديد قدر المسؤولية الاجتماعية للشخص. بالإضافة إلى ذلك نجد أن لمتغير المستوى الاجتماعى الإقتصادى فاعلية في هذا الصدد، حيث نجد أن مساحة المسؤولية الاجتماعية تتسع عند الأغنياء مقارنة بضيق مساحة المسؤولية الاجتماعية للفقراء. وتأكيداً لذلك نجد أن المرجعيات الدينية تتحدث عادة عن مسؤوليات الأغنياء تجاه الفقراء، تأكيداً لذلك تفرض واجبات معينة على الأغنياء تجاه الفقراء، كالزكاة مثلاً. كما تتباين المسؤولية الاجتماعية حسب متغير التعليم، فملكية البعض لرأس المال التعليمى أو الثقافى أو الاجتماعى أو منها جميعاً. يجعل من هذه الفئة المالكة نخبة تكون بالتالى مسؤولياتها الاجتماعية اكثر إتساعاً مقارنة بالمسؤوليات الاجتماعية للجماهير. في هذا الإطار نستطيع التأكيد على قاعدة أنه كلما كان الإنسان أكثر إنتماء للمجال العام وأكثر إرتباطا به، كلما إتسعت مساحة مسؤولياته الاجتماعية بصورة واضحة.

وتشير الخاصية الثالثة للمسئولية الاجتماعية إلى أنها لا تختلف بين المجتمعات، فجميع البشر لديهم مسؤوليات إجتماعية تجاه المجتمع، وفي هذا الإطار من الضرورى أن نميز في المسؤولية الاجتماعية للفرد عدة أبعاد أساسية. أول هذه الأبعاد يتمثل في طبيعة مسؤوليات الفرد تجاه التكوينات الاجتماعية

داخل المجتمع، فكلما كانت التكوينات الاجتماعية ذات طبيعة إثنية، كلما كان ثقل الواجبات بالنظر إلى الحقوق في بنية المسؤولية أعلى. غير أننا إذا إنتقلنا من نطاق التكوينات الاجتماعية الإثنية ذات الطبيعة التقليدية إلى المجتمع، فإننا سوف نلاحظ توازنا في بنية المسؤولية الاجتماعية بين الحقوق والواجبات (١١). وإرتباطا بذلك فإنه كلما قطع المجتمع شوطا على طريق التقدم، وكلما إبتعد عن التكوينات الأثرية، وكلما تحققت بصورة نسبية دولة الرفاهية، كلما تضخم مكون الحقوق مقارنة بمكون الواجبات. بحيث تصبح حقوق المواطن على الدولة واضحة ومعترف بها مقارنة بالدولة المتخلفة التي لا تعترف بأن للمواطن حقوقا إلا على الصفحات الورقية للدستور. من الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للفرد أنها تتشكل في إتجاهين، فهناك مسؤولية للفرد تجاه الآخر داخل المجتمع، فعلى الفرد عديد من الواجبات تجاه الآخرين كما أن له حقوق عليهم، وهو ما يمكن أن نسمية بالمسؤولية في بعدها الأفقى. بالإضافة إلى ذلك يوجد البعد الرأسى للمسؤولية الاجتماعية، وهى مسؤولية الفرد تجاه المجتمع، فعليه إستناداً إلى مرجعية المواطنة حزمة من الواجبات في مقابل أن له حزمة من الحقوق (١٢).

وتؤكد الخاصية الرابعة على ميل المسؤولية الاجتماعية للإتساع، وهو ما يعنى أن هذه الخاصية تعنى أن هناك دوائر متتابعة للمسؤولية الاجتماعية، إبتداء من مسؤولية الفرد في نطاق الأسرة وحتى مسؤوليته كفرد في هذا العالم. وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن عبور الفرد إلى دوائر أوسع من المسؤولية الاجتماعية، يستند إلى بعدين أساسيين. الأول النمو أو التطور العمرى إذ نجد أن الإنسان كلما كبر كلما إضطلع بمسؤوليات أوسع، كالإنتقال من حدود المسؤولية الأسرية إلى نطاق مسؤولية الفرد في العمل مثلا، بحيث تصبح مسؤولية العمل مضافة إلى مسؤولية الفرد. أما البعد الثانى فيتصل بتحريك الفرد من مجال الأسرة حيث المجال الخاص إلى المجال العام، ومن المجال العام إلى مركز المجال العام، وفي هذه الحالة فإننا نجد أن هناك بعض الأفراد الذين تتوقف مسؤولياتهم الاجتماعية عند حدود الأسرة أو العمل. غير أن هناك بعض الأفراد الآخرين الذين تتسع مسؤولياتهم الاجتماعية، حينما ينضموا إلى النخبة الاجتماعية

والثقافية. بحيث يضيفوا إلى مسئولية العمل مسئوليات عامة بحكم كونهم من النخبة. وفي هذه الحالة تتسع مسئولياتهم الاجتماعية لتصبح مسئوليات عن المجتمع ككل. ونحن إذا تأملنا هذه القضية فسوف نجد أن إتساع المسئولية الإجتماعية للفرد تتضافر مع إتساع مساحة التفاعل الإجتماعى، كلما إتسعت مساحة مسئولياته الإجتماعية (١٣). وعلى ذلك نجد إتساع مساحة المسئولية الإجتماعية للكبار مقارنة بالصغار وللرجال مقارنة بالنساء، وللعقلاء مقارنة بفاقدى العقل، ولمن هم فى أعلى السلم الإجتماعى لم هم فى درجاته الأدنى. وتؤكد الخاصية الخامسة على تميز بنية المسئولية الإجتماعية بالتوازن بين الحقوق والواجبات، وإذا كانت الواجبات هى التى كانت فى البداية هى المفروضة على الفرد إستناداً إلى وازع أخلاقى بداخله أو أوامر دينية تفرض عليه ذلك، أو أن هذه الواجبات هى عبارة عن لزوميات متوقعة من الآخر الذى يتدرج حتى الآخر العام. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن من حق الفرد على المجتمع أن يحصل على الفرص التى تتيح له إشباع حاجاته الأساسية، وهى التى يعبر عنها عادة بصيغ حقوق الإنسان (١٤). وفى هذا الإطار فإننا نجد أنه كلما تحقق التوازن بين الواجبات والحقوق، كلما تقوى إرتباط الفرد بمجتمعه وتأكيد إلتئائه له، وكلما إنعكس ذلك على دعم المواطنة. أما إذا إهتز التوازن بين الواجبات والحقوق، كأن يفرض المجتمع ممثلاً فى الدولة على الفرد كثيراً من الواجبات. فإن مثل هذا الموقف يصبح قهرياً، وإذا إستمر لفترة طويلة، فإنه قد يضعف إلتئاء الفرد لمجتمعه، خاصة أن الأخير يفرض عليه القيام بالواجبات دون أن يمنحه حقوقه فى إشباع حاجاته الأساسية. والعكس صحيح فإنه إذا إختل التوازن لصالح الحقوق، فإنه ينشر حالة من الإسترخاء فى المجتمع، كما أنه يقتل الطوعية والإرادية فى الأفراد، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الإلتئاء. بحيث يصبح ذلك مدخلاً لحالة من عدم الإستقرار الإجتماعى (١٥)، يحدث ذلك إذا لم تكن ثمة عدالة قائمة فيما يتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف أفراد المجتمع أو جماعاته.

بالإضافة إلى ذلك تذهب الخاصية السادسة إلى أن الوازع الأخلاقى يعد

أحد الخصائص الأساسية للمسئولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن سلوك الفرد والأدوار التي يؤديها في مختلف المجالات الاجتماعية تكون موجهة بثلاثة أبعاد أساسية. الأول من خلال منظومات القيم كموجهات ثقافية عامة، حيث يعنى توجيهها لآداء البشر لأدوارهم الاجتماعية تعبير عن بعد أخلاقي. بالإضافة إلى ذلك - وهو البعد الثاني - فإن القيم والمبادئ تتسلل إلى داخل الفرد، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكّل ضميره الداخلي، الذي يدفعه إلى أداء أدواره أو مسؤولياته الاجتماعية حسبما يفرض أو يتطلب المجتمع ذلك. بينما يتصل البعد الثالث بصيغة التوقعات المتبادلة حيث يعمل الوازع الأخلاقي هنا باتجاه تطابق أداء الفرد لأدواره التي تعكس، وفائه بمسئوليته الاجتماعية مع توقعات الآخر، إبتداء من الآخر الفردي إلى الآخر العام أو المجتمع (١٦). بالإضافة إلى ذلك هناك الوازع الأخلاقي للوفاء بالمسئولية الاجتماعية من خلال تحول الثقافة ومنظومات القيم إلى أعراف وتقاليد وقواعد وقوانين. تفرض ضرورة قيام الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية تجاه الجماعة أو المجتمع، وإلا واجه الفرد العقاب بسبب تقصيره عن الوفاء بأي من متطلبات المسئولية الاجتماعية.

#### ثانياً: المكونات البنائية لمتغير المسئولية الاجتماعية

عرضنا في الفقرة السابقة لتعريف مفهوم المسئولية الاجتماعية، وهى المسئولية الأكثر شمولاً والتي تحتوى على مختلف انماط المسئوليات الأخرى كالمسئولية الأخلاقية والأدبية والدينية والقانونية. وإذا كنا في الصفحات السابقة قد عرضنا لتعريف المسئولية الاجتماعية، وخصائصها الأساسية فإننا نعرض في هذه الفقرة لمكونات بنية المسئولية الاجتماعية باعتبارها متغيراً واقعياً له مفهومه الذي يرمز إليه. فإنه إرتباطاً بذلك فسوف نركز بالأساس على متغير المسئولية الاجتماعية باعتباره تكوين واقعى. والمتغير بطبيعته هو عنصر له بناء ووظيفة، كما أن هناك شروط أساسية تنظم فاعليته، وتضبط تفاعله مع مختلف المتغيرات الأخرى المشكلة لبناء المجتمع. ونعرض فيما يلى لعناصر بناء متغير المسئولية الاجتماعية وهى الإهتمام والحرية والقدرة على المشاركة والقابلية لها،

إضافة الفهم، والإرادة التي تدفع الفرد للقيام بمسئوليته بصورة طوعية وليست قهرية أو مفروضة.

١. **الإهتمام بالجماعة:** حيث يشكل الإهتمام البعد الأول في المسئولية الإجتماعية، وهو يتضمن الإرتباط العاطفى بالجماعة، وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها وإستمرارها، إضافة إلى تطوير قدراتها على تحقيق أهدافها. ويتضمن الإهتمام بالجماعة عدة مستويات أساسية، حيث يتمثل المستوى الأول بالإنفعال مع الجماعة، ويتحقق ذلك حينما يساير الفرد بصورة آلية الحالة الإنفعالية للجماعة. وتعد هذه المسايرة موضوعية ومنطقية باعتبار أن الفرد هو وحدة مضمنة في بنية الجماعة، ومن ثم فتوحده مع الجماعة إنفعاليا يتسم بالتلقائية، ويتصل المستوى الثانى من الإهتمام بالإنفعال بالجماعة وهو امر يحدث بصورة إرادية وطوعية، حيث يتحقق تضامنه مع الجماعة إستناداً إلى قناعاته الذاتية. ومن ثم تصبح أهدافها أهدافه، وفي نطاق ذلك نجده يسعى بصدق وشفافية لتحقيق أهداف الجماعة، التى تصبح مرجعية لأهدافه كفرد في غالب الأحيان. ويشير المستوى الثالث للإهتمام بالجماعة إلى التكامل مع الجماعة، وهو ما يعنى أن الفرد يشعر بأن مصيره مرتبط بمصير الجماعة، يتأثر بتفاعلاتها وأحداثها، لدرجة أنه يشعر أنه الجماعة إمتداد لذاته، وأن خير الجماعة هو خير له. يسعى من أجل مصلحتها وي بذل كل جهده من أجل إعلاء مكانتها وتحقيق أمنها، هذا الإهتمام يعبر عن العواطف الوطنية التى تعد أبرز نماذج التوحد مع الجماعة. حيث يهتم الإنسان بالجماعة حينما يستوعب تراثها وتصبح هى مرآة ذاته، وهو بهذا التوحد يلعب دوراً - إذا تبنى الآخرون نفس السلوك - فى تأكيد التضامن الإجتماعى للجماعة (١٧).

٢. **التفهم:** حيث يتضمن فهم الفرد للجماعة إدراك القوى النفسية المؤثرة فى أعضاء الجماعة، كما يعنى إدراك الدوافع التى تشكل الطاقة المحركة لسلوكياتهم. كما يعنى التفهم إدراك المعانى الأساسية التى يستوعبها من قبل الجماعة ومنظوماتها القيمية، كذلك يساعد التفهم على إدراك إهتمامات الجماعة وقضاياها ومشكلاتها. على هذا النحو يساعد التفهم الصحيح لواقع

الجماعة في دعم مشاركة الفرد في حياة الجماعة، وقيامه بمسئوليته الأساسية. كما يتطلب التفهم الإلتزام بالمعايير والإهتمامات الجماعية للجماعة، إضافة إلى مقاومة الضغوط الحياتية - إن كان لها مبرر - التي يؤدي الخضوع لها إلى إضعاف روابطها مع الجماعة. ومن شأن التفهم كأحد أركان المسؤولية الاجتماعية، أن يلعب دوراً في تحديد المشكلات التي تعاني منها الجماعة. ومن ثم المساهمة بأفضل السبل والجهود لحل مشكلات الجماعة او تخليصها من تفاعلاتها السلبية. بالإضافة إلى ذلك فإن التفهم يساعد على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الجماعة، وتحمل مسؤولية المشاركة في مواجهة هذه الأزمات المختلفة (١٨). ومن الواضح أن الأزمات التي تتعرض لها الجماعة تدفع بها إلى أحد احتمالين، إما التحلل والإنهيار أو البقاء بمزيد من الحيوية. ذلك يعنى أن تفهم الفرد لأوضاع الجماعة يساعده في البحث عن أفضل السبل، التي تيسر مشاركته الفعالة لدعم الجماعة بإمكانياته وطاقاته حتى تستطيع الخروج من أزمته. حيث يقتضى هذا التفهم أن يعمل المواطنون حين مواجهة أزمة، في إتجاه إستدعاء خبرات المجتمع سواء تلك الكائنة في التراث، أو التي تحققت في ماضيه، أو التي توفرت في حاضرة للمساهمة في حل الأزمة التي يواجهها المجتمع (١٩).

**٣. المشاركة:** ونقصد هنا المشاركة الملتزمة والمسئولة للفرد، وفي هذا الإطار نجد أن المشاركة الملتزمة، تعد جزءاً أو بعداً من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى الإلتزام بالمشاركة في تجسيد أهداف الجماعة. وهنا من الضروري التأكيد على أن المشاركة ينبغى أن تتحقق بالنظر إلى مرجعية الجماعة أو المجتمع وليس بالنظر إلى مرجعية الأنظمة السياسية. لأنه قد يحدث إنفصال في مجتمعات الجنوب بين أداء النظام السياسى. وإحتياجات الجماعة أو المجتمع، وهو الإنفصال المسئول بقدر كبير عن تخلفها، لذلك فإنه من الضروري أن تكون المشاركة واعية، ملتزمة بتطوير اوضاع الجماعة أو المجتمع والإرتقاء بها. وتتطلب المشاركة الجادة توفر عدة أركان أساسية، الأول تحديد الأهداف الأساسية التي تسعى الجماعة أو المجتمع لتحقيقها، وما يتطلبه تحقيق

هذه الأهداف من مناشط وجهود تقوم بها مختلف الأدوار. والثاني القبول، وهو يعنى قبول الفرد القيام بمختلف أدواره الإجتماعية تجسيدا لمسئولته حسبما تفرض الثقافة ذلك، ثم إنجاز الأدوار بما يساعد على رفع كفاءة المجتمع أو الجماعة، ويعنى ذلك أن يقوم الفرد بأدواره المختلفة حسبما تحدد ذلك المنظومات القيمة والمعايير للجماعة. والثالث التنفيذ، ويعنى أداء الأدوار بما يساعد على إنجاز أو تحقيق الأهداف، وذلك حتى يمكن أن تتحقق النتائج المرجوة من أداء الأدوار أو أداء جهود المشاركة. والرابع التقييم بحيث يعمل الإنسان على تقييم أدائه ومشاركته في مختلف المجالات الإجتماعية، للتأكد من أن أدائه الفعال لهذه الأدوار كانت له فاعليته في تحقيق أهداف الجماعة ومصالحها العامة (٢٠). وتساعد ثقافة المجتمع ومنظومات القيم التى يستوعبها البشر من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، في تعريف الشخص بالمستويات المثلى لأداء الأدوار التى تتطلبها المشاركة الإجتماعية. كما تؤهله للتضامن مع الآخرين، حتى تتدفق المشاركة بطبيعة جماعية بإتجاه الإرتقاء باوضاع المجتمع أو الجماعة.

**٤. الحرية:** وتعتبر الحرية شرطا ومكونا أساسياً من مكونات المسئولية الإجتماعية، وهى الشرط المنشئ لهذه المسئولية، يؤكد ذلك تنظير العقد الإجتماعى. الذى فرض أن تكون الحرية مكونا أساسياً لتطوير المسئولية عن تطوير المجتمع، وكل التكوينات الإجتماعية بما في ذلك النظام ذاته، على هذا النحو تعد الحرية مصدراً ومكونا محوريا من مكونات المسئولية الإجتماعية. ونقص الحرية هنا قدرة الفرد على الإختيار والمفاضلة بين الأمور، كما تعنى شعور الفرد بقيمته وأهميته لتحمل نتائج أفعاله. وهذا يعنى أن الإنسان أو المواطن لا يكون مسئولا مسئولة كاملة في حالة قيامه ببعض الأفعال التى أنجزها في ظل ضغوط داخلية أو خارجية، فالقوة التى قد تفرض على الشخص القيام بأدوار وجهود معينة تقود إلى تآكل مسئوليته عن أفعاله (٢١). وهناك ثلاثة أمهات من القيود التى تحد من حرية الفرد، ومن ثم تجعل مسئوليته الإجتماعية ناقصة إلى حد كبير. الأول، القيود التى تفرضها الثقافة، فإذا تبنى بعض الأفراد بعض القيم أو القناعات الثقافية ذات الطبيعة الجامدة، والتى



تصرفهم عن فهم إحتياجات الواقع الإجتماعى، فإن من شأن هذه القنوات أن تقلص قيامهم بمسئولياتهم الإجتماعية مثال على ذلك أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة. الذين تفرض عليهم قناعاتهم الثقافية ممارسة العنف والإعتداء على المجتمع، أو محاولة جذبته إلى الخلف، أو إلى نوع من الماوضوية المرفوضة. إذ نجدهم بذلك يتخلون عن مسئولياتهم الإجتماعية تجاه المشاركة فى مجتمعهم والعمل على تطويره، وذلك لكونهم يريدون نزع المجتمع عن عصره وعن حاضرة وعالمه. وبنفس المنطق يعمل العلمانيون المتطرفون، الذين يسعون إلى نقل الثقافة ومنظومات القيم الغربية لى تسير وتنظم التفاعل فى مجتمعاتنا، معتدين بذلك على هويته غير عابئين بترائثه. إنما هم يفرضون قيوداً على مسئولياتهم الإجتماعية، لكونهم يعبثون باستقلالية مجتمعهم، ويدفعونه إلى تبعية لافكك منها، إضافة إلى تخليهم عن تراثهم وهويتهم ومن ثم إلتمائهم، فالإلتماء هو الطاقة الدافعة عادة للقيام بالمسئولية الإجتماعية.

ويتمثل النمط الثانى، فى تلك القيود التى تفرضها الأنظمة السياسية أو الحكومات على المواطنين فنقلص حريتهم، ومن ثم تنتقص ركن من أركان مسئوليتهم الإجتماعية. مثال على ذلك الممارسات السياسية او الإقتصادية التى قد تتبناها الحكومات، دون ان تأخذ فى الأعتبار مضامين الرأى العام، أو إذا تمادت فقلصت حرية التعبير، فى هذه الحالة فإنها تضر بالمسئولية الإجتماعية. ويدخل فى هذا الإطار الضغوط الإقتصادية التى يتعرض لها البشر فى المجتمع، والتى تلعب دوراً فى تقليص مساحة حركة البشر وحررياتهم،والتى قد تصل أحياناً إلى حد حرمانهم من المشاركة. أو التى إذا تراوجت مع مظاهر الفساد فى المجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يضع قيوداً على حرية البشر، فى التحرك للحصول على الفرص التى من حقهم، الأمر الذى قد يؤدى إلى كثير من مظاهر الإحتجاج الإجتماعى (٢٢). التى تبدأ باللامبالاة والإنسحاب وتنتهى بالتمرد والرفض، وهى سلوكيات تعوق جميعها القيام بالمسئولية الإجتماعية فى مستوياتها السوية. ويتصل النمط الثالث من القيود بتلك القيود التى تنبع من داخل الشخصية، إذ يحدث أن تتكاثر فى فترات التحول الإجتماعى التى تمر بها

بعض المجتمعات بعض شرائح البشر، بخاصة على مستوى النخبة الإجتماعية، التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة تعبيراً عن عواطف أنانية وغير إيثارية. وذلك على حساب المصالح العامة للمجتمع، الأمر الذي يسقط التزام هؤلاء البشر نحو القيام بمسئولياتهم الإجتماعية نحو مجتمعهم، إضافة إلى أنه ينشر عدوى عدم التزام شرائح واسعة من المواطنين بمسئولياتهم الإجتماعية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إضعاف المجتمع (٢٣).

**٥. الإرادة :** تعبر الإرادة عن جوهر الشخصية الإنسانية وتتأسس الإرادة إستناداً إلى الخبرات الإنسانية المتناقضة، والتي تضم اللذة والألم والخوف والأقدام والحب والكرهية باعتبارها الأبعاد أو الجوانب التي تتحرك عبرها الشخصية الإنسانية (٢٤). ونظراً للطبيعة المتناقضة للخبرات الإنسانية، فإن ميل الإنسان إلى أي منها يكون عادة بإرادته، وحركة الإرادة بين المتناقضات تعد ضمن شفرة الفطرة الإنسانية. إرتباطاً بذلك هناك إتجاهات عديدة لمحاولة فهم أصل الإرادة الإنسانية، فهناك المصدر الديني الذي يرى أن الإنسان هو مصدر إرادته، باعتباره مستخلف من الله. عملاً بقوله تعالى في كتابه الكريم ”وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون“ البقرة الآية ٣٠ . وقوله تعالى ”قلنا أهبطوا منها جميعاً فإما ياتينكم مني هدى فمن تبع هدى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون“ سورة البقرة الآية ٣٨، وقوله تعالى ”يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ليروا أعمالهم. فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره“ سورة الزلزلة الآيات ٨، ٧، ٦. وقوله تعالى ”ألم نجعل له عينين ولساناً وشفقتين. وهديناه النجدين“ الآيات ٨، ٩، ١٩. بذلك يؤكد المصدر الديني على الإرادة الإنسانية. فالإنسان سيد إرادته بحكم إستخلافه تارة، وبحكم التمييز له تارة ثانية. وتشكل الفلسفة المصدر الثاني للتأكيد على الإرادة الإنسانية، حيث يذهب الفكر النفعي على أن الإنسان في حالة الطبيعة هو منشئ فعله. وهو وأن كان يؤسس فعله لتحقيق نفع ذاتي، إلا أن هذا الفعل يصبح ذو طبيعة إجتماعية تسعى لنفع الآخرين. في هذا الإطار

يصور "جون ستيورات مل" إنسان ينصف غيره ويعدل بين نفسه والآخرين عند توزيع المنافع. ويتجه بالخير وجهة إجتماعية خالصة، ومن ثم فقد أقام الصلات بين سعادة الفرد وسعادة المجموع، وأوجب أن يضحي الفرد بسعادته من أجل المجموع. وبذلك أقر - جون ستيورات مل - الغيرية وأباح التضحية بشرط أن تكون آداه لخدمة المجموع، وأكد أن بوسع الإنسان أن يعمل على إسعاد الآخرين، دون أن يكون في ذلك مصلحة له. ذلك ما يفعله البطل الشهيد، الذي يضحي بنفسه في سبيل الآخرين طائعاً مختاراً (٢٥). وقد أكدت الفلسفة الوجودية بوضوح بعد ذلك على الفعل والإختيار والإرادة الإنسانية، وهو ما يعنى أن الإرادة هنا تشكل بعداً أساسياً في بناء المسؤولية الإجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الإتجاهات النظرية، التى ترى أن الإرادة الفردية إستوعبها الفرد من المجتمع، فمن خلال عملية التنشئة الإجتماعية يستوعب الإنسان القيم والسلوكيات المجسدة لأهداف المسؤولية ووظائفها في المجتمع. فكأن الإرادة الفردية هى من صنع المجتمع، وفي هذه الحالة فإن قيام الفرد بأدواره المختلفة ومسئولياته الإجتماعية، يصبح مطلباً أو لزومية إجتماعية عليه الوفاء بها. إذا تحقق ذلك فإنه بذلك يتسق مع حركة المجتمع ويدعم هذه الحركة، وإذا خالف مسئولية الإجتماعية، فإن ذلك قد يستوجب عقاب المجتمع، وهو ما يعنى أن المسؤولية الإجتماعية التى يضطلع بها الفرد، إنما هى غرس أو إستنبات إجتماعى على ساحة ولو بصورة غير مباشرة.

**٦. العقل والوعى:** يعد العقل مكوناً أساسياً من مكونات المسؤولية الإجتماعية، وذلك أن أداء المسؤولية الإجتماعية يتطلب كائناً عاقلاً، وهذا يعنى أن المسؤولية الإجتماعية لا تقع على المجنون أو المعتوه. لذهاب عقله وقصور إدراكه، كما أنها لا تقع على الطفل لعدم إكتمال نموه العقلى والنفسى والإجتماعى (٢٦). والتأكيد على العقل بإعتباره احد مكونات بناء المسؤولية الإجتماعية، يرجع إلى أن العقل هو الذى يختزن خبرات الماضى، التى تشكل تراكماً معنوياً يساعد الإنسان على ترشيد آدائه لمسئولياته الإجتماعية (٢٧). كما أن الإنسان يستطيع بواسطة العقل إكتساب وإستيعاب المعرفة الحديثة التى تساعده في تحديد

اهداف مسئولية الاجتماعية بدقة، وكذلك الوسائل التي تساعده في تحقيق هذه المسئولية، وهو ما يعنى أن المعرفة تضى الطابع العقلاني على المسئولية الاجتماعية للفرد. بالإضافة إلى ذلك فإنه بواسطة العقل، يستطيع الإنسان أن يصل إلى درجة من الوعى الموضوعى، الذى على أساسه يمارس مسئوليته الاجتماعية. ولكي يمارس البشر في المجتمع مسئولياتهم الاجتماعية، بوعى فإن ذلك يتطلب إعمال العقل. بذلك نجد الحياة الاجتماعية في المجتمع تصبح متوازنة، أى تمارس التفاعلات الاجتماعية على أساس من التوقع وكذلك التكامل دون أن تخضع لآية عشوائية. بحيث لا تسقط حياة المجتمع أسيرة الانفلات وعدم الانضباط، والسقوط في إطار حالة من الفوضى الاجتماعية، أو قد تسقط أسيرة التطرف والقهر المفروض. الذى من شأنه أن يعطل القدرة على أداء الأدوار الاجتماعية إستناداً إلى مرجعية المسئولية الاجتماعية الأمر الذى يعوق تحقيق التوازن الاجتماعى (٢٨)، كما يعوق إنجاز عملية التنمية والتحديث. ذلك يعنى أن وفاء المواطن بمسئولياته الاجتماعية يتطلب عدم تعرضه لما يشوه وعيه، ويتشوه الوعى بالمسئولية الاجتماعية نتيجة لعدم الشفافية وإتاحة المعلومات. لأن الوفاء بالمسئولية الاجتماعية يكون عادة نتيجة الوضوح بأوضاع وأحوال السياق الاجتماعى التى تؤدى في إطاره المسئولية الاجتماعية. كذلك قد يلعب الإعلام دوراً أساسياً في تشويه الحقائق المتعلقة بالمجتمع، الأمر الذى قد يدفع الأفراد إلى أداء مسئولياتهم الاجتماعية، بمستوى الحد الأدنى إذا هم إكتشفوا أن الحقائق التى لديهم عن مجتمعهم ليست صحيحة.

**٧. توازن الحقوق والواجبات:** ذلك يعنى أن المسئولية الاجتماعية هى عبارة عن عملية تبادل متوازنة بين الحقوق والواجبات، وفي هذا الإطار نجد أن للمسئولية الاجتماعية طرفين، كلاهما يتبادل مع الآخر قيما، ذات طبيعة مادية أو معنوية، وهو ما يشير إلى أن كلاهما لديه مسئولية اجتماعية تجاه الآخر. بحيث يؤكد ذلك أن بناء المسئولية الاجتماعية يتشكل عادة من حزمة من الواجبات إلى جانب حزمة من الحقوق. وأنه إذا قام أحد الأطراف بمسئولته الاجتماعية، بأن يؤدى واجباته، فإنه من المؤكد أنه سوف يحصل أو حصل في المقابل على حقوقه.

وفي كثير من الأحيان نجد أن الواجبات الاجتماعية هي الوجه البارز او الظاهر للمسئولية الاجتماعية، بينما الحقوق قد تكون ظاهرة او كامنة أو متضمنة، غير انها من المؤكد تشكل بعداً محوريا في بناء المسئولية الاجتماعية.

مثال على ذلك أنه إذا كان على الفرد مسئولية اجتماعية تفرض عليه واجبات معينة تجاه العائلة أو أي جماعة أو المجتمع، فإن ذلك يكون في مقابل عضويته داخل العائلة أو الجماعة أو المجتمع. فإذا كانت عليه واجبات بحكم مسئولية الاجتماعية تجاه أي من هذه التكوينات الاجتماعية، فإن ذلك لأن أي منها منحه كثيراً من الحقوق، مثل منحه حق المواطنة، إضافة إلى تطوير نوعية حياة ملائمة له. إلى جانب توفير فرص الحياة الكثيرة له ولأولاده، كفرصة الحصول على عمل ودخل، والحصول على ما يشبع احتياجاته الأساسية في المجتمع، إضافة إلى منحه حقوق التعبير الحر والمشاركة.

ذلك يعنى أنه إذا كانت المسئولية الاجتماعية لأي طرف من الأطراف هي ضمن عملية تبادل بين طرفين، فإن عدم وفاء أي من الأطراف بالتزاماته، سواء كانت حقوق أو واجبات، من شأنه أن يدفع الطرف الآخر إلى الأخلال بالتزاماته في المقابل أو على الأقل عدم الوفاء بها في الحدود المثلوى. وهو ما يؤدي بالمسئولية الاجتماعية إلى أن تعيش حالة أزمة، وقد يقود إهتزاز التوازن بين حزمة مضامين المسئوليات الاجتماعية في المجتمع، ومن ثم إلى التأثير على الإستقرار الاجتماعى.

٨. **وظيفة المسئولية الاجتماعية:** ما دام للمسئولية الاجتماعية بناء فإنه من الطبيعى أن تكون لهذه المسئولية وظيفة اجتماعية أساسية، بالنسبة للفرد والمجتمع. وأن انجاز المسئولية الاجتماعية يعد مدخلاً لتحقيق حالة الإستقرار الاجتماعى، وهنا ندرك أن أداء المسئولية الاجتماعية، له وظائف على ثلاث مستويات. المستوى الأول هو المستوى الفردى، وذلك يرجع إلى أن أداء الفرد لمسئولياته وأدواره الاجتماعية يجعله يحس بالرضاء الاجتماعى. فالإنسان بطبيعته يشارك في الحياة الاجتماعية، لكي يكسب الأعراف والقبول الاجتماعى. فإذا إفترضنا أن غالبية البشر في المجتمع يؤدون مسئولياتهم الاجتماعية، فإن

ذلك سوف ينعكس على هيئة إستقرار إيجابي للمجتمع. وأن القيام بالمسئولية الإجتماعية سوف يعنى في المقابل توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع(٢٩). وفي الدائرة الأوسع قليلاً وهى التى تتشكل من الجماعات التى يشارك فيها الفرد، فإن قيام الإنسان بمسئولياته الإجتماعية من شأنه أن يعمل على تأكيد تماسك بنية الجماعات التى يشارك فيها الإنسان. بحيث تكون هذه البنية في المقابل قادرة على إشباع حاجاته الأساسية لينجز مسئولياته الإجتماعية. وهو ما يعنى أن الوظيفة الظاهرة للمسئولية الإجتماعية تعنى إتجاه المواطن لآداء واجباته بما يدعم الجماعة، التى تتلقى مضامين الإسهام الناتج عن آداء الواجبات. بينما تتمثل الوظيفة الكامنة في تلقى المواطن الذى أنجز مسئوليته الإجتماعية، حقوقه التى تشبع حاجاته الأساسية، بإعتباره عضواً في الجماعة أو مواطناً في المجتمع، الأمر الذى يحقق قدراً من التماسك والإستقرار الإجتماعى. إضافة إلى أنه إذا كانت المشاركة والوعى أحد أركان المسئولية الإجتماعية. فإن أعمال الواجبات يعطى المواطن الحق في المساءلة، التى تعد مدخلاً لترشيد القرار الإجتماعى والسياسى. ويشكل المجتمع الدائرة الأخيرة التى تؤدى المسئولية الإجتماعية وظيفة على ساحته، وذلك يرجع إلى أن المسئولية الإجتماعية تعد أحد القنوات التى تدعم المصلحة العامة، وهو ما يشكل أساس فاعليتها، بإعتبارها عنصر أساسى في تمكين العلاقات الإجتماعية. ذلك أن التوحد مع الجماعة من شأنه أن يدفع الفرد إلى بذل جهوده من أجل إعلاء مكانة جماعته أو مجتمعه، وهنا تتداخل المسئولية الإجتماعية مع المواطنة، بإعتبار أن المواطنة هى أعلى تعبير عن هذا التوحد (٣٠). ومن شأن التزام الفرد والمجتمع بمعايير المسئولية الإجتماعية، أن يؤكد حالة الإستقرار والتكامل الإجتماعى، بينما إذا حدث إخلال في القيام بالمسئولية الإجتماعية، كأن يؤدى الفرد الواجبات التى تفرضها مسئوليته دون أن يحصل على حقوقه. فإن ذلك من شأنه أن يضر بتوازن المسئولية الإجتماعية، ويدفع إلى الخروج على المجتمع من اجل أن يحصل الفرد على حقوقه الأساسية، ويتحقق الإستقرار الإجتماعى إذا وقع تبادل لجناحى المسئولية الإجتماعية بين الفرد والمجتمع.

٩. **المسئولية الإجتماعية، حقيقة متطورة:** حسبما أشرت فنحن نعيش في عصر لا ثبات فيه، كل مفاهيمه ومتغيراته قابلة للتغير أو التطور، ونقول بالتطور لأن الخبرة الإنسانية، تفرض علينا أن ندرك الحقيقة الإجتماعية باعتبارها متكشفة. وهو التكشف الذى يفصح دائماً عن مساحات جديدة، إرتباطاً بذلك يمكن الكشف عن تطور المسئولية الإجتماعية من خلال بعدين، الأول إتساع الدوائر التى تتتابع تاريخياً، والتى تؤدى المسئولية الإجتماعية فاعليتها على ساحتها. فقد كانت المسئولية ذات طبيعة جماعية فى المجتمعات الأولية، غير أنها أصبحت فى المجتمعات الحديثة ذات طبيعة فردية. بحيث كانت الجماعة فى المراحل الأولى مسئولة عن أعمال الفرد، بينما فى المراحل الأخيرة فإن المسئولية أصبحت مسئولية فردية، إستناداً إلى منطق التبادل والتعاقد الموجه بالقيم العقلانية (٣١). ومن خلال البعد الثانى فإننا نجد أن المسئولية الإجتماعية قد تطورت بإتجاه الإتساع حيث نجد أنه فى المراحل الأولى من تاريخ التطور الإنسانى، فإن المسئولية الإجتماعية كانت محددة بالأطر المباشرة للفرد. حيث كانت مسئولية الفرد تجاه الأسرة، والعائلة أو الجماعة القرابية، ثم تطورت بعد ذلك وإتسعت فى المرحلة التالية. ففى المرحلة الإقطاعية، تحددت المسئولية الإجتماعية للفرد بحدود المجتمع المحلى، ذلك بالإضافة إلى مسئولية الفرد عن التكوينات الإجتماعية السابقة الأدنى من المجتمع المحلى. وفى المرحلة الحديثة، ومع قيام الدولة القومية إتسع نطاق المسئولية الإجتماعية، فأصبح فى مواجهة المجتمع العام بمعنى Society. حيث للمجتمع حقوق على الفرد، تتحول إلى واجبات مفروض عليه الوفاء بها بحكم مواطنته فى هذا المجتمع. وإذا كانت المراحل الأولى السابقة على الدولة القومية تحدد المسئولية الإجتماعية باعتبارها بنية من الواجبات نحو الجماعة القرابية أو الإثنية التى ينتمى إليها الفرد. فإن المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ بدأت تشهد إزدواجية بنية المسئولية الإجتماعية، باعتبارها واجبات على الفرد أن يؤديها تجاه المجتمع الذى تضبط إيقاع تفاعله الدولة القومية، وهى حقوق للمجتمع على الفرد، مؤكدة بالمواثيق الدستورية والتشريعية وحارسة عليها المؤسسات السيادية فى المجتمع (٣٢).

١٠. مؤسسات التنشئة على المسئولية الإجتماعية: برغم أن مؤسسات التنشئة على المسئولية الإجتماعية لا تعتبر مكونا بنائها، غير أنها تلعب دوراً محوريا كآلية لتأسيس وترسيخ أسس المسئولية الإجتماعية في بنية شخصية المواطن. فهي تتولى تدريب النشئ على تحمل المسئولية، وهو التدريب الذى يتم في الغالب بصورة تدريجية، وعلى مساحات محدودة ومتتابعة من بنية المسئولية. وإذا إتفقنا على أن مؤسسات التنشئة الإجتماعية تضم الأسرة والمدرسة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات. فإننا نجد أن الأسرة هى التى تلعب الدور الأول - تقليديا - في هذا الصدد، حيث تتولى تعريف الطفل بمساحات محدودة من المسئولية الإجتماعية. وغالبا ما تبدأ ببنية الواجبات، لأن المكون البيولوجى للطفل في مرحلة البداية يحتاج إلى وضع حدود أو قيود عليه، تشكل مدخل لتكون ما يعرف بعد ذلك بالواجبات. وهى تخرس دائماً الواجبات متضافرة مع بعض الحقوق التى تحقق له بعض الإشباعات. وهو ما يعنى أن البذور الجينية للمسئولية الإجتماعية تبدأ في نطاق الحياة الأسرية، حيث تنجح الأسرة عادة في تنشئة الطفل على مفردات المسئولية الإجتماعية. لأن غرسها لحزمة الواجبات يكون عادة مصحوبا بالعواطف الأسرية ذات الطبيعة الوجدانية، وهو ما يجعل الطفل يستوعبها بسهولة ويسر، ويصبح محببا إلى نفسه أن يقوم بهذا القدر المحدود من المسئولية الإجتماعية (٣٣). ثم تأتى المدرسة ضمن النظام التعليمى بمراحله المتتابعة، ليتولى تدريب الأبناء على مساحات جديدة من تحمل المسئولية الإجتماعية. وهى عادة المساحات التى تقع على التخوم بين الأسرة والمجتمع العام، بحيث تفرض عليه المدرسة عناصر جديدة للمسئولية تتعلق بقيم المواطنة، وتوجهات الإنسان وواجباته تجاه مختلف مجالات المجتمع العام. وفي هذا الصدد فإننا نجد أن كل مرحلة من المراحل التعليمية تضيف إلى التأهيل على القيام بالمسئولية الإجتماعية قيمة مضافة تضاف إلى ما قبلها، حتى تنتهى إلى المرحلة الجامعية، حيث يصبح الإنسان أو يقترب من كونه بالغاً عاقلاً Adult ، ومن ثم فإذا تخرج من الجامعة، فإنه يصبح مواطنا يمكن أن يضطلع بمسئولياته الإجتماعية كاملة. ومن لم يلتحق بالنظام



التعليمى فإن المجالات المهنية التى يلتحق بها تدرجه عادة على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الإطار قد يحدث تشويه فيما يتعلق بالتدريب والتنشئة على المسؤولية الاجتماعية (٣٤).

ويشكل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات المؤسسة الأخيرة التى تدرّب الإنسان على مسؤولياته الاجتماعية. ونظراً لأن الإعلام أصبح اليوم تحت سيطرة القوى العالمية المسيطرة على نظامنا العالمى، فإننا نجد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتنشئ المواطنين عليه في اتجاهين. الأول قومى حيث أصبح الإعلام والتكنولوجيا المعاصرة يؤكدان على جانب الحقوق أكثر من تأكيدها على بعد الواجبات، الأمر الذى فرض أعباء على الدولة القومية عليها الوفاء بها تجاه مواطنيها. وهو الأمر الذى دفع إلى هز الاستقرار الاجتماعى داخل حدود الدولة القومية، وبعد أن كانت هذه الدولة قهرية بالنسبة لمواطنيها، تفرض عليهم الواجبات دوماً حقوق. أصبح المواطنون بمساعدة تنظيمات المجتمع المدنى، بخاصة المنظمات الحقوقية، يؤكدون بإصرار على ضرورة حصولهم على حقوقهم في كافة الإتجاهات (٣٥). ويتصل الإتجاه الثانى بفاعلية الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في إتجاه تطوير بعد عالمى للمسؤولية الاجتماعية. فقد أصبح على المواطنين في مختلف الدول القومية أن يطوروا بعض الأهتمامات بالتفاعلات العالمية التى أصبحت ذات علاقة بمسئوليتهم الاجتماعية، تأكيداً لذلك إستنفار الشعوب تجاه أحداث عالمية معينة. كالحرب على غزة، أو رفض العنصرية كما حدث في مؤتمر ”دربان ٢“ بسويسرا وذلك يعنى أن البشر على الصعيد العالمى بدأوا يطورون مواقف تعبر عن مسئوليتهم الاجتماعية والأخلاقية تجاه قضايا وأحداث معينة. هذا إلى جانب أن واقع العالم بدأ يشهد وجود جاليات أجنبية على أرض مختلف المجتمعات، بخاصة المجتمعات الأوربية، الأمر الذى يدفعها إلى تطوير نوع من المسؤولية الاجتماعية المزدوجة تتوازي مع الجنسية المزدوجة. فليدهم مسئوليات اجتماعية تجاه أوطانهم السابقة، كما أن لديهم بنفس القدر مسئولياتهم الاجتماعية نحو الأوطان التى يقيمون فيها (٣٦). ذلك يعنى أن الإعلام أصبح يلعب دوراً محورياً في تعيين حدود المسؤولية

الإجتماعية على الصعيد القومى، مما ينتج من قيم مضافة، لما تحققه مؤسسات التنشئة الإجتماعية العديدة والمتتابعة، كما أنها تتحرك بالإضافة إلى فاعلية تكنولوجيا المعلومات بإتجاه تأسيس أبعاد عالمية في بنية المسئولية الإجتماعية لمواطنى الدولة القومية.

### ثالثاً: تعريف المداخل النظرية للمسئولية الإجتماعية

برز مفهوم المسئولية الإجتماعية ضمن حزمة المفاهيم التى طرحت في الفترة التى إستغرقت عصر التنوير، وحتى ظهور نظريات التحديث. وبرغم أن المفهوم لم يطرح صراحة، إلا أن المتغيرات التى يشير إليها المفهوم كانت موضع إعتبار وحوار. ويمكن القول بأن التفكير في المسئولية الإجتماعية تراوح بين تفكير الفرد بتأسيس المجتمع وتنظيمه، وهو ما يعنى مسئوليته الإجتماعية عن ما يحدث فيه. وبين تعيين المجتمع للمسئولية الإجتماعية للفرد، ومن ثم مسئوليته ضمنينا عن حقوقه في اشباع حاجاته. ولم تعرف النظرية الإجتماعية موقف يجمع هذا الإستقطاب عند منطقة المنتصف إلا مع نهاية القرن العشرين تقريباً. في هذا الإطار فإننا نستطيع أن نرصد ثلاثة مواقف نظرية فيما يتعلق بنشأة مفهوم المسئولية الإجتماعية، ومصادر تحديد هذه المسئولية.

١. **المسئولية الإجتماعية للفرد عن تأسيس المجتمع:** ويشكل الفكر النفعى المصدر الأول في تحديد مفهوم المسئولية، الذى رآها تنطلق من المسئولية الفردية بالأساس، وتتسع أو ترتقى لتصبح مسئولية إجتماعية. ويعبر عن هذا الموقف الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز، الذى رأى المسئولية الإجتماعية الفردية لها جذورها في الطبيعة الإنسانية بالأساس. حيث نجدة يؤكد على العلاقة بين الغريزة والعقل في التكوين الإنسانى، وإذا كان من الطبيعى أن يسعى الإنسان لإشباع حاجاته تعبيراً عن حب البقاء فإنه يتجه إلى تأسيس حالة الإجتماع (٣٧)، لتحقيق إشباع أكثر أمناً وإستقراراً لحاجاته الأساسية، المهتدة بعدم الإشباع في ظل الفوضى البنائية القائمة أو المحتمل. ذلك يعنى إحتواء الطبيعة البشرية على عنصرين متناقضين هما الرغبة والعقل، الأولى تدفع إلى الحصول على ما يشعر أنه في حاجة إليه، دون أن يعبأ برغبات الآخرين وإحتياجاتهم، وهو ما

يدعو إلى صراع وتصادم مصالح البشر. أما العقل فهو الذى يهذب الطبيعة البشرية، وهو الذى يرشد الإنسان إلى حل مشاكله مع الآخرين، دونما حاجة إلى التطاحن (٣٨). ويترتب على ذلك كما يذهب توماس هوبز أنه وإن إتسم سلوك الإنسان بالإنانية التى تهدف إلى منفعة الإنسان الفرد، إلا أن هذه المنفعة تتسع لتتحول إلى نوع من المنفعة الاجتماعية، ويعنى ذلك أن إشباع عواطفنا يتحقق عن طريق إشباع حاجات وعواطف الآخرين (٣٩). وهو ما يعنى أن توماس هوبز يرى أن المسئولية الفردية، التى تسعى إلى تأكيد إشباع الحاجات الفردية، إستناداً إلى منطق المنفعة، يعد المدخل الحقيقى للمسئولية الاجتماعية، التى تعنى أن إشباع الحاجات الفردية سوف يسلم فى النهاية إلى إشباع الحاجات الاجتماعية. ويتسق الموقف النفعى، مع البدايات التى وضعها توماس هوبز فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، حيث يرى رواد المذهب النفعى أن البشر يسعون بالضرورة لتحقيق مصالحهم (٤٠). وأن المصلحة هى غاية السلوك عادة، وأن الإنسان مسئول عن تحقيقها، أو توفير الشروط الضرورية لتحقيقها، وأن الإطار المرجعى للحكم على المصلحة أو تقييم المسئولية يتمثل فى ذاتية الإنسان. وهى الحالة التى تطرح قضية عشوائية الغايات وتبعثر المسئوليات الفردية إلى حد التصادم، حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحة، الأمر الذى يطرح مشكلة النظام الاجتماعى من جديد (٤١). غير أن الفكر النفعى يتطور من تأكيد سعى الإنسان لتحقيق المصلحة الفردية، ومن ثم المسئولية الفردية عن تحقيق هذه المصلحة، إلى سعيه بإتجاه تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة، عن طريق إستيعاب البعد الاجتماعى فى السلوك الإنسانى الذى يعبر عن مسئوليته. حيث إشار «جيمس مل» إلى جوهر هذا المبدأ من خلال التأكيد على أن المعيار الوحيد للصواب والخطأ هو تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من البشر (٤٢). إرتباطاً بذلك نجد أن «كمبرلند» يذهب إلى أن خير الجميع يعتبر غاية عليا لسلوك الإنسان ومعياراً أقصى لتقييم وتعيين مسئوليته الاجتماعية، ومن ثم فقد أصبح

الخير العام هو قانون الأخلاق الأسمى، فيه تتحقق سعادة البشر والجماعة معاً. وقد سار في هذا الإتجاه شافتسبرى فربط خير الفرد بخير المجموع، وقال إن الخيرية لا تكون إلا في نزوع الإنسان من تلقاء نفسه وبغير ضغط خارجي، إلى ترقية خير المجتمع الإنساني وسعادته. وقد طور "هاتشيسون" هذه الأفكار حينما جعل غاية السوك هي تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس (٤٣). ذلك يعني أن الموقف النفعى جعل الحاجات الأساسية للفرد هي الطاقة الدافعة لتأسيس المسئولية الفردية عن السلوكيات أو الأفعال التي تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للإنسان الفرد. غير أنه بسبب البعد الإجتماعي في بناء شخصية الفرد، وهو البعد الذي رمز له بالعقل، الذي يعد نافذة لإستيعاب كل الموروثات الإجتماعية. فإن المسئولية الفردية لن يتحقق إلا من خلال تأسيس المجتمع المستقر والقادر على إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيه، وهو الأمر الذي يعد مدخلا لبلورة مفهوم المسئولية الاجتماعية

٢. المجتمع يتولى تعيين المسئولية الاجتماعية: ويتبنى هذا الموقف موقفاً يتناقض مع الموقف السابق، يؤكد من خلاله علي أن تعيين المسئولية الاجتماعية وتحديد طبيعتها يأتي من خارج الإنسان بالأساس. وإذا كان الإنسان هو الكائن العاقل، فإن تعيين المسئولية الاجتماعية يرتبط بدرجة عالية من العقلانية. وإذا كانت الفلسفة المثالية عند هيجل تؤكد علي أن الكون رشيد بطبيعته، وأن تطوره يعتمد علي نشر العقلانية في الواقع، حتى يتطابق مع مقتضيات العقل الكوني. فإن ذلك يعني أن عقلانية الإنسان تتأكد إذا تطابقت مع العقل الشامل أو عبرت عنه. وأن الرجال العظماء في التاريخ هم الذين تكيفت عقولهم مع متطلبات هذا العقل الكوني أو الفكرة المطلقة. وفي هذا الإطار تستند مسئولية الإنسان إلى مستوى عقلانيته، وإذا كانت عقلانيته تأتيه من خارجه، فإن ذلك يعني أن مسئوليته تعين له، أو بالأصح تفرض عليه. ولذلك يرفض هذا الموقف تحديد المسئولية الاجتماعية باعتبار أن دافعيتها من داخل الإنسان، أو هي عقلانية ومسئولية محتمة بيولوجيا، أو محتمة بعوامل ليست مرفوضة إجتماعيا.

وفي هذا الإطار نجد أن السلوك أو الدور ينجز في ظل شروط موقفية، لا سيطرة للإنسان عليها. وفي هذا الإطار يصبح من أهم لزوميات السلوك العقلاني أو المسئول، أن يتوفر لدى الفاعل فهم كامل للشروط الموقفية المتصلة بمسئوليته الاجتماعية وسلوكه (٤٤). وإذا كان هذا الموقف يؤكد على أهمية أن يتوفر لدى الإنسان الفهم الكامل لطبيعة وحدود المسئولية التي عينت له، فإن ذلك يعنى أيضا أنه من الضروري أن يعمل وفقا لمتطلباتها. وإذا كان الإتجاه السابق قد ربط العقلانية بمرجعيتها البيولوجية وجعل المسئولية الاجتماعية فردية مرتبطة بعقلانيتها، وهى المسئولية التى قد ترتقى لتصبح ذات طبيعة إجتماعية. فإن الموقف الأخير يعتبر أن المجتمع يعتبر المرجعية الأساسية لتعيين المسئولية الاجتماعية، وذلك بإعتبار أن المجتمع هو الذى يحدد القواعد الحاكمة أو المحددة للمسئولية من خارج الفرد. فالمسئولية الاجتماعية على هذا النحو معينة للفرد، غاياتها ووسائلها معينة كذلك، إضافة إلى حزمة الحقوق والواجبات المرتبطة بها. وهو الأمر الذى يشكل جوهر الخلاف بين المسئولية الفردية والمسئولية الاجتماعية (٤٥). إرتباطا بذلك فإن نسق الثقافة والقيم فى المجتمع هو الذى يتضمن تحديد طبيعة المسئولية الاجتماعية، التى ينبغى أن يقوم بها الفرد إستناداً إلى مكانته فى بناء المجتمع، أى إستناداً إلى المكانة التى يشغلها والأدوار التى يقوم بها. حيث نجد أن نسق الثقافة والقيم فى المجتمع يحدد المسئولة الاجتماعية للأفراد بصورة مزدوجة، فهو من ناحية يحدد الأهداف أو المهام أو الوظائف، التى تسعى المسئولية الاجتماعية لإنجازها فى المجتمع، وهى وظائف أو غايات ذات طبيعة إجتماعية بالأساس. إضافة إلى أنه يحدد مجموعة القواعد التى تضبط وفاء الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية، ثم يقرر الجزاء الإجتماعى المرتبط بطبيعة ومستوى وفاء الفاعل بالمسئولية المعينة له (٤٦).

ويذهب هذا الموقف إلى التأكيد على مسألتين، الأولى أنه إذا كان نسق الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فى هذا النسق متماسكاً، بمعنى أنه قادر على ضبط تفاعلات الواقع الإجتماعى. فإن تعيين المسئولية الاجتماعية وتحديد

حدودها، والجزاءات المرتبطة بها يصبح أكثر وضوحاً. ويتصل بذلك أنه إذا ضعفت منظومات القيم، وسيطرت على المجتمع حالة الأنومي، فإن ذلك ينعكس على عدم التحديد الواضح لمسئوليات الأفراد، أو عدم وفائهم بالتزاماتهم الاجتماعية. وإذا كان نسق الثقافة والقيم هشاً، فإنه قد لا يعاقب على عدم وفاء بعض الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية، وبذلك يتهدد وجود المجتمع وتتآكل فاعليته. لأن عدم وفاء البشر بمسئولياتهم الاجتماعية المعينة لهم من قبل الجماعة دوماً عقاب أو جزاء، من الممكن أن يؤدي إلى تآكل بنية الجماعة ذاتها. وتذهب المسألة الثانية، إلا أنه برغم أن هذا الاتجاه يرى أن المجتمع هو مصدر المسئولية الاجتماعية للفرد، إلا أنه لا يحرم الإنسان من المشاركة في بناء نسيج مسئوليته، وإلا تحول فعله وسلوكه في نطاق هذه المسئولية ليصبح ذو طبيعة ميكانيكية لا عقلانية، وهنا تفتقد المسئولية طابعها الإنساني. وفي هذا الإطار فإن المسئولية الاجتماعية للمواطن تسترد عقلانيتها إذا أدرك الفرد مدى ارتباط مسئوليته بمسئوليات الآخرين في المجتمع. ثم كيف تتأزر هذه المسئوليات الفردية، مسئوليته متضافرة مع مسئوليات الآخرين، لتساهم في تحقيق وظائف نسقية مرتبطة ببناء المجتمع ككل. كما تسهم في إستمرار المجتمع مستقراً ومتمتعاً بحيويته في ذات الوقت (٤٧). في هذا الإطار فإننا نجد أن هذا الموقف يذهب إلى أنه إذا كانت المسئولية معينة للإنسان من خارجه، وعليه أن ينجز التزاماتها، فإن قيام الفرد بمسئولياته المختلفة يستند إلى التحديد الثقافي والمعياري لذلك. حيث نجد أن الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يستوعب المعايير المختلفة، التي تولد لديه إستعدادات معينة للإضطلاع بمسئوليات محددة. إضافة إلى تعيين هذه المسئولية، وفرضها عليه من الخارج، ومن ثم فهو مرتبط من داخله ومن خارجه بالمسئولية المعينة له. حيث نجد أنه في حالة عدم قيامه بالتزامات مسئوليته، فإن ذلك يفرض عليه معاناه وخز ضميره الداخلي، كما يعرضه لمواجهة عقوبات من الخارج لعدم وفائه بمتطلبات مسئوليته الاجتماعية، وهو ما قد يعرض الإنسان لتوتر ومشقة تطفو على ساحة شخصيته.

٣. تحديد التنظير الحقوقي لطبيعة المسؤولية الاجتماعية مع بداية العقد الأخير من الألفية الثانية برز التنظير الحقوقي كمدخل لفتح أبواب المشاركة أمام الجماهير وتدريبهم على تحمل مسؤولياتهم، وقد إرتبط بروز المدخل الحقوقي مع صعود نجم تنظير المجتمع المدني وبخاصة المنظمات الحكومية، ودورها في التنمية من أسفل، أي من الجماهير، وتراجع دور الدولة القومية كفاعل تنموي فشلت غالبية تجارب التنمية التي قادتها. ذلك يعنى أن ظهور هذا المدخل إرتبط من ناحية بعدم فاعلية كافة أشكال التنمية المفروضة من أعلى. والتي تجعل بنية المسؤولية الاجتماعية بنية غير متوازنة، حيث تنفصل الحقوق عن الواجبات ضلعي المسؤولية الاجتماعية. في نطاقها فرضت الدولة على المواطنين واجبات في مواجهة إعتراف ضعيف بالحقوق التي ينبغى أن يحصل عليها المواطنين، العاجزين في مواجهة الدولة العاتية في قوتها. ولهذا السبب ولضعف الدولة وفشل تجاربها التنموية كما أشرت حدث إنقلاب في الفكر التنموي، حيث برز تنظير يؤكد على ضرورة أن تبدأ التنمية من أسفل، في هذا الإطار عملت بعض تنظيمات المجتمع المدني بإتجاه تطوير وعى البشر بأهمية قيادتهم للتنمية لتحسين أوضاعهم. وهو ما عرف بالتنمية المستدامة، ولكي يشاركوا في تطوير أوضاعهم، فإنه من الضروري أن يكونوا على وعى كامل بحقوقهم والتزاماتهم. وقد ساعد على تبلور وترسخ هذا النمط من التنظير من ناحية ثانية تراجع دور الدولة، وتراجع بطشها تحت وطأة رقابة مؤسسات النظام العالمى. بحيث أتاح ذلك الساحة أمام المواطنين لأخذ زمام المبادرة، لتطوير أوضاعهم وفرض الرقابة على أجهزة الدولة، وتوجيهها لخدمة مصالحهم بتأهيل وتوجيه من تنظيمات المجتمع المدني.

غير أن ذلك لم يتم بصورة عشوائية ولكنه - أى التأكيد على المدخل الحقوقي - تبنى الطابع المؤسسى، من طرفين متقابلين، حيث نجد على أحد الأطراف تنظيمات المجتمع المدني. بخاصة المنظمات غير الحكومية التي تعبر عن روحه وجوهرة، والتي تولت تدريب الجماهير على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك، فإنه من الضروري أن يمتلك المواطن الوعى بحقوقه وواجباته،

وهو الطرف المقابل في التفاعل المرتبط بمسئولياته الاجتماعية. ومن ثم فيإلى جانب أن تنظيمات المجتمع المدني عملت بإتجاه تمكين الفئات الاجتماعية المهمشة إقتصاديا وسياسيا، فإنها عملت كذلك على تطوير وعيها الاجتماعي والسياسي والقانوني، بما يؤسس لديها مسئولياتها الاجتماعية بإتجاه المشاركة الفعالة على كافة الأصعدة.

وتوجد محطات تاريخية شكلت علامات في تاريخ تطور المدخل الحقوقي، بدأت هذه المحطات مع منتصف الثمانينيات حيث برز الحديث حول حقوق الإنسان المشروطة، وفي نهايتها وبالتحديد في عام ١٩٨٩ بدأ البنك الدولي يؤكد على صيغة الحكم الرشيد. من خلال إعادة التركيز على الدولة. وإستمرار ذلك من خلال دليل التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ١٩٦٨/١٩٩٠ حيث إنتقل تأكيد التنظير التنموي ليركز على الإنسان ومواجهة الفقر. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣ تم التأكيد على ربط التنمية بحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٧ أكدت عملية الإصلاح التي تبنتها الأمم المتحدة على ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان. ونتيجة للتطورات السابقة برز المدخل الحقوقي في منتصف التسعينيات بإعتباره يسعى لدمج الإنسان في التنمية البشرية المستدامة (٤٨). إرتباطا بذلك يؤكد المدخل الحقوقي على أن الهدف الذي تتجه إليه المسئولية الاجتماعية يتمثل تحسين أوضاع البشر بالتركيز على إحتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكانياتهم. ومن هذا المنطلق يرتبط المدخل الحقوقي بنفس القضايا التي تهتم بها معظم المبادرات التنموية، التي أكدت على حق الإنسان في إشباع حاجاته الأساسية، كالغذاء والمأوى، والرعاية الصحية والتعليم والأمن والحرية لتطوير نوعية الحياة. على هذا النحو يستند المدخل الحقوقي إلى مسلمة أن للبشر حقوق ثابتة، وبأن الحرمان من الحاجات يعد إنكاراً لتلك الحقوق (٤٩).

ذلك يدفعنا إلى البحث عن الفاعل الذي يتولى - إستنادا إلى المدخل الحقوقي - تطوير نوعية حياة الفقراء، بما يجعلها قادرة على إشباع إحتياجاتهم الأساسية، من خلال تدريبهم وتنشئتهم وتطوير وعيهم بحقوقهم وواجباتهم. في



هذا الإطار نجد أن تنظيمات المجتمع المدني من خلال مسؤوليتها الاجتماعية عن التنمية الاجتماعية المستدامة، التي تبدأ من الجماهير هي الفاعل الذي يعمل في اتجاه تطوير إمكانيات الفقراء وقدراتهم. وتأكيد ثقتهم بأنفسهم وأحقيتهم في فرص الوطن، إلى جانب أن هذه المنظمات تعمل في اتجاه تمكين هؤلاء المهمشين والفقراء إقتصاديا واجتماعيا. إضافة إلى ذلك نجدها تعمل على تطوير وعيهم الحقوقى في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، في مقابل توعيتهم بضرورة الوفاء بواجباتهم كاملة. لأن القيام بهذه الواجبات يعد المدخل الحقيقى للحصول على الحقوق، وأن ذلك يشكل النواة الصلبة لمسئولياتهم الاجتماعية. فالقيام بالواجبات يشكل المدخلات بينما الحصول على الحقوق يشكل المخرجات من وجهة نظر هذا المدخل. وفي هذا الإطار نجد أن تنظيمات المجتمع المدني تلعب دورها في مساندهم على إدراك واجباتهم، والوقوف إلى جانبهم للحصول على حقوقهم، مما يجسد بعدى مسؤوليتهم الاجتماعية (٥٠).

#### رابعاً: أنماط المسؤولية الاجتماعية

إذا تأملنا ساحة المجتمع، باعتباره الهدف التي تسعى كافة الأطراف إلى القيام بمسئولياتها الاجتماعية للحفاظ على تماسكه وإستقراره، فإننا سوف نجد أنفسنا في مواجهة خمسة أطراف أساسية. هم الفاعلون المنوط بهم القيام بمسئولياتهم الاجتماعية حتى نضمن إستقرار المجتمع من ناحية وإملاكه القدرة والقابلية للتحديث والتطور من ناحية ثانية. بيد أننا إذا تأملنا طبيعة الأطراف التي عليها مسئوليات اجتماعية تجاه المجتمع، وقيامهم بفاعلية لإنجاز مسئولياتهم الاجتماعية فإننا نستطيع إلقاء الضوء على حقيقتين. الأولى أن تبلور المسؤولية الاجتماعية لمختلف الفاعلين أو الأطراف لم تتحقق في معية واحدة أو في فترة تاريخية واحدة، بل إننا نجد بديلا لذلك أن هناك تتابع في ظهور وتبلور الفاعلين المنوط بهم القيام بمسئوليات اجتماعية. وعلى هذا النحو، فإننا نجد أن المسؤولية الفردية هي التي شكلت نقطة البداية في ظهور أنماط المسؤولية الاجتماعية وإن كان هناك خلاف بين الإتجاهات النظرية فيما يتعلق بذلك. وفي أعقاب ذلك برزت المسؤولية الاجتماعية للجماعة، ثم المسؤولية الاجتماعية للدولة

كما يعبر عنها النظام السياسي، وأخيرا ظهرت المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، ثم المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى الذى تبلور وجوده مع نهاية القرن العشرين. بحيث نستطيع القول بأن أداء هؤلاء الفاعلين لمسئولياتهم الإجتماعية، إنما يستهدف بالأساس تآزرها للإرتقاء بالواقع الإجتماعى وتقليص مساحة التهميش الإجتماعى، التى تعنى إستبعاد قيام بعض البشر بمسئولياتهم الإجتماعية. وسوف نعرض فيما يلى لطبيعة أنماط المسئولية الإجتماعية التى يقوم بها كل طرف من الأطراف الفاعلة على ساحة المجتمع.

#### ١. المسئولية الإجتماعية للفرد: تشكل المسئولية الإجتماعية للفرد الدائرة الأولى من

دوائر المسئولية. وهى الدائرة التى يصبح الفرد فيها هو الفاعل المحورى. وحسبما يذهب "جون ستوروات مل" فإن الفعل الأخلاقى والمسئولية الأخلاقية لا تفرض على الإنسان من خارجة، ولكن المسئولية هى تعبير مقصد صاحبها، كما هى تعبير عن إرادته (٥١). ولأن الفرد كائن إجتماعى وأخلاقى فإن حالة الإجتماع تنبع من داخله، ومن داخله أيضا تتشكل الأخلاق التى تنظم حالة الإجتماع. فإذا التزم الإنسان بهذه الأخلاق للمساهمة فى بناء حالة الإجتماع فإن ذلك يعد تعبيراً عن مسئوليته الإجتماعية. وحتى تصبح الإرادة - أصل المسئولية الإجتماعية - مكتملة، فلا بد أن تستند إلى قاعدة من المعرفة والخبرة، وهى المضامين المعنوية التى يصل إليها الإنسان وتحدد مسئوليته الإجتماعية. لذلك يرى هذا الموقف أن الفرد الذى يمتلك المعرفة، هو الفرد الذى يمتلك القدر الملائم من العقلانية، والعقلانية هنا تحدد غايات وأهداف المسئولية، كما تحدد أكثر الوسائل ملائمة لتحقيق أو إنجاز أهداف هذه المسئولية (٥٢). ولأن الفرد له طبيعته الإخلاقية، فإن المسئولية التى تترتب على ذلك من الضرورى أن تكون ذات طبيعة أخلاقية كذلك.

وفى إطار المسئولية الإجتماعية للفرد، فإننا نجد أن الفرد عليه واجبات لكل دوائر المسئولية الإجتماعية التى تتلو دائرة المسئولية الفردية، فعليه مسئولية تجاه الجماعة التى ينتمى إليها أيا كانت طبيعتها. ولما كان الفرد ينتمى إلى عدة جماعات، فإنه عادة ما يدرج هذه الجماعات، حسب درجة إقترابها منه،

وحسب مدى محوريتها في إشباع حاجاته الأساسية. وهنا نجد أن الأسرة هي أو الجماعة القرابية هي الأكثر قتراباً من الفرد، يتلو ذلك إتجاه المسؤولية الفردية بواجباتها وحقوقها إلى إطار الجماعة الإثنية، أيما كان المتغير الذي يحدد هوية الجماعة الإثنية، بالإضافة إلى ذلك يتجه الفرد بعد ذلك بواجباته تجاه المجتمع المحلي ثم المجتمع العام (٥٣). وهو ما يعنى أن المسؤولية الفردية تحتوى على حزمة من الواجبات، التي توزع على الدوائر الاجتماعية المتتابعة والمحيطة بالفرد، وفي مقابل ذلك تحتوى على حزمة من الحقوق التي يحصل عليها الفرد بالمقابل من هذه الدوائر المتتابعة. بيد أنه كلما كانت الدائرة المحيطة بالفرد أقرب كلما كانت الحقوق والواجبات التي تشكل بنية المسؤولية موجهة بصورة مباشرة في إتجاهى الواجبات والحقوق. في هذا الإطار فأنا إذا تأملنا المسؤولية الاجتماعية للفرد فسوف تبرز أمامنا ثلاثة حقائق.

حيث تتمثل الحقيقة الأولى في أن المسؤولية الاجتماعية للفرد ترتبط عادة بدورة حياته، فهي تنمو محدودة في فترة الطفولة، ثم تبدأ في الإتساع حتى تصل إلى أوجها في عقدي منتصف العمر، ثم تبدأ في التقلص في مرحلة الكهولة والشيخوخة. يضاف إلى ذلك إهتزاز توازن بنية المسؤولية الاجتماعية، حيث نجد أن حزمة الحقوق تتجاوز الواجبات، وهي ترتبط في عدم توازنها بدورة الحياة كذلك. حيث نجد أنها تميل إلى بعد الحقوق على حساب الواجبات في مرحلة الطفولة والشيخوخة إلا أنها تكون متوازنة عادة في عقود منتصف العمر. وتتصل الحقيقة الثانية في أننا إذا تأملنا المسؤولية الفردية فسوف نجد أنها غير محدده المعالم نسبياً في الجماعات الأولية أو حتى المجتمعات الأولية كالريف، فالحدود غير واضحة بين مسؤولية الفرد ومسؤولية الجماعة. في حين أننا نجد في المجتمعات التي قطعت شوطاً على طريق التحديث والتقدم، فإن المسؤولية الاجتماعية للفرد تصبح متميزة عن المسؤولية الاجتماعية للجماعة. إضافة إلى أن بنية الحقوق والواجبات تصبح متوازنة في المجتمعات المتقدمة، وإن جنحت إلى إتساع مساحة الحقوق على عكس نظيرتها في المجتمعات الأولية حيث الجنوح بإتجاه الواجبات (٥٤). وتشير الحقيقة الثالثة أنه وإن كانت المسؤولية

الفردية هي تولت إستناداً إلى المكون أو الميل الإجتماعى بداخل الإنسان تشكيل الجماعة، فإنه بمجرد إكمال تشكل الجماعة والمجتمع، فإن المجتمع يتولى بعد ذلك تشكيل المسئولية الإجتماعية للأفراد ويعين حدودها.

٢. المسئولية الإجتماعية للجماعة: ينتمى الفرد بحكم المكون الإجتماعى بداخله إلى عضويته جماعات عديدة، كما يتشكل المجتمع من ذات الجماعات، التى قد تتسع لتأخذ شكل الفئات الإجتماعية، أو حتى الطبقات. ومن المتفق عليه أن أى جماعة إجتماعية تقع عليها مسئولية إجتماعية محددة تجاه الأفراد كمستوى أدنى، وتجاه المجتمع كمستوى أعلى، وفي هذا الإطار يمكن أن تبرز مجموعة من الحقائق الأساسية. وتشير الحقيقة الأولى إلى أن الجماعات المشكلة لبناء المجتمع تتباين عادة من حيث وظيفة المسئولية الإجتماعية التى تضطلع بها. وإذا افترضنا أن للمجتمع حاجات، فإن الجماعات والأفراد المشكلين لهذه الجماعات - حسبما يذهب إميل دوركيم - ما هم إلا ادوات لإشباع الحاجات (٥٥). وحسب محورية الوظائف التى تؤديها مختلف الجماعات بالنسبة للمجتمع، تتحدد مكاناتها بنفس القدر، وعلى ذلك تتباين الجماعات من حيث درجة إرتباطها العضوى ببناء المجتمع. فجماعة الأسرة أو العائلة تشغل مكانة محورية فى بناء المجتمع، على خلاف جماعة النادى أو جماعة قضاء وقت الفراغ. وتتصل الحقيقة الثانية بأنه إذا كان بناء المجتمع متماسكاً، ويعيش فى ظل حالة من التوازن أو الإستقرار الإجتماعى، كلما كانت الواجبات والحقوق المشكلة لبنية المسئولية الإجتماعية لهذه الجماعات متجانسة. فى حين أننا نجد أنه كلما سادت المجتمع حالة من الفوضى الإجتماعية، كلما تباينت الجماعات من حيث بنية المسئولية الإجتماعية التى تضطلع بها، فبعض الجماعات قد تحصل على حقوق أكثر بينما تضطلع بواجبات أقل. وهو الأمر الذى يؤدى بروز المسئولية الإجتماعية الناقصة فى مقابل المسئولية الإجتماعية الفائضة (٥٦).

فالمسئولية الإجتماعية الناقصة للجماعة تتميز بأن توازن الحقوق والواجبات يكون لغير صالح الحقوق ولصالح الواجبات، بمعنى أن الجماعة تقوم بواجبات أكثر من الحقوق التى تحصل عليها. أما المسئولية الإجتماعية الفائضة، فتعنى

أن بعض الجماعات تحصل على حقوق أكثر مما تؤدي من واجبات. ذلك يعنى أن تباين الجماعات من حيث طبيعة المسؤولية الاجتماعية، من المحتمل أن يكون سببا في إندلاع حالة الصراع الإجتماعى بين الجماعات من ناحية، أو بينها وبين النظام السياسى من ناحية ثانية.

وتذهب الحقيقة الثالثة إلى تباين الجماعات المشكلة لبناء المجتمع إلى ثلاثة أمط من الجماعات، أول هذه الأمط هى الجماعات الإثنية أو الأثرية، حيث العضوية فى هذه الجماعات تكون عادة بالمولد، كالجماعة القرابية والجماعة العرقية والجماعة الدينية. ونظراً لأن هذا النمط من الجماعات هو الذى يخلع على الفرد بعض هويته، فإن الإلتواء لهذا النوع من الجماعات يكون أقوى، إلى الدرجة التى يرى فيها الفرد أنه من الإيجابى أن يمنح الجماعة مضامين واجباته نحوها دون إنتظار للحصول على حقوق بنفس القدر، ومن ثم يكون إنتماؤه أقوى لهذا النمط من الجماعات. على خلاف ذلك نجد الجماعات ذات الطبيعة التنظيمية كالمدرسة والجامعة ومؤسسة العمل، حيث ينتظم الأفراد فى هذا النمط من الجماعات كمدخل لتنظيم المجتمع. وفى العادة نجد أن للإنسان حقوق تتوازى مع الواجبات التى يؤديها لهذه الجماعات، وفى العادة تكون الواجبات والحقوق مدونة وليست شفوية. وإذا كانت قيم العزوة والخصوصية هى ما يميز جماعات النمط الأول، فإن جماعات النمط الثانى تعتمد بالأساس على قيم الإنجاز. وإذا كان الفرد يعتمد على النمط الأول من الجماعات عاطفياً، لأنها التى تحدد له مكانته فى المجتمع، بإعتبار ان مكانتها مرجعية لذلك، فإن علاقته بالنمط الثانى ذو طبيعة مصلحة بالأساس، حيث يعتمد التفاعل فيها على تبادل القيم والمصالح (٥٧).

على خلاف ذلك نجد النمط الثالث من الجماعات التى تتميز بأنها ذات طبيعة تطوعية، حيث يلتحق بها الإنسان لإحساس متزايد بالمسؤولية الاجتماعية التى تفرض عليه مساعدة الآخرين وتمكينهم كالمنظمات غير الحكومية. أو أن الالتحاق بها يتم لعوامل وأسباب ثانوية كالنادى الرياضى، وجماعة قضاء وقت الفراغ. وفى العادة نجد أن المسؤولية الاجتماعية لهذه الجماعات ذات طبيعة

إيثارية، لأن الجماعة ذاتها تهدف إلى الارتقاء بحياة الآخرين غير الممكنين من الضعفاء، والفقراء والشباب وسائر المهمشين في المجتمع. حيث يؤدي الأفراد في هذا النمط من الجماعات واجباتهم، غير أنهم لا يسعون كثيراً وراء الحصول على حقوق (٥٨).

### ٣. المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص: مع تحول مجتمعات العالم إلى الأيديولوجيا

الليبرالية، حيث أصبحت الأيديولوجيا الليبرالية هي الموجه للفعل والآداء بالنسبة لغالبية مجتمعات الجنوب وأوروبا الشرقية منذ بداية الستينيات، بعد أن توارت إلى خلفية المسرح العالمى الأيديولوجي الإشتراكية. وقد كان من الطبيعي أن يتضافر هذا التحول الأيديولوجي مع تحولات واقعية دفعت بالقطاع الخاص إلى مركز الصدارة في قيادة عملية التنمية والتحديث في هذه المجتمعات. في هذا الإطار بدأت مناقشة المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، خاصة بعد أن اتسعت فاعليته، لتصبح ذات طبيعة عالمية بانتشار صيغة الشركات المتعددة الجنسية، وتضافرها مع موجات العولمة. التي إنطلقت من السياقات الإجتماعية الإقتصادية للقوى الكبرى المسيطرة على النظام العالمى، مع ما صاحبها من إتساع رقعة التهميش الإجتماعى سواء على الصعيد العالمى أو على صعيد مجتمعات الجنوب. الأمر الذى أثرت معه قضية هامة تتمثل في أنه إذا كان العالم قد تحول إلى سوق كبيرة، يجنى منها القطاع الخاص أرباحاً التي يحصل عليها من مصادر أو موارد أساسية في هذا العالم، فإن على القطاع الخاص مسئولية إجتماعية . تتمثل في ضرورة أن يعمل على توجيه جزء من أرباحه إلى السياقات الإجتماعية التي تشكل بيئته ليعمل على تطويرها، بما يجعلها باقية كبيئة مواتية له على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى. على هذا النحو برزت أهمية المسئولية الإجتماعية لرجال الأعمال او القطاع الخاص على صعيد الفكر الإقتصادى والتنموى.

إستناداً إلى ذلك رأى التنظير الإجتماعى المهتم بالمسئولية الإجتماعية أن القطاع الخاص تقع عليه المسئولية الإجتماعية لتطوير أوضاع المهمشين والفقراء وأن عليه أخلاقياً أن يضطلع بمطالبات هذه المسئولية. التي تصدر مستندة إلى

أهمية إدراك المسؤولين عن القطاع الخاص، أنه كلما إرتقت نوعية الحياة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع، كما أتسع نطاق السوق. الأمر الذي يعنى تدفقا للسلع وعائدا أكبر من الأرباح، وهو ما يعنى أن جهود القطاع الخاص في تطوير نوعية الحياة في المجتمع من خلال الدفع بنسبة من أرباحه في المساعدة في تمكين الفئات المهمشة، من المفترض أن يعود عليه بأرباح أكثر . وذلك لأنه يعد واجب إجتماعى مثلما هو واجب أخلاقى، أن يعمل القطاع الخاص بإتجاه ترقية أوضاع المجتمع الذي يعمل في إطاره، لأنه بذلك يؤسس البيئة الآمنة والمواتية لممارسة نشاطة (٥٩).

إستناداً إلى ذلك يعرف البنك الدولي المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص أو الشركات باعتبارها ” إلتزام أصحاب الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع العام، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد“ (٦٠). كما تعرف غرفة التجارة العالمية المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص ”بأنها تشتمل على جميع المحاولات التى تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب إعتبرات أخلاقية وإجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص، تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات، دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، وفي هذا الإطار فإن المسؤولية الإجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم“ (٦١). تعريف ثالث يعرف المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص بأنها ”تذكير للشركات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذى تنتسب إليه ... أو أنها مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة تجاه المجتمع“ (٦٢). ويذهب تعريف رابع للمسؤولية الإجتماعية يحددها بأنها ”الالتزام المسنمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الحياة والظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع العام“ (٦٣).

وإذا نحن قد تأملنا التعريفات السابقة فسوف نجد أن القطاع الخاص

في مجتمعات العالم الثالث ما زال متخلفاً في وعيه، فيما يتعلق بمفهوم المسئولية الإجتماعية بمعناها الواسع. حيث تشتمل هذه المسئولية على جوانب عديدة منها، الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والإهتمام بالجوانب الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، والعمل بإتجاه تطوير المجتمع المحلى والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الإحتكار وإرضاء المستهلك. ويرى عدد من خبراء المسئولية الإجتماعية، أن على القطاع الخاص أن يعي بأن الوفاء بالمسئولية الإجتماعية له عائد إقتصادي على المدى الطويل. فيما يتعلق بهذه القضية أكدت دراسات كثيرة على أن الشركات التي تأخذ بمفهوم المسئولية الإجتماعية يزيد معدل الربحية فيها على ١٨٪، مقارنة بالشركات التي لا تقوم بمسئولياتها الإجتماعية (٦٤). كما أوضحت الإحصاءات الدولية أن ٨٦٪ من المستهلكين يفضلون الشراء من الشركات التي لديها دور في خدمة المجتمع، وأن ٧٠٪ من المستهلكين يرون أن المسئولية الإجتماعية لها دور مهم جداً في نجاح هذه الشركات في مشروعاتها. وأن ٦٤٪ من المستهلكين يشجعون فكرة أن يكون الوفاء بالمسئولية الإجتماعية للشركات من معايير تقييم فاعلية أدائها على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي (٦٥).

وإذا كان القطاع الخاص في المجتمعات الرأسمالية قد قطع شوطاً كبيراً على طريق التعرف على مسئولياته الإجتماعية، وهو يؤديها بكفاءة عالية تساعد في تحقيق درجة عالية من الإستقرار الإجتماعي. فإن القطاع الخاص في مجتمعاتنا العربية أو مجتمعنا المصري بالتحديد لم يتعرف على مسئولياته الإجتماعية بعد، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى عوامل عديدة من أهمها ما يلي:

أ. عدم وجود ثقافة المسئولية الإجتماعية لدى معظم شركات القطاع الخاص، فقله من الشركات الكبرى هي التي تتبنى هذه الثقافة، في حين تجهل بقية الشركات هذا المفهوم. هذا بالإضافة إلى أن الحديث عن المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، يتطلب مستوى من الوعي الإجتماعي الملتمزم ومنظومة قيمية ذات طبيعة عصامية في الصعود الإجتماعي. هي التي ساعدت على تبلور مفهوم



المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في التطور الغربي، ولم يتحقق ذلك لغالبية رجال الأعمال في مجتمعاتنا.

ب. أن غالبية شركات القطاع الخاص في محاولتها الأضطلاع بمسئولياتها الاجتماعية تكون جهودها عادة مبعثرة ووقتية وعشوائية، الأمر الذي لا يتيح لها تحقيق الأهداف المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، وتتداخل أحيانا مع السلوكيات الخيرية. في هذا الإطار تحتاج الجهود المجسدة لمعانى ومضامين المسئولية الاجتماعية، حتى تصبح مؤثرة، إلى أن تأخذ الشكل التنظيمى والمؤسسى. الذى يتبنى خطة محددة وأهداف واضحة، حتى لا تتحول الجهود إلى الطبيعة العشوائية المبعثرة والتى لا تفيد في تحديث المجتمع.

ج. غياب ثقافة العطاء من اجل تحقيق التنمية، حيث نجد أن معظم جهود مؤسسات القطاع الخاص تنحصر في أعمال ذات طبيعة خيرية - إن وجدت - غير تنمية مرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم. دون التطرق إلى القيام بتأسيس مشروعات تنموية، تلعب دوراً محورياً في حل مشكلات البطالة، وتساعد في تحسين نوعية حياة الفقراء. بما يساعد على إعادة إدماجهم في المجرى الرئيسى للمجتمع، وبما يجعلهم مشاركين فاعلين في عمليات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم، الأمر الذى ينعكس على هيئة تحقيق درجة عالية من الإستقرار الاجتماعى (٦٦).

د. غياب الضغط الاجتماعى الذى يمكن أن يتنامى بواسطة النخبة الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الإعلام القومى الملتزم، الإنتاجى وليس الإستهلاكى. وهو الضغط الذى يمكن أن يتشكل من خلال تطوير الوعى بأهمية الدور الاجتماعى لرجال الأعمال، بحيث تصبح الشركات التى تقوم بمسئولياتها الاجتماعية في إتجاه تنمية المجتمع معروفة على المستوى الشعبى. وذلك حتى يمكن أن يشكل إبرازها إلى زيادة التعاملات الإقتصادية معها من قبل الجمهور. بحيث يمكن أن يشكل ذلك في حد ذاته عاملاً ضاعطاً يدفع رجال الأعمال الآخرين للقيام بمسئولياتهم الاجتماعية مع إدراك أن ذلك ليس عملاً خيراً

وإحسانيا فقط، ولكنه التزام بمجتمع يشكل سوقا لتطوير مؤسساتهم وزيادة أرباحهم.

٥. **المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني:** يعد المجتمع المدني آخر أشكال المجتمعات التي تبلورت بحيث أصبح يشكل بيئة حاضنة لحياة الإنسان. وإذا كان ظهور المجتمع المدني قد تضافر مع ظهور المجتمع السياسي في القرن السادس عشر، وهي المرحلة التي تعرض لها بعمق وإسهاب تنظير العقد الإجتماعى. فإن المجتمع المدني قد أصبح أكثر بروزاً في وجوده وفاعليته في عصر العولمة، بسبب ظروف عديدة، منها تراجع دور الدولة القومية، بحيث أصبحت هذه الدولة، بخاصة في نطاق مجتمعات الجنوب، عاجزة عن تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات مواطنيها. من هذه الظروف أيضا تخلف أداء القطاع الخاص على الصعيد الوطنى في مجتمعات العالم الثالث، بحيث إقتصر وعية على مسؤولياته الإقتصادية، دون أن يتسع ليشمل مسئوليته الإجتماعية. خاصة إذا تصاحب تضافر أداة مع القطاع الخاص الأجنبى، بحيث يؤدي ذلك إلى عمق إستغلال السوق المحلية، يضاف إلى ذلك التغيرات التي طرأت على سوق العمل، الأمر الذى زاد من معدلات البطالة. بحيث أدت هذه الظروف جميعا إلى زيادة مساحة التهميش الإجتماعى، حتى أننا نجد أن عدد السكان تحت خط الفقر في مجتمعاتنا العربية تراوحت بين ٣٤% و ٥٠%، وأن عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع نحو ١٢,٥% من هؤلاء (٦٧). ذلك بالإضافة إلى إنتشار النظم الأبوية والإستبدادية في مجتمعات الجنوب عموما، وهي النظم التي لا تعتقد في حرية التعبير، ولا ترى جدوى في مقولة الديمقراطية. وتعمل على سد أو تضيق قنوات المشاركة الإجتماعية والسياسية، وتجعلها في غالب الأحيان ذات طبيعة قهرية ودعائية وسطحية.

إرتباطا بذلك تبرز المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني، بخاصة المنظمات غير الحكومية، التي تؤسس سياساتها بإتجاه السعى لتطوير قدرات المهمشين الفقراء - الذين عجزت الحكومة عن إشباع إحتياجاتهم الأساسية. فأستبعدوا إلى ضفاف المجتمع، وإنشغل عنهم القطاع الخاص، بل سحق بعضهم بسبب

سعيه المحموم من أجل الربح - والدفع بهم مرة أخرى في قلب المجرى الرئيسي للمجتمع. ولإنجاز هذه المهمة فإننا نجد أن المجتمع المدني يتبع ثلاثة أساليب. من خلال الأسلوب الأول يسعى المجتمع المدني إلى تطوير قدرات المهمشين بالعمل على تمكينهم من الناحية الاقتصادية، من خلال صيغ المشروعات الصغيرة تارة، أو إعادة تأهيلهم بحسب متطلبات وإحتياجات سوق العمل الحديثة تارة أخرى. وفي هذا الصدد فإن تبنى المنطق الجديد للتنمية، وهى التنمية المستدامة التى تتميز بأنها تبدأ التطوير من أسفل، أى من الجماهير المهمشة ذاتها بتحويلها من قوى عاطله، إلى قوى قادرة على الإنتاج والعطاء. وذلك من خلال تنظيمهم فى أطر إنتاجه تستوعب طاقة العمل التى لديهم، خاصة أن التنمية التى ينشدها المجتمع المدني، هى تنمية تعتمد على الخامات المحلية بالأساس. بالإضافة إلى ذلك يسعى المجتمع المدني إلى تدبير تمويل مشروعاته التنموية هذه، من خلال مصادر عديدة. قد تكون الدولة، وقد تكون مؤسسات التمويل الدولية، وقد يكون القطاع الخاص، وقد يصدر التمويل عن بعض أهل الخير أو المستفيدين المهمشين والفقراء أنفسهم، حتى يشعروا بأنهم قد تحولوا إلى منتجين ولا يتلقون إحسانا.

ومن خلال الأسلوب الثانى يعمل المجتمع المدني بإتجاه تطوير القدرات السياسية والثقافية والإجتماعية للمهمشين الفقراء، وذلك من خلال تطوير قدراتهم الإجتماعية، بأن يجعلهم ينتظمون فى روابط وجماعات، قادرة على إنتاج رأس المال الإجتماعى، من خلال صيغ عديدة أبرزها صيغة العون المتبادل. ذلك بالإضافة إلى محو أميتهم وتطوير قدراتهم فيما يتعلق بمتابعة القضايا، العامة سواء تلك الخاصة بالمجتمع المحلى أو المجتمع العام. يضاف إلى ذلك، فإن إنتظام هؤلاء المهمشين من خلال تنظيمات المجتمع المدني يساعدهم فى التدريب على المشاركة السياسية والإجتماعية. بما يجعلهم مواطنين قادرين على تحمل مسؤولياتهم الإجتماعية تجاه عائلاتهم، ومجتمعهم المحلى والعام، أى تكون فى مقدرتهم ممارسة المواطنة حسب متطلباتها ومعاييرها الأساسية.

ويتمثل الأسلوب الثالث في التبشير بصيغة الحكم الرشيد، لتصبح الصيغة التى تضبط معايير التفاعل السياسى والبيروقراطى والإجتماعى على السواء. بحيث يصبح التبشير بهذه الصيغة الحديثة للتفاعل مدخلا للتعجيل بالتحول الديموقراطى من ناحية، ولتطوير العلاقة بين المواطن والدولة من ناحية ثانية. ولإنجاز ذلك فإننا نجد أن تنظيمات المجتمع المدنى تتضمن الدعوة دعوة بإتجاه اللامركزية فى الإدارة وممارسة السلطة، وذلك بإعتبار أنه إذا كانت تنظيمات المجتمع المدنى تبدأ عملها من ساحة الجماهير، فإنها تدرّب هذه الجماهير على المشاركة فى إدارة شئونها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تقليص المسافة بين المستويات العليا والدنيا للإدارة، والهبوط بالمستويات العليا من مركزيتها الإدارية فى العواصم، إلى لا مركزية تقترب من الجماهير.

بالإضافة إلى ذلك تعمل تنظيمات المجتمع المدنى على نشر ثقافة إدارة الحكم الرشيد، وهى الصيغة التى تضبط أداء السياسة والإدارة فى الدولة، أو تنظيم العلاقة بين المواطنين وسائر مؤسسات الدولة، حيث تستند هذه الإدارة الرشيدة إلى منظومة من القيم التى نعرض لبعضها. فى هذا الإطار تتمثل القيمة الأولى فى الشفافية والقدرة على المحاسبة والقابلية لها، بحيث تتضمن هذه القيم أهمية نشر المعلومات. بحيث يصبح الجمهور المتعامل مع الإدارة على وعى بها، ومن ثم يصبح قادراً على المساءلة والمحاسبة وأن تكون الإدارة ذاتها قابلة لهذا السلوك. يضاف إلى ذلك الإحتكام للقانون، حتى يصبح التعامل مع الإدارة محايداً لا يشكل تربة مواتية لإستنبات أى من سلوكيات الفساد. وذلك بالإضافة إلى التخلّى عن النزعة الأبوية فى ممارسة السلطة والإدارة، والقبول بآليات تداول السلطة على كافة المستويات. وإذا كان العصر التنموى الذى نعيشه هو عصر القطاع الخاص والمجتمع المدنى كفاعلين أساسيين، فإن جانب من المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى، تتمثل فى ضرورة أن يعمل على نشر ثقافة التطوع فى المجتمع. بحيث تصبح هذه الثقافة المرجعية التى تتحقق إنطلاقاً منها ثقافة التنمية المستدامة التى تتحمل الجماهير أعباءها بالأساس. إلى جانب ذلك يعمل المجتمع المدنى من خلال الأسلوب الرابع بإتجاه

حراسة ومراقبة التحول الديمقراطي، حتى يمكن إنجاز هذا التحول وفق معايير الصحيحة. بحيث يساعد ذلك على قبول أصحاب القرار إمكانية المشاركة، في مقابل إقبال المواطنين على المشاركة، والعمل على تصحيح أى انحراف عن الممارسة الديمقراطية من الطرفين.

٦. **الدولة فاعل يضطلع بمسئولية إجتماعية:** تعد الدولة فاعل محوري عليه مسئولية إجتماعية تجاه المجتمع. ونحن إذا تأملنا تاريخ الدولة في تحملها لمسئولياتها المختلفة في النهوض بالمجتمع والعمل على تحديثه فإننا سوف نجد أن وفاءها بهذه المسئوليات مر بعدة مراحل أساسية. في المرحلة الأولى منذ إكتمال الدولة كضابط لإيقاع المجتمع القومي في القرن السادس عشر تحملت الدولة أعباء الإستجابة لإحتياجات المجتمع القومي. وبغض النظر عن التوجه الأيديولوجي الذي تبنته الدولة، فإننا نجدها قد عملت على الدفع بإتجاه تحديث المجتمع، بحيث إعتبرت ذلك من مسئولياتها الأساسية. بل أننا إذا تأملنا حركة الإستعمار في السياق الأوربي فسوف نجدها عبارة عن سعى الدولة لجلب موارد المستعمرات. للإستفادة بها في تطوير المجتمع وتعظيم قدراته وإمكانياته، بغض النظر عن كون الدولة هي الفاعل المباشر الذي يتولى عملية التحديث، أو شاركها في ذلك القطاع الخاص، أو القطاع العام، كما حدث في بعض المجتمعات الأوربية. ومن خلال تاريخ طويل من النضال بين الجماهير والأنظمة السياسية، إستقرت العلاقة بين المواطن والدولة على أساس فتح الأخيرة لكل قنوات المشاركة أمام المواطنين، حسب ثقافة الحكم الرشيد المتطورة. وهو ما يعنى أن الدولة القومية تجاوزت مرحلة الثقافة الأبوية، التي تنظر إلى المسئولية الإجتماعية بإعتبارها واجبات مفروضة على المواطنين، عليهم الوفاء بمتطلباتها. وإذا كانت الدولة في المجتمعات الأوربية التي قطعت شوطا على طريق التحديث قد قبلت مشاركة المواطنين في مختلف مجالات التقاء الدولة بهم، الأمر الذي عجل بالتطور الديمقراطي وجعله أكثر شفافية. فإن الدولة في مجتمعات الجنوب، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، ظلت أبوية، معانده وصعبة المراس، ترفض التخلي عن الثقافة الأبوية. وإستناداً إلى هذه الثقافة فهي تنظر

إلى المسئولية الإجتماعية، من خلال نافذة فرض الواجبات على المواطنين دون الالتفات إلى الإستجابة لآية حقوق لهم عليها. فالثقافة التقليدية والدولة الأبوية تبتعد قدر الأمكان عن الصيغ الحديثة لإدارة الحكم الرشيد في ممارسة السلطة، قراراتها أبوية لا مراجعة لها، وما على الجميع سوى الخضوع لهذه القرارات. وقد يصل الأمر إلى حرمان الجماهير حتى من حقها في المطالبة بالحقوق، بوسائل الخداع حيناً، وبالقهر الأبوي أحياناً، لذلك فشل التحول الديموقراطى في غالبية مجتمعات العالم الثالث. ولأن معادلة الوفاء بالمسئولية الإجتماعية والقوة لصالح الدولة الأبوية ولغير صالح المواطنين، فقد أصبح مقدرًا عليهم أن يقوموا بالواجبات دون أن يحصلوا على الحقوق، وهو ما دفع المواطنين في أغلب دول الجنوب إلى العزوف عن المشاركة. الأمر الذى أضر بالمجتمع وأورثه كثيراً من الأمراض الإجتماعية، الناتجة عن العزوف عن المشاركة في مختلف المجالات، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض الإنتاج، وممارسة مظاهر الإحتجاج والتمرد والتخريب، طلباً للوفاء بجانب الحقوق في بنية المسئولية الإجتماعية.

غير أنه مع بروز عصر العولمة وإكتمال فاعليتها على ساحة النظام العالمى، تأثرت الدولة القومية في مجتمعات العالم الثالث بفاعلية عاملين، الأول بروز سطوة وتأثير القوى العالمية والمؤسسات الدولية على سلوك الدولة، حتى في داخل حدودها وبخاصة في علاقتها بمواطنيها، في ظل شعارات التأكيد على حقوق الإنسان والأقليات، ومن ثم المواطنين. بحيث لم تعد الدولة الأبوية مطلقة اليد في تعاملها مع مواطنيها، يساعد في ذلك دور بعض تنظيمات المجتمع المدني التى أصبحت في بعض الأحيان، حلقة صلة بين تفاعلات الداخل والضغوط التى يمكن أن تفرض من الخارج. ويتصل العامل الثانى بتراجع دور الدولة عن أن تكون الفاعل المحورى في عملية التحديث، حيث أسلم قيادها لفرسان القطاع الخاص. على هذا النحو وجدت دولة الجنوب نفسها، من حيث قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها في موقف لا تحسد عليه. مقارنة بنظيرتها الغربية المتطورة، ونتيجة لذلك نجد أن دولة الجنوب، قد إنتقلت من حيث قدرتها على الوفاء بمسئولياتها الإجتماعية إلى مرحلة ثالثة ومعاصرة.

وإذا كانت الدولة الغربية المتقدمة ما زالت فاعلة، وإن تراجعت وظائفها إلى تأكيد التآزر بين العناصر والمؤسسات، التي تشكل بنية الدولة وتعمل على تحديث المجتمع، فهي تلعب دور "المايسترو" الذي يضبط الإيقاع. فهي تراقب الأداء الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي، ليتدفق في قنواته الصحيحة التي تساعد في حل المشكلات التي قد تعترض هذا التدفق ولديها احتياطي كاف من الإمكانيات التي يمكن أن تساعد - كموارد - لآداء هذا الدور. على خلاف ذلك فإننا نجد أن الدولة في مجتمعات الجنوب قد أصبحت عاجزة، فقد إنتقلت عملية التحديث من يدها إما بإتجاه القطاع الخاص، أو بإتجاه المجتمع المدني، ولم يبق تحت سيطرتها سوى النذر اليسير من هذه المسئوليات. وبسبب هذا الإنتقال أصبحت مواردها محدودة، وبسبب النزعة الأبوية ذات المزاج المنحرف أحيانا، نجدها قد فضلت أبنائها الأثرياء على أبنائها الفقراء، بحيث تحقق نتيجة لذلك زواج بين الإقتصاد مع السياسة. وبسبب هذا التزاوج وقعت مظاهر تجاوز وفساد عديدة، وأدير المجتمع بمنطق العائلة، ولم يعد مهما أن تفي الدولة بمسئولياتها الإجتماعية تجاه الفقراء. ولو حتى من خلال القيام بدور المايسترو في إنجاز عملية التحديث، أو صياغة التآزر بين جهود التحديث التي تقع على ساحة المجتمع. الأمر الذي دفع إلى مزيد من تردى الأوضاع، بحيث شكل ذلك تربة خصبة لإستنبات كل مظاهر الرفض والإحتجاج الإجتماعي. ونتيجة لعدم الوفاء بمسئولياتها الإجتماعية سقطت الدولة في بعض مجتمعات الجنوب أسيرة حالة من الضعف والوهن أو الهوان، فهناك ضغط له وطأته عليها من قبل القوى الخارجية دولا كانت أم مؤسسات، يشل يدها نسيبا عن قهر الجماهير. وهناك ضغط عليها من أسفل، من القطاع الخاص الذي يسعى إلى السيطرة عليها لتوجيه سياساتها الداخلية والخارجية بإتجاه تحقيق مصالحه. وضغط موازى من قبل الجماهير وتمرد عليها ورفض لها، لأنها لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية نحو مواطنيها. ومن ثم فهي دولة عاجزة تتلقى صدمات ضربات ضاغطة، لكونها محاصرة بين مطرقة الخارج وسندان الداخل، هذه الدولة تعيش في الماضي تجتر العواطف الأبوية كمرجعية لممارسة

السلطة، وتعجز عن الوفاء بمتطلبات القيام بمسئولياتها الإجتماعية. تخادع الجماهير وتكذب عليها حيناً، وتقهرها في أحيان أخرى، وتريد دوماً أن تبدو وكأنها تقوم بادوار دولة حقيقية، وهى فى الحقيقة الأمر عاجزة عن الوفاء بأدنى مستويات مسئوليتها الإجتماعية.

#### خامساً: أزمة المسئولية الإجتماعية

فى خاتمة عرضنا لأبعاد مفهوم المسئولية الإجتماعية نؤكد أن المسئولية الإجتماعية فى مجتمعاتنا - كمتغير - تعيش حالة أزمة، والأزمة يمكن أن تقود إلى الإنهيار والموت. ولما كانت المجتمعات لا تموت، فإن المتتاليات السلبية للأزمة قد تقود إلى حالة من الفوضى الخلاقة، التى قد تقود إلى تغيير موضوعى وشامل، غير انه قد يسلم إلى إستقرار جديد. كما يمكن أن تقود الأزمة إلى حالة من العافية الإجتماعية، حينما يستطيع المجتمع التغلب على أزمته، بأن يتولى تصحيح أو علاج جوانب العطب أو المرض الذى أصاب المسئولية الإجتماعية فى كل مستوياتها على ساحته. فالأزمة تؤدى إلى العافية إذا فى كلتا الحالتين، تارة إلى العافية بصورة مباشرة، وتارة اخرى من خلال المرور بدرامية الفوضى الخلاقة. غير أن الأمر المؤكد أن المسئولية الإجتماعية فى مجتمعاتنا تعيش فى ظل حالة أزمة نعرض فيما يلى لبعض أبعادها.

١. غياب ثقافة المسئولية الإجتماعية: أشرنا إلى أن المسئولية الإجتماعية هى توازن بين جناحى الواجبات والحقوق، والحالة الافتراضية أن يكون المواطن على معرفة كاملة بواجباته وكذلك حقوقه. إضافة إلى القيم والمبادئ التى تحفزنا للقيام بمسئولياتنا الإجتماعية. ويتحدد دور هذه الثقافة فى دفع كل الأطراف للوفاء بالتزاماتهم نحو المجتمع، غير أننا نلاحظ أن هناك مجموعة من الظروف التى تعمل على إضعاف ثقافة المسئولية الإجتماعية، بل وخضوع هذه الثقافة لحالة من الأنومى. وتعد الأمية الإبدية، وكذلك الخاصة بالثقافة السياسية أبرز هذه العوامل، حيث لا يدرك المواطنون بصورة محددة فى الغالب، بخاصة الشرائح الطبقيه الدنيا واجبات وحقوق مسئولياتهم الإجتماعية. ومن ثم فهم فى غالب الأحيان لا يقومون بواجباتهم فى مستوياتها المثلى، ولا يدركون أن لهم



حقوق ينبغي أن يحصلون عليها. وذلك لأن تضافر الواجبات والحقوق من شأنه أن يؤسس المواطن الملتزم بأداء مسؤولياته الاجتماعية.

ويتمثل البعد الثاني في تشوه المعنى الثقافي للمسئولية الاجتماعية، بحيث يغيب الإتفاق حول المعاني والمضامين الثقافية للمسئولية الاجتماعية، فقد يدركها البعض من باب الواجبات. أى أن المواطنين عليهم واجبات ينبغي الوفاء بها، وقد يدركها البعض الآخر من مدخل الحقوق، أى أن لهم على الدولة حقوق ينبغي أن تستجيب لها. بذلك تصبح ثقافة المسئولية الاجتماعية أو المسئولية الاجتماعية ذاتها ليست موضع إتفاق ثقافي، بين مختلف اطراف المسئولية الاجتماعية، الأمر الذى يشير إلى حالة من الأنومى الثقافية فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية.

ويزيد من حدة الأنومى فى بنية ثقافة المسئولية الاجتماعية إنتشار ثقافة الفساد على ساحتها، حيث نجد أن بعض الشرائح او الفئات الاجتماعية تحصل على حقوق اكثر مما تؤدية من واجبات، أو حتى تتخلى عن القيام بمسئولياتها الاجتماعية. فى مقابل شرائح أو فئات أخرى، يقع عليها غرم القيام بالواجبات المرتبطة بمسئولياتهم الاجتماعية، دون أن يحصلوا على الحقوق التى ينبغي أن تتوفر لهم نتيجة لإنجازهم مسئولياتهم الاجتماعية، حيث تؤدى مثل هذه الظروف إلى إضعاف التزام الوفاء بالمسئولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فإن غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية، قد يدفع المواطنين إما إلى القيام بمسئولياتهم الاجتماعية بصورة ناقصة أو مشوهة، أو حسب طبيعة عشوائية، فغياب التوجية القيمي يجعل الوفاء بالمسئولية الاجتماعية له الطابع المؤقت والمتناقض وربما العشوائى.

## ٢. إنهيار مؤسسات التنشئة وفق ثقافة المسئولية الاجتماعية: يتطلب التعريف

بالمسئولية الاجتماعية، والتاهيل على ممارسة متضمناتها مؤسسات تقوم بذلك. وقد طورت المجتمعات عدة مؤسسات إعتبرتها آليات للتنشئة والتدريب على المسئولية الاجتماعية. ونحن إذا تأملنا هذه المؤسسات فسوف نجد أنها تعاني من حالة من الإنهيار، وهى هنا الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام، وحتى تنظيمات المجتمع المدنى. وفيما يتعلق بالأسرة، فإننا نجد

بفعل عوامل عديدة لم تعد قادرة على تنشئة أو تدريب الأبناء على أصول المسئولية الاجتماعية، بسبب الإنهيارات التي أصابها من جوانب عديدة. ذلك يعنى أن التفاعل الأسرى لم يعد ملائماً لإنجاز هذه الوظيفة، بسبب حالة التربص والصراعات التي بدأت تتواجد على ساحة الأسرة، لأن فضاءها قد أخترق بأفكار غريبة على تراثها، وما زالت هذه الأفكار تتدفق لتقضى على البقية الباقية من حياتنا الأسرية. يضاف إلى ذلك إرتفاع معدلات الطلاق، حيث تذهب الإحصاءات على أن هناك ستة ملايين مطلقة، وأن هناك حالة طلاق كل ستة دقائق. إرتباطاً بذلك إرتفعت الجرائم والإنحرافات الأسرية، كأما نحن نواجه حالة إنتحار الأسرة في مجتمعاتنا. ولا يمكن إعتبار ذلك من مصاحبات عملية التحديث أو مرحلة الإنتقال الطويلة التي يمر بها المجتمع، الأمر الذي ولكن ذلك يعتبر مؤشراً لأنهييار في بنية المجتمع، الأمر الذي أثر كثيراً على الحياة الأسرية.

يضاف إلى ذلك الظروف التي فرضت على الأسرة، والتي تعجزها عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في مستوياتها المقبولة، فما بالننا بالتنشئة على المسئولية الاجتماعية دخل الأسرة. وإذا كان الأبوين داخل الأسرة اليوم، بخاصة الأسرة الحضرية، يتهربون من مسئولياتهم الاجتماعية نحو الأسرة، فكيف يقومون هم بتدريب الأبناء على إستيعاب مضامين المسئولية الاجتماعية. وبسبب هذه الظروف جملة لم تعد الأسرة قادرة وبكفاءة، على تدريب الأبناء على متضمنات المسئولية الاجتماعية داخل الحياة الأسرية. ومن الملاحظ عموماً أنه نظراً لإنصراف الأبوين عن متابعة الحياة الأسرية بسبب ظروف عديدة، فإنهم قد يعوضون ذلك بمزيد من العطاء لأبنائهم. الأمر الذي يمنحهم حقوقاً دونما إهتمام بضرورة إنجازهم لواجبات مسئولياتهم المحدودة، وهو الأمر الذي يدفع إلى تنشئة الأبناء وفق بنية مسئولية إجتماعية عرجاء، يدركها الطفل من حيث أن له حقوق في مقابل الالتزام بمساحة محدودة من الواجبات. الأمر الذي يؤسس في بنية شخصية الطفل ميلاً لإدراك المسئولية الاجتماعية بإعتبارها حقوق أكثر منها واجبات، في ظلها يسعى الفرد لتحقيق مصالح خاصة دون الإهتمام بالسعى لإنجاز المصالح العامة.

وتشكل المدرسة أحد آليات تنشئة التلاميذ وفق مضامين المسؤولية الاجتماعية الصحيحة. وإذا كان من المفترض أن تشكل جهود المدرسة قيمة مضافة إلى جهود الأسرة - بإفترض أنها صحيحة - فإن ما يحدث أن أداء المؤسسة التعليمية، يبدد النذر اليسير من التدريب على المسؤولية الاجتماعية التي قامت بها الأسرة. ويرجع ذلك لعدة إعتبارات منها التنوع الذى أصاب المؤسسات التعليمية، حيث التعليم الأجنبى فى مقابل التعليم الحكومى، إلى جانب التعليم نصف الحكومى ونصف الأجنبى. الأمر الذى يجعل النظام التعليمى نظاماً مترهلاً ورخواً يفتقد التماسك والاتجاه الواحد، ولا يعمل وفق أسلوب واحد ومضامين واحدة لغرس مضامين المسؤولية الاجتماعية. ومن الواضح أن النظام التعليمى يؤسس تفاوتات إجتماعية وتعليمية بين التلاميذ، تتلوه تفاوت فى القدرة على الحصول على نصيب من الفرص الإجتماعية، من المؤكد أنه سوف تترتب عليها تفاوتات فى مستويات الالتزام بمضامين المسؤولية الاجتماعية.

ومما يثير الدهشة أن المدرسة تدرب الأبناء على تصور مشوه للمسؤولية الاجتماعية، فالتلميذ يتابع ويدرك سلوك المعلم الذى يتخلى عن أداء واجباته نحو تعليم التلاميذ، فضلاً أن يحول المصلحة العامة إلى مصلحة أنايية. وخاصة من خلال آلية الدروس الخصوصية، حيث نجد التلميذ يتعلم منه هذا السلوك، سلوك إهمال الواجبات نحو كل ماهو عام والسعى وراء الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد والحقوق. ولأن هذا النموذج متكرر فى حياة الإنسان كل يوم ولفترة طويلة من عمر الإنسان، فإنه يكون الأكثر فاعلية وحسماً فى تدريب التلاميذ على تصور مشوه للمسؤولية الاجتماعية، صورة هى بالتأكيد ضارة بالإستقرار الإجتماعى للمجتمع. يضاف إلى ذلك تضائل مساحة وقيمة المضامين الواردة فى المقررات الدراسية، التى تتصل بالتدريب على المسؤولية الاجتماعية. الأمر الذى يجعل التلميذ ينتقل من تدريب ضعيف على المسؤولية الاجتماعية فى نطاق الأسرة إلى تدريب أضعف فى نطاق المؤسسة التعليمية (٦٨).

ويعتبر الإعلام وتكنولوجيا المعلومات من الآليات التى يفترض أن تنشئ

الأبناء على مضامين المسئولية الإجتماعية تجاه المجتمع وتكويناته المختلفة. غير أن متابعة أداء الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في هذا الصدد، يشير إلى تحركة - بحكم ثقافة القنوات الفضائية الدولية والخاصة وإنزواء القنوات القومية - لكي يصبح إعلاما يث مضامين عالمية ، أو علي الأقل لاتدعم الهوية القومية. وهو ما يعنى أن الإعلام إذا اعتبرناه أحد آليات التنشئة الإجتماعية يعمل وفق مضامين عالمية، وهو يدفع المشاهدين والمتابعين له إلى تطوير واجبات وحقوق وإن كانت ذات طبيعة معنوية، إلا أن لها طبيعتها العالمية. فإنفعالنا باحداث العراق ودارفور والجدل حول البرنامج النووي الإيراني، والحرب على غزة قد يفوق أحيانا متابعتنا لأوضاعنا وأحداثنا القومية. مؤثر ذلك حجم التفاعل بين شرائح في الواقع المصرى، إلى درجة قيامها بالسفر إلى غزة وقت الحرب، ومد المحاربين بالمساعدات، إنما يعد ذلك تعبيراً عن مسئولية إجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الأعلام وتكنولوجيا المعلومات قد تبشر وتنشئ المشاهدين وفق مضامين غير قومية للمسئولية الإجتماعية. وهو ما يعنى أنها تشيع حالة من الفوضى وهز الإستقرار الإجتماعى، حينما يتجه البشر إلى ممارسة مسئولياتهم الإجتماعية في الإطار القومى، وفق مضامين غير قومية تشكل مرجعية لحزمة الواجبات والحقوق.

بيد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تلعب - برغم ذلك - دوراً إيجابياً في الضغط على النظم السياسية لمجتمعات الجنوب لدفعها باتجاه التخلي عن نزعتها الأبوية. والإعتراف بأن للمواطنين حقوق عليها الوفاء بها نظير مطالبتهم بالواجبات، إضافة إلى الضغط عليها بإتجاه فتح القنوات لضمان تدفق المشاركة الديمقراطية. ذلك بالإضافة إلى التوعية الدائمة للمواطنين، بخاصة القادرين على التكامل مع تكنولوجيا المعلومات بحقوقهم في المشاركة والمساءلة، وحتى الإحتجاج. على مرجعية مبادئ وأسس إدارة الحكم الرشيد، التى أصبحت صيغة عالمية لممارسة السياسة والإدارة، وأن كانت ما تزال غائبة عن مجتمعات الجنوب.

٣. عدم وفاء الفاعلين بمسئولياتهم الإجتماعية: حيث يشكل هذا البعد

ضلعاً أساسياً في أزمة المسؤولية الاجتماعية، وأبرز هؤلاء الفاعلين هما الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فيما يتعلق بالدولة أشرنا إلى أنها أصبحت دولة عاجزة في عصر العولمة عن الاعتراف بحقوق البشر في المجتمع، والعمل على إشباع حاجاتهم بما يؤمن حصولهم على حقوقهم. يضاف إلى ذلك أنها أصبحت عاجزة أيضاً عن صياغة التآزر بين مختلف الجهود التي تعمل باتجاه تحديث المجتمع، بحيث يقع ذلك على خلفية نزعتها الأبوية بطبيعة الحال. وبسبب تضافر هذا العجز عن الأداء والإنجاز مع النزعة الأبوية، فإننا نجد أنها دولة تميل إلى سد منافذ وقنوات المشاركة الديمقراطية الصحيحة، التي قد تندفق عبرها عناصر تطالب بالحقوق وتنشر حالة من القلق وعدم الاستقرار. يضاف إلى ذلك أنها تلجأ عادة وسريعا إلى العصا الأمنية لإسكات المطالبة بالحقوق، وبرغم ذلك فهي تطالب مواطنيها بأداء الواجبات، وهو ما يشير إلى إخلالها بمسئولياتها الاجتماعية. والإخلال بالمسؤولية الاجتماعية على هذا النحو يؤدي إذا استمر طويلا إلى إضعاف الإنتماء والتأثير على بنية الهوية (٦٩).

ويعد القطاع الخاص أبرز الفاعلين في مجتمعات الجنوب الذي يتخلى عن مسؤوليته الاجتماعية، قد يرجع ذلك إلى عدم الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، وهي البعد الهام بالنسبة لمصالحه من منطلق نفعي بحت. هذا القطاع الخاص نقل عن القطاع الخاص الأجنبي شرهه باتجاه الربح غير أنه فشل أن ينقل عنه أن إنجازه لمسئولياته الاجتماعية، التي تعد أحد قنوات إشباع هذا الشره. وقد تأكد لنا في الصفحات السابقة أن قيام القطاع الخاص بمسئولياته الاجتماعية يؤدي إلى زيادة أرباحه الإقتصادية. على هذا النحو نجد أن القطاع الخاص أحد أسباب الأزمة لأنه يدرك المسؤولية الاجتماعية من مدخل أن له حقوق على المجتمع، دون أن يهتم ببعد الواجبات. يضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص في أحيان كثيرة، وبسبب سيطرته على الدولة في الجنوب، يعمل باتجاه توسيع حقوقه على المجتمع، بممارسة الإحتكار حيناً، ونشر سلوكيات الفساد في مجالات المجتمع العديدة أحيانا أخرى، وعدم الأحساس بمصاعب ومشكلات أبناء وطنه حيناً ثالثة.

المجتمع المدني يعاني ايضا من أزمة أضطلاعه بمسئوليته الإجتماعية كاملة، برغم كونه الفاعل الذى عليه أن ينشئ ويدرب الآخرين وفق أصول ممارسة المسئولية الإجتماعية. أحد أبعاد الأزمة في سياق المجتمع المدني، القيود الكثيرة التى تفرضها الدولة على حركته فهو متهم دائماً فيما يتعلق بمصادر وقدر التمويل. كما هو متهم كذلك بتدريب المواطنين للخروج على الدولة وهز الإستقرار الإجتماعى وعدم إتساق أدائه مع متطلبات النزعة الأبوية، وفي ذلك قدر من الصواب، خاصة فيما يتعلق بتنظيمات المجتمع المدني لمجتمعات الجنوب يضاف إلى ذلك أن المجتمع المدني يسقط أحيانا في أخطاء كثيرة، أبرز هذه الأخطاء أنه يخون صيغة إدارة الحكم الرشيد الذى يبشر به، ويحاول أن ينشره في المجتمع. من الأمراض التى يعاني منها المجتمع المدني بأجنحته المختلفة الإصابة بمرض النزعة الأبوية، التى يغيب في إطارها تداول السلطة. فريئس الحزب أو المنظمة غير الحكومية أو النقابة يظل قابضا على السلطة فيها إلى أن يقبض الله روحه، وهو ما يعد خيانه لمبدأ تداول السلطة. ثم أن القرارات في الغالب تصطبغ بالنزعة الأبوية التى تغلق قنوات المشاركة، مع أنه من المفترض أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتدريب المواطنين على المشاركة. يضاف إلى ذلك إنه لا يقبل المحاسبة سواء من قبل جمعياته العمومية، أو من قبل المستفيدين أو المواطنين عموما. ناهيك عن عدم الإحتكام إلى القانون في تسوية النزاعات الداخلية، واللجوء إلى أدوات البلطجة كإشعال الحرائق في مقار تنظيمات المجتمع المدني، أو التشاجر بطلقات الرصاص. وهو ما يعنى أنه إذا كان المجتمع المدني يتخلى على هذا النحو عن الالتزام بأصول المسئولية الإجتماعية فكيف يمكن أن يدرب الجماهير على أصول ممارستها، في هذه الحالة نستدعى المثل الشعبي القائل "بأن فاقد الشئ لا يعطية".

#### ٤. التراجع بالمسئولية الإجتماعية إلى حدود الجماعة الإثنية: ويحدث

ذلك عادة حينما تكون الأنظمة السياسية عاجزة عن ضبط التفاعل والعلاقات بين الجماعات الإثنية المشكلة للمجتمع، أيا كان المتغير المؤسس لهذه الإثنية. أو لأن الأنظمة السياسية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها لإشباع حاجات البشر والوفاء

بحقوقهم. الأمر الذي يدفعهم بإتجاه اللجوء إلى مرجعياتهم الإثنية، للمساعدة في إشباع حاجاتهم الأساسية، وهو ما يساعد على ان تتقدم الجماعة الإثنية لتحل محل الدولة في الإضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية نحو الأبناء التابعين لها. وذلك من شأنه أن يدفع الأبناء إلى حجب بعض جوانب مسؤولياتهم الاجتماعية نحو الدولة، ومنحها للجماعة الإثنية، التي تبدأ في التقدم في المجال الاجتماعي لتحل محل الدولة بالنسبة لتابعيها. وهو الوضع الذي يساعد في تقليص مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الدولة، واجبات أو حقوقا، وتعظيم مسؤوليتهم الاجتماعية للجماعة الإثنية التي ينتمون إليها، حتى لتكاد أن تحل محل نظيرتها المتصلة بالدولة. ويزيد الطين بله إذا دخلت الجماعة الإثنية في صراع مع الجماعات الإثنية الأخرى داخل المجتمع القومي، أو حتى دخلت في صراع مع الدولة ذاتها. فمثل هذه الظروف من شأنها أن تقوى المسؤولية الاجتماعية للجماعة الإثنية نحو أتباعها تجاه جماعتهم الإثنية. ومن شأن ذلك في النهاية أن يؤدي إلى التفكيك والفوضى الاجتماعية، مثال على ذلك سلوك الجماعات الإثنية في العراق وشرق وغرب السودان، وسلوك الجماعات الإثنية في لبنان.

**٥. تدويل المسؤولية الاجتماعية:** المفترض أن تكون ممارسة متضمنات المسؤولية الاجتماعية، على مختلف الأصعدة، ومن قبل مختلف الأطراف في نطاق المجتمع القومي والدولة القومية. ذلك لأنها تشكل موضوع تفاعل بين أطراف عديدة في الداخل وعلى ساحته. بيد أننا نلاحظ بعض المظاهر المحدودة، وإن كانت ما زالت ذات طبيعة جنينية قابلة للنمو والإتساع، غير أنها قد تسلم إلى إقتلاع بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية من حدودها القومية، لتصبح ذات آفاق عالمية. يتضح ذلك من حضور البعد العالمي على ساحة الحوار بشأن المسؤولية الاجتماعية من جوانب عديدة. يتمثل احد هذه الجوانب في الضغط الذي تتعرض له الدولة القومية من قبل القوى الخارجية، للوفاء بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وهو الضغط الذي أصبح من المفروض على الدولة القومية أن تستجيب له. غير أن ذلك وأن كان في صالح الجماهير الخاضعة لسيطرة الدولة الأبوية والقهريّة والعاجزة عن الوفاء بمسئولياتها. إلا أنه يمكن

أن يصبح مدخل للتدخل في شئون المجتمع والدولة القومية، بسبب إستنفاره للأقليات والفئات الإجتماعية، بدعوى الدفاع عن حقوق الأقليات وحقوق الإنسان. وهو ما يجعل المسئولية الإجتماعية بتنوعاتها، محل تدخل وموضوع حوار من قبل اطراف خارجية، وهو الوضع الذى يهدد إستقلال المجتمع، وقد يطيح بالإستقرار ويعمل بإتجاه نشر الفوضى على ساحته.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدور الذى يلعبه الإعلام فى تطوير وعى المواطنين بحدود المسئولية الإجتماعية، سواء مسئوليتهم أو مسئولية الدولة، ولكونه ينقل العالم الخارجى إلى داخل حجرة فى مسكن الأسرة. فإنه - أى الإعلام - قد يدرب البشر على مسئوليات إجتماعية، ذات مضامين جديدة تشغل مساحة من إهتماماتهم، ويكون ذلك بطبيعة الحال على حساب إنجاز مسئولياتهم الإجتماعية داخل نطاق الحدود القومية. وذلك لأنه يدفع البشر إلى تطوير مسئولية اجتماعية ذات مضامين عالمية، تتسع قنوات فاعليتها طالما أن قنوات فاعلية المسئولية الإجتماعية داخل الحدود القومية مسدودة.



## المراجع

١. Powell Fred & Donal Guerin, Civil Society and Social Policy, Grtish Library Cataloging in Publication, ١٩٩٧,P.١٢٦.
٢. في حوار شفوي مع الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، طور سيادته هذا المفهوم، وعبر عنه "شبكة المفاهيم".
٣. Manne, Henry G. & Henry C. Wallich, The Modern Corporation and Social Responsibility, Rational Debate Series, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, D. C. P,٣.
٤. زيد بن عجير الحارثي، واقع المسؤولية الشخصية الإجتماعية لدى الشباب السعودي وسبيل تنميتها. [mth.vra/٢/von/zaj٠٠٢/as.moc.harizaJ-la.www//:ptth](http://mth.vra/٢/von/zaj٠٠٢/as.moc.harizaJ-la.www//:ptth)
٥. نفس المرجع.
٦. المسؤولية وصورها المختلفة [tra.wohs/tabeda/gro.raweha.www//:ptth](http://tra.wohs/tabeda/gro.raweha.www//:ptth)
٧. نفس المرجع. [.٨٧٢٤٤١=dia?psa](http://.٨٧٢٤٤١=dia?psa)
٨. Fned Powell& Donal Guerin, Op, Cit, P. ١٦٠.
٩. زيد بن عجير الحارثي، مرجع سابق.
١٠. Parsons. Talcott, The Social System. The Free Press, Glencose, Illinois,١٩٢٢,P.٦٢ .
١١. ناديا متى فخرى، المسؤولية الإجتماعية، عناصرها ومظاهرها وكيفية تنميتها، [telvres/ten.enilnomalsi.www//:ptth](http://telvres/ten.enilnomalsi.www//:ptth)
١٢. نفس المرجع.

١٣. على ليلة، فلفيدو باريتو ودورة الصفوة في إطار النظام، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١٣٢ .

١٤. — إميل دوركيم والتصور الوظيفي للمجتمع، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١١١ .

١٥. Henry G. Manne & Henny C. Wallich, Op,Cit p. ١٣.

١٦. Talcott Porsons, Op, Cit, P. ٦٢.

١٧. على ليلة، إميل دوركيم والتصور الوظيفي للمجتمع، مرجع سابق، ص ٨٣.

١٨. ناديا متى مخرى، مرجع سابق.

١٩. نفس المرجع.

٢٠. نفس المرجع.

٢١. Salmon, Lester and Others, Global Civil Society, Baltimore, Kumarine Press, ٢٠٠٤, P,٣٢.

٢٢. تشارلز تلى، الحركات الإجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤ ترجمة وتقديم ربيع وهبه المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة ٩٢٧، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

٢٣. على ليلة، التحولات الإجتماعية وثقافة المجتمع، تأمل منظومات القيم عبر نصف بحث مقدم لمؤتمر ”البنيان القيمي والشخصية المصرية، إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية، ٥-٧ إبريل ٢٠٠٥ ص ٢٣.

٢٤. على ليلة، النظرية الإجتماعية بين التفكير في نشأة النظام والخلاف حول هويته، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

٢٥. نفس المرجع، ص ١٩٧.

٢٦. زيد بن عجير الحارثي، مرجع سابق.

٢٧. المسئولية وصورها المختلفة، مرجع سابق.

٢٨. نفس المرجع.

٢٩. زيد بن عجير الحارثي، مرجع سابق.

٣٠. على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص ٢٥٣.
٣١. Lester Salmon, Op, Cit, P ٥٤.
٣٢. Ibid, P, ١٦.
٣٣. ناديا متي فخري، مرجع سابق.
٣٤. نفس المرجع.
٣٥. Lester Salmon, Op, Cit, P. ٦١.
٣٦. على ليلة، النظام العربي المعاصر، متغيرات الإصلاح.. وحدوده، دار الوافي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٤٥.
٣٧. على ليلة، النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام والخلاف حول هويته، مرجع سابق، ص ٤٧.
٣٨. نفس المرجع، ص ٤٩.
٣٩. نفس المرجع، ص ٥٢.
٤٠. نفس المرجع، ص ٥٧.
٤١. نفس المرجع، ص ١٩٩.
٤٢. توفيق الطويل، الفلسفة الخلفية، نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٠، ص ٢٨٥.
٤٣. نفس المرجع، ص ٢٨٦.
٤٤. Emile Durkheim: The Division. Of Labor in Society, Trans. By George Simpson, New York, The Free Press, ١٩٦٦, P.٤٨.
٤٥. Ibid , P. ١٣٢.
٤٦. Ibid P. ١٣٩.
٤٧. Henry G. Manne & Henry C. Wallich, Op, Cit, P, ٢١.
٤٨. Cornwall, Andrea and Cerestine Nyamu-Musembi, Putting The “Rights-Based Approach, to Development

into Perspective, Third World Quarterly, New York Carfax Publishing, ٢٠٠٤,P. ١٤٢٣.

٤٩. Ibid,P.١٤٢٥.

٥٠. Harris, Emma, Rights- Based Approoches-issues for NGOs, Development in Practice Vol ١٣. November ٢٠٠٣, P,٦.

٥١.Martindale, Don, The Nature and Types of sociological Theory, London, Rautledge & Kegan Paul, ١٩٦١, P. ٦٧.

٥٢. توفيق الطويل، مرجع سابق.

٥٣. على ليلة، النظام العربي المعاصر، متغيرات الإصلاح وحدودة، مرجع سابق، ص

.١٨٧

٥٤. Emma Harris, Op, Cit, P, ١١.

٥٥. فيصل غرابية، المواطنة والشباب (٢).. المسئولية الاجتماعية حاجة الفرد وحاجة

المجتمع، <http://www.gro.nadrojnama.ww/?php.weivmw/swen-a/gro.nadrojnama.ww/://:ptth>

٥٦. نفس المرجع.

٥٧. نفس المرجع.

٥٨. نفس المرجع.

٥٩. Henry G. Manne & Henry C. Wallich, Op, Cit, P ٢٥

٦٠. حسين عبد المطلب الأصرج، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في مساندة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر [www.ofniwabara.ww/cod.٢٢٥ra\\_sehcraesR/moc.ofniwabara.ww](http://www.ofniwabara.ww/cod.٢٢٥ra_sehcraesR/moc.ofniwabara.ww)

٦١. نفس المرجع.

٦٢. نفس المرجع.

٦٣. نفس المرجع.

٦٤. نفس المرجع.

٦٥. نفس المرجع.

٦٦. نفس المرجع.

٦٧. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية،

الكتاب الثاني، "تفكيك المجتمع والدولة"، ٢٠١١، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ص ٢٣٥.

٦٨. نفس المرجع، ص ١٨٣.

٦٩. نفس المرجع، ص ١٥٣.

الفصل الخامس  
اللامركزية كإستراتيجية  
للتنمية المستدامة



## الفصل الخامس اللامركزية كإستراتيجية للتنمية المستدامة

تمهيد

شهدت مجتمعات العالم الثالث، والمجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين تجارب تنموية، إستندت فى غالبها إلى فكر تنموى كانت المركزية بعداً حاضراً فيه. وقد تميزت هذه التجارب بأن الدولة وسلطتها المركزية كانت الفاعل المحورى المؤسس لجهود التنمية، الذى يسعى إلى إنجازها بحسب قناعاته الأيديولوجية وتوزيع عائدها. كما تميزت بأنها كانت تدرك المجتمع الذى تسعى إلى تنميته إدراكاً متجانساً، وهو الأمر الذى إنعكس على النمطية الواحدة والأحادية لتنميته. بالإضافة إلى ذلك فقد إعتمدت على بيروقراطية تعمل وفق ثقافة وقيم ومعانى تؤكد علويتها بالنسبة للجماهير، كما تؤكد الطابع المركزى لجهودها التنموية. إلى جانب ذلك فقد كانت تنمية حضرية تحيزت للحضر على حساب الريف، لأن الحضر يشكل سياق السلطة المركزية والبيروقراطية معاً. يضاف إلى ذلك أنها كانت تنمية بالوكالة، تتخذ قراراتها السلطة المركزية مستندة إلى معطيات بيروقراطية، لم تشارك الجماهير فى صياغتها، ولا فى أسلوب إدارتها، وإن شاركت فى تجسيدها دون إمتلاك المعانى، التى تؤكد أو تعمق لديها القناعة بمنطق إنجازها وتجسيدها. ومع بداية الألفية الثالثة، وربما منذ العقود الثلاثة الأخيرة للألفية الثانية. بدأ تراجع دور الدولة القومية كفاعل تنموى، وشهدت هذه الفترة بروز فاعلين ثلاثه، القطاع الخاص، المجتمع المدنى وخاصة المنظمات غير الحكومية والجماهير إضافة إلى ما بقى من فاعلية للدولة بطبيعة الحال. حيث بدأت تطرح صيغة التنمية المستدامة، التى تختلف عن صيغ التنمية التى طرحت فى النصف الأول من القرن العشرين. فى كونها تنمية تبدأ من أسفل على خلاف نماذج التنمية السابقة التى تبدأ من أعلى، إضافة إلى ان المواطنين يلعبون دوراً محورياً فى التنمية المستدامة من خلال تنظيماتهم الذاتية أو تنظيم المجتمع المدنى لهم،



بتأهيلهم، ودفعهم إلى المشاركة الواعية للإرتقاء بواقعهم الإجماعى، بالعمل على الإستقلال الأمثل لموارد هذا الواقع. فى هذا السياق لم تعد الصيغة المركزية هى الصيغة الأكثر ملاءمة للتنمية، ومن ثم فقد بدأ الحديث عن التنمية المحلية، والتنمية التى تقودها منظمات المجتمع المدنى بشراكة مع القطاع الخاص أو الدولة أو حتى مؤسسات التمويل العالمية. وإرتباطاً بذلك طرحت صيغة اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، بإعتبارها الأقرب لإدراك إحتياجات الناس فى المجتمع المحلى، كما هى الأقرب أيضاً إلى تحديد الموارد التى يمكن التعامل معها لإشباع هذه الإحتياجات. ثم هى الأقدر على تعبئة البشر والموارد لبناء مؤسسات إشباع الحاجات سواء فى مجال الخدمات أو الأنتاج.

إستناداً إلى ذلك فقد بدأ الحديث عن اللامركزية، وطورت أفكار ومفاهيم تغطى جميع جوانبها، غير أننا إذا تأملنا التنظير المتعلق باللامركزية، فسوف نجد التركيز على المتغيرات الإدارية والسياسية والإقتصادية للامركزية، كإستراتيجية لتنمية المجتمع المحلى، فى مقابل تجاهل أو أغفال المتغيرات الإجتماعية والثقافية بإعتبارها متغيرات قاعدية راسبة. وفى هذا النطاق بدأ النقص والتناقض فى الفكر التنموى المتعلق باللامركزية، فبرغم ان المتغيرات الإجتماعية والثقافية هى التى تمنح المجتمع المحلى طابعه وخصوصيته، وبرغم أن اللامركزية كإستراتيجية للتنمية تؤكد على خصوصية المجتمع المحلى. إلا أن التراث النظرى المتعلق باللامركزية أغفل هذا النمط من المتغيرات، التى تعتبر جملة المتغيرات الأخرى تجليات لها، وذلك بإعتبار أن المتغيرات الإجتماعية والثقافية هى التى تتولى بالأساس تشكيل بنية المجتمع المحلى. لذلك كانت محاولة التركيز فى هذا الفصل على هذه المتغيرات، برغم ندرة الكتابات التى تصل بينها وبين اللامركزية كإستراتيجية لتنمية المجتمع المحلى، وهو ما نحاوله فى الصفحات التالية.

#### أولاً: اللامركزية على مرجعية التنمية المستدامة

إرتبط الإهتمام بطرح اللامركزية كإستراتيجية للتنمية الإجتماعية الإقتصادية فى مجتمعات العالم الثالث بتطورين هامين. الأول تراجع مكانة

الدولة القومية وأدوارها في نطاق نظامنا العالمي المعاصر، والثاني بروز دور وفاعلية الجماهير وتأکید قدرتها على المشاركة من أجل تطوير مجتمعاتها، بما يساعد في تنميتها وتحديثها، ويسلم إلى إشباع حاجاتها الأساسية. في هذا الإطار فإننا ندرك مفهوم اللامركزية باعتباره يعنى اللامركزية الإقليمية التي تستوعب المتغيرات السياسية والإدارية والإجتماعية والثقافية على السواء. وإرتباطاً بذلك يمكن تعريف اللامركزية بإنها "نظام قانوني بموجبه تنقل وظائف الهيئات المركزية الداخلية إلى هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية الاعتبارية على مستوى الوحدات الإدارية في ظل من الرقابة على حسن الأداء" (١). وإستناداً إلى هذا التعريف فإننا نميل إلى إبراز ثلاثة متغيرات تشكل الأركان أو الأبعاد الأساسية للامركزية. الأول بعد الإختصاص، ويقصد به الإختصاص الإقليمي والسكاني، ويعنى النطاق الجغرافي الذي تمارس في إطاره الهيئات المحلية نشاطها، وهو يحتوى على عنصرين فرعيين مكاني وسكاني. ويتشكل الركن أو البعد الثاني من الإستقلال، ويقصد به الإستقلال الإداري والمالي والشخصية الاعتبارية، وهى جوانب تتضافر عضواً مع الإنتخابات المحلية المباشرة للهيئات العاملة في الوحدات الإدارية. على حين يتصل الركن أو البعد الثالث بالرقابة وحسن الأداء وتطبيق القوانين والأنظمة، وتتضمن الرقابة هنا الرقابة السياسية والرقابة القضائية والرقابة الإدارية (٢). هذه الرقابة تصدر عن مصدرين، الأول جماهيري من أسفل، والثاني مركزي تمارسه مؤسسات السلطة المركزية من أعلى. ولإدراك الطرح الحديث لمفهوم اللامركزية في العقود المحدودة الأخيرة فإننا نحاول إدراك هذا الطرح من خلال عدة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول في أن هذا المفهوم وما يرتبط به من مفاهيم ومتغيرات يشكل في علاقته بالتنمية ثورة في الفكر التنموي، خاصة في مجتمعات العالم الثالث، التي تخضع للثقافة التقليدية المشبعة بالعواطف والمضامين الأبوية. وهى المضامين والعواطف التي شكلت سلوك أنظمتها السياسية في الإدارة والحكم، وحتى في رؤيتها للتنمية. تجسيداً لذلك فإننا إذا تأملنا التجارب التنموية التي وقعت في العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين. فسوف نجد أنها

تتميز بثلاث خواص. الأولى أنها تنمية مركزية تتم بالوكالة دون تفويض حقيقي من الجماهير. أى أن السلطة المركزية كانت هى التى تحدد أهداف التنمية وأولوياتها وآليات تجسيدها، وقد أعتبرت الجماهير فى هذه الحالة آلية من آليات تجسيد هذه التنمية. وبرغم حصول الجماهير على بعض فوائد هذه التنمية، إلا أنها تنمية وإن أشبعت إحتياجات غالبيتها إلا أنها كانت تنمية مفروضة لم تسمح سوى بحدود دنيا من المشاركة، الأمر الذى دفع الجماهير إلى الإنسحاب من دعمها وإن لم تعارضها. فى حين تشير الخاصية الثانية إلى أنها تنمية حضرية أو عاصمية بالأساس، متحيزة لسياق المركز والمسيطر، وذلك يرجع فى جانب منه إلى أن الجماهير الحضرية هى الأعلى صوتا. ثم أن السياقات الحضرية، هى التى تمتلك الأبنية التحتية الملائمة نسبيا لمتطلبات التنمية والتحديث، إضافة إلى أن السياقات الحضرية تعيش فيها عناصر النخبة المركزية المسيطرة على حركة المجتمع والتفاعل الحادث فيه. بينما تتصل الثالثة بخاصية الإستبعاد، فقد كانت التنمية المركزية تتم عادة إستناداً إلى إحدى القوى الإجتماعية، وهو ما كان يعنى تلقائيا إستبعاد قوى إجتماعية أخرى. ومن ثم فهى تنمية وإن كانت شاملة إلا أنها لم تحصل على الدعم الكامل من كل جماهير المجتمع، بل ظلت هناك فئة معارضة لها أو منسحبة من المشاركة فيها.

على خلاف ذلك نجد أن التنمية فى ظل إستراتيجية اللامركزية تسعى على عكس غالبية أشكال التنمية المركزية إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين فى عملية إدارة الحكم الرشيد Good Governance. بحيث شهدت العقود الماضية إهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية، وبقى أن تدخل فى نطاق إهتمامها الأبعاد الإجتماعية والثقافية. وقد تحقق ذلك فى إطار إتجاه العديد من الدول إلى إقتضاء السوق، وإزدياد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والإتجاه نحو مزيد من الديموقراطية والتمكين Empowerment. وتبنى المنظمات العامة لمفاهيم مقتبسة من إدارة الأعمال مثل المقارنة المرجعية Benchmarking وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management. كما أصبح هناك تأكيد

على أن تكون المؤسسات المحلية أكثر إستجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية، عن طريق صناع القرار المحليين الذين هم أكثر إلماما بالشئون المحلية وأكثر قدرة على الإتصال بالمواطنين المحليين. وقد عبرت عن ذلك تقارير البنك الدولي المتعلقة بالتنمية في العالم في ظل العديد من العناوين مثل "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير" و "جعل الدولة أكثر قربا من الناس" و "التحول إلى المحليات". كما تجلى الإهتمام باللامركزية في تركيز المؤسسات الدولية المانحة على موضوع اللامركزية، وفي تبنى العديد من دول العالم صورة أو أخرى من صورها (٣). بحيث يشير كل ذلك إلى أننا أمام تحول شامل في الفكر التنموي يسعى إلى إرساء منطلقات مقابلة أو مضادة للمنطلقات التي إنطلقت منها نماذج التنمية في العقود السابقة.

ويشير البعد الثاني إلى إرتباط مفهوم اللامركزية بحزمة من المفاهيم التي طفت على سطح الفكر التنموي بخاصة في العقد الأخير من الألفية الثانية وحتى الآن، وذلك بتأثير الأفكار والشعارات التي تموج بها مضامين العولمة. فقد إرتبطت اللامركزية بمفهوم المشاركة، حيث يشارك الناس في القرارات والجهود والسياسات، التي تستهدف الارتقاء بأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. بحيث يصبح القرار التنموي صادر عنهم، ومن ثم يصبحوا أكثر فاعلية في المشاركة في تجسيده. كما ترتبط اللامركزية بمفاهيم الديمقراطية والإصلاح السياسى، وهى المفاهيم المضادة لمفاهيم النزعة الأبوية في الحكم والإدارة. لذلك فإننا نعتقد أنه من الصعب نجاح سياسات التأكيد على اللامركزية بدون نجاح الإصلاح السياسى والديموقراطى، وهو الإصلاح الذى يرفض تركيز السلطة وإضعاف المؤسسات التنموية، أيا كانت طبيعتها سياسية او إقتصادية. ذلك بالإضافة إلى تداول السلطة على كل المستويات وهو مضمون جوهرى بالنسبة لمفهوم اللامركزية.

كما يرتبط مفهوم اللامركزية كذلك بمفهوم حقوق الإنسان، وهى الحقوق التي تبدأ من حقه في إشباع حاجاته الأساسية، في ظل ظروف تتيح له ذلك بسهولة ويسر، وحتى حقه في المشاركة بفاعلية في صياغة مختلف القرارات

التنموية من خلال الآليات التي تيسر ذلك. ويرتبط بحقوق الإنسان كذلك، الحقوق المرتبطة بالمساواة في الحصول على مختلف فرص الحياة، وكذلك حقه في حرية التعبير، إضافة إلى الحقوق المرتبطة باحتياجات بعض الفئات الإجتماعية الناقصة الحقوق في المجتمع، كالمهمشين أيا كانت طبيعة المتغير المسئول عن تهميشهم. وحقوق المرأة في إطار الإهتمام بالأسرة والمجتمع، وهو ما يعرف بطبيعة الحقوق المتوازنة التي تؤكد على قطب الجماعة مثلما تؤكد على قطب الفرد. يضاف إلى ذلك الحقوق المتعلقة بالطفولة، وهى الحقوق التي تؤكد عليها التنمية المستدامة، التي تهتم ببعث المستقبل كما تهتم بعض الحاضر. ذلك إلى جانب إرتباط اللامركزية بحقوق الجماعات الإثنية على الصعيد العالمى إيا كان المتغير المسئول عن إثنية الجماعة.

بالإضافة إلى ذلك فقد إرتبط مفهوم اللامركزية بحالة تراجع الدولة القومية باعتبارها الفاعل التنموى الوحيد، حيث يؤكد نظير العولمة على أن الدولة القومية لم تعد هى الفاعل الإقتصادى الذى يخطط لعملية التنمية ويقود بإتجاه تجسيدها. ومن ثم فقد بدأ الحديث عن دور القطاع الخاص ودور المجتمع المدنى ودور المحليات في عملية التنمية، وهو ما يشكل تحولا أساسياً لم يعد مناسباً في إطاره التأكيد على فاعل واحد هو الذى يقوم بعملية التنمية، بل يوجد بديلاً لذلك أو إلى جانبه فاعلين عديدين. وأن دور الدولة يكمن بالأساس في دور من يراقب الأداء، ويؤكد على تآزر الجهود، والذى يتولى حل المشكلات التى قد تظهر بين مختلف الفاعلين. وفي هذا الإطار يرتبط مفهوم اللامركزية كذلك، بدعوة الجماهير للمشاركة في جهود التنمية من أوسع أبوابها، إبتداء من التفكير في مشروعات إشباع الحاجات أو المشروعات التنموية، وحتى إصدار قراراتها وتنظيم توزيع الفرص المتعلقة بها.

إلى جانب ذلك يرتبط مفهوم اللامركزية بمفهوم المجتمع المدنى، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، التى بدأت تلعب دور تنموياً أساسياً ومحورياً. سواء على مستوى إشراك الناس في الأرتقاء بأوضاع مجتمعاتهم المحلية، وهى المشاركة التى تستلزم توعيتهم وتدريبهم على أصول إدارة الحكم الرشيد، وهو

التدريب المتصل بتأهيلهم للمشاركة الديمقراطية. إضافة إلى تزويدهم بالقدرات التى تساعدهم على بناء المشروعات التى تستهدف النهوض بالمجتمع المحلى. إلى جانب ذلك يرتبط مفهوم اللامركزية بالمجتمع المدنى، بسبب قدرة الأخير على تعبئة الناس وتنظيم مشاركتهم فى بناء المشروعات التى تساعد فى إشباع حاجات المجتمع المحلى، والأرتقاء بأوضاعه وتوفير مختلف الفرص المتصلة بنوعية الحياة الملائمة فى إطاره. وهو ما يعنى أن مفهوم اللامركزية إرتبط بالمفاهيم الراضية لمفاهيم النزعة الأبوية، والحكم القهرى المتسلط، وتهميش الجماهير أو إستبعادها، والغبن الواقع على فئات أو جماعات فى المجتمع، وكذلك بالمفاهيم السلبية المرتبطة بالأداء البيروقراطى ذو النزعة المركزية.

ويتصل البعد الثالث بالنقص الذى يعانى منه الفكر التنموى المتعلق بالدعوة إلى اللامركزية، حيث إقتصر الأهتمام بالأبعاد السياسية والإدارية والإقتصادية حين التفكير فى اللامركزية، وأغفلت المتغيرات الإجتماعية والثقافية، وهى متغيرات تلعب دوراً أساسيا فى تيسير أو إعاقة قبول اللامركزية كإستراتيجية فى التنمية. وذلك يرجع بالأساس إلى أنه إذا كانت اللامركزية تدعو فى جوهرها إلى الإقتراب من الجماهير وتطوير القنوات التى تفرض مشاركتها، فإن ذلك كان يفترض أن تعالج فى هذا الإطار ثلاثة مكونات. حيث يتعلق المكون الأول بالمعوقات التى أعاقت الجماهير عن المشاركة فى الماضى وأبرز هذه المعوقات هى الإدارة المركزية التى شكلت شريحة أو طبقة فوق الجماهير، والتى تنظر من أعلى إليها، والتى تدرك بنوع من السيادة الإستجابة لحاجات الجماهير. لذلك كانت الإتجاهات العدائية المتبادلة بين الجماهير والإدارة المركزية سببا أساسياً فى عدم قدرة السلطة أو الادارة على تعبئة الجماهير لإنجاز المشروعات التنموية. بحيث نجد أن الإدارة المركزية فى كثير من الأحيان بتوجهاتها وقيمها، شكلت عقبة أمام مشاركة الجماهير فى عملية التنمية، وكذلك فى عجزها عن تحقيق التنمية بالمعدلات الملائمة لظروف عديدة (٤).

بينما يتصل المكون الإجتماعى الثانى بطبيعة التكوينات الإجتماعية التى تصطف من خلالها الجماهير. وفى هذا الإطار فإنه إذا كانت الجماهير تصطف

من خلال تكوينات تقليدية كالعائلة والقبيلة، فإن ذلك قد يؤدي إلى إعاقة المشاركة وفق الأسس الحديثة لإدارة الحكم الرشيد. إلا إذا بذل جهد كبير لتوعية البشر الذين ينتمون إلى هذه التنظيمات التقليدية بأسس المشاركة الحديثة وإقتناعها بذلك، أو أن يبذل جهد في تطويرها للإستفادة منها في تأكيد صيغة الإدارة اللامركزية. وإذا كانت ثمة ظواهر سلبية فرضتها التكوينات الجماعية التقليدية على التنظيمات الإدارية في نماذج التنمية السابقة، فإنه من الضروري العمل في إتجاه تقليص التأثير السلبي لهذه التكوينات على أداء اللامركزية، أو الإستفادة منها في دعم هذا الأداء.

بينما يتصل المكون الثالث بطبيعة منظومات القيم التي تطورت تاريخياً والتي تضبط توجهات البشر وسلوكياتهم نحو السلطة المركزية عموماً بتنظيمها وجهازها البيروقراطي. وهى ثقافة ذات طبيعة سلبية بالأساس، كما أنها الثقافة التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في إعاقة قبول اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، تحتوى على عديد من الآليات التي تدعو الجماهير للمشاركة. في هذا الإطار من الضروري أن يبذل جهد لتوعية البشر بثقافة اللامركزية ومنظوماتها القيمية، حتى تشكل الطاقة التي تدفع البشر إلى تبنيتها والتدفق من خلال تنظيماتها للمشاركة في عملية التنمية. وهو الأمر الذي يعنى أهمية ضرورة إهتمام الفكر أو التنظير المتعلق باللامركزية بالأبعاد الثقافية والاجتماعية، بإعتبارها الأبعاد الراسية Residuals الذي يعتبر ما غيرها تجليات لها.

ويتعلق البعد الرابع في بإعتبار اللامركزية إستراتيجية فاعلة لعملية الأدماج الإجتماعى، وفي إطار هذا البعد فإن عملية الإدماج يمكن أن تتحقق من خلال ثلاثه مداخل. المدخل الأول هو العمل على توفير الحاجات الأساسية للناس، في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والعمل والدخل، وقيادة نوعية حياة ملائمة في العموم (5). بحيث يصبح هذا الإشباع للحاجات قاعدة أساسية لإرتباط الإنسان بسياقه المحلى لكونه يقدم إشباعاً أساسياً له. وفي هذا الإطار يمكن أن تتكاتف جهود الإدارة المحلية مع تنظيمات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص والناس للعمل بإتجاه إستغلال موارد المجتمع المحلى في توفير هذه

الإحتياجات. ويدخل ضمن توفير إحتياجات البشر الإهتمام بالمرافق الأساسية للمجتمع كشبكة الطرق، والكهرباء، والمجارى والمياه، ومختلف المرافق الأخرى. فمن شأن توفير عناصر البناء التحتى أن تلعب دوراً مساعداً فى التنمية المستدامة للمجتمع المحلى. ويشكل المدخل الثانى لإدماج الناس فى المجتمع المحلى على أساس من اللامركزية، بالعمل على بناء قدراتهم بحيث يتحولوا إلى بشر فاعلين فى بناء مجتمعهم المحلى. وفى هذا الإطار من الضرورى أن نعمل على الإرتقاء بالأوضاع الصحية للبشر، فالبشر ذوى الصحة المعتلة لن يستطيعوا العمل بكفاءة مما يؤثر على قدرتهم على توليد الدخل. وإستطراداً لذلك من المهم أن تعمل الإدارة اللامركزية على تطوير فرص العمل فى المجتمع، سواء من خلال بناء المشروعات الكثيفة العمالة، التى تساعد فى توفير فرص العمل، او من خلال صيغة المشروعات الصغيرة التى يمكن أن تباشرها المنظمات غير الحكومية(٦). كذلك من الضرورى العمل على تقليص مستويات الأمية فى المجتمع، بل وربطها بتعليم الكبار، وكذلك التأهيل المهنى على بعض المهن التى تعتمد على إستغلال خامات المجتمع المحلى. بحيث يؤدى توفير إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وتقليص معدلات البطالة، والحصول على مستوى تعليمى ودراية تأهيلية، إلى تزويد البشر بإمكانيات الإندماج فى المجرى الرئيسى للمجتمع ليشركون فيه بفاعلية.

ويتصل بعملية الإدماج الإجتماعى إتاحة الفرصة والقنوات الملائمة للمشاركة، وإبراز أهميتها ومحوريتها بالنسبة للناس، على أن توضح المعايير التى تضبط أداء المشاركة فى مختلف المجالات، وهى المعايير التى تدور حول إحترام القانون والالتزام به. إضافة إلى إتاحة المعلومات الكافية، والشفافية، والقابلية للمساءلة والقدرة عليها، إلى جانب الإيجابية، والعمل بإتجاه متطلبات خير الجماعة. وفى هذا الإطار يمكن لتنظيمات المجتمع المدنى، بخاصة المنظمات غير الحكومية، أن تلعب دوراً فاعلاً فى تدريب الناس على المشاركة فى إنجاح الإدارة المحلية وفق صيغة اللامركزية. بأن تعمل على تطوير وعيهم بالتفاعل



الحادث في أي مجال من المجالات، بتزويدهم بالمعارف والمعلومات المتعلقة بأى من القضايا موضع الإهتمام، وإجراء نوع من الحوار أو النقاش بشأنها. يضاف إلى ذلك تعريفهم بأصول المشاركة وقواعدها، ومشكلاتها وأساليب التعامل معها في حالة وجودها (٧). بحيث يساعد ذلك في جعلته على إعادة إدماج الناس في المجتمع المحلي، للمشاركة في أنشطة الإدارة المحلية بعد أن دفعتهم الإدارة المركزية في غالبيتهم إلى الضفاف.

ويذهب البعد الخامس لتبنى اللامركزية كإستراتيجية للتنمية بضرورة توفر مجموعة من الظروف والشروط الأساسية. وسوف نصنفها إلى مجموعتين، حيث تتصل المجموعة الأولى بجملة الظروف التي تستدعى تبنى اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، وهى في الغالب ظروف تتصل ببناء المجتمع. من هذه الظروف الزيادة السكانية في المناطق الحضرية في مقابل إنخفاض الكثافة السكانية في الريف، ويرتبط بذلك عموماً عدم تجانس الكثافة السكانية في المجتمع. ومن الطبيعي أن تنطلق في مثل هذه الظروف موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن وبخاصة العواصم والمدن الكبرى. وما يترتب على ذلك من مشكلات إجتماعية وبنوية، بسبب الهجرة من المناطق الكثيفة السكان إلى مناطق التخلخل السكاني (٨). ويتصل بذلك ظاهرة سلبية أخرى تتمثل إما في نشأة أحياء جديدة في المدن الكبرى، تلتحم على المدى الطويل بالمدينة المركز، بحيث تشكل المدينة في النهاية عبئاً على تنميتها وتوازنها الذاتي، كما تشكل عبئاً على تنمية المجتمع وتطوره بنفس القدر. يضاف إلى ذلك نشأة المناطق العشوائية التي أصبحت خاصة مميزة للتنمية ذات الطبيعة المركزية، فأغلبية العشوائيات التي نشأت في المدن في مجتمعات العالم الثالث، نشأت بسبب التنمية المركزية المشوهة وغير المتوازنة (٩).

من الظروف التي إستدعت تبنى صيغة اللامركزية التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة والتي أصبحت تتلائم مع إحتياجات المجتمعات المحلية، من خلال صيغ المشروعات الصغيرة أو تأسيس البناء التحتي الملائم بأقل تكلفة. يضاف إلى ذلك وقوع تطور في فلسفة إدارة المجتمعات المحلية، فلم تعد مهمتها

هى رقابة أداء الخدمات، بل أصبحت هى المنوط بها أداء هذه الخدمات، كما أن عليها عبئ تنمية الموارد الخاصة بالمجتمع المحلى، وتطوير أساليب الإدارة والتنظيم بإتجاه تبنى المعايير الحديثة، وثقافة التحول إلى اللامركزية. خاصة أن هناك ثورة فى طموحات مجتمعات عديدة، تسابق الزمن لتجاوز حالة التخلف والإنتقال إلى حالة التنمية والتحديث، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال اللامركزية بعد أن فقد خيار المركزية فى مجتمعات العالم الثالث بريقه والاهتمام به، ويتضافر مع ذلك تحرك الصناعة فى غالبية مجتمعات العالم الثالث بإتجاه الانتقال من الحواضر إلى المناطق الأقل كثافة من الناحية السكانية (١٠)، سواء كانت هذه المناطق ذات طبيعة حضرية أو ريفية، إذ يلاحظ أن الفكر التنموى المعاصر يتضافر مع المضامين اللامركزية إلى حد كبير.

إلى جانب ذلك يفترض توفر مجموعة من الشروط اللازمة لنجاح اللامركزية وتأكيد دورها فى التنمية. حيث يتمثل الشرط الأول فى ضرورة إتباع الأسلوب العلمى فى تخطيط الوحدات الادارية، والأبتعاد قدر الأمكان عن التخطيط التقليدى ذو الطبيعة العشوائية أو الأعتباطية. ويمكن أن نتأمل نموذج جنوب أفريقيا فى هذا الصدد، ففى عام ١٩٩٤ شهدت البلاد أولى مراحل التحول الديموقراطى مع نقل السلطة من الأقلية البيضاء إلى الأغلبية السوداء وإنهاء سياسة التفرقة العنصرية Apartheid. وصاحب ذلك تطور ديموقراطى موازى على صعيد الإدارة المحلية، منذ ذلك التاريخ، بدا بالتركيز على تطوير أجنحة إجتماعية تمهد الطريق لتحسين الخدمات العامة على المستوى المحلى. وقد تبلورت هذه الأجنحة فقط عام ٢٠٠٠ فى صورة قانون الحكم المحلى، الذى أعطى الكثير من السلطات والمسئوليات للوحدات المحلية، وأعاد تقسيم البلاد طبقا لمعايير إقتصادية وإجتماعية إستناداً إلى أسس ومعطيات علمية. وقد أكدنا على حالة جنوب أفريقيا بإعتبار أن تحول جنوب أفريقيا إلى اللامركزية وقع حديثاً، ومن ثم فهى حالة يمكن الإستفادة منها. كما يرجع أيضاً إلى أنها حالة لدولة ما تزال فى طور التطور والإنتقال الحذر من نظام مركزى بحث إلى نظام لا مركزى كامل، وهو ما ينعكس على عدد من السياسات المحلية الخاصة بإدارة الخدمة المدنية (١١). ومن المتصور أن نطرح عدة معايير يمكن أن يستند إليها

إعادة تشكيل الوحدات المحلية في إطار اللامركزية، من هذه المعايير الكثافة السكانية القائمة، كذلك نمط الإنتاج السائدة والطابع المهني. يضاف إلى ذلك طبيعة التكوينات الإجتماعية السائدة القرابية والعائلية في مقابل الفردية. ذلك إلى جانب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع المحلي، ومدى كونها تدعم أو تعوق تبني منطق الإدارة اللامركزية في تنمية المجتمع المحلي.

ويتمثل الشرط الثاني في أهمية توفير الإطار الدستوري والقانوني الملائم لتبني اللامركزية كإستراتيجية للتنمية. ويمكن أن يتحقق ذلك على مرحلتين، في المرحلة الأولى يمكن تطوير نوع من الوعي العام من خلال الإتصال بالتنظيمات والمؤسسات السياسية الفاعلة كالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الشعب والشورى، ومنظمات الأعمال والطلاب والعاملين في قطاعات التعليم والصحة. إلى جانب رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ورجال السياسة وقادة الرأي، حيث تجرى المناقشات والحوارات مع مختلف هذه التنظيمات والفئات، حول اللامركزية كإستراتيجية للتنمية باعتبارها الموضوع الأساسي لهذه الحوارات (١٢). بحيث تصبح هي الموضوع الأبرز في الفضاء العام للمجتمع. وتستند المرحلة الثانية إلى جهد المرحلة الأولى التي تشكل إلى جانب متغيرات أخرى عاملاً ضاغطاً لإجراء تعديلات دستورية نستند إليها في إصدار ترسانة قانونية، تساعد في ترسيخ مكانة اللامركزية كإستراتيجية للتنمية. بحيث تساعد الأطر الدستورية والقانونية في التحديد الواضح للمسئوليات والقواعد التي تضمن الشفافية في شئون التعيين والمكافآت وتقييم الأداء (١٣). ذلك بالإضافة إلى الأتصال بالمسؤولين التنفيذيين عن السياسات التنموية في مختلف المجالات لتطوير إدراكاتهم بأهمية ومضامين اللامركزية.

ويتصل الشرط الثالث بأهمية بذل جهد إعلامي شامل يسعى إلى بناء الوعي بأن اللامركزية هي الإستراتيجية الأمثل لتطوير المجتمع وتحديثه. وفي هذا الإطار فنحن نتحدث عن تطوير الوعي الموضوعي بملاءمة اللامركزية للظروف التنموية في عالمنا المعاصر. وفي ذات الوقت تطوير الوعي المتعاطف الذي يدفع مختلف الفئات، إلى دعم جهود ترسيخ اللامركزية، والعمل على نجاح

إدارتها للتنمية. في هذا الإطار ينبغي أن يوجه هذا الجهد الإعلامى إلى صانعى السياسات الإجتماعية وقادة الرأى والموظفين التنفيذيين، وكذلك المسئولين الحكوميين من مختلف المستويات. كما ينبغي أن توجه أيضا إلى البشر في المجتمع باعتبارهم الذين سوف يشاركون في تجسيد مضامين التنمية بواسطة اللامركزية لتأسيس إقتناع عام بها. كما يجب أن يستهدف هذا الجهد الإعلامى رجال الأعمال والعاملين بالقطاع الخاص، إضافة إلى قادة المجتمع المدنى. باعتبار أن هذه القطاعات سوف تشارك بفاعلية في إنجاح تجربة اللامركزية كمدخل للتنمية والتحديث. ويمكن للإعلام أن يحقق ذلك بوسائل عديدة، إذ يمكن أن يستخدم الصحف الأوسع إنتشاراً، التى تخاطب مختلف فئات المجتمع. كما يمكن أن يستخدم وسائل الأتصال المرئية والمسموعة، ليتوجه بمضامين تخاطب مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى اللجوء إلى المؤتمرات والندوات والنقاشات العامة، حتى يتوفر وعى كامل بإيجابيات اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، مع العمل على تقليص سلبياتها ان وجدت في التطبيق. بحيث يساعد هذا الجهد الإعلامى الشامل على تأسيس قبول عام للامركزية كأسلوب فى الأدارة والحكم.

ويؤكد الشرط الرابع على ضرورة مراعاة التوازن بين اللامركزية والمركزية خلال فترة التحول من المركزية إلى اللامركزية. وإذا كانت إدارة الوحدات المحلية إستناداً إلى معايير اللامركزية هى الهدف، فإن هذا التحول ينبغي أن يستند إلى إعادة صياغة نظم العاملين المدنيين على المستوى المحلى، بصورة تمكن من تأدية مجموعة جديدة من المهام بفاعلية وكفاءة. حيث يكون من الضرورى تعديل القواعد والتشريعات لضمان تحفيز العاملين على القيام بعملهم، مع القدرة على جذب الخبرات المتخصصة فى المجالات المختلفة، لدفع هذا التحول بتدرجية وسلاسة (١٤). فى هذا الإطار من الضرورى أن تقوم رقابة واضحة من قبل السلطة المركزية على الإدارات المحلية خلال فترة التحول. ولا يعد ذلك تسلطاً من قبل الحكومة المركزية على حساب المحليات، بل يمكن إعتباره فى واقع الأمر دعامة معززة لآليات الرقابة المركزية فى أى دولة حديثة العهد باللامركزية. لذلك حرص المشرع فى كثير من الدول التى تحولت إلى

اللامركزية على تعيين نظام رقابي صارم على أداء المحليات. حيث يوجد مثلاً إلزام بتقديم تقارير دورية من وإلى مختلف الجهات المحلية والمركزية. إذ تتناول هذه التقارير مدى تحقق الأهداف المحددة، سواء في نظم إدارة الأداء أو في خطط التنمية المتكاملة والخطوات التي أتخذت لتحسين الأداء والوضع المالي السنوي مقارنة بالسنوات الماضية. وهنا يجب أن يتم إبلاغ المواطنين، من خلال القنوات الإعلامية بميعاد مناقشة التقارير الدورية، وتكون المناقشة علنية بما يحقق قدرًا عاليًا من الشفافية في الإدارة (١٥).

وفي إطار ذلك فإننا نجد أن المراقبة المركزية للإدارات المحلية التي تعمل وفق صيغة اللامركزية في فترة التحول، تعمل على إنجاز ثلاثة وظائف أساسية. وتتمثل الوظيفة الأولى في أن المراقبة المركزية تلعب دوراً أساسياً في مواجهة الفساد، الذي قد يقع في نطاق الإدارة المحلية بفعل ضغط التكوينات الجماعية المحلية، أو بفعل الثقافة التقليدية. بحيث تكشف المراقبة المركزية عن أي انحراف عن معايير الإدارة الرشيد في الحكم، كاحترام القانون، وإتاحة المعلومات والشفافية والقبول بالمساءلة. كما تساعد هذه الرقابة في إحكام الأداء الإداري في ظل الثقافة والقيم اللامركزية، وذلك حتى لا يفشل التحول باتجاه اللامركزية. وإذا كانت خبرة التحول إلى اللامركزية في منطقة شرق آسيا قد عانت من الفساد لفترة طويلة، حيث أضحى الفساد المنتشر من الظواهر التي عانت منها بلدان مثل سنغافوره واليابان وهونج كونج والصين وأندونيسيا وفيتنام. فإننا نجد أن هذه المجتمعات حينما تحولت إلى اللامركزية استطاعت بواسطة التأكيد عليها من خلال الإتفاق العام، وتأسيس التحالف بين الإدارات المحلية والمجتمع المدني وإشراك الرقابة الشعبية، القضاء على هذه الظاهرة السلبية. كما أدت الرقابة المركزية على أداء الإدارات اللامركزية في المحليات، ووظيفة ثانية تتصل بتأكيد حقوق المواطنين في المساءلة ومناقشة التقارير (١٦). بحيث تنتقل الرقابة التي تقوم بها الإدارة المركزية في فترة التحول إلى المواطنين بعد إستقرار تجربة اللامركزية. كما أدت الرقابة المركزية ووظيفة هامة وثالثة بخاصة في إطار عالمنا العربي حيث التكوين الفسيفسائي، تتمثل في الحفاظ

على وحدة وتماسك المجتمع. فبرغم أن اللامركزية تعتبر أكبر ضمان لوحدة المجتمع، غير أنه نظراً لحدثة الدولة العربية فإننا نجد أنها لم تشكل بعد الإطار القوي الموحد لمختلف المحليات أو الجماعات المشكلة للمجتمع. ونظراً لضعف هذا الإطار الموحد، فإن ذلك قد يغري الوحدات المحلية خاصة إذا تغذت بواسطة الإختراقات الخارجية التي تدعم النزعات الانفصالية، بالإنفصال عن المجتمع والدولة الأم (١٧). وهو ما قد وقع في مجتمع كالسودان حيث إتجه جنوبه إلى الإنفصال عن والشمال كما يسعى الآن شرقه وغربه في ذات الاتجاه. وكذلك الأكراد وبعض فصائل الشيعة في العراق، والبوليساريا في المغرب، وغير ذلك من الجماعات التي لديها هذه النزعات في عالمنا العربي. لذلك فإن التحول إلى اللامركزية ينبغي أن يكون متدرجاً، وبإشراف أو مراقبة من الإدارات المركزية.

وإذا كانت المركزية هي الصيغة الإدارية المتبعة في التنمية السابقة على تبني اللامركزية، فإنه من الضروري تعريض الثقافة المرتبطة بها لنوع من النقد الصارم، الذي تمارسه كافة مؤسسات بناء الوعي، بحيث يحتوى هذا النقد على أربعة طبقات. في إطار الطبقة الأولى ينبغي توجيه النقد إلى منظومات القيم المتضمنة في الثقافة المركزية، بحيث تبرز سلبياتها سواء فيما يتعلق برفض مشاركة الجمهور، أو عدم المرونة، أو فيما يتعلق بإنخفاض معدلات الإنجاز والآداء. وفي الطبقة الثانية يتم نقد منظومات القيم في ثقافة المجتمع المحلي التي يدعم وجودها قيم الثقافة المركزية كالثقافة التقليدية والأبوية. فإضعاف مرجعية الثقافة المركزية على صعيد المجتمع يساعد في تبني منظومات القيم المرتبطة باللامركزية. وفي الطبقة الثالثة نستدعي إلى الفضاء الثقافي للمجتمع المفاهيم المرتبطة باللامركزية كمفاهيم الإصلاح السياسي والديموقراطية، وغير ذلك من القيم المصاحبة لها. وفي إطار الطبقة الرابعة يتم طرح قيم اللامركزية للنقاش العام، لتأسيس قناعة عامة بها، إضافة إلى إعادة تأهيل العاملين في الإدارات المحلية والجماهير المتعاملة معها وفق هذه المنظومة القيمية. حتى تصبح قادرة على توجيه السلوكيات والتفاعل في نطاق الإدارة اللامركزية، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً محورياً في هذا الإتجاه.

### ثانياً: السكان متغير حاضر في التحول إلى اللامركزية

يعد السكان أبرز المتغيرات الفاعلة في تنظيم التحول من المركزية إلى المركزية، وذلك يرجع إلى أنه خلال عملية التنمية والتحديث، قد يلعب متغير السكان دور سلبي، كما حدث في غالبية مجتمعات العالم الثالث. حيث أدى إلى إهتزاز وعدم توازن بناء التنمية بسبب تركيز السكان في العواصم الحضرية بكثافة عالية في مقابل إتجاه الكثافة إلى الإنخفاض أو التخلخل في الريف أو البادية أو ساحات المجتمع الأخرى. بحيث نجد أنفسنا أمام وضع سكاني مخلخل ومتناقض مع قانون ومتطلبات النمو الحضري، وهو القانون الذي يؤكد على ضرورة أن تكون نسبة الريف إلى الحضر هي ٣ إلى ١. على حين أننا نجدها في عالمنا العربي قد إختلت المعادلة حتى بلغت ٦٠٪ بالنسبة لسكان الحضر في مقابل ٤٠٪ لسكان الريف (١٨). وبرغم ذلك فإننا نجد أن سكان الحضر والسياقات الحضرية تسودها نوعية حياة متميزة وأحياناً مرتفعة نتيجة لتوفير مختلف الفرص بها بدرجة تفوق الريف. الأمر الذي أدى إلى إنطلاق موجات الهجرة من الريف إلى العواصم والمدن الحضرية، بحيث أسهم ذلك بدرجة أعلى في تأسيس الخلل السكاني. بالإضافة إلى ذلك فإن متغير السكان يلعب دوره الضاغط حينما يعمل على تشويه عملية التنمية في المجتمع، لأنه يؤدي زيادة السكان بسبب موجات الهجرة المتتالية إلى العواصم والمراكز الحضرية، وهو الأمر الذي يعمل على توجيه موارد الدولة لإعاشة هؤلاء السكان بدلا من بناء قواعد التنمية. تؤكد ذلك إحدى الدراسات أنه منذ تفعيل نظام الخطط الخمسية في عام ١٩٦١ وحتى الأعوام الأولى من الألفية الثالثة، تم تخصيص ٤٠٪ من الميزانية للقاهرة ونحو ٢٠٪ للأسكندرية، ونحو ٤٠٪ لباقي محافظات مصر. وتأكيداً لذلك يؤكد المعمارى صلاح حجاب أن الحكومة قامت بتخصيص نصف الميزانية لإفادة ١٩٪ من الشعب، بحيث أسفر هذا الخلل إلى تحويل القاهرة إلى مدينة تعاني من الانفجار السكاني. فقد إستقر معدل نموها عند ١٥٪ في تسعينيات القرن العشرين مع أن معدل النمو السكاني للمجتمع ككل بلغ نحو ٨,١٪ (١٩). وهو الأمر الذي يعنى أن عنصر السكان يمكن أن يلعب دوره كمتغير يضغط في إتجاه التحول إلى اللامركزية. فإذا حدث التحول

وحقق نجاحا - وهذا ما نأمله - فإن السكان في حالة التحول إلى اللامركزية وفق معايير وأسس علمية يمكن أن يلعبوا دوراً محورياً في الحفاظ على التوازن والأستقرار الإجتماعى، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو متجانس لحالة العمران في المجتمع في جملته. ذلك يفرض علينا التأكيد على مجموعة من الإعتبارات الأساسية، التى ينبغى أن تضبط التحول من المركزية إلى اللامركزية.

ويتمثل الإعتبار الأول في أن مجتمعات العالم الثالث ومجتمعنا المصرى مستقطبة بين الحضرية والريفية، وأن كان هذا الإستقطاب بدأ في التحول إلى متصل Continuum بعد أن تلونت أطراف المدينة، عموما والعاصمة بخاصة بالطابع الريفى. في مقابل إختراق الحضرية للفضاء الريفى. في هذا الإطار فإنه من الضرورى دفع المجتمع من خلال اللامركزية كإستراتيجية في التنمية بإتجاه التحول إلى الطرف الريفى من المتصل، من خلال التنمية الإقتصادية والسياسية والثقافية للريف. بحيث تؤسس سياقاً مولداً للفرص في مختلف المجالات يمكن أن يشكل بحد ذاته عائق أمام إنطلاق موجات الهجرة والسكان من الريف إلى الحضر. ويمكن القول بأن اللامركزية يمكن أن تلعب دوراً في هذا الإطار، بحيث تتمكن في المستقبل البعيد من تحقيق نوع من التجانس الإجتماعى والإقتصادى والثقافى، يقترب فيه الريف من الحضر، بحيث تصبح الإختلافات بينهما إختلافات في درجة نوعية الحياة فقط، وليس في نمط نوعية الحياة كلية.

ويشير الإعتبار الثانى إلى أن هندسة التحول من المركزية إلى اللامركزية، ينبغى أن تستند إلى متغيرات عديدة يجب الإستفادة منها في تحقيق التوازن التنموى أبرزها السكان والموارد والمساحة وطبيعة التكوينات الإجتماعية ونمط الثقافة. في هذا الإطار فإننا نعتقد أن واقع المجتمع المصرى يشهد تبايناً واضحاً من حيث الكثافة السكانية وهو التباين الذى يتحكم فيه نهر النيل بالأساس. فهناك تباين في الكثافة السكانية في صعيد مصر يشبه سنام الجمل على ما يذهب جمال حمدان، حيث الوسط هو الأعلى كثافة بين شمال الصعيد وجنوبه، بينما نجد أن السياقات في شمال وجنوب الصعيد هى الأقل أو الأخرى



كثافة، لأن ذلك يرتبط بمساحة الأرض المحيطة بمجرى النيل. وبنفس المنطق فإننا إذا نظرنا من القاهرة إلى أعلى حيث شاطئ البحر المتوسط فسوف نجد أن الدلتا يحكمها قانون آخر للكثافة السكانية. فكلما تحركنا من القاهرة إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط كلما إتجهت الأرض إلى الإتساع والكثافة السكانية إلى الأنخفاض. وكلما إنطلقنا من وسط الدلتا إلى شرقها فسوف نتحرك من الموضع الأعلى كثافة إلى الموضع الأقل كثافة، ونفس الأمر إذا أنطلقنا من ذات الخط إلى الغرب. وهو ما يعنى أن ثمة علاقة للسكان بالمساحة في المناطق المختلفة للصعيد أو الدلتا، إذا ترتفع الكثافة حينما تضيق المساحة وتكون الأرض خصبة، وتتسع المساحة وتنخفض الكثافة حينما تكون الأرض أقل خصوبة (٢٠). وإذا كانت الأرض في هذه الحالة تعد هي المورد الإقتصادي المحورى، فإن مدى توفر موارد إقتصادية اخرى يلعب دوراً أساسياً في إرتفاع أو إنخفاض الكثافة السكانية. ومن الطبيعى أن يكون لهذه المتغيرات الثلاثة - السكان، والمساحة والموارد - علاقة بالمتغيرات الإجتماعية والثقافية، التى يؤدى تفاعلها إلى تشكل السياق بإعتباره كتلة عمرانية - أي إجتماعية - يمكن أن تشكل نطاقاً لوحدة يمكن أخذها في الأعتبار في حالة تأسيس سياسات التحول من المركزية إلى اللامركزية.

ويتصل الإعتبار الثالث بالدور الذى تلعبه اللامركزية في الأرتقاء بأوضاع الوحدة المحلية. وذلك لأن الإدارة المركزية تسعى إلى تحديد الموارد الإقتصادية التى تتوفر للوحدة المحلية، وكذلك الموارد المهنية للسكان، بحيث تيسر الظروف التى تتيح الإستفادة المثلى من الآداء الإقتصادى للسكان. في هذا الإطار فإننا إذا تأملنا المجتمع المصرى، فسوف نجد سياقات إجتماعية ومهنية متنوعة، بعض السياقات تشتهر بصناعات أو إنتاج إقتصادى معين، في مقابل وجود بعض السياقات ذات الطبيعة السياحية بالأساس. بينما سياق ثالث تسوده خامات معينة يمكن الإستفادة منها بتحويلها إلى إنتاج إقتصادى، إذا أمكن تطويره يمكن أن يجد له اسواقه في الداخل أو الخارج. أمثلة على ذلك صناعة الأخشاب في دمياط وخامات قش الأرز والذرة والقطن، والقمح، التى يمكن أن

تصنع كعلف للماشية في بعض المحافظات الزراعية، في مقابل صناعة البلح وبعض الصناعات المعتمدة على النخيل في الوادي الجديد حيث منطقة الواحات. في هذا الإطار يمكن للإدارة اللامركزية أن تعمل على تدريب السكان في أماط المحافظات المختلفة على مستويين. المستوى الأول تدريبهم فنيا ومهنيا وفق أسس حديثه، بحيث يصبح الإنتاج الصادر عنهم من مستوى متميز الجوده يمكن تعريفه والتوسع فيه. بينما يهتم المستوى الثاني بتدريبهم وفق المضامين والمعاني الحديثه لمتطلبات إدارة الحكم الرشيد، بالتأكيد على معايير الكفاءة والقدرة على المحاسبة والمساءلة وقياس النتائج للحصول على أفضل النتائج الممكنة للإدارة اللامركزية التي يمكن أن تفتح المجال لكثير من الرؤى والأفكار التي قد تختلف من منطقة محلية لأخرى (٢١). فإستناداً إلى هذا الأسلوب في تطوير العلاقة العضوية بين السكان والموارد والمهن والسياق الإجتماعى والثقافى حدث تقدم إقتصادى غير مسبوق في منطقة شرقى آسيا. في هذا الإطار يؤكد أحد التقارير أنه في غضون سنوات قليلة سيعيش جميع سكان هذه المناطق في بلدان متوسطة الدخل ... ووفقا لذات التقرير الذى يصور نتائج تبنى اللامركزية بالنسبة للسكان، فإن خمسين مليون شخص في منطقة شرق آسيا تحرروا من براثن الفقر في السنوات الخمس الماضية فقط. وبعد أن تصل فيتنام إلى شريحه البلدان المتوسطة الدخل - وهو أمر توقع حدوثه بحلول سنة ٢٠١٠- سيكون هناك أقل من ٥% فقط من سكان هذه المنطقة يعيشون في بلدان منخفضة الدخل (٢٢). ويذهب الإعتبار الثالث إلى أهمية مراعاة عدم تطابق الحدود الإثنية للسكان، مع حدود أو نطاق الوحدة اللامركزية، لأن ذلك من شأنه أن يقوى النزعات الانفصالية. وذلك بإعتبار أن غالبية عناصر بناء المجتمع المحلى تعمل في هذه الحالة بإتجاه تعميق الحدود المتميزة أو المتباينة، والتي يمكن أن تشكل قاعدة للعواطف أو النزعات الانفصالية. ذلك يحدث إذا إتسق النطاق المكاني، مع السكان الذين يعيشون على سطحه، بتميزهم الإثنى، أيا كان المتغير الذى يجسد إثنيتهم دينى كان أم عرقى أم ثقافى (٢٣). فإن من شأن هذه الأبعاد أن

تؤسس كتلة سكانية متباينة عن غيرها، إذا توفرت لها الظروف، فإن احتمالات الانفصال عن المجتمع الأم تصبح هى الأقوى من متغيرات الإتصال. فإذا توفرت ظروف أخرى توسع الفجوة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انفصال الوحدة بجماعتها الإثنية، والتحول إلى لامركزية مرتدة. الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها القبائل الزنجية في جنوب السودان والأكراد في شمال العراق، والبوليساريو في المغرب. في هذه الحالة لا تكون اللامركزية طريق إلى مزيد من تماسك الوحدة العضوية للمجتمع، بقدر ما تكون مدخلا لتفكيكه وتشطيه، ذلك يفرض ضرورة الإبتعاد قدر الإمكان في تخطيط وحدات اللامركزية، والوعى قدر الأماكن أن لا تتطابق الحدود الإثنية مع حدود الوحدة اللامركزية.

بالإضافة إلى ذلك تلعب اللامركزية دوراً أساسياً في توسيع مساحة التقاء السكان بالإدارة اللامركزية، وممارستهم لمضامينها بواسطة أساليب كثيرة. من خلال الأسلوب الأول فإن السكان يشاركون في إدارة المشروعات إما من خلال الإقتراع العام لإنتخاب أعضاء الإدارة التى تتولى تسيير شئون الوحدة اللامركزية (٢٤). أو من خلال المراقبة والمساءلة فيما يتعلق ببعض المسائل التى تتطلب الإهتمام العام، كمناقشة التقارير المتعلقة بموضوعات معينة. أو من خلال الإنتظام في تنظيمات المجتمع المدنى، كالمنظمات غير الحكومية للمشاركة في تأسيس مشروعات محدودة. على هذا النحو نجد أن وحدات الإدارة المحلية في كثير من المجتمعات تكون في الغالب قريبة من المواطنين. وفي هذا الصدد تذهب إحدى الدراسات إلى أن هذه الوحدات التى تدار في العادة إدارة لامركزية تتميز بأنها تستقبل آلاف المراجعين من المواطنين، بالإضافة إلى الإتصالات التى تتم بمختلف الأجهزة داخل وحدة الإدارة المحلية (٢٥). في مقابل ذلك فإننا نجد أن الموظف في الوحدات التى تعمل وفق منظومة قيم اللامركزية يولى وجهة عادة شطر الجماهير، وليس بإتجاه الإدارة العليا. لأن هذه الجماهير هى التى تشكل من خلال آليات تنظيمية محددة، مرجعية الرقابة والتقييم بالنسبة لآدائه. وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإرتقاء بأداء مختلف المرافق وتطوير الخدمات وتحديثها في مختلف المجالات وتقريبها من المواطن للحصول عليها بسهولة ويسر.

ويتصل بذلك أن اللامركزية في إشباعها لحاجات السكان لا تحقق هذا الإشباع وفق نمطية واحدة كما تذهب المركزية التي تميل إلى إغفال الخصوصية الجهوية. على عكس ذلك فإننا نجد أن منطق اللامركزية يؤكد على ضرورة ان يكون أداء إدارات اللامركزية متوافقا مع الأوضاع الإجتماعية الإقتصادية للسكان، وهو ما يعنى أن اللامركزية ينبغى أن تكون متحيزة للطابع الغالب من السكان. يدعم هذا المنطق الإجراءات التي تبناها "أفريكه بنيالوسا" عند إختياره عمدة لبوجوتا في عام ١٩٨٨ والتي رأى من خلالها أنه يمكن تحسين "المساواة في نوعية الحياة من خلال التأكيد على المصالح العامة المتصلة بغالبية السكان، بحيث تغلب لغتها على المصالح الخاصة للبعض، في السياقات الحضرية. في هذا الإطار رأى "بنيالوسا" أن وجود شبكة نقل في أي مدينة أمر حاسم الأهمية لتحقيق المساواة. ولأن غالبية السكان فقراء، فقد رأى أن النقل العام ينبغى أن يكون له أولوية على السيارات الخاصة، لكي تسود الديمقراطية ويتأكد الصالح العام. في نطاق ذلك إعتبر بناء الطرق السريعة شاهداً على إنعدام المساواة، لأنها أقيمت بأموال كان يجب أن تنفق لتلبية إحتياجات الفقراء، غير أنها بدلاً لذلك أنفقت مراعاة لمصالح أقلية صغيرة من الأثرياء. وإستناداً إلى ذلك رفضت الإدارة اللامركزية للمدينة خطة لإقامة شبكة من الطرق السريعة، وقررت أن تقيم بدلا من ذلك شبكة للنقل العام، وشوارع للمشاه، وممرات للدراجات. وحل محل النظام الفوضوى لحافلات النقل الخاصة نظام عنكبوتى، تسير فيه حافلات محلية على خطوط سريعة مخصصة لنقل الركاب بسرعة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك قامت الإدارة اللامركزية في بوجوتا بإجراءات مماثلة لتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ. ففى مقابل إتجاه المواطنين ذوى الدخل المرتفع للحصول على منازل كبيرة ذات حدائق، والتردد على الأندية الراقية، يعيش ذوو الدخل المنخفض وأطفالهم في منازل مكتظة ذات كثافة عالية، حيث تمثل الأماكن العامة بالنسبة لهم الخيار الوحيد لقضاء وقت الفراغ. إرتباطا بذلك قام العمدة "بنيالوسا" بتحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن الخضراء والضفاف وأماكن

السير العامة، إيماننا من بأن وجود حيز عام جيد للمشاة هو أمر يبدأ منه تدارك وتحقيق المساواة (٢٦).

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جملة من المعايير التي يمكن أن تضبط العلاقة بين تأسيس المركزية وفقا لمتغير السكان، الذي نتناوله أو نستند إليه هنا، بإعتباره أحد المتغيرات المحورية التي تحدد تقسيم الأقاليم أو المناطق التي تدار إدارة لا مركزية. في هذا الإطار تعد الكثافة السكانية أحد وأبرز مؤشرات توزيع هذا المتغير في الواقع الإجتماعى، والذي يمكن الإستناد إليه كمعيار في تقسيم وحدات الإدارة المحلية. وذلك لإعتبارين الأول أن الكثافة السكانية إذا تضافرت مع عوامل أخرى كالتعليم والدخل الملائم يمكن أن تؤدي إلى كثافة إجتماعية، ترتقى بأوضاع المجتمع عموماً. يضاف إلى ذلك الإعتبار الثاني الذي يذهب إلى أن مستوى الكثافة السكانية تحدد مستوى الحاجة إلى الموارد الإقتصادية والثقافية الأخرى، حتى يمكن أن تتمازج مع هذه الكثافة السكانية فتدفع إلى الإرتقاء بأوضاع المجتمع المحلي، بما يساعد على تعيين حدوده وتبلور هويته. في هذا الإطار فإننا نستعين بتوزيع السكان على أساس مستوى كثافتهم في الكيلو المربع الواحد. وفي هذا الصدد يناقش جمال حمدان توزيع متغير السكان على أساس من كثافتهم، فيؤكد أنه بمقارنة نتائج تعدادات ١٩٤٧ و١٩٧٦ فإننا نلاحظ إتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس أو التجنيس. بعبارة أخرى، فقد قلت فروق الكثافات الإقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان. وعلى العموم فلعل هذا كله يقترب بنا في الواقع من قانون "راتزال" المعروف في كثافة السكان، ومؤداه أن كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الأفراط، فإنها من فرط طفحها تغمر كل المناطق، وتطمس بغلظة الفروق الأصيلة في معادنها وإمكانياتها الدفينة. فتتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاءً متجانساً سميكا غليظا ولكنه صفيق غير حساس، لا يعكس جوهر قدرات التحميل الكامنه ولا يعبر عنها بقدر ما يعبر عن الطفح السكاني الشامل والغامر. ولا جدال أن كثافة السكان في مصر قد بلغت هذا الحد، إن لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا" (٢٧). غير أنه برغم هذه الكثافة

المتطرفه في سمكها العام على الصعيد القومى، فإننا ندرك أن هناك بعض المناطق الأكثر كثافة من مناطق أخرى، برغم تجاوزها جميعاً الحد الملائم. وفي هذه الحالة فإنه يمكن أن نعتبر أن مؤشر الكثافة ما زال له قيمته كمتغير سكاني فرعى، يمكن أن يلعب دوره في تحديد حدود المناطق أو الواحدات المحلية التي يمكن أن تدار إدارة مركزية، مع إمكانية أن يتضاهر هذا المتغير الفرعى مع متغيراتها أخرى ليقترّب بنا من تحقيق تقسيم موضوعى ملائم.

إستناداً إلى مقولات جمال حمدان فإنه بالإمكاننا تصنيف واقع المجتمع المصرى لا مركزياً معتمدين على متغير الكثافة السكانية إلى ثلاثة مستويات. المستوى الأول يتمثل فى إستكشاف توزيع هذا المتغير على واقع المجتمع المصرى عموماً. فى هذا الإطار فإننا نجد أن الصعيد أكثر تجانساً فى كثافته مقارنة بالدلتا، إلى جانب أنه الأعلى كثافة، يتضح ذلك أننا إذا تأملنا تعداد ١٩٤٧ "حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ نسمة أو ٤٢٣ فى الدلتا. كان معامل التجانس فى الأول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية. أى أن مجموع الإبتعدادات عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد. وفى ١٩٧٦ إزداد الصعيد تجانساً على تجانس، حيث هبطت نسبة معاملته إلى النصف، أو من ٢٤٪ إلى ١٢٪. أما فى الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعاً، إذ إرتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪. غير أن المعنى فى الحالتين واحد وهو أن فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة وأخرى شديدة التخلخل. فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة" (٢٨). ويتمثل السبب الأساسى المسئول عن ذلك فى "أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود، لا يعرف مناطق هامشية أو إنتقالية بين الأرض السوداء والصحراء حيث تتدرج فيها الكثافة. أما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الأراضى البور وشبه البور فى الشمال، وشبه الصحراوية والصحراوية فى الشرق والغرب، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة أن لم تقع خارج المعمر والمزروع تماماً.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد "أن الصعيد ليس فقط أكثر تجانساً فى كثافته فقط مقارنة بالدلتا، ولكننا نجده أيضاً أعلى بكثير فى متوسط الكثافة.

بل إنه ليأتى دائماً أو حتى قريب من متوسط كثافة أعلى من متوسط مصر وادي النيل كلها. في حين تأتي الدلتا دائماً دون هذا المتوسط بكثير. ففي ١٩٤٧ حين كان متوسط كثافة مصر وادي النيل عموماً ٥٤٠ نسمة للكيلو متر المربع، ومع إستبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ في الدلتا مقابل ٥٩٢ في الصعيد. أي أن كثافة الدلتا لم تزد عن ٧١,٤% من كثافة الصعيد تنخفض إلى ٧٤,٢% إذا إستبعدنا الإسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا. وفي ١٩٧٦ حين بلغ متوسط كثافة مصر وادي النيل ١٠٤٦ نسمة، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد. أي أن كثافة الدلتا لم تتعد ٧٩,٦% من متوسط الصعيد، تنخفض إلى ٦٨,٥% إذا أستبعدت الإسكندرية ومحافظات القنال. ذلك يعنى أن الصعيد لا شك أكثر إكتظاظاً بالسكان من الدلتا، والدلتا لا تعدو في المتوسط ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس متوسط كثافة الصعيد، تهوى إلى الثلثين إذا إستبعدنا الإسكندرية ومحافظات القنال“ (٢٩).

ويعزى ”حمدان“ السبب في إرتفاع كثافة وتجانس سكان الصعيد إلى أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود لا يعرف مناطق هامشية أو إنتقالية بين الأرض السوداء والصحراء تتدرج فيها الكثافة. أما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الأرض البور وشبه البور في الشمال، وشبه الصحراوية بل والصحراوية في الشرق والغرب، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشده إن لم تقع خارج المعمر والمزروع تماماً. أضف إلى هذا أن الصعيد أكثر تجانساً في ظروفه الطبيعية. فبحكم ضيقة الشديد، ما من رقعه فيه تبتعد عن النهر أكثر من عدة كيلومترات أو أميال على الأكثر. وكل قطاعاته تقع على النيل مباشرة، ولذا فلا فروق هامة في إمكانيات الري رغم تخلف جيب ممتد من الري الحوضى حتى وقت قريب. كذلك فإن التصريف سهل ومباشر إلى النهر على إمتداد قطاعاته. أما الدلتا فتختلف فيها إمكانيات الري والصرف، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية، ما بين الشمال والجنوب وما بين القلب والأطراف إختلافاً شديداً“ (٣٠).

وإذا كان المستوى الأول يطرح إمكانية تقسيم إلى وحدات لا مركزية

كبرى تضم إقليمين كبيرين هما الدلتا والصعيد، منتهكة التفكير الوجودى للملك الفرعونى "مينا" الذى وحد القطرين. فإن المستوى الثانى يتناول الصعيد بذاته، حيث تتباين الكثافة السكانية بين جنوبه ووسطه وشماله. إرتباطا بذلك يؤكد جمال حمدان "أننا إذا إنتقلنا إلى توزيع مناطق الصعيد على أساس من الكثافة السكانية فسوف نجد "يقسم نفسه تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة. أسوان التى تشكل القطاع الجنوبى، وقنا وسوهاج واسيوط التى تشكل القطاع الأوسط، والمنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم التى تشكل القطاع الشمالى. وبرغم أن الفروق فى الكثافة السكانية بين هذه القطاعات الثلاثة أقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا، ولا نقول أنها قد طمست مع إرتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة. بل إننا نجد أن القطاع الأول فى الجنوب القصى قد تلاشى فعلاً وإندغم بالتدرج فى القطاع الثانى، فما عاد لدينا فى الصعيد كله سوى قطاعين إثنين فقط" (٣١).

ويعد القطاع الجنوبى الذى يضم محافظة أسوان هو القطاع الأقل كثافة فى الصعيد وذلك حتى عام ١٩٦٦ " فطوال هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة. فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠-٤٥٠ نسمة فى الكيلو المربع منذ ١٨٩٧ وحتى ١٩٦٠ ولم تبلغ مستوى ٦٠٠ إلا فى ١٩٦٦. وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج أكثر محافظات الصعيد تقليديا... ثم أخيراً جداً بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب أو لثورة ديموجرافية محلية صغيرة، رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد. فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى الثانى شمالاً. وبهذا يعتبر هذا القطاع من أكثر قطاعات الكثافة تفرداً وتبايناً من الناحية المكانية، وكذلك تذبذباً وتغيراً من الناحية الزمانية ... غير أنه مع ١٩٧٦ إنقلبت كثافة أسوان جذريا، فقد طفرت من آفاق ٦٠٠ نسمة إلى ٩٠٠ نسمة بحيث جعلها ذلك تقارب قنا. والواقع أن هذه النقلة فى الكثافة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقمى السابق بالصعيد، والحقتها به منبهة إفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدى. وغنى عن البيان أن ذلك كان من تأثير السد العالى وتدفق الهجرة الداخلية وبصفة خاصة



إلى مدينة أسوان ذاتها. غير أنه برغم ذلك ما زال للقطاع الجنوبي من الصعيد تميزاً بسبب متغيرات أخرى عديدة“.

وإستناداً إلى نفس مؤشر الكثافة السكانية ”يتشكل القطاع الأوسط في الصعيد من محافظات قنا وسوهاج وأسيوط. وقد كان هذا القطاع هو قطاع الكثافة السكانية العظمى في الصعيد، حيث تتراوح كثافته في ١٩٧٦ بين ٩٠٠ إلى ١٢٠٠. إذ يشكل هذا القطاع قمة الصعيد بلا منافس، يعادل في كثافته مرة ونصف المرة على الأقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ونحو ضعف نطاقه الجنوبي السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة أسوان أو أكثر أو أقل قليلاً. قنا هى أقل محافظات هذا القطاع كثافة وقد كانت دائماً أو غالباً ثالث أو رابع أكثر محافظات الصعيد. ومن حيث النمو تكاد قنا تنتقل في كل عقد من مستوى فنوى إلى المستوى الذى يليه، بحيث إرتقت تبعاً من آفاق ٤٠٠ نسمة في البداية إلى أن دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة في النهاية(٣٢). أما سوهاج فهى معا قمة القطاع دائماً وقمة الصعيد تقليدياً، وقد بدأت بكثافة في حدود ٤٥٠ نسمة وإنتهت بكثافة حوالى ١٢٥٠ نسمة، مضيئة إلى كثافتها مئة نسمة كل عقد على التوالى تقريباً. ولا تختلف قصة سوهاج ولا وضعها كثيراً، فهى الثانية كثافة في القطاع الأوسط وكذلك في الصعيد عامة بعد سوهاج. وقد بدأت أسيوط في ١٨٩٧ وهى دون كثافة ٤٠٠ نسمة وإنتهت في ١٩٧٦، وقد تجاوزت كثافة ١١٠٠ نسمة ... نطاق الوسط إذا، في الخلاصة العامة، هو قمة الصعيد كثافة وإحدى قمتى مصر سكان. ومن السهل أن نعلل هذا التفوق البارز بعوامل عديدة. منها تربة أقل رملية من نطاق الجنوب، ولكنها ليست مفرطة في نسبة الطين، سهولة الري والصرف الطبيعى تقريباً. إتساع الوادى بدرجة معقولة، مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى إزدواج الوادى. لكن الغريب أن هذا النطاق كان إلى قريب جداً أكبر وأخر معقل للرى الحوضى في كل الصعيد، فقد كان بكل محافظات الثلاث نحو ربع مليون فدان على الأقل من أراضى الحياض. والمفروض أن يخفض هذا من قدرة الأرض على التحمل بالسكان، وأن تنخفض الكثافة بالتالى على عكس الواقع، ولعل

العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الكبيرة، ولا شك أن الأولى بإقتصادها المعيشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم (٣٣).

القطاع الثالث هو القطاع الشمالى ويضم "محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة، يبدأ هذا القطاع في جنوبه بمحافظات ذات كثافة منخفضة وينتهى في شماله بالجيزة بإعتبارها أعلى كثافة في مصر قاطبة، بحيث تتراوح الكثافة بين ٦٠٠ نسمة ونحو ٢٤٠٠ نسمة. وتفسير حالة الكثافة السكانية المنخفضة في المنيا ترجع إلى عاملين، الأول طبيعى يتمثل في أن إتساع الوادى في المنيا يتضمن هامش صحراوى خفيف التربة نسبياً كثير البدو تاريخياً، وبالتالي قليل السكان تقليدياً، الثانى إجتماعى، يتمثل في أن المنيا ظلت تاريخياً منذ عصر إسماعيل معقل من أعتى معاقل الملكيات الإقطاعية الكبرى التى تعد من كوابح تكاثر البشر (٣٤). وفي بنى سويف يزيد الوادى إتساعاً، بل يصل إلى أقصاه كما نعلم، ولكن على عكس المنيا لا هامش صحراوى ولا إقطاع بصفة خاصة. ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعياً، ثم تصل إلى قمته في الجيزة حيث تسجل رقماً قياسياً في الكثافة في مصر يصل إلى ٢٣٩٦ نسمة. ويرجع إرتفاع الكثافة في الجيزة لأنها أصبحت جزء لا يتجزأ من المجمع المدنى الصناعى الطاغى للقاهرة. فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكاناً إلا لأنها ذيل القاهرة مدينياً. والواقع أن المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط الكثافة ككل، بينما تهبط الكثافة في مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلاً في بنى سويف المتاخمة" (٣٥).

الدلتا هى الأخرى تنقسم إلى أقاليم سكانية أو جغرافية ثلاثة وفي محاولة لتشخيص أقاليم الدلتا وتتابع كثافتها يطلب منا جمال حمدان قائلاً "إرتكز على رأس الدلتا عند القناطر الخيرية التى تقع عند منسوب ١٧-١٨ متراً فوق سطح البحر، وإرسم ثلاثة أنصاف دوائر ذوات أنصاف أقطار تتراوح حول ٥٠-٦٠ كم ومضاعفاتها، أى ١٠٠-١٢٠ كم، ١٥٠-١٨٠ كم. هذه الأقواس

الثلاثة - سيلاحظ - تكاد بالتقريب توازي خط ساحل الدلتا القوسى المحذب ... في الوقت نفسه فإنها ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريضى لأقاليم الكثافة في الدلتا، وهو هيكل لن نخطئ على الفور أن حلقي Concentric أساساً، أى يتدرج في الإنخفاض والإتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية إثر حجر ألقى فيه، فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة، النطاق الجنوبي شديد الكثافة، الأوسط متوسطها الشمالي قليلها“ (٣٦).

ومع إستبعاد القاهرة يشمل الأقليم أو ”المثلث الجنوبي محافظة المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبي الأقصى من الدقهلية، هو إقليم شديد الكثافة جداً، تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ إلى ١٦٠٠ نسمة في الكيلو المربع، لا تقل عن ذلك ولا تزيد. فهذا أقدم قطاعات الدلتا عمراناً وتوطناً، وهنا موطن الكثافات التقليدية. وربما لم يكن بمصر رقعة واحدة متصلة في مثل مساحتها (نحو ٣٥٠٠ كم<sup>٢</sup>) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جداً ... ورغم أن مساحة هذا النطاق لا تزيد عن نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦٪) فإنها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢٪) بإستبعاد القاهرة والأسكندرية ومدن القنال).... خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عد أسباب طبيعية وبشرية مقنعة. فالتربة خصبة غنية معتدلة بالنسبة المثالية من مركب الطين الرملى. والمائية أغنى ما في الدلتا بحكم أنها مجمع الفرعين (رشيد ودمياط) وكل الرياحات والترع الكبرى. كذلك الصرف جيد بحكم أن المنطقة أعلى قطاعات الدلتا. بل أن المشكلة إذا وجدت فهي مشكلة رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما في ”أشمون“ بالمنوفية ومنطقة ”أبو النجا“ بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطمبات. وللسبب نفسه تخلو التربة من الأملاح الزائدة. أما بشريا، فإن المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الملكيات الكبيرة. ولذا فالإقتصاد السائد هو الإقتصاد المعاشى التقليدى، حيث زراعة الحبوب أو الفواكة إلى جانب البرسيم مع الحد الأوسط من القطن. كما أن محصول الفدان من أعلى ما في مصر، وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية، إن لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلاً (٣٧).

ويشكل الأقليم الثانى فى الدلتا النطاق الأوسط ويشمل بنسب متفاوتة "الأجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية بالإضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية، أى بعد سلخ شمالها سابقاً لكل من كفر الشيخ والدقهلية. وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها هذا النطاق، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموماً من حيث مستوى كثافته العام ... ويعد هذا النطاق أقل كثافة من النطاق أو الأقليم الجنوبي بكثير، لكنه شديداً بالتاكيد إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠-٨٠٠-١٠٠٠ نسمة مع فروق محلية كثيرة بالطبع. ولعل كثافة محافظة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة أن تمثل قمة كثافة هذا النطاق أكثر منها متوسطة. وهذا المتوسط إذن هو نحو ثلثى متوسط النطاق الجنوبي من جهة، بينما يعادل ضعف النطاق الشمالى من الجهة الأخرى. مساحة هذا النطاق تزيد نوعاً على ضعف مساحة النطاق الجنوبي، أى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيراً فى المساحة كما فى الكثافة... فى مجموعة يضم هذا النطاق نحو ٤٥% من سكان الدلتا، (بمعناها الضيق) فى نحو ٣٣% من مساحتها، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة، هذا إذا صلب الدلتا ديموجرافيا كما هو وسطها جغرافيا ... الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون أقل مثالية منها فى القطاع الجنوبي ولكنها جيدة بما فيه الكفاية. الإرتفاع أقل ومن ثم فإمكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة، والتربة جيدة ميكانيكيا وكيمياويا فهى تقع بالضبط فوق خط الملح. السكنى هنا قديمة والأستقرار البشرى ناضج، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة الكبيرة، أما إقتصاديا فهو أساساً نطاق القطن والبرسيم والحبوب، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا، وهذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط (٣٨).

ويجمع الإقليم أو النطاق الثالث "المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالإضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ. ولعل الأخيرة بكتافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة هى خير ما تمثله كثافة لأنها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله... صفوة القول إذا أن

هذا النطاق هو أقل نطاقات الدلتا في مصر كثافة، أقل من أسوان قبل السد، فيه تدور الكثافة في المتوسط حول ٣٥٠-٤٥٠ نسمة. هذا يعنى حوالى نصف متوسط النطاق الأوسط وثالث متوسط النطاق الجنوبي من الدلتا. من هنا فرغم أن هذا النطاق يتلح وحدة نحو نصف مساحة الدلتا جميعا، فإنه لا يضم بين دفتيه أكثر من ربع سكانها (٣٩). واضح إذن أن هذا النطاق هو القطب السالب في جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية، والأملاح زائدة في تربته عن الحد المناسب في كل مكان، إضافة إلى أن التربة من أكثر تربات الدلتا طينية وماسكا، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور، كما كانت عملية الغسيل والإستصلاح أصعب ما تكون. ويقدر ما تتعقد مشكلة الصرف بكل هذا، يصبح الري أيضا مشكلة حرجة، لأن النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا، فلا يصل الماء إلا بقايا متنزفة، إنه باختصار نطاق البرارى. أما بشريا فهو ببساطة نطاق الإستصلاح، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة. فهو حديث السكنى والتعمير نسبيا، بدأ غزوة العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جبهات متقطعة قافزة وملكيات إقطاعية شاسعة للأفراد أو شركات الإستصلاح الأجنبية، تسوده العزب أكثر من القرى، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح. أما زراعيًا فإنه نطاق الأرز والقطن والبرسيم اساساً. وكل هذا على حدة ومجمعا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة“ (٤٠).

إلى القرب من مجرى النيل وتوازيا مع مجراه يقع نطاق أو إقليم صحراوى تشكل محافظة الوادي الجديد محوره الأساسى، يشترك في حدوده مع محافظات المنيا والجيزة ومرسى مطروح شمالا ومحافظة أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان شرقا. يضم هذا القطاع ثلاث واحات بثلاث مراكز إدارية هي الخارجة والداخلة والفرافرة، كما يضم ثلاث مدن و ١٨ وحدة محلية قروية يتبعها ٣٨ قرية و ١١٢ عزبة. وتبلغ مساحته ٣٧٦٥٠٥ كم<sup>٢</sup> تمثل ٣٧,٧٪ من مساحة الجمهورية، وتصل الكثافة السكانية في إطاره ١ فرد في الكيلو المربع. يصل عدد سكان هذا النطاق في نهاية عام ٢٠٠٠ حوالى ١٨٩١٦٨ نسمة

منهم ٧٩٣٦٥ في الحضر بنسبة ٤٢٪ و ١٠٩٨٠٣ في الريف أي بنسبة ٥٨٪. ويسود الإنتاج الزراعي المعتمد على الري بالمياه الجوفية في هذا القطاع. حيث أوضحت الدراسات أن كمية المياه الجوفية المخزونة في صحراء الوادي تبلغ ٥٥ ألف مليار متر مكعب وهي كميات ضخمة. وعلى الرغم من ذلك فالمساحة المنزرعة بالفعل لا تزيد ١٠٨٠٦٧ فدان من إجمالي ٣,٧ مليون فدان صالحة زراعة. يعتمد هذا النطاق على الزراعة وتربية الماشية بعدد ٧١ ألف رأس وأغنام وماعز ١١٠ ألف رأس. ويعد محصول البلح والقمح والبرسيم المحاصيل الرئيسية في المحافظة. إضافة إلى بعض الصناعات غير المتطورة التي تعالج البلح، وخشب النخيل وهي صناعات تحتاج إلى تطوير.

وبرغم البيئة الصحراوية لهذا النطاق إلى أن القبلية تغيب عنها وتسود التكوينات العائلية المتوسطة، كالعائلة الممتدة. ونظراً لأن الكثافة السكانية منخفضة فإن الكثافة الاجتماعية منخفضة كذلك، إضافة إلى عزلتها المكانية (٤١).

وفي الشمال الشرقى لمصر وعلى ساحة إلتقاء آسيا بأفريقيا يقع نطاق أو أقليم آخر يتمثل في شبة جزيرة سيناء التي يصل تعدادها إلى ٥٠٠ ألف نسمة يعيشون على مساحة ٦١ ألف كيلو متر مربع، تضم الحضر والريف والبادية على السواء. وقد بلغ معدل النمو السكاني ٢,٤٪ ويرتفع الي ٢,٧٪ بالمناطق الريفية، وينخفض الي ٥,٨٪ بالمناطق الحضرية. ويبلغ حده الاقصى برفح بنسبة ٢,٩٪ وقرية الرمانه الي ٤,١٪، كما اوضحت النتائج الجزئية للمسح الشامل الذي أجرى على سيناء في عام ٢٠٠٥. وقد شمل ٣٧,٢٨٪ من جملة السكان، أي أن متوسط عدد افراد الاسرة ٦,٢٨ فردا ويصلون في الريف الي ٦,٤٢ فردا ويهبط في الحضر الي ٥,٨١، ويتضح ان ما يقرب من ثلثي سكان سيناء متوسط عدد افراد الاسرة ٧ افراد.

تسكن شبة جزيرة سيناء في الشمال قبائل السواركه والبياضية، والملاعية، والأخارسة، السماعنه والعبايدة، الدغايرة، الرميلات، الرياشات، المساعيد، العكور. وفي الوسط قبائل التياها، والأحيوات، الحويطات وفي الجنوب قبائل العليقات، والمزينة، الصوالحة، القرارشة، الجبالية، الحماسة، السعايدة، بنى

واصل، الجراجرة، الهتيم، الشرارات، العوينات. ويعجز النشاط الاقتصادي في شبه جزيرة سيناء عن استيعاب القوي العاملة، ويبلغ اجمالي المتعطلين لفترة تزيد عن ١٢ شهر نحو ٦,١٥ الف متعطل. كما يعكس مؤشر نسبة صغار الحائزين الزراعيين الحالة الاقتصادية لافراد المجتمع. إذ نجد أن عدد الحائزين الزراعيين بسيناء يصل الي ٢٤,١ الف حائز تقل حيازتهم عن فدان. اما من يمتلكون اقل من خمسة افدنة نحو ٦٨,٦٥% إضافة إلى نسبة ٣١,٣٥%. يمتلكون أكثر من خمسة أفدنة (٤٢).

يضاف إلى ذلك النطاقات الحضرية، النطاق الأول يتشكل من محافظات القنال، وهى محافظات حضرية بالأساس لها ظهور زراعى محدود يتسع فى الأسماعلية بصورة واضحة، إضافة إلى العاصمة القاهرة وكذلك الإسكندرية كنطاق حضرى آخر له ظهور زراعى محدود.

من الواضح إذن أن أننا أمام اثنتى عشر أقاليم سكانية من حيث الكثافة السكانية التى تطورت مرتبطة من ناحية بخصوبة الأرض الزراعية ومساحتها المتاحة. أو بالطابع الصحراوى الكامل للنطاق أو بطابعه الصحراوى وهو ما يعنى أننا أمام متغيرين يتضافران عضويا ليحددا أنماط حياة إجتماعية إقتصادية، وفضاءات ثقافية تختلف فى كل إقليم عن الآخر وتمنحه طابعة المميز المختلف. نحن إذن امام تكوينات طبيعية وإجتماعية من طبقات ثلاث الأرض والنشاط الإقتصادى والكثافة السكانية والكثافة الإجتماعية المتولدة عن ذلك، تفاعلها يمنح كل إقليم طبيعته وسماته، فحالة خصوبة الأرض وإتساعها يحدد معدل الكثافة السكانية التى تسمح بها مساحة الأرض وخصوبتها، ومستوى الكثافة السكانية يحدد الكثافة الإجتماعية لطبقة ثالثه، وهى التى تحدد الطابع القومى للأقليم أو شخصية الإقليم. من حيث الأنماط المهنية التى تسوده، ومستوى تقليدية الثقافة أو تجدها وإبداعها، كما تحدد طبيعة النظرة إلى الآخر ومستوى التسامح. وهو ما يعنى أن تأمل هذه الأقاليم المختلفة ينتقل بنا إلى أننا أمام كتل أو تشكيلات بنوية تمتزج فيها عناصر الطبيعة والسكان وحالة الإجتماع، لتقدم فى كل مرة سياقاً جديداً، فيه بعض من الإختلاف عن السياق

أو السياقات الأخرى. وهو ما يجعل الإدارة المركزية لكل هذه السياقات تضرر نزعة مساواتية ظالمه، على حين توفر الإدارة اللامركزية مضامين عقلانية وعادلة، لأنها تأخذ في الإعتبار نسبية الطبيعة وحالة الإجتماع للنطاق أو الأقليم وهو ما نعرض له من خلال تأمل الإبعاد الإجتماعية والثقافية لصيغة اللامركزية.

### ثالثاً: اللامركزية وبناء المجتمع المحلي

التعرض للمتغيرات الإجتماعية المتصلة باللامركزية كصيغة للإدارة المحلية، يفرض تحديد متغيرات السياق الإجتماعى للأدارات المحلية، وذلك بهدف البحث عن مدى قبول هذا السياق للإمركزية، بإعتباره الذى يشكل ساحة عملها، إضافة إلى أنها - أى اللامركزية - فى آدائها لجهودها سوف تتأثر بطبيعته. فى هذا الإطار فإننا نعرض لهذه العلاقة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية. من خلال البعد الأول سوف نعرض لطبيعة إتجاه التكوينات الإجتماعية ذات الطبيعة القرابية - وهى التكوينات الفاعلة فى هذا السياق - نحو اللامركزية إن إيجاباً أو سلباً، ومدى تأثير الأخيرة بقيم هذه التكوينات الإجتماعية. ومن خلال البعد الثانى سوف نعرض للتجانس أو التباين فى الموارد الإقتصادية ومدى ملاءمة اللامركزية الإدارية للنهوض بالسياق المحلى، بإعتباره وحدة تنمية لها متطلبات متباينة نسبياً. ومن خلال البعد الثالث نعرض لبعض إيجابيات اللامركزية فيما يتعلق بالإدارة المحلية للوحدة الإجتماعية، وإنعكاس ذلك على تنميتها والارتقاء بنوعية الحياة فيها.

يتعلق البعد الأول إذا بطبيعة العلاقة بين التنظيمات القرابية والعائلية والادارة المركزية للمجتمع المحلى. وفى هذا الصدد فإننا إذا تأملنا الواقع المصرى، فسوف نجد أنه مثلما يتكشف عن طبقات حضارية تتدفق منذ بداية السبعة الألف سنة حتى الآن. عنصر الإستمرار فيها يتمثل بعض المضامين الثقافية والحضارية التى تبلورت منذ الطبقات الحضارية البعيدة، التى ما زالت تطل برأسها من خلال الطبقة الثقافية والحضارية التى نعيشها اليوم. قياساً على ذلك فإنه برغم أن الزراعة والفلح هى السمة المميزة للإنتاج فى الريف المصرى، تختلف باختلاف مستوى خصوبة الأرض فإننا نجد أن التكوين



الإجتماعى للريف ثم الحضر، بإعتبارها تاليا للريف ومرتبا عليه يتشكل من طبقات حضارية كذلك، وبرغم أن عدد السكان البدو محدود في العالم العربي لا يتجاوز ٥٪، إلا أننا نجد أن للتكوينات الإجتماعية والثقافية البدوية حضور في الريف المصرى. وإذا كانت القبيلة هى روح التنظيم الإجتماعى في المجتمع البدوى، وإذا كانت البدنة إلى وحدة التنظيم الإجتماعى في الريف عموما والقرية المصرية بخاصة. فإننا نجد أن البدنة القروية في الريف ذات تنظيم إجتماعى فلاحى، إلا أننا نجدها تعمل بروح قبلية، مؤشر ذلك إنتقال بعض العناصر الإجتماعية والثقافية من القبيلة البدوية إلى العائلة الزراعية. كإحترام الزعامة القبلية والزواج الداخلى والموقف من المرأة، وتبنى مؤكد وواضح لقانون الثأر، وهى جميعها مفردات قبلية، إنتقلت لتضبط بعض إيقاعات التفاعل الإجتماعى الحادث في الريف.

لذلك نجد ذات التنظيم الإجتماعى الذى يميز القبيلة البدوية منطبق على البدنة القروية، وإذا كانت القبيلة تشكل وحدة التنظيم المتماسكة على الساحة الممتدة للرعى، فإن البدنة في المقابل تشكل وحدة التنظيم الإجتماعى في القرية، مع أن هناك بعض القرى التى تضم بدنتين أو ثلاث. هناك مؤشرات إضافية تدل على وحدة القبيلة البدوية، العربية بالأساس والبدنة في القرية المصرية، تتمثل في أن العمل الزراعى الذى تمارسه البدنة أو العائلة في الريف، لا ينفى أن تقوم برعى الأغنام كنشاط إنتاجى مضاف. وأن الجمل موضع إعتبار وإحترام من قبل البدنة الريفية دائماً - برغم كونه حيوانا قبليا -، من ناحية بسبب بعض العواطف الدينية، حيث نسجت بعض الأساطير الدينية حوله، إلى جانب أنه حيوان القبيلة العربية، لذلك يقال في الريف الجمل "المؤلد" أى الجمل الذى له أصول في قطيع القبيلة العربية.

البدنة التى تعيش بروح القبيلة هى وحدة التنظيم الإجتماعى في القرية المصرية، وكلاهما ينتظم في دوائر ثلاث. الدائرة الأضيق هى البيت "الدار" أو الأسرة أو العائلة الصغيرة التى تسكن خيمة أو مسكنا واحداً. وتشمل عادة الزوجة والزوج، أو الزوجات والأبناء وزوجاتهم، والبنات غير المتزوجات

والحفدة والحفيدات، تصغر أحيانا لتشكّل عائلة نووية وتكبر في أحيان أخرى لتكون عائلة ممتدة. غير أنها تشكّل محور النشاط المعيشى اليومى. الجد دائماً هو رب هذه العائلة، هو الفاعل المحدد للإنتاج الإقتصادى، ولشبكة العلاقات الإجتماعية، ثم هو الذى يباشر التفاعل السياسى مع الوحدات الأخرى التى تتشكل من العائلات الممتدة سواء من داخل البدنة، أو من خارجها. وتشكّل البدنة - المعادلة للقبيلة - الدائرة الأوسع وهى تتشكل من عدة عائلات ممتدة، كل عائلة تتكون من ثلاثة اجيال فأكثر، هذه البدنة لا تستنفر وحدتها إلا الأحداث الكبيرة فى القرية. بذلك يكون لدينا ثلاثة دوائر العائلة النووية وهى مضمنة فى العائلة الممتدة، التى تضمن وغيرها فى البدنة ككل، ومثلما تضم القرية الواحدة بدنة واحدة، أو عدة بدنات تسكن الأقسام الأساسية للقرية، فإن هذا التقسيم ذاته ينطبق على توزيع الأرض الزراعية ذاتها (٤٣).

وبرغم أن قيم القبيلة تختلف نسبياً عن قيم البدنة إلا أننا نجد أن التكوينات القرابية فى القرية، تتفاعل وفق منظومة قيمية هى مزيج من قيم القبيلة والبدنة على السواء. من هذه القيم "العصبية والتدين، وربما التدين الفاضل الذى يبدع كرامات الأولياء ووساطتهم، والتضامن والتعاقد والتناصر والتماسك، فى مواجهة تحديات البيئة الطبيعية والإجتماعية. إضافة إلى الأفتخار بالنسب والنصرة القرابية والمساواة وطاعة وإحترام الأهل والكبار فى العمر والثأر(٤٤). والشجاعة والبأس والبسالة والإقدام والإعتزاز بالسلاح والكبرياء والإباء والرجولة والمروءة والنجدة والكرم والضيافة والتمسك بالتقاليد، وتحمل المشقات والخشونة والصبر وصفاء النفس والبساطة. والحشمة والتعقل والتعلق أو الحفاظ على الأرض وشرف العائلة، وإحترام الأم رمز الخصوبة وقيم الإرتباط بالمكان والزمان (٤٥). ويكشف تأمل التكوين الإجتماعى للريف المصرى والقيم المرتبطة والمنظمة لتفاعله عن عدة ملاحظات أساسية. حيث تتمثل الملاحظة الأولى فى تدرج كثافة التكوين العائلى وغلظته كلما تحركنا من الجنوب فى أقصى الصعيد إلى أقصى شمال الدلتا. وكذلك كلما تحركنا من الريف إلى الحضر وأطراف

المدن، أو كلما تحركنا من وسط الدلتا إلى خارجها أو اطرافها، وكذلك من المناطق الكثيفة السكان إلى مناطق التخلخل السكاني. حيث نجد أن التكوينات العائلية وثقافتها أقوى ما تكون في اقاليم الصعيد، متابعة حالة الكثافة السكانية والكثافة الإجتماعية تشير إلي أن وسط الصعيد هو الأقوى من حيث التكوينات العائلية، ثم يأتى الشمال والجنوب في مستوى واحد بعد ذلك. وتكمن فاعلية التكوينات العائلية بالنسبة للتلاؤم مع المركزية واللامركزية، في أن هناك تنافر بين مركزية العائلة، ومركزية الدولة أو المركزيات الأقل. فتاريخيا نجد أن الدولة حينما إمتلكت السلطة، هى التى فرضت إستقرار القبيلة، كما فرضت خضوع البدنة، يضاف إلى ذلك أن التناقض حاد وواضح بين ثقافة القبيلة أو البدنة وبين ثقافة الدولة فالسلطة المركزية تسعى دائماً إلى الإخضاع وفرض التكيف علي الفرد، بينما التكوينات العائلية تقدم الحماية وصون الإستقلال. لذلك فإنه من المفترض أن تكون التكوينات القبلية والعائلية في سياقاتها الإجتماعية هى الأقرب إلى فكر ومنطق اللامركزية لأن الأخيرة تلتقى معها في تبنى قيم التشاور والمشاركة في الرأى، ولا تطلب الطاعة أو الخضوع المفروض. ثم أنها تتيح المشاركة التى تستند إلى الإستقلال وإعتبار الذات، يضاف إلى ذلك أن الجماهير المنتميه إلى التكوينات الإجتماعية تلتحم بصيغة اللامركزية في الإدارة من جوانب عديدة. فهى إما مشاركة في الأشراف والرقابة على أداء الإدارات المحلية أو مشاركة في تنفيذ مهامها، ومن ثم فهى تكون عادة متعاونة مع الإدارة اللامركزية، وذلك على خلاف الإدارة المركزية التى كانت على خلاف مع الجماهير لا تطلب تعاونها. يؤكد ذلك معطيات دراسة عن البيروقراطية المصرية اكدت أن الإدارة المصرية المركزية لا تستجيب بدرجة كافية لحاجات وآراء الجماهير، وأنها ذات طبيعة سلبية فيما يتعلق بإدراكاتها للجماهير وتطوير العلاقات معها، حيث أكدت نسبة ٧٥,٦% من عينة البحث على أن الجماهير هى المسئولة عن ضعف العلاقة بين الإدارة المركزية والجمهور في مقابل ٢٤,٤% أكدوا أن موظفى الإدارة هم المسئولون عن ذلك (٤٦).

في هذا الإطار من الممكن أن تتداخل التكوينات العائلية والقرابية مع

الإدارة اللامركزية للوحدة المحلية أو الإقليم باعتبار أنه الساحة التي تشكل نطاق إهتمامها معاً. وليس من الضروري في هذا الصدد أن تكون المعايير الغربية الخاصة بالإدارة هي الصادقة في كل الأحوال - فمن الممكن أن تستعين جهود اللامركزية في التنمية برجالات العائلات في بناء المشاريع المتعلقة بالمجتمع المحلى. حيث تضاف رؤوس الأموال الإقتصادية والإجتماعية متعاونة لتصنيع واقع جديد، وعلينا أن نتأمل التجربة اليابانية والصينية في هذا الإتجاه حيث تداخل الصناعة مع التكوينات العائلية. في هذا الإطار سوف تصبح الإدارة اللامركزية آلية للنهوض بالمجتمع المحلى يمكن أن تعبى طاقات المجتمع المحلى من خلال الرجالات والتكوينات العائلية في هذا الإتجاه. وهناك تجارب كثيرة في التراث الريفي مثلاً حول اعتماد الوحدة المحلية على نفسها في تأسيس مشروعات تخدم بنيتها الأساسية وترتقى بها، وهى ما زالت قائمة ومضمنة في الذاكرة الريفية، يمكن أن توظف وتستنفذ بواسطة الإدارة اللامركزية التى لا تعانى من عقدة المركزية في النظرة العلوية للجماهير. يضاف إلى ذلك أن رؤوس التنظيمات الإجتماعية والعائلية للمجتمع المحلى يمكن أن تشكل نخبة تراقب أى إنحراف إدارى، حيث لا يكون العقاب عليه إدارياً فقط ولكنه اخلاقى وإجتماعى كذلك.

وإذا كانت الأرض الزراعية قد شكلت المصدر الأساسى للموارد الإقتصادية في الريف فإننا نجد أن بعض البيئات الإجتماعية قد طورت موارد إقتصادية إضافية يمكن أن تساعد في التنمية الإجتماعية الإقتصادية للأقليم أو الوحدة الإدارية. قد توجد هذه الموارد الإقتصادية مرتبطة بالزراعة كإمكانية قيام بعض الصناعات التى تقوم لتصنيع بعض المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وأعواد الذرة والقصب والقمح بتحويلها إلى علف للماشية. حيث يمكن أن تتولى الوحدات الإدارية على أساس من التخطيط اللامركزي القيام بهذه الصناعات المكتملة للإنتاج الزراعى، ومن الطبيعى أن تلعب التنظيمات الإجتماعية العائلية والمدنية دوراً في هذا الصدد. وفي المحافظات التى تزدهر فيها السياحة يمكن لتنظيمات أو تكوينات المجتمع المحلى ذات الطبيعة القرابية أو المدنية أن تتعاون

مع الإدارة المحلية بهدف الإرتقاء بأوضاع السياحة. على سبيل المثال إذا كانت هناك شكوى من بعض السلوكيات التي تضر بالسياحة كما كتب في الصحف أخيراً، فإنه يمكن لمشاركة التنظيمات الإجتماعية في المجتمع المحلي، متضافرة مع الإدارة اللامركزية أن تلعب دوراً في هذا الصدد. في دمياط مثلاً حيث صناعة الأخشاب يمكن للتضافر بين المستثمرين العائلتين والإدارة اللامركزية أن تلعب دوراً في هذا الصدد. في هذا الإطار من الممكن أن يعقد تحالف بين التنظيمات العائلية والقرايية في صورة رموز المجتمع المحلي، وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بإتجاه أن تلعب جميعها دوراً في بناء مشروعات التنمية، أو في الإشراف ومراقبة أداء بعض الخدمات على غرار مجالس إدارة المدارس أو مجالس الآباء (٤٧)، إذ يمكن لهذه الصيغة أن تمتد لتشمل مختلف مؤسسات الخدمات، بل ومؤسسات الإنتاج، طالما أنها تنجز برؤوس أموال المجتمع المحلي بالأساس.

إرتباطاً بذلك فإن علاقة التعاون المتبادلة يمكن أن تأخذ أشكالاً كثيرة، بدايتها أن تعمل الإدارة اللامركزية على فتح الأبواب امام مشاركة المواطنين في المشروع، من خلال توسيع وتعميق إدراكهم لمعاني المشروع من حيث عائداته وفوائده. يساعد في ذلك ويدعمه أن الإدارة اللامركزية قريبة من أهالي المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك أن يستبعد النظرة العلوية التي كانت للإدارة المركزية القديمة في مواجهة الجمهور. وهو ما يعنى أن اللامركزية تساعد في تقليص نزعة التطرف الإداري في تعامل الإدارة مع الجمهور. وهو الأمر الذي يساعد على إستعادة ثقة الجمهور في الإدارة، خاصة إذا تضافر ذلك مع حركة شاملة للإصلاح السياسى والإدارى في المجتمع. بحيث يساعد ذلك على تأسيس صيغة من التعاون المتبادل بين الإدارة اللامركزية والجمهور من خلال التنظيمات التي ينتظم من خلالها، وتؤدي في النهاية إلى تعميق ولاء كل منهما للمجتمع المحلي وإتحاد جهودهما للإرتقاء بأوضاعه.

على هذا النحو ينبغي أن تتجه الإدارة اللامركزية لأنها الأكثر إقتراباً من سكان المجتمع إلى تأسيس ساحات الالتقاء بالجمهور بهدف الإرتقاء بأوضاع

المجتمع المحلى الذى تتولى إدارته من مداخل عديدة. منها أنها سوف تتبنى صيغة التنمية المستدامة التى تؤكد على الخصوصية التنموية للمجتمع المحلى، فقد ولي عصر الصيغ التنموية الشاملة، ومن ثم فسوف تعمل أيضا وفي ذات الوقت بإتجاه تقليص العلاقة العدائية بين الجماهير والسلطة عموما. وهى العلاقة التى تشكلت فى ظل الظروف التاريخية للسلطة المركزية، إضافة أنها سوف تتمكن من حل المشكلات المتصلة بالإحتياجات اليومية للجماهير. حتى لا يتراكم التوتر ويشكل "حنقا" قد يدفع إلى الإنسحاب والسلبية، أو يتصاعد على هيئة رفض وتمرد، إلى المستويات اللامركزية الأعلى حتى السلطة المركزية ذاتها. إلى جانب ذلك يمكن أن تعمل الإدارة اللامركزية على تطوير شبكة من الطرق والإتصالات، التى تساعد فى تأسيس حالة من المرونة التى تيسر تدفق التفاعل الإجتماعى (٤٨)، بحيث تساعد هذه الشبكة فى تحويل المجتمع المحلى إلى كتلة متماسكة تقف موقفا واحدا أمام أى تحدى تنموى (٤٩). كما تلعب دوراً أساسياً فى مكافحة الفساد الذى ينمو فى مناخ الإدارة المركزية (٥٠). وفى هذا الصدد تلعب اللامركزية عن طريق التأكيد على معايير إدارة الحكم الرشيد دوراً أساسياً، فى إتجاه تقليص مظاهر الفساد والإنحراف فى الآداء التنموى، بما يقضى على نزيف الهدر الإقتصادى. بالإضافة إلى ذلك تفتح اللامركزية أبواب واسعة أمام تداول السلطة والقيادة، بخاصة القيادات الشابة القادرة على الإنجاز، كما هى القادرة على تعبئة البشر فى إتجاه أهداف عامة بما يؤكد حالة قوية من التضامن الإجتماعى (٥١).

غير ان ذلك مرهون فى جملته بعدة مسائل بدونها قد لا يتحقق النجاح الإتجاه المنشود، المتمثل فى صيغة اللامركزية فى إدارة المجتمع المحلى. حيث تتعلق المسألة الأولى بمدى قبول السلطة المركزية بالإصلاح السياسى والإجتماعى الذى يشكل خلفية ومرجعية للأصلاح الإدارى. أيضا بمدى قبول السلطة المركزية ذات التراث الفرعونى بمفاهيم الديمقراطية وتبنى معايير الحكم الرشيد، لأنها جميعها التى تمنح الناس فى المجتمع المحلى القدرة على المشاركة والمساءلة وتحمل المسئولية. المسألة الثانية تتعلق بمدى قبول السلطة المركزية-

عن إدراك وفهم - التخلي عن بعض سلطاتها وصلحاياتها وإختصاصاتها لصالح الإدارات اللامركزية. بمعنى هل يمكن لهذه السلطة أن تسير الشوط حتى نهايته، أم تتوقف كما هى العادة على بعد خطوات من طريق الألف ميل. المؤكد أن هذه السلطات التى تطالب بضرورة اللامركزية هى ذاتها فى حاجة إلى التأهيل حسب أصولها بداية، حتى تكتمل لعبة التحول من المركزية إلى اللامركزية، فذلك فكر حديث نحتاج إلى الأقتناع به. المسألة الثالثة تتعلق بمدى قبول الإدارة المركزية، التى إستوعبت معانى ومعايير السلطة الأبوية فى الدولة المركزية النهرية، أن تتخلى عن هذه المعانى لتعمل وفق معانى وقيم وقواعد لعبة جديدة. هل يمكن أن يتشكل على أنقاض كل ما سبق وما هو سلبى فى الإدارة المركزية التى إستمرت لتاريخ طويل. سياق يشكل بيئة جديدة ومواتية لنمو وتجذراللامركزية الإدارية فى مجتمعنا، ذلك يحتاج أيضا إلى تغيير فى الثقافة وفى منظومات القيم والمعانى، وهو ما نعالجه فى الفقرة التالية.

#### رابعاً: البحث عن بيئة ثقافية مواتية للامركزية

لنجاح اللامركزية كصيغة أو إستراتيجية ملائمة للتنمية، فإنه من الضرورى تاسيس البيئة الثقافية المواتية التى تساعد على إستنبات المعانى المرتبطة باللامركزية فى التربة المصرية. خاصة أنها تربة تحتوى على مكونات ثقافية مضادة لتبنى اللامركزية كصيغة تعمل فى إطارها الإدارة فى علاقتها مع الجمهور، بإتجاه الإنجاز المشترك لمتطلبات التنمية، وهو الوضع الذى يفترض التعاون والإتجاه الإيجابى المتبادل بين الطرفين. وفى محاولة إستكشاف معالم هذه المساحة المشتركة بين الإدارة والجمهور سعياً وراء تطوير علاقات تعاون وتوجهات إيجابية متبادلة، فإننا نصل إلى يقين بأن نجاح اللامركزية كاستراتيجية للتنمية يتطلب بيئة ثقافية مواتية، تختلف عن البيئة الثقافية التى شكلت مرجعية لآداء الإدارة المركزية. وفى هذه الفقرة نحاول إستكشاف هذه البيئة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، الأول يتمثل فى طبيعة العلاقة التاريخية العدائية بين الجمهور والإدارة ذات الطبيعة المركزية. ويتصل بذلك إستكشاف عناصر الثقافة العامة التقليدية ذات الطبيعة الأبوية والتى تحتوى على عديد من

المظاهر السلبية. من خلال البعد الثاني تتناول طبيعة الثقافة الإدارية القديمة ذات الطبيعة المركزية، وكون الثقافة العامة والثقافة الإدارية القديمة قد شكلت معوقاً - وما زالت - أمام تبنى منظومات قيم ثقافية جديدة تساعد في توجيه وأداء الإدارة اللامركزية. وفي البعد الثالث والأخير نحاول إستكشاف إمكانية تطوير منظومة قيمية وثقافية جديدة تشكل بيئة مواتية للإدارة اللامركزية.

وفيما يتعلق بالبعد الأول والذي يدور حول طبيعة العلاقة التاريخية العدائية بين الإدارة والجمهور، حيث قننت هذه العلاقة العدائية بنية ثقافية تشكلت تدريجياً عبر تاريخ طويل وتدفقت من خلاله. وذلك يرجع إلى أن ثقافة الإدارة المركزية كانت دائماً علوية متعالية على الجمهور، في مقابل أن الجمهور لم يرى من إدارته طيلة التاريخ سوى القسوة والجور والعسف. وقد تطورت هذه الثقافة المتعالية على الجمهور من خلال عدة روافد أساسية، الأول أن حكام مصر، سواء كانوا وطنيين أم أجانب، حكموا المجتمع باعتبارهم حكاما مطلقين. فقد كانت السلطة دائماً من حق الفراغنة والباشوات، هي سلطة تشرعها ثقافة تتدفق من القمة إلى أسفل، لا تترك سوى هامش محدود ومخادع من التسامح، يكفي للتظاهر أو الإدعاء بأن القرار يصاغ ديموقراطياً، سواء كان القرار سياسياً أو من طبيعة اخرى. ومن الطبيعي أن تتدفق هذه السلطة مضامينها وطبيعتها هذه، إلى الجهاز الإداري الذي يتولى تنفيذ القرارات الصادرة عن مرئيات السلطة أو بالأصح حكمتها المخلوعة عليها، الكهنة في العصور الفروعونية، والأجهزة الإدارية في العصور الحديثة. بحيث يصبح كل موظف في هذا الجهاز بخاصة من يتولون إدارته، فرعونا صغيراً ينفرد بالقرار والإمتياز.

وفي محاولة تشخيص هذه الحالة نستشهد بإقتباس يذهب إلى أنه يقول "ليس من المدهش في الحقيقة أن الموظف المصري ينبغي أن يناضل بكل الوسائل الممكنة لكي يصبح مديراً أو مديراً عاماً لقسم من الأقسام بإعطاء إعتبار للجوانب المصاحبة لمثل هذه الوظيفة القيادية. فقبل كل شئ يمنح المدير مكتباً كبيراً مؤثناً بصورة جميلة بأحدث الأثاث، حيث يوجد التليفون الموضوع بصورة أنيقة إلى جانب مكتبه الكبير، إلى جانب التكييف الكبير... ولا تقارن



هذه الإمتيازات المادية ، بأي حال بالإمتيازات المعنوية التى تتحقق من هذه الوظيفة الفخمة، حيث يتبارى صغار الموظفين فقط فى تفخيم خصائص الرجل رفيع المكانة والمعصوم من الخطأ ولكنهم أكثر من ذلك توافقون لتشويه سمعة أى شخص سبقه فى الوظيفة. وفى مقابل ذلك فإنه بمجرد ترقية الموظف إلى وظيفة المدير، فإنه يتوقف عن أداء أى عمل بناء، ويصبح إهتمامه الرئيسى متمثلاً فى إستقبال المديح الذى يرفع إليه بلا تمييز من كل إتجاه، وأن يتسم بطريقة تنم عن التفوق والشهامة للتذلل الذى يقدم إليه بسخاء من زملائه السابقين. وطبيعى أن تنشأ هذه الحالة فى نطاق نسق إدارى فاسد، تطور وتؤكد على مدى تاريخ طويل كنتيجة للخوف الذى له جذوره العميقة فى قلوب صغار الموظفين تجاه رؤسائهم. وفى الحقيقة يستفيد المديرون من هذا الخوف لفرض خضوع أكثر وتواضع على صغار الموظفين، وأن ينتزعوا منهم كل ما هو ممكن وكل قدر من المداينة. وفى إطار هذه الثقافة الأخلاقية الإدارية التى تزين وظيفة المدير أو الرئيس، يصبح من الطبيعى أن يتنافس كبار الموظفين مع بعضهم البعض للحصول على هذه الوظيفة، من خلال كل الوسائل المتاحة، ولا نستبعد منها النفاق والرشوة والخداع“ (٥٢). بحيث تؤدى هذه الثقافة إلى تقسيم داخلى للإدارة إلى أصحاب الخطوة الذين يحصلون على الإمتيازات، والآخرين الذين ينبغى أن يفرض عليهم العنت، بغض النظر عن قيم الموضوعية ومعايير الإنجاز الإدارى التى تتحدث عنها نظريات الإدارة.

ويتمثل المكون الثانى فى الثقافة الأبوية المتجذرة فى الواقع المصرى، حيث يعتبر الأب هو الحاكم وسيد العائلة، ومن ثم ينظر إلى العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين فى الإدارة المصرية. بإعتبارها إمتداداً منطقياً لأمط العلاقات السائدة فى العائلة المصرية، التى ينشأ فيها الأفراد على الموافقة على السلطة المطلقة للأب. فى ظل تأثير هذه الثقافة تشكلت البنية السيكولوجية للمديرين والرؤساء الذين عملوا فى إطار التأثير الإدارى الأبوى، بحيث نظروا إلى المؤسسات التى يديرونها بإعتبارها إمتداد لمكانتهم العائلية وبذلك إنتقلت المضامين العائلية لتشكّل ميثاقاً للآداء الإدارى، توجه سلوك الموظفين (٥٣).

العموميين بحيث أصبحت القرارات دائما تصدر مركزيا عن المدير الأب، وليس من حق الجمهور أو المؤوسين الحصول على المعلومات أو المبررات التى تبرر إصدار القرار. ومن الطبيعى أن يتخلل ذلك الأخلال بقيم الشفافية وتنتفى القابلية للمساءلة ويصبح الحديث عنها عبثيا.

ويتشكل الرافد الثالث لثقافة الإدارة المصرية من الثقافة العسكرية. وقد ظهرت هذه الثقافة إبتداء من ثورة ١٩٥٢ بسبب الشروع خلال عقد الخمسينيات والستينيات فى جهود التنمية والتصنيع، وهى التنمية التى صاحبها عمليات المصادرة والتأميم والتمصير. وبسبب هذا النمو السريع للمؤسسات التى كان على الدولة أن تشرف عليها تم إستنفاد المديرين المتوفرين فى المجتمع، والذين من الممكن أن يديروا هذه المؤسسات. الأمر الذى حتم على الدولة التى تقودها النخبة العسكرية ضرورة الإعتماد على العسكريين لشغل الوظائف الإدارية الشاغرة أو مكافأة لهم بعد تقاعدهم. ونظرا لأن الثقافة العسكرية تؤكد على الإنضباط وتفتقد المرونة، فقد إنتقلت هذه الثقافة العسكرية مع العسكريين الذين بدأوا فى الإنتشار فى مختلف مؤسسات الدولة الإدارية وقطاعاتها. حتى أصبح تقليديا أن يوجه بعض العسكريين بعد أحالتهم إلى التقاعد إلى شغل بعض الوظائف الإدارية العليا فى بعض مؤسسات الدولة. ومن الطبيعى أن تكون هذه الثقافة العسكرية رافضة بحكم تنشئتها الثقافية العسكرية لكل قيم الثقافة الإدارية الحديثة وأبرزها إتاحة المعلومات للمساءلة.

وذلك يعنى أنه من الضرورى العمل لتأسيس بيئة ثقافية مواتية لإستنبات اللامركزية فى الإدارة، بحيث تعمل عناصر هذه البيئة الثقافية بإتجاه تقويض المزيج الثقافى التى تداخلت فيها الثقافة السلطوية، والأبوية والعسكرية. حتى شكلت درعا غليظا تحتمى به الثقافة المركزية، خاصة أنه تم إستيعابها بداخل الإدارة الحالية. حيث يتطلب الجهد تعريض هذه الثقافة المركزية لنقد صارم وشامل، تقوم به المؤسسات التعليمية والإعلام. كما تحتاج إلى جهد يبذل لإعادة تأهيل موظفى الإدارة المركزية الحالية، وإعادة تنشئتهم وفق منظومات القيم الجديدة. بالإضافة إلى توعية الجمهور بعناصر هذه الثقافة بإعتباره

سوف يشارك بفاعلية في الإدارة اللامركزية الجديدة. غير أن هذا الجهد في جملته قد لا يحقق النتائج المرجوة منه، إذا لم يتحقق إصلاح سياسى شامل بموجبه تتولد قناعة لدى السلطة السياسية المركزية وأجهزتها الإدارية. بضرورة العمل وفق ثقافة إدارية وسياسية حديثة تستند إلى قيم الديمقراطية والأحكام إلى القانون، وإحترام المؤسسات وتداول السلطة والقيادة على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات، إلى جانب الشفافية. وإتاحة المعلومات والقابلية للمساءلة والقدرة عليها. بغير تحقيق هذا الإصلاح للثقافة السياسية والإدارية فإننا نكون كمن يحرث في البحر.

ويتصل البعد الثانى لتأسيس بنية ثقافية للامركزية بالعمل على تنقية الثقافة الإدارية التقليدية من مظاهر سلبية عديدة علقت بها فشوت أداءها. وتمثل القضية الأولى في نطاق هذا البعد في تخلف القيم التى تعمل وفق لها الإدارة المركزية. ويعتبر تجنب المسؤولية من القيم الأساسية التى تساهم في عدم بعث الحيوية والتجديد في بناء الإدارة المركزية وثقافتها التقليدية، تأكيداً لذلك إشارة ٧٠٪ من المستجيبين في احدى الدراسات التى أجريت عن البيروقراطية المصرية بتجنب المسؤولية، بإعتبار أن ذلك سببا في عدم القدرة على تجديد الإدارة لثقافتها. ويرتبط بعدم الرغبة في التجديد إنخفاض تكلفة التكيف مع ما هو قائم تعبيراً عن نزعة قدرية Fatalism تنتشر داخل المجتمع المصرى. فإذا كانت أمور الإنسان ينظمها الله، فإن الحاجة إلى التجديد البشرى تصبح ذات قيمه ضعيفة (٥٤). في هذا الإطار تؤكد النظريات المهمة بهذه القضية على أن المجتمع المصرى يفرض تأكيداً خاصاً على التكيف الإجتماعى (٥٥). حيث تكافئ أنماط التنشئة المبكرة الإنسان على التوافق وليس على الإبداع والإبتكار والتجديد، الذى قد يكون أحيانا فيه خروج علي المعتاد. وتدعم هذه الميول نحو التكيف وعدم التجديد أو الإبتكار في الإدارة المصرية المركزية، بميل الرؤساء إلى تركيز أكبر قدر من السلطة في أيديهم، في مقابل الميل إلى تفويض قدر محدود من هذه السلطة. وفي العادة يحصل المرؤوسين على دعم محدود إذا أنجزوا العمل بصورة جيدة. ويفضل الرؤساء المرؤوسين الذين يحافظون على

الإستقرار ولا يهزون القارب، إذ غالباً ما يجلب الخضوع والتكيف المكافآت الكبيرة أكثر من العمل الجاد (٥٦).

وتتمثل القضية الثانية في إطار هذا البعد في أن الجمهور والإدارة البيروقراطية يتفاعلون عادة على خلفية مشاعر سلبية متبادلة. حيث يضمّر في إطارها نزعة من الشك المضمن بمشاعر عدائية نحو الإدارة المركزية. وهى النزعة التى تولدت نتيجة لعقود من التعالى Arrogance الإدارى والإهتمام بالصالح الذاتى Salf-Service ، إضافة إلى النزعة إلى إعاقة Obstructionism إنجاز مصالح الجماهير. في مقابل ذلك فإننا نجد أن سلوك ومشاعر موظفى الإدارة تجاه الجمهور ذات طبيعة عدائية كذلك، حيث يميل الموظفون في نطاق ذلك إلى عدم المبالاة بمطالب الجماهير (٥٧)، ولذلك فهم يتمسكون في مواجهتهم بإستدعاء الحضور الكامل للروتين أو التمسك بالقواعد. لأن الجمهور غالباً ما يحاول تجاوز هذه القواعد من خلال آليات "الواسطة" أو "المحسوبية" و"اللجوء إلى كبار الموظفين لقضاء حاجاتهم". لذلك يرى الموظفون - إستناداً إلى الدراسة المشار إليها - على أن السبب في عدم الإنجاز يكمن أساساً في الجماهير، فالجماهير هم أساس المشكلة كما أشارت نسبة ٧٠٪ من عينة البحث التى بحثت بالأساس موظفى الإدارة. وإستناداً إلى ذلك فإننا نجد أن الإدارة المركزية لا تستجيب بدرجة كافية لحاجات وآداء الجماهير، وأنها بسبب هذا الإدراك تسبب الإحباط لذاتها وللجماهير المتعاملة معها على السواء (٥٨).

ويتحرك المكون الثالث بعد أدراك عيوب الثقافة الإدارية للمركزية السائدة، نحو الإقتناع بضرورة تطوير منظومة من القيم الإدارية الحديثة، التى ترتبط بالأساس باللامركزية الإدارية. التى تلعب دورها في ترشيد الآداء الإدارى من ناحية، وفي إستعادة علاقات التعاون بين الجمهور والإدارة اللامركزية من ناحية ثانية، بهدف تحقيق معدلات إنجاز عالية من ناحية ثالثة. في هذا الإطار من الضرورى التأكيد على منظومة قيم ثقافية تؤكد على المرونة في الإنجاز (٥٩). فالإلتزام الصارم بالقواعد قد يدفع إلى الجمود الذى قد يضر بالأهداف التنموية، فالإلتزام بالأساس يكون بالأهداف في ظل معايير سوية

متحركة تساعد على تحقيقها. بالإضافة إلى ذلك تؤكد هذه الثقافة على قيمة أو آلية تفويض السلطة (٦٠)، لأن ذلك من شأنه أن يساعد في تجميع قيم مضافة ناتجة عن جهود عديدة توجه لتحقيق هدف الوظيفة أو الهدف التنموي. ولتحقيق المرونة وتفويض السلطة، فإن ذلك يتطلب نظاماً من الاتصالات المرنة والمناسبة داخل التنظيمات الإدارية رأسياً وأفقياً مما يساعد في تحقيق متطلبات الوظيفة إضافة إلى تأكيد شبكة العلاقات والاتصالات بالجمهور، لكي يشكل سياقاً يدعم الأداء الإداري.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري أن تتبنى الإدارة اللامركزية للمجتمع المحلي منظومة القيم الإدارية الحديثة وأبرزها التحديد أو التقنين الدقيق لمضامين الأداء الذي تتطلبه الوظيفة، إضافة إلى الإحتكام للقانون، بحيث تصبح القواعد والقوانين هي التي تشكل المرجعية الأساسية لتقييم الأداء الوظيفي. ويرتبط بذلك إتاحة المعلومات وتيسر السبل للحصول على المعلومات الصحيحة، بحيث ييسر ذلك أداء الوظيفة بكفاءة عالية. كما تيسر المساءلة التي تستند إلى أسس صحيحة، مستمدة من المعلومات الدقيقة المتوفرة والتي يمكن الحصول عليها سواء من الجماهير، أو إتاحتها لها من قبل المؤسسات الإدارية، حتى تتوفر لهم القدرة على المساءلة. وهناك آليات كثيرة تيسر هذا الدعم للمساءلة حسبما تذهب إحدى الدراسات الميدانية التي تناولت هذه القضية نذكر منها توعية المواطنين بأهمية المساءلة كما ذهبت نسبة ٣٦٪، وتوعية السلطات المحلية بأهمية المساءلة كما ذهبت نسبة ١٦٪، وتقديم نماذج وآليات للسلطات المحلية لتفعيل المساءلة كما أكدت نسبة ١٩٪، وتقديم الدعم الفني للسلطات المحلية لتدعم مشاركة المواطن في عمليات المساءلة كما ذهبت نسبة ٣١٪ (٦١). إلى جانب التأكيد على أهمية المشاركة كقيمة أساسية من قيم الإدارة اللامركزية للمجتمع المحلي. وذلك باعتبار أن المشاركة من قبل الجماهير أو حتى من قبل مجلس الإدارة المنتخب أو التنفيذي، من شأنها أن ترشد القرار، كما أن في إمكانها أن تساعد في تيسير جهود التنفيذ باقل تكلفة، وبأقل هدر إقتصادي. تأكيد لذلك أنه في دراسة عن الجمعيات الأهلية حول اسباب تبني قيم المشاركة بين المنظمة

والجمهور أجابت عينة البحث بأن السبب يرجع إلى ضعف العلاقة بالجمهور المستهدف وذلك بنسبة ١٦% وقصور فهم الجمعيات لدورها في صنع السياسات كما ذهب نسبة ٢١%، وعدم إمتلاك الجمعيات للقرارات والإمكانيات التي تيسر لها المشاركة كما ذكرت نسبة ٢٥%. إضافة إلى سلبية المواطنين وضعف وعى أفراد المجتمع بأهمية المشاركة في صنع السياسات المحلية كما ذكرت نسبة ٢٤% إلى جانب أن المؤسسة الأهلية ذاتها لا ترغب في دعم المشاركة الشعبية في صنع السياسات (٦٢).

إلى جانب ذلك فإنه على الإدارة المركزية للمجتمع المحلى أن تبذل الجهود لتقليص مساحة الثقافة المركزية في الإدارة في مقابل زيادة أو تعظيم مساحة الثقافة اللامركزية على ذات الساحة. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والجهود، من هذه الجهود ضرورة العمل على إضعاف الثقافة التي نظمت العلاقة بين الجمهور والإدارة تاريخياً، في مقابل العمل على التوعية بالثقافة الإدارية الموازية لصيغة اللامركزية في الإدارة. يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت قد حدثت تنقية للثقافة المصاحبة للمركزية لصالح اللامركزية فإنه من الطبيعي أن نتحرك بإتجاه تنقية ثقافة المجتمع وموروثاته من كل ما يتناقض مع الثقافة المنظمة لآداء اللامركزية. غير أننا ينبغي أن نكون على يقين بأن الثقافة التراثية لسيت شراً كلها، وإستناداً إلى ذلك فإنه من الممكن الأبقاء على العناصر أو بالأصح القيم التي تعبر عن خصوصية المجتمع أو المجتمع المحلى أو الوحدة اللامركزية، ولا تتناقض في ذات الوقت مع ثقافة اللامركزية في الإدارة. وينبغي أن يتكامل مع ذلك تطوير ثقافة قانونية جديدة تقنن معايير الآداء الإدارى وفق أسس الثقافة اللامركزية الحديثة. على انه من الضروري ان نعيد تجميع بناء منظومات القيم الجديدة. التي نتجت عن نقد ثقافة المركزية وتنقيحها، أو التي نتجت عن نقد التراث والأبقاء على قيمة الإيجابية الصحيحة، أو المضمنة في الثقافة القانونية الجديدة، إضافة إلى القيم المحورية في ثقافة اللامركزية، لتشكل في مجموعها بنية ثقافة يعاد على أساسها تأهيل الموظفين والعاملين في الإدارة اللامركزية، وإعتبار أن العمل الناجح والمنتج وفقاً لهذه الثقافة يعد مدخلاً لإعادة تنشئة موظفى المجتمع المحلى.

## المراجع

١. مهدي على العلوي بارحمة: الحكم المحلي من منظور التعديلات الدستورية

الواجبة

<http://Forum.shybwah.maktoob.com/el813.html>

٢. نفس المرجع.

٣. سمير محمد عبد الوهاب: اللامركزية في مصر، نحو تفعيل الإطار المؤسسي، مركز

دراسات وإستشارات الإدارة العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، بدون تاريخ، ص ٣.

٤. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: البيروقراطية المصرية ترجمة على ليلة، مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤، ص ٥٠.

٥. الإصلاح الإقتصادي اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة في ١٥ عاما، الدروس

المستفادة: تمكين الشعب، لامركزية السلطة في جواتيمالا [/php/gro.iccgf.www//:ptth](http://php/gro.iccgf.www//:ptth).

٦. محمد الجوهري، على ليلة، أحمد زايد: الإقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار

المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ٢١٣.

٧. أماني قنديل، على ليلة "تحرير" الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية

العربية، دراسة مقارنة مصر، المغرب، اليمن "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٧

صص ٢٤٤-٢٥٠.

٨. محمد الجوهري، على ليلة، أحمد زايد: مرجع سابق، ص ١١٣.

٩. عبد الله العلي النعيم: إدارة المدن والبلديات، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى

الدولي حول الفقر "المدن المنتجة والشاملة نحو مدن للجميع، مراكش، المملكة المغربية

١٦-١٩ أكتوبر ٢٠٠١.

١٠. رؤية لمستقبل حضري قابل للإستدامة: السياسات والمعلومات والحكم. [//:ptth](http://ptth)

[h.esabnoitamrofm/٦retpahC/cibara/٧٠٠٢/pws/gro.apfnu.www](http://h.esabnoitamrofm/٦retpahC/cibara/٧٠٠٢/pws/gro.apfnu.www)

١١. سالي خليفة ، عمر فؤاد عبد الله: سبل إدارة الخدمة المدنية في ظل

- اللامركزية، تجارب دولية. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "اللامركزية في مصر: الفرص والتحديات" ٢٥-٢٦ يونيو ٢٠٠٨، ص ٤.
١٢. الإصلاح الإقتصادي اليوم مركز المشروعات الدولية الخاصة في ١٥ عاما: الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، مرجع سابق.
١٣. سالى خليفة، عمر فؤاد عبد الله: مرجع سابق، ص ١١.
١٤. نفس المرجع: ص ٣.
١٥. نفس المرجع: ص ٧.
١٦. نفس المرجع: ص ٨.
١٧. على مهدي العلوي بارحمة: مرجع سابق.
١٨. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة "تقرير الأمانة" ٢٠٠١.
- <http://www.unhabitat.org/download/dacs170781766K.2631120.a.doc>
١٩. الأسلوب في ظل عشوائية القرار عبقرية  
<http://shadownministryofhousing.blogspot.com/0-001-2009>
٢٠. جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٦٦-١٨٠.
٢١. على مهدي العلوي بارحمة: مرجع سابق.
٢٢. الإصلاح الإقتصادي اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة في ١٥ عاما، الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، مرجع سابق.
٢٣. نفس المرجع.
٢٤. تحليل لأبعاد المبادرة المغربية للحكم الذاتي [/ten.iuguoazrem.www//:ptth](http://ten.iuguoazrem.www//:ptth)  
. [lmth06/evas/swen/evihcra/aro hos](http://lmth06/evas/swen/evihcra/aro hos)
٢٥. عبد الله العلي النعيم: مرجع سابق.



٢٦. رؤية لمستقبل حضري قابل للإستدامة: السياسات والمعلومات للحكم، مرجع

سابق.

٢٧. جمال حمدان: مرجع سابق ص ١٦٩.

٢٨. نفس المرجع: ص ١٧٠.

٢٩. نفس المرجع: ص ١٧١.

٣٠. نفس المرجع: ص ص ١٧٠-١٧١.

٣١. نفس المرجع: ص ص ١٧٣-١٧٤.

٣٢. نفس المرجع : ص ١٧٧.

٣٣. نفس المرجع: ص ١٧٨.

٣٤. نفس المرجع : ص ص ١٧٩-١٨٠.

٣٥. نفس المرجع : ص ١٨٠.

٣٦. نفس المرجع: ص ١٨٣.

٣٧. نفس المرجع: ص ١٨٢.

٣٨. نفس المرجع: ص ١٨٧.

٣٩. نفس المرجع: ص ص ١٨٨-١٨٩.

٤٠. نفس المرجع: ص ١٩٠.

٤١. تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية- محافظة الوادى الجديد- وزارة

التخطيط، ٢٠٠٥، ص ص ٣٢-٣٤.

٤٢. تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية- محافظة سيناء- مرجع سابق ص

ص ٣٩-٤٠.

٤٣. حلیم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال

والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٩٢.

٤٤. على ليلة: المجتمع الريفي، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٧٠.

٤٥. حلیم بركات: مرجع سابق، ص ص ٢١٠-٢٠٧.

٤٦. نفس المرجع، ص ٢٣٠.

٤٧. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق، ص ١٤٢.
٤٨. عبد الله العلى النعيم: مرجع سابق.
٤٩. نفس المرجع.
٥٠. نفس المرجع.
٥١. الإصلاح الإقتصادي اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة في ١٥ عاما: الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، ص ص ٥١-٥٥.
٥٢. عبد الله العلى النعيم: مرجع سابق.
٥٣. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق ص ص ٥٠-٥١.
٥٤. نفس المرجع: ص ص ٥١-٥٥.
٥٥. Hamady, Sania: Temperment and Character of The Arabe, New York Twane Publishers, ١٩٦٠,p.٥١.
٦٥. Gellner, Ernest: Muslim Socity, London: Combridge University Press,١٩٨١,P.٥٧.
٥٧. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق، ص ١٣٤.
٥٨. نفس المرجع: ص ٩٣.
٥٩. نفس المرجع، ص ٩٥.
٦٠. عطية حسين أفندى ، مسعد رضوان عبد الحميد: دور المنظمات غير الحكومية في تقرير اللامركزية في مصر، مدخل دعم تمكين المواطن وتفعيل آليات المساءلة مع دراسة ميدانية، دراسة مقدمة لمؤتمر "اللامركزية في مصر: الفرص والتحديات ، ص ٣٠.
٦١. نفس المرجع، ص ٣٦.
٦٢. نفس المرجع، ص ٣٨.



الفصل السادس  
طبيعة البيروقراطية المصرية  
وخصائصها



## الفصل السادس

## طبيعة البيروقراطية المصرية

## وخصائصها

## تمهيد

يستوجب تحليل التحول من المركزية إلى المركزية الحديثة عن البيروقراطية، بخاصة البيروقراطية المصرية التي تشغل مكانة هامة في تاريخ وبناء المجتمع المصري، وذلك منذ أن وجدت مصر على ضفاف نهر النيل، وإستفادت من مياهه في بناء الطبقات الحضارية المتتابة. ونظراً لأهمية مياه النيل كقاعدة لنشأة وإستمرار الحياة في بر مصر، فقد كان من الطبيعي أن تطور الحضارات المتتابة الآليات الملائمة التى نستطيع بواسطتها توزيع مياه النهر، على كافة الأنحاء والجهات. لتحيل الصحراء إلى أرض زراعية، تنتج الغلال التى يتعيش عليها البشر، ومن ثم كان التحكم والضبط وعدالة التوزيع مبادئ أساسية تفرضها سلطة مركزية تتحكم في تدفق وتوزيع مياه النهر في مصر. ولأهمية مياه النهر بالنسبة لإستمرار الحياة، فقد كانت إدارته هى الشاغل الأهم لكل الفراعنة الذين تعاقبوا على أرض مصر. ونحن إذا تحدثنا عن البيروقراطية، فإننا نقصد بها جملة الموظفين العموميين الذين يشكلون حلقة الصلة بين واقع المجتمع المصرى وسلطة الفرعون. وحتى يخضع الجميع لهذا الاحتياج الوجودى، فقد أصبح الفرعون إلهاً، وأضحى الكهنة المقدسين هم الذين يساعدون الفرعون، في إدارة البلاد، على قاعدة الضبط العادل لتوزيع مياه النهر. وفي هذا الإطار حصل النهر ذاته، على قدر كبير من القداسة، التى تتجسد في أقصى ذروة له، حينما تزف جميلة الجميلات كل عام عروساً له.

إستناداً إلى ذلك تشكلت البنية الفئوية أو الطبقيّة للمجتمع المصرى، من ثلاث تكوينات أساسية مترتبة فوق بعضها البعض، هى الفرعون وأسرته وحاشيته، الذين شكلوا طبقة أو جماعة لها مكانتها على قمة الهرم الطبقي. وفي المقابل طبقة الفلاحين، الذين يعملون بدأب لبناء الحضارة، إبتداء من زراعة الأرض، وحتى حصاد المحصول، وتحويله إلى طاقة لبناء الحضارة،

وبين الطبقتين أو الفئتين، طبقة وسطى، تضم الكهنة ورجال الجيش، ورجال الادارة. جميعها تشكل وحدات فرعية في بناء البيروقراطية المصرية التى تميل إلى التضخم من حيث الحجم والفاعلية وبهذه المكانة الوسطى بين الطبقتين، الفراعين والفلاحين، تشكل نطاق عمل البيروقراطية المصرية. التى كان عليها أن تنقل توجهات الفرعون ومقاصده، ليتولى الفلاحين تحويلها إلى واقع عملى ومادى ملموس. غير أن هذا الطبقة فى آدائها ظلت موجهة بما هو أعلى تمارس الضبط لصالحه، حتى ممارسة العسف أحيانا، على ما هو أسفل.

ذلك يعنى أن البيروقراطية المصرية منذ فجر التاريخ والحضارة، ظلت مرتبطة بأعلاها، تميل إلى الانفصال عن ما هو أدناها، كانت دائماً الخادم المطيع الذى يميل إلى إرضاء السلطة، التى تمارس السيادة بقسوة على بسطاء الفلاحين، وبرغم أن عناصر البيروقراطية وموظفيها منتقاه من الفلاحين، وليست متساقطة من أعلى. حيث الفراعين، إلا أنها بحراكها إلى أعلى انفصلت عن جماهير الفلاحين وإكتسبت خصائص جديدة ومحددة جسدت وجودها الحقيقى. من هذه الخصائص تميز البيروقراطية المصرية بالمركزية، فهى مكلفة بمهام كثيرة إبتداء من إدارة البلاد وحتى تنظيم عملية الانتاج. إلى جانب الاسهام فى الحفاظ على أمن المجتمع من خلال توفير ما يدعم الجيوش فى حالة صد العدوان أو ملاحقة الطغاه المعتدين. وحتى لا تتبعثر الطاقة والقدرة، فقد آثرت البيروقراطية السيطرة المركزية على كل الموارد المتاحة، لتوجيهها لبناء أسس وإستمرار الحضارة. من خصائص هذه المركزية كذلك، أن رأسها تظل فى العاصمة وإمتداداتها تنتشر على خرائط مصر، لتنتقل خيرات هذه الخرائط إلى العاصمة، لذلك أصبحت آليه إستنزاف ما هو أسفل لصالح رفاهية ما هو أعلى. لذلك رأت فيها الجماهير آداءة للأستغلال والسلطة، ورأت فيها السلطة السياسية آلية لنقل الفائض من أسفل إلى أعلى بما يوفر لها حياة مترفة ومريحة.

ذلك يعنى أن البيروقراطية إبنة المنطقة الوسطى، أو لنقل تجاوزاً إبنة الطبقة الوسطى، ومن ثم فهى تشكل نخبة إجتماعية، التى وإن كانت لها جذورها فى سياق الطبقة الوسطى والدنيا. إلا أنها بحراكها إلى أعلى انفصلت، وأصبحت

تسعى إلى نوعية حياة تختلف عن نوعية حياة الجماهير، ونتيجة لذلك تماهت مع السلطة في توجهاتها أو نوعية حياتها. ولما كانت السلطة تنظر إلى الجماهير باعتبارها مصدر إنتاج الفائض، كما تنظر إلى البيروقراطية باعتبارها آلية تجميع الفائض ونقله إلى السلطة. لذلك كانت العلاقة مع الأثنين متأرجحة فإذا غضبت الجماهير وحاولت التمرد، فإن السلطة تستعين بالبيروقراطية وبخاصة أجنحتها الضبطية والعسكرية - لإخضاع الجماهير، فإذا إدركت السلطة أن الأمواج الجماهيرية عاتية قد تغرق سفنها، فإنها تلتفت للقبول بمطالب الجماهير، مع إمكانية التضحية بالبيروقراطية وتقديمها قربانا طلبا لرضاء الجماهير، أو كبش فداء مقدم لها.

لكل ذلك نجد أن البيروقراطية المصرية، حققت تاريخيا إنجازات مشهود بها في تنظيم وتطوير الحياة المصرية، وأنها شكلت دائما العمود الفقري الذي يحفظ للمجتمع حيويته وتوازنه. وقد لعبت البيروقراطية نفس الدور في العصور الحديثة، بل إننا نجدها قد إكتسبت قدراً من الاستقلالية في مواجهة النظام السياسى والجماهير، فهى من ناحية قد تنجز معاملات الجماهير، غير انها من ناحية اخرى قد تتعنت وتتصلب، فتصبح معوقة لإنجاز معاملات ذات الجماهير. لذلك تسعى الجماهير دائماً لا سترضاؤها، أما من خلال التقرب إلى أحد عناصرها، أو من خلال أساليب منحرفة أبدعتها الجماهير كالمحسوبية والرشوة. ومن ناحية ثانية فهى قد تطيع النظام السياسى، وقد تساعد في الحصول على الفائض، غير أنها تحمى المجتمع دائماً من شطط الأنظمة الساسية وتطرفها. تأكيداً لذلك أنه حينما إختار الرئيس عبد الناصر التوجه الاشتراكى، لكى يشكل أيديولوجيا المجتمع، فإنها لم يجعله يتوغل في الاشتراكية حتى التخوم الشيوعية. بل أصرت على تطعيم الاشتراكية بالمضامين الدينية، كي تجعل الاشتراكية الناصرية، هى الأكثر قربا من ثقافة المجتمع والأكثر تعبيراً عن هويته.

وحينما أراد الرئيس السادات فتح أبواب مصر أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دعوته القطاع الخاص الوطنى، لكى يعمل بكل حرية إلى



جانب إعلان الأيديولوجيا الليبرالية، كإطار من المعاني، التي تعبر عن التوجه الجديد. فإننا نجد أن البيروقراطية المصرية، وقفت باعتبارها عقبة بإتجاه الاندفاع إلى التطرف العلماني، والليبرالي، فأكدت على أهمية تضافر العلم والإيمان. وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير، وأرادت جماعة الأخوان المسلمين دفع الدولة والمجتمع في إتجاه الدولة الدينية، وقفت البيروقراطية عقبة كؤود في مواجهة هذا التوجه، وبدأنا نسمع عن الدولة العميقة، التي تعاند الرئيس الأخواني وجماعته.

ونظراً لأن البيروقراطية أصبحت لها كيائها المتناسك، والمنفصل عن النظام السياسي والمجتمع، فإننا نجدها قد طورت مصالح خاصة بها، باعتبارها كتلة متجانسة، في مواجهة النظام السياسي تارة، وفي مواجهة الجماهير تارة أخرى. ولأنها قد أصبحت تشكل كتلة، فقد أصبحت كتلة صلبة متصلبة، تقف عقبة في مواجهة كل الفواعل الأخرى، ومن ثم فقد أصبحت هدفا لهجومها. فهي تهاجم من قبل المجتمع، لأن موظفيها بسبب عدم تأهيلهم أو إنحرافهم، لا يخدمون الجمهور كما ينبغي، ومن ثم نجد أن الجماهير ساخطة عادة على بيروقراطيتها. وهي موضع هجوم من النظام السياسي، لأنها لا تحقق أهدافه كما أرادها، وأنها في الغالب قد تنحرف بها، ولذلك يقدمها النظام السياسي في الغالب، باعتبارها كبش فداء لامتصاص غضب الجماهير. وهي موضع هجوم أيضا من الفاعل الأجنبي، لكونها تمتلك الترسانة القانونية التي تحاصره، وتقف في مواجهة إستثماراته على الصعيد القومي. حقيقة أنها تقف أمام عملية إستلاب محتملة للوطن، غير أنها تقتل طاقة الاستثمار التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع. وامام الهجوم الواسع على هذه البيروقراطية المتكلسة والصادر عن كل إتجاه، فإننا نجد أن البيروقراطية تحتمى عادة بترسانتها القانونية، التي تراكمت لديها عبر كل العصور السابقة، ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة. وإستناداً إلى هذا المخزون التشريعي الهائل، تستطيع البيروقراطية تبرير الفعل ونقيضه تشريعياً. الأمر الذي يعنى أن طبقات وتراكبات هذا المخزون التشريعي غير المنقح سوف تزيد من تسلط البيروقراطية على الجماهير دون رادع، وبذلك

تصبح خدمة الجماهير وقضاء معاملاتها رهن بإرادة الموظف البيروقراطي، وهو ما يعتبر مدخلاً للفساد. ثم أن هذه الترسانة القانونية تشكل حماية لعناصر وموظفى البيروقراطية، حينما ينتوى أحد الفاعلين محاسبتها عن أخطاء وقعت فيها، حيث نجدها تسعى لتبريرها بقواعد تشريعية من المخزون التشريعى المتراكم الذى لديها.

وبسبب المكانة التى تشغلها البيروقراطية فى بناء المجتمع المصرى، والأدوار التى تقوم بها، وصلت جملة الفاعلين المتعاملين معها، إلى ضرورة القيام بعملية إصلاح بيروقراطى، إذا كنا نرغب فى إستكمال تحديث المجتمع المصرى. وإستناداً إلى دراسات عديدة، وممارسات تاريخية متنوعة بذلت محاولات، وقدمت تصورات لتطوير سياسة إجتماعية تستهدف عملية الاصلاح البيروقراطى، وهى سياسة ذات أبعاد متنوعة. من هذه الأبعاد ضرورة العمل على إحكام البناء البيروقراطى، حيث يتطلب إحكام البناء البيروقراطى توفر عدة ظروف اساسية، منها أن تصبح منظومة القيم التى تعمل وفقاً لها البيروقراطية واضحة ومستوعبة، بحيث تصبح هذه القيم مرجعية للآداء البيروقراطى. يضاف إلى ذلك أهمية تنقيح البنية التشريعية، المتصلة بآداء العمل البيروقراطى، بحيث تشكل جوهر عقد اجتماعى معاصر بين موظفى البيروقراطية المصرية والجمهور المتعامل معهم. ذلك يتطلب توفر شرط آخر يتمثل فى ضرورة تأهيل البيروقراطية المصرية وفق الثقافة العقلانية الحديثة، وهى الثقافة المستندة إلى المعارف العلمية لإنجاز المهام. إضافة إلى أن هذه الثقافة العقلانية تعنى تبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة، فى تنفيذ المهام وأداء الأعمال، حيث يعتبر الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة أحد خصائص البيروقراطية الحديثة والمتقدمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية الاصلاح البيروقراطى ينبغى أن تواجه ظاهرتى التضخم والتشردم البيروقراطى، ونقصد بالتضخم البيروقراطى، أن زيادة حجم البيروقراطية - التى يبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة - عن حاجة المجتمع، وحاجة المهام الموكولة إليها، من شأنه أن يؤدى إلى تعطيل الإنجاز البيروقراطى. لذلك تعمل الدولة على تقليص التضخم البيروقراطى، بما يحقق

المنفعة الحدية للعدد الأمثل من موظفي البيروقراطية. ولعلاج التشرذم فإنه ينبغي تقوية الروابط العضوية بين الوحدات البيروقراطية، سواء داخل الوحدة البيروقراطية الواحدة، أو بين الوحدات البيروقراطية الموجودة على الخريطة المصرية. بالإضافة إلى ذلك فإنه بسبب إسترخاء الأداء البيروقراطي، رؤى ضرورة تنشيط هذا الأداء، من خلال حقن البيروقراطية المدنية، بالتجارب الناجحة لأجنحة بيروقراطية أخرى. مثالي على ذلك تزويد البيروقراطية المدنية ببعض عناصر البيروقراطية العسكرية، حتى يمكن أن تزودها بالقدرة على الضبط والانجاز والشفافية والالتزام بتحقيق الأهداف. يضاف إلى ذلك فإنه لإصلاح البيروقراطية المصرية، فإنه من الضروري أن ندخل بها إلى عصر الثقافة البيروقراطية الألكترونية، التي أثبتت قدرتها وفعاليتها في إنجاز المعاملات باقل جهد وتكلفة ممكنة، حيث تناول الفصل الحالي غالب هذه القضايا بقدر من التفصيل.

#### أولاً: البيروقراطية المصرية، فاعل التنمية والتحديث

نظراً لأن البيروقراطية المصرية تعد أحد الفاعلين المكلفين بتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، فإنها ينبغي أن تكون قادرة علي تعبئه البشر من أجل المشاركة في بناء التنمية من جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. غير أنه إذا كان ذلك هو الوضع المثالي للبيروقراطية في المجتمعات الغربية المتقدمة ، فإنها قد عجزت عن تحقيق ذلك في مجتمعات الجنوب ومن بينها المجتمعات العربية، وذلك لمعاناتها من مشكلات عديدة. علي هذا النحو يتركز موضوع هذا الفصل حول تشخيص حالة البيروقراطية في المجتمع المصري، والمشكلات التي تعاني منها، ومن ثم حاجتها إلي الإصلاح. وفي هذا الإطار نطرح تساؤلاً يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنون والمجتمع المدني في عملية الإصلاح البيروقراطي، باعتبار أن إصلاح البيروقراطية المصرية يشكل حجر الزاوية في بناء تنمية وتحديث المجتمع المصري . وإذا كان التراث النظري في فترات تنظيرية سابقة قد أسند تخلف المجتمعات العربية إلي فاعلية عوامل أو متغيرات عديدة ، كالثقافة التقليدية المؤكدة علي قيم العزوة

وليس علي قيم الانجاز . إضافة إلي التكوينات الجماعية التي تؤكد علي فاعلية القبيلة والعائلة، إلي سمات جانب الشخصية العربية والمصرية التي لم تكتسب خصائص التحديث بعد . فإن البيروقراطية المصرية التي تضم بيروقراطية القطاع العام وبيروقراطية الحكومة او الدولة في مختلف قطاعاتها ومستوياتها لم تنل القدر الكافي من إهتمام التراث النظري ، ومن ثم البحوث والدراسات العلمية ، بإعتبارها عنصراً هاماً ومحورياً في عملية تنمية المجتمع المصري . وإن كان الإهتمام بها قد تكثف أخيراً إستناداً إلي إدراك أهميتها المحورية - بدرجة تفوق أية عناصر أو مكونات أخرى - في إنجاز عملية التنمية والتحديث .

علي هذا النحو فإن معالجة قضية البيروقراطية المصرية ومشكلاتها تستوجب الإهتمام ببعدين اساسيين، حيث يتمثل البعد الأول في تحديد المتغيرات المسببة لمشكلات البيروقراطية المصرية، حتى تحولت إلى مشكلة، وما هي طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات . بينما يتصل البعد الثاني بأننا نستهدف من دراسة البيروقراطية المصرية في هذا الفصل والفصل الذي يليه البحث عن الأساليب التي من شأنها أن تساعد في تشخيص الحالة التي عليها حالة البيروقراطية المصرية، وما هي المشكلات المرتبطة بها . وتأثير هذه المشكلات علي تعطيل الآداء البيروقراطي، وكيف يمكن أن تلعب المتغيرات المختلفة دورها في عملية إصلاح الجهاز البيروقراطي، وهو ما نعالجه في الفقرة التالية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المتصلة بقضية البيروقراطية المصرية يشير تأمل هذه المشكلة إلي وجود مجموعة من المتغيرات الرئيسية المتضمنة في بنائها. وفي هذا الاطار فإنه إذا كانت القضية او المشكلة تتمثل في دور المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح البيروقراطية المصرية. فإننا نجد أن تحليل متغيرات هذه المشكلة يكشف عن ثلاثة أنماط من المتغيرات التي نعرض لها بالتصنيف والتحليل . حيث يشير المتغير الأول إلى أن البيروقراطية المصرية بحكم تاريخها ، قد تطورت تطوراً مرضياً لغير صالح التنمية ولغير صالح التحديث . وأن كانت في المرحلة الأخيرة تتعرض لمجموعة من الاصلاحات والضغوط التي تعمل علي إستعادتها للصحة والعافية ، بما يجعلها تشكل القاطرة المناسبة لدفع

عملية تنمية وتحديث المجتمع . علي هذا النحو تعتبر مشكلة أو قضية الاصلاح البيروقراطي هي المشكلة التي تحتاج إلي فاعلية متغيرات أخرى لتصحيح أو تطوير طبيعتها . بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تقوم بالضغط في اتجاه إصلاح أوضاع البيروقراطية المصرية، وهي المتغيرات التي تلعب دورها في حل مشاكل البيروقراطية وتعديل سلوكياتها . ويعد المواطنون في هذا الاطار من هذه المتغيرات الفاعلة في عملية الاصلاح البيروقراطي، لأنهم بوسائلهم العديدة يستطيعون الضغط في اتجاه تطوير البيروقراطية وإصلاح أوضاعها . بالإضافة إلي ذلك يعد المجتمع المدني وبخاصة المنظمات غير الحكومية أحد المتغيرات المستقلة التي تلعب دوراً أساسياً في إصلاح أحوال البيروقراطية المصرية. إما من خلال آلية الشراكة لإكسابها ثقافة جديدة وحديثة للتعاون مع أطراف أخرى، بهدف تحديث المجتمع ، أو من خلال النقد البناء بهدف ترشيد ثقافتها وسلوكياتها. أو من خلال الدفاع عن حقوق المواطنين ومصالحهم في مواجهتها ، أو من خلال تدريب المواطنين علي أسس ومعايير التعامل السليم مع الجهاز البيروقراطي فيما يتعلق بقضاء ”معاملاتهم“ .

إلى جانب ذلك توجد مجموعة من المتغيرات الأخرى الذي يكون لتأثيرها دوراً في تعظيم أو تقليص فاعلية مجموعة المتغيرات السابقة، حتي تتمكن من الضغط علي البيروقراطية المصرية لدفعها باتجاه تعديل اوضاعها . ويدخل في نطاق هذا النمط من المتغيرات طبيعة التأثير الناتج عن البيئة العالمية أو القومية المحيطة، وهل يدعم هذا التأثير أصلاح البيروقراطية أو تعطيل هذا الإصلاح. كما يدخل في نطاق هذه المتغيرات أيضا سلوك النظام السياسي ، هل يدعم تخلف البيروقراطية المصرية في عدم إستجابتها لمطالب وإحتياجات المواطنين ، أم أنه يضغط في اتجاه الاصلاح ، والاستجابة لخدمات المواطنين وأحتياجاتهم . كما يدخل في نطاق هذه المتغيرات كذلك، خصائص العاملين في البيروقراطية المصرية من حيث مستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية. لأن هذه الخصائص تلعب دوراً محورياً في إمكانية تطوير البروقراطية

المصرية بما ييسر إسهامها في عملية التنمية والتحديث.

إستناداً إلى ذلك يسعى هذا الفصل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، حيث يتمثل الهدف الأول في تحديد طبيعة البيروقراطية المصرية في مصر. وفي هذا الإطار فإننا نحاول أن نرصد خصائصها التي تشكلت من خلال تفاعل ما هو تاريخي وما هو معاصر، وكيف شكلت هذه الخصائص طبيعتها الأساسية. يضاف إلى ذلك تحديد المشكلات التي تعاني منها البيروقراطية المصرية، ومن ثم تعجزها عن أداء وظائفها في تنمية المجتمع وتحديثه بالمستوي الملائم والمطلوب. إلى جانب ذلك التعرف على المحاولات الإصلاحية التي بذلت في مختلف مراحل التطور الإجتماعي. بخاصة منذ حصول المجتمع المصري علي إستقلاله في عام ١٩٢٣ وحجم الإصلاح البيروقراطي الذي تحقق. وما هي المعوقات التي حالت دون بلوغ المحاولات الإصلاحية غاياتها. إضافة إلى المحاولات الإصلاحية التي تبذل حالياً، من داخل البنية البيروقراطية ذاتها، وتتمثل في تحرك البيروقراطية لأصلاح ذاتها. إرتباطاً بذلك نظرح عدة تساؤلات تتعلق بمظاهر الإصلاح البيروقراطي التي برزت، ومدى فاعلية الإصلاحات التي قامت بها البيروقراطية لتطوير ذاتها.

بينما يتحدد الهدف الثاني في تحديد الدور الذي يلعبه المواطنون في عملية الإصلاح البيروقراطي، سواء كان هذا الدور الإصلاحي مباشرة من خلال التفاعل مع الأجهزة البيروقراطية للدولة مباشرة، كالمشاركة في حل المشكلات، أو أبداء الرأي في بعض القوانين. أو من خلال تنظيمات المجتمع المدني المختلفة سواء في مجال المشاركة في عملية التنمية، أو في مجال حقوق الانسان. أو من خلال السعي إلى المسئولين، والاستعانة بالنواب البرلمانيين علي مستوى الدولة أو المحافظة أو المركز، أو حتي النشر في الصحف كآليات للإصلاح البيروقراطي. حيث يطرح المواطنون آليات عديدة للمشاركة في صنع القرار، وهي في جملتها آليات مستقره ومقبوله اجتماعياً من جانب البيروقراطية المصرية، بالإضافة إلى ذلك هناك آليات يلجأ إليها المواطنون إذا أصمت البيروقراطية آذانها بشكواها إلى السلطة الأعلى، أو حتي التمرد عليها.

بالأضافة إلي ذلك يسعى هذا الهدف إلي تحديد الوسائل والآليات العديدة التي يلجأ إليها المواطنون لقضاء حاجاتهم برغم أنف الجهاز البيروقراطي، حتي يفرضون علي الجهاز البيروقراطي الرضوخ والاستجابة لمطالبهم .

في حين يسعى الهدف الثالث إلي إستكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ، بخاصة المنظمات غير الحكومية في عملية إصلاح البيروقراطية المصرية. وهو الأمر الذي يتحقق من خلال آليات عديدة ، أول هذه الآليات محاولة ترشيد أداء البيروقراطية المصرية في سلوكها، بتوضيح الأخطاء التي قد تقع فيها بحق المجتمع أو بحق المواطنين . وهو الدور الذي تقوم به جمعيات حقوق الانسان بالأساس ، أو المنظمات غير الحكومية حينما شاركت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٦ . وتتمثل الآلية الثانية في الشراكة ، أي مشاركة بيروقراطية الدولة في مستوياتها المختلفة ، وكذلك في مختلف المجالات أو السياقات الاجتماعية فيما يتعلق بمواجهة بعض القضايا أو المشكلات ، إدراكا منها أن هذه الشراكة سوف تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد . أولها تدريب الجهاز البيروقراطي علي مبدأ الشراكة ذاته سواء مع المنظمات غير الحكومية أو مع القطاع الخاص ، إضافة إلي ضخ حالة من المرونة في السلوك البيروقراطي، حتي لا يظل علي جموده . والثاني فرض إتحام الجهاز البيروقراطي بالمواطنين ، ليستمع إليهم بدلاً من النظرة التاريخية إليهم من أعلي . ذلك بالأضافة إلي تدريب المواطنين علي التعامل مع الأجهزة البيروقراطية، إلي جانب التأكيد علي سعي الجميع بإتجاه التأكيد علي المصلحة العامة التفاعل كشركاء من أجل النهوض بالمجتمع .

ويتصل الهدف الرابع بسعي هذا الفصل إلي إستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المتغيرات التي تشكل بيئة البيروقراطية المصرية في العمل علي إصلاحها، ويدخل في هذا الإطار إستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المتغيرات العالمية في إصلاح البيروقراطية المصرية . وكذلك الدور الذي تلعبه الضغوط علي المستوى القومي من اجل إصلاح أوضاعها، إضافة إلي تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام السياسي متضافراً مع المتغيرات الأخرى بإتجاه تطوير

البيروقراطية وإصلاحها وحل مشكلاتها .

ومن خلال الهدف الخامس نسعى إلى الوصول من خلال هذا الفصل إلى تطوير مجموعة من الأفكار التي نحدد بواسطتها الأساليب التي يمكن إتباعها لتطوير أداء البيروقراطية المصرية. سواء تعلقنا بأساليب الإصلاح ببنية البيروقراطية ذاتها ، أو اتصلت بتطوير ثقافة العمل التطوعي من أجل النهوض العام بالمجتمع . إضافة إلي تطوير ثقافة المشروع التنموي الصغير . وما هي الأساليب التي يمكن إتباعها لنشر الاهتمام به ، سواء من خلال التعامل مع البيروقراطية العامة أو البيروقراطيات المحلية ، أو مع المنظمات غير الحكومية أو صناديق التمويل ، وكيف يمكن التعامل بشفافية وعقلانية مع كل هذه الجهات .

ثانياً: طبيعة البيروقراطية المصرية وخصائصها

تشير دراسة الإدارة العامة المصرية إلي أن هذه الإدارة تمثل حالة خاصة سواء من حيث طبيعتها الأساسية، أو الخصائص التي تولدت لها من خلال تاريخها بمراحل المتابعة . وكيف أتجهت هذه التفاعلات المتعاقبة إلي ترسيخ هذه الخصائص، إلي جانب طبيعة المشكلات التي كانت وما زالت تعاني منها الإدارة العامة . بداية من الضروري أن نؤكد أن الإدارة المصرية قد إشتقت طبيعتها وخصائصها من الطبيعة الجغرافية للمجتمع المصري، إلي جانب طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصرية ، إلي جانب تأثير البيئة المحلية والعالمية التي كان عليها أن تؤدي دورها في إطارها ، علي هذا النحو يمكن تحديد طبيعة الإدارة العامة المصرية بالنظر إلي عدة خصائص أساسية .

١- الطابع المركزي المسيطر من أعلي : حيث تتمثل الخاصية الأولى في الطابع المركزي

للإدارة العامة ، وهو الطابع المشتق من طبيعة الدولة النهرية حيث مياة نهر النيل المتدفقة، والتي تحتاج إلي تنظيم توزيعها لري الأراضي الزراعية بعدل وبلا مشكلات، كما تحتاج الزراعة إلي الاستقرار . بحيث أنقسمت مصر طيله تاريخها الطويل إلي فئتين الأولى تقوم بزراعة الأرض والانتاج، وتشكل هذه الفئة من الفلاحين بالأساس ، إضافة إلي المهنة اللازمة أو المصاحبة للفلاحة . في مقابل الفئة الحاكمة التي تضم الحاكم ومعاونيه من



العسكر والشرطة ورجال الإدارة -الذين كانوا يتشكلون من الكهنة في الزمن الفرعوني - الذين تتحدد وظيفتهم الأساسية في السيطرة لتحقيق عدالة توزيع المياه علي أقاليم مصر المختلفة ، إضافة إلي بناء السدود وإصلاح الأراضي ، وجباية الضرائب من الفلاحين لتمويل احتياجات الإدارة . في أحيان كثيرة كانت الإدارة تحصل علي غالب إنتاج الأرض ، لا يترك للفلاح سوي النذر اليسير من المعاش الضروري الذي يقيه حيا كآلية من آليات الانتاج طيلة عام قادم . بحيث تحول الفلاحين علي يد هذه البيروقراطية إلي اقنان للأرض يستخدمون في الانتاج ، ويسخرون لحفر الترغ والقنوات وأقامة السدود ، ويحصل الحاكم ورجال البيروقراطية والسلطة علي معظم عائد الانتاج . ومن ثم فقد نبتت جفوة وفجوة تاريخية بين الفلاحين من ناحية والبيروقراطية الحكومية من ناحية ثانية ، شكلت قاعدة لعلاقة عدائية بين بيروقراطية تمارس سلطة ظالمة دائماً ، وفلاحين فاقدوا القوة يتحايلون بأساليب عديدة كي يظلوا علي قيد الحياة ، يخضعون للسلطة لكنهم يضمرون لها العدا . وقد ظلت هذه الحالة لسبعة آلاف سنة ، منذ بداية تأسيس الدولة الفرعونية وحتى عصر محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة . ويصور «إدوارد لين» هذه العلاقة العدائية في فترة حكم والي مصر «محمد علي باشا» بتأكيده «قد كان معظم كبار الموظفين الحكوميين خلال هذه الفترة من أصول مملوكية وتركية . وبسبب أصولهم الأجنبية فقد تبنا قيم بلاط الحكم وأتحدوا بها . وبشكل جماعي شكلت النخبة السياسية والبيروقراطية وحدة متماسكة مكرسة لحكم المواطنين . » ويستطرد «لين» في وصفه قائلاً «كانت الخدمات قليلة والضرائب كثيرة . وكان موظفو الحكومة متعسفين متقلبين متهربين . وقد كانت عدم ثقة الجماهير في الإدارة العامة استجابة رشيدة لكل حقائق هذه الفترة ، حيث كان الخداع وسيلة للبقاء» (١) . بحيث استمرت هذه العلاقة بين المواطنين والبيروقراطية المصرية ، والعواطف او المشاعر المرتبطة بها ، واقعا إستمر لفترات طويلة بعد ذلك .

٢- نخبوية الادارة العامة : منذ بداية التاريخ الفرعوني القديم وحتى الثالث الأخير من القرن العشرين تميزت البيروقراطية المصرية بالطابع النخبوي،

وهو الطابع الذي نجد له أصوله التاريخية في الحضارة الفرعونية . حيث كان لموظفي الجهاز البيروقراطي طابعاً كهنوتياً لكونهم في خدمة سلطة الفرعون الاله، ومن ثم إشتقت بعض الوظائف العامة قدراً ولو محدوداً من هذه القداسة، وتؤكد هذا الطابع النخبوي حتي عصر الدولة الحديثة التي أسسها محمد علي باشا . وفي أثناء الاحتلال البريطاني تأسست النظم التعليمية لتصبح هي الأطر التي يتدرب ويتأهل من خلالها موظفي البيروقراطية . وفي الحقيقة تأسست خلال هذه الفترة لأول مرة العلاقة بين الجامعة وشغل وظيفة في في الجهاز الاداري للدولة . خلال هذه الفترة كان علي معظم المصريين لكي يلتحقوا بالبيروقراطية أن يكونوا من أبناء الطبقة الأرستقراطية ، وملاك الأرض الذين كانوا يتطلعون لأن يضعوا أولادهم علي طريق السلطة والأمان الاقتصادي . وقد تزايد الاندفاع أيضا نحو شغل وظائف الجهاز الاداري بسبب الندرة المتزايدة للأرض وغياب قطاع صناعي قوي . ولما كان الاختيار محدوداً أمام كثير من أبناء الطبقات العليا ، فإنه لم يبق أمامهم سوي الالتحاق بالمهن البيروقراطية . فبعد الانتهاء من دراساتهم الجامعية فإنهم يحولون إلي الجهاز البيروقراطي بصورة طبيعية كما يتحول النهار إلي الليل . ومع ذلك فقد ظلت الفجوة بين الإدارة العامة والمواطنين كبيرة حيث أستبدل فقط أبناء كل أرستقراطية بأخري . (٢) .

وقد أستمر هذا الطابع النخبوي للبيروقراطية المصرية حتي خلال فترة حكم ناصر والسادات وأن كان ذلك بطريقة أخري ، حقيقة أن سياسات ناصر الاشتراكية غيرت جذريا التركيب الاجتماعي للجهاز الاداري . لأن الناصرية فتحت أبواب البيروقراطية أمام أبناء الطبقة المتوسطة ، إلا أنهم بالاضافة إلي أبناء الأرستقراطية السابقة كانوا من أبناء الفئات الأكثر تميزاً من الناحية الاقتصادية. ثم أنهم بحكم تعليمهم انفصلوا عن سياقهم الاجتماعي الفقير ، الذي تسوده معدلات عالية من الأمية . بالاضافة إلي ذلك فإن العلاقة العضوية والتاريخية بين السلطة والبيروقراطية ، دفعت موظفي الجهاز البيروقراطي إلي التماهي مع السلطة أكثر من توجههم لخدمة المواطنين . يضاف إلي ذلك أن البيروقراطية المصرية القوية - هي صاحبة القرار الفعال وصانعه - كانت

تسكن السياقات الحضريّة إلى جانب السلطة أيضا . لكل ذلك ظلت البيروقراطية ذات طبيعة نخبوية إما بسبب إنتمائها إقتصاديّاً للأستقرائية أو للشرائح الأعلى من الطبقة المتوسطة ، وإما لأنها نالت حظا وافرا من التعليم فصلها في ثقافتها وقيمها ونوعية حياتها عن جماهير المواطنين الفقراء والأميين في غالبهم ، وإما لأنها تسكن في الأطر الحضريّة مع السلطة في سياق مجتمعي ريفي في طبعة الغالب . لكل هذه الاعتبارات استمرت الوظائف البيروقراطية هي المصدر الأول للأمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالنسبة للمصريين المتعلمين . وفي ظل الدولة الاشتراكية فإن بدائل العمل بالنسبة للمتعلمين كانت في الحقيقة محدودة بدرجة كبيرة مما كان عليه الأمر في ظل الحكم الملكي . في هذا السياق إستعادت مراكز الجهاز البيروقراطي هيبتها التقليدية بين المواطنين ، وهي الحالة التي تعكسها الحكمة الشعبية القائلة ”إن فانك الميري أتمرغ في ترابة“ (٣) . وإذا كانت المرحلة الاشتراكية والناصرية قد قلصت الفجوة بين البيروقراطية والمواطنين ، إلا أن الفجوة وإن ضاقت ، ونظرة الاستعلاء وأن تواضعت قليلاً إلا أنها مازالت قائمة .

٣- تأرجح العلاقة بين البيروقراطية والسياسة: اشرنا إلى أن البيروقراطية المصرية ظلت منذ نشأتها التاريخية مرتبطة بالسلطة السياسية إلى حد التماهي ، والأنتماء إلى جذر واحد . وإذا كان الفرعون هو الآلة المقدس في زمن الحضارة الفرعونية، فقد شكل الكهنة العمود الفقري للبيروقراطية المصرية القديمة حينئذ . وفي المراحل التاريخية التالية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ظلت الطبقة الأرسقراطية هي المرجعية الاجتماعية لكل من الحاكم والنخبة السياسية والجهاز البيروقراطي علي السواء . ذلك يعني أننا إذا تأملنا العلاقة بين البيروقراطية والنظام السياسي ، فسوف نجد أن جملة الحقائق التاريخية قد أكدت علي أن السلطة والبيروقراطية المصرية قد شكلتا كتلة واحدة في مواجهة المواطنين. وهو ما يعني أن بقاءها كان مرهونا بقدرتها علي السيطرة علي المواطنين وضبطهم تنفيذاً لرغبة الأنظمة السياسية المتتابة تاريخياً. تلك التي بدأت بحكم الفراغنة وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ومن ثم فقد كانت قيادتها

مشدودة إلى أصولها المشتركة مع الأنظمة السياسية تولى وجهها شطرها، تتحسس رؤيتها لتحولها إلى أوامر تفرض علي المواطنين الانصياع لها . وحينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ نظرت نخبها إلى البيروقراطية بإعتبارها في حاجة إلى علاج ، بل إننا نجد أن الأنظمة المتتالية لنخبة يوليو كانت أحيانا تحمل البيروقراطية فشل سياساتها التنموية . ونتيجة لذلك إنهار التحالف التاريخي الذي ظل قائماً طيلة التاريخ حتي مرحلة الدولة الاشتراكية . حيث بدأ نظام ناصر ينظر إلى البيروقراطية بإعتبارها تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق أحلامه التنموية والاشتراكية (٤).

وإذا كانت العلاقات قد تحسنت لفترة محدودة بين البيروقراطية والنظام السياسي خلال فترة البداية من حكم الرئيس السادات ، فإننا نجد أن نظامه السياسي، استمر علي النهج الناصري في العمل علي تقوية تحالفه مع المواطنين. لحساب الهجوم الحاد علي البيروقراطية بسبب تقاعسها ، وهو الهجوم الذي شكل أحد اسباب هجرة كثير من أكثر رجال الجهاز البيروقراطي خبرة وكفاءة إلى القطاع الخاص أو إلى دول البترول. الأمر الذي أدى إلي إنخفاض مستوي مهارة أو كفاءة الخدمة العامة. علي هذا النحو ظلت البيروقراطية في نظام ناصر والسادات كبش فداء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كانت السلطة السياسية تستخدم الجهاز الاداري كطفل يضرب بالسياط لمسئوليته عن مشاكل مصر الاجتماعية والاقتصادية بدون تكاليف (٥) . وبرغم أن نظام مبارك بدأ بدعوة المواطنين للثقة في بيروقراطيته ، وفي قدرة هذه البيروقراطية علي حل مشاكل المواطنين الاجتماعية والاقتصادية. طالبا من المواطنين أن ينحوا جانبا أجيالاً من الشك وأن يقبلوا علي البيروقراطية بإعتبارها وسيلة للخلاص القومي(٦). إلا أنه في خطابه في نوفمبر عام ١٩٨٥ أمام مجلس الشعب إنتقد البيروقراطية بتأكيده صراحة ”أن المصريين لا يعملون بجد كما ينبغي ، وقد إنتقد بصفة خاصة المستويات العالية لغياب العاملين في الخدمة الحكومية. والترفع البيروقراطي علي المواطنين، والخمول المنتشر، وعدم أداء العمل بقدر من الاخلاص وبروح المسؤولية والضمير .. ثم أشار إلي أن إنتقاد روح المسؤولية

أدي إلي مستويات عالية من الدمار الهائل ، الذي بلغ إلي مستوي إهدار ١١٪ من السلع المنتجة أعتبرت سلع فاسده . ثم أكد أن مجتمعاً يعتمد علي إستيراد الطعام لا يمكنه أن يتحمل عبء هذا التدمير“ (٧)، بحيث دفع الهجوم السياسي علي البيروقراطية إلي إحساسها بعدم الأمان . الأمر الذي لم يؤدي فقط إلي هجرة الإدارة العامة ، ولكن إلي الآداء الطقوسي للعمل وحيث الالتزام بالقواعد والقوانين بصورة حرفية ، بغض النظر عن قضاء حاجات المواطنين، تجنباً للخطأ الذي قد يسبب لها الحساب أو العقاب .

#### ٤- التحول من السيطرة علي المواطنين إلي خدمتهم: مثلما حدث تحول في العلاقة

بين البيروقراطية والنظام السياسي ، حدث تحول مماثل في توجهات البيروقراطية من دور السيطرة علي المواطنين إلي خدمتهم . ذلك يرجع من ناحية إلي أن السياق العالمي المعاصر، الذي يتضمن أفكاراً وشعاراتاً تؤكد علي حقوق الإنسان ودفح المواطنين بإتجاه التحرك بفعالية ،لفرض مطالبهم حيث يعد هذا العصر عصر قوة الجماهير . ومن ناحية ثانية لأن غالبية شرائح البيروقراطية بدأت تعاني من ذات الظروف التي تعاني منها الجماهير ، ومن ثم إقتربت كثيراً منها ، وتحولت بإتجاه خدمتها ، لأن موظفي البيروقراطية والمواطنين يعيشون في ذات الخندق ، ويدافعون عن وجودهم من خلاله. ومن ناحية ثالثة فقد بدأ النظام السياسي يقترب من المواطنين ليؤمن بمؤازرتهم شرعيتهم. علي هذا النحو نظرت البيروقراطية إلي المواطنين بإعتبارهم الطرف الثاني الذي عليها أن تتعامل معه وأن تعدل أو تطور علاقتها به . وقد إشرنا إلي أن البيروقراطية تاريخياً لم تكن موجهة لخدمة المواطنين في المجتمع، بقدر ما كانت تسعى إلي السيطرة عليهم، لاستغلالهم لصالح الأنظمة السياسية المتتابة تاريخياً حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . يؤكد ذلك شكوي الفلاح المصري القديم في برديات الفراعنة التي يطالب فيها بالعدل من فساد الحكم والادارة مخاطباً الملك الفرعون بقوله : ”لأنك كالفيضان، وأنت إله النيل الذي يخلق المراعي الخضراء ، ويمد الأرض القاحلة . ضيق الخناق علي اللصوص ، وأحم التعس . ولاتكون كالسيل ضد الشاكي، إحذر فإن الأبدية تقترب .. نفذ العقاب في من يستحق العقاب ،

وليس هناك، ما يعادل أستقامتك . هل يخطئ الميزان ؟ وهل تميل عارضة الميزان إلي أحد الجانبين" لا تنطق كذبا لأنك عظيم" وأنتك بذلك مسئول . لاتكن خفيفا لأنك ذو وزن. ولا تتكلم، بهتاناً لأنك الموازين ولا تحيد، لأنك الاستقامة . إفهم أنك والموازين سيان، فإذا مالت فإنك تميل كذبا، ولسانك هو المؤشر العمودي للميزان. وقلبك هو المثقال ، وشفتك هي ذراعاه وأن العدالة خالدة الذكري ، فهي تنزل مع من يقيمها القبر ..ولكن إسمه لا يحى من الأرض بل يؤكد علي مر السنين بسبب العدل" (٨). إضافة إلي التأكيد الذي قدمه "وليم لين Lane حول موقف المواطنين الذين لا يثقون في البيروقراطية. وإذا كانت البيروقراطية المصرية قد ظلت منفصلة عن المواطنين، فيما قبل ١٩٥٢ فقد توترت هذه العلاقة معها في المرحلة الناصرية، نتيجة لحالة اللامبالاه التي لا مبرر لها من جانب كثير من الموظفين . وبسبب فشل البيروقراطية المصرية في تحقيق المأمول منها في هذه المرحلة، فقد إنهار تحالفها مع النظام السياسي خلال هذه الفترة، لينشأ تحالف جديد بين النخبة السياسية والمواطنين ، وهو التحالف الذي نظر إلي البيروقراطية باعتبارها قد شكلت عقبة أمام تحقيق الانجازات المأمولة (٩). وتتجلي مساحة الجفوة بين المواطنين والبيروقراطية من خلال دعوة الرئيس مبارك للمواطنين حاثا إياهم علي الثقة في بيروقراطيتهم وفي قدرتها علي حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان يطلب في الواقع من المواطنين أن ينحوا جانبا أجيالاً من الشك وأن يقبلوا البيروقراطية باعتبارها وسيلة للخلاص القومي ، وبرغم ذلك فقد بقي المواطنون مترددون في أن يفعلوا ذلك (١٠) .

**٥- العالم في مواجهة البيروقراطية المصرية :** مع إتجاه النظام السياسي في مرحلة التوجه الليبرالي إلي تأسيس مجموعة من التغيرات الهيكلية كان من المنطقي أن يجري مجموعة من التعديلات الأساسية علي بنية البيروقراطية المصرية ، وكذلك علي أساليبها في تنمية المجتمع وتقديم الخدمات له. في هذا السياق طرحت أفكار كثيرة حول ما يحدث في البيروقراطية ، التي أصبحت تشكل عائقاً أمام عملية التنمية والتحديث في الاتجاه الليبرالي . لقد أدرك

الجميع حينئذٍ التعقد الذي بلغته البيروقراطية بلجانها المتداخله<sup>١</sup> كما أدركوا أنها تعاني من الترهل والتضخم.

إضافة إلى بعض مظاهر الفساد والرشوة التي بدأت تتغلغل في بنائها، حتى كاد أحد رؤساء الوزارة في عهد الرئيس السادات أن يقرها بإعتبارها «إكرامية» للموظف الإداري نظير أداء الخدمة. ونظراً لإتجاه مصر إلى الأخذ بسياسات الإنفتاح الاقتصادي ومن ثم فتح الأبواب لإستقبال رؤوس الأموال التي تشتت للهنوز بالاقتصاد المصري في هذه الفترة. فقد بدأت المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب يعانون من بلادة وفساد الإدارة المصرية العامة، ومن ثم فقد بدأوا في توجيه النقد لها.

في إطار هذا الموقف برز الفاعل الأجنبي الذي كان له ضغطة الفعال الذي تمثل كما أشرت في عديد من المؤسسات الدولية وأبرزها هيئة المعونة الأمريكية في نقد البيروقراطية المصرية. حيث طرح هذا الفاعل الأجنبي سياسات تتناقض مع رؤية البيروقراطية المصرية سواء فيما يتعلق بتأسيس المشروعات التنموية أو فيما يتعلق بالإصلاح البيروقراطي. وقد عبر عن ذلك فرانك كيمبال Frank kimball مدير هيئة المعونة الأمريكية في مصر حينئذٍ بقوله «...تحتاج الحكومة المصرية العمل أيضا في مواجهة عدد من المشكلات ليس أقلها أن نجعل البيروقراطية المصرية أكثر سرعة في إستجابتها. إن لديهم قدراً كبيراً من العمل في مواجهة مشكلات الجهاز البيروقراطي. فالحكومة ما تزال تفتتح، وهناك عمالة عامة هائلة» حيث كان تأثير المؤسسات الدولية وبخاصة هيئة المعونة الأمريكية المصرية بالتحديد في هذا الاتجاه ذو ثلاثة جوانب. حيث يؤكد

<sup>١</sup> من الطرائف التي تحكي أن الرئيس السادات في أحدي زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وكان معه حفيده، وعند مداعبة الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» للحفيد، أشار الرئيس السادات شاكيًا الطفل للرئيس الأمريكي «بأنه لا يشرب اللبن» وهي عبارة مصرية يقولها الآباء عادة للأطفال الذين قد يرفضون شرب اللبن. فاعتقد الرئيس الأمريكي -نتيجة خطأ في التعبير- أنه لا يجد لبنا يشربه. فأمر بمعونه لأطفال مصر بلغت ثلاثين مليون دولار، لتوفير كوب لبن لكل طفل في مصر. وبعد فترة سأل الرئيس السادات عن ماذا حدث للمشروع الذي أقيم بمعونة الرئيس الأمريكي لأطفال مصر، أجابه رجال البيروقراطية، بأن المبلغ نقص سته ملايين دولار كمكافآت للجان التي درست المشروع، وما زال المشروع لم يتأسس بعد، فأجاب الرئيس السادات ساخراً، كان عليّ أن أن أطلب من الرئيس الأمريكي ٣٠ مليون أخرى كمكافآت للجان، مشيراً لذلك إلى التعقيد والفساد البيرواطي.

الجانب الأول علي أنه أصبح من الضروري تأسيس ميكانزمات تنظيمية جديدة لتفاعل الإدارة المصرية العامة مع إدارة المؤسسات الدولية. وبخاصة بيروقراطية المعونة الأمريكية الضخمة التي إستقرت بالقاهرة والتي كان عليها أن تتعامل في آدائها مع أداء البيروقراطية المصرية . بحيث بدأت تظهر توترات كثيرة حينئذ من خلال الاحتكاك الأول بين طبيعة العمل في إدارة المؤسسات الدولية، وبخاصة بيروقراطية هيئة المعونة، وبين طبيعة البيروقراطية المصرية. ويرجع الجانب الثاني إلي أن قبول النظام السياسي لنصائح المؤسسات العالمية حينئذ ، بسبب حرصه علي جلب الاستثمارات الخارجية وتحديث المجتمع، الأمر الذي دفعة إلي تكثيف الضغوط علي بيروقراطية مؤسسات القطاع العام والبيروقراطية المصرية عموماً وإجبارها علي تبني إلي موقف دفاعي، حيث أصبح من الواضح إمكانية تحدي مكانتها السابقة والحصينة . وفي إطار الجانب الثالث نجد أن القيود والضغوط المرتبطة بمساعدات الهيئات ومؤسسات التمويل الدولية ، أو المرتبطة برنامج المعونة الأمريكية قد أضافت حينئذ بعداً جديداً من التعقد وعدم الثقة أو عدم اليقين، الأمر الذي أدي إلي تأسيس تفاعل بيروقراطي مثير للضجر بالنسبة لكل الأطراف.

٦- إحتماء البيروقراطية المصرية بالترسانة القانونية : خلال خمسة عقود أدركت البيروقراطية المصرية أن مكانتها التاريخية تتآكل من كل إتجاه ، وان أطرافاً عديدة تكاد تتفق علي أنها تشكل العقبة الكؤود أمام تنمية المجتمع وتحديثه . وأن هذه الأطراف تسعى جميعاً لأن تجعل منها كبش الفداء الذي يتطهر في إطاره كل طرف من ذنوبه ومسئوليته عن التخلف الذي اصاب المجتمع. علي هذا النحو وجدت البيروقراطية المصرية نفسها وقد تعرضت لضغوط تحاصرها وتضغط عليها من كل إتجاه ، فمن ناحية نجد أن السياسيين قد سلبوا من البيروقراطية سلطاتها وفعاليتها بسبب جهودهم من أجل السيطرة عليها والتحكم فيها . والعمل علي إجبار وحداتها علي أن تعمل داخل نطاق ضوابط وخطط صارمة ، برغم أن هذه الضوابط والخطط جامدة ومعقدة للغاية أيضا . ولذلك فإنها قد خنقت البيروقراطية عن طريق تحديد نطاقها في إصدار



القرارات غير المركزية، بل أنه بطلب منها أحيانا تحقيق مستويات من التأزر والتوقيت في الإنجاز لا تستطيع الأجهزة البيروقراطية تحقيقها (١١). يضاف إلي ذلك أنها أدركت أن الأنظمة السياسية علي أستعداد لفضحها والتضحية بها لتتبرأ من فشلها أمام الجماهير، إضافة إلي التفاف بعض هذه الأنظمة للتحالف مع الجماهير ضدها . بالإضافة إلي ذلك لا تأمن البيروقراطية جانب المواطنين كذلك لاداركها ميل هذه الجماهير للأنقلاب عليها بعد أن كانت خاضعة لها ، إما من خلال اللجوء إلي المراكز البيروقراطية العليا من خلال الوساطة والمحسوبية ، وإما بشكوي هذه البيروقراطية وأجهزتها لمؤسسات الرقابة . ذلك إلي جانب أن بيروقراطية المؤسسات الدولية بدأت تضغط عليها ، الأمر الذي دفعها أمام هذه الضغوط والتهديدات المتزايدة لتحتمي وراء حائط الروتين واللوائح (١٢) . وقد ساعدها علي ذلك أن الثقافة القانونية للبيروقراطية المصرية ثقافة تراكمت بدون تنقيح، حتي أن هناك بعض القوانين التي ما زالت حية ويعمل بها منذ الخلافة العثمانية . بحيث لم تؤد هذه الثقافة إلي الجمود فقط بسبب الإحتماء باللوائح والقوانين ، بل تقدمت البيروقراطية أيضا بإتجاه استخدام عناصر الترسانة القانونية لتبرير عدم إنجاز ”المعاملات“ في موقف ، وإنجازها في موقف آخر دون التعرض للمساءلة . يصور ذلك أحد المهتمين بشأن البيروقراطية قائلاً ”إن هذا النمط من الضوابط يشجع علي الجمود في تطبيق القواعد واللوائح، وذلك لتجنب المساءلة في النهاية من قبل كبار موظفي المؤسسة، حتي لو أدي هذا الجمود إلي الخسارة . ويمكن أن يصبح هذا المدخل قاتلاً ومسبباً للإنتهيار في المشروعات المنتجة“ (١٣) ، بحيث أصبحت كلمة الروتين، التي تدل علي الانجاز في البيروقراطيات العالمية ، كلمة سيئة السمعة تعني عدم الانجاز في إطار الواقع البيروقراطي المصري .

### ثالثاً: ثقافة البيروقراطية المصرية

تلعب الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها دورها عادة كموجهات لسلوك البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. وإرتباطاً بذلك تتشكل ثقافة البيروقراطية من منظومات القيم الموجهة لآدائها. حيث يمكن أن تتحول

هذه القيم إلي مجموعة من التوجيهات التي تحكم تفاعل موظفي البيروقراطية مع بعضهم من نفس المستوي البيروقراطي، أو التفاعل القائم بين موظفي المستويات البيروقراطية المختلفة، إضافة إلي تنظيمها لاتجاهات التفاعل مع المواطنين . بالإضافة إلي ذلك تقيم الثقافة البيروقراطية من حيث مدى إستخدام التكنولوجيا الحديثة، وكذلك مدى حداثة القواعد البيروقراطية ذاتها، بحيث تساعد هذه القيم والثقافة الحديثة علي ترشيد الجهد والآداء البيروقراطي. وفي محاولة تأمل طبيعة الثقافة البيروقراطية وخصائصها . نجد أن ثقافة البيروقراطية قد تطورت متضافرة معها تاريخياً، حتي أصبحت متماسكة في بنائها علي النحو التي هي عليه الآن، الأمر الذي مكن هذه الثقافة أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة أداء البيروقراطية من ناحية، وأيضاً في إستعصائها الواضح علي الاصلاح من ناحية ثانية . ويشير تأمل ثقافة البيروقراطية المصرية إلي تضمناها لأربعة عناصر أساسية، ويتمثل العنصر الأول في أن البيروقراطية تتعامل مع المواطنين من أعلي . فهي ليست موجوده لخدمة المواطنين، ولكن بالاساس لتنظيم أحوال المجتمع وضبط المواطنين والسيطرة عليهم، لإستلاب الفائض بأشكاله المختلفة، الأمر الذي ولد عادة خضوع المواطنين للبيروقراطية، وهو الخضوع الذي يعوق أية إمكانية للمساءلة . وقد ساعد علي ترسيخ هذه النظرة من أعلي أن أصول موظفي البيروقراطية، ترجع إلي أنهم منتقن بالأساس إما من أبناء الطبقة الاستقرائية، كما في بعض المراحل التاريخية، أو من أبناء الشرائح العليا للطبقة المتوسطة في مراحل تاريخية معاصرة. وهي بطبيعة أصولها الاجتماعية تقود نوعية حياة توجهها منظومة ثقافية، تختلف عن منظومات القيم والثقافة الموجهة لسلوكيات الجماهير العريضة في كل مجال، تلك التي تضبطها وتسيطر عليها، حتي لو كانت بعض عناصر البيروقراطية تعيش بين هذه الجماهير . ويتحدد العنصر الثاني في بناء ثقافة البيروقراطية المصرية في أن غالبية موظفيها حصلوا علي مستويات تعليمية أعلي من غالبية المواطنين الذين تعمل في إطارهم، الأمر يؤسس طبيعة خاصة لثقافتها، حيث تصبح أكثر حداثة وأكثر عقلانية . ويشير العنصر الثالث إلي أن ثقافة غالبية أعضاء البيروقراطية يعتقدون

منظومة قيم حضرية هي التي توجه سلوكياتهم ونوعية حياتهم ، حتي لو كانوا يعيشون في نطاق البيئة الريفية . يضاف إلي ذلك فإنه نظراً لأنهم في مستوي أرقى من حيث نوعية حياة مواطنيهم، فإننا نجدهم بحكم ما هو متوفر لديهم من تكنولوجيا الاعلام والمعلومات يكونون أكثر متابعة لتفاعلات العالم الخارجي وما يستجد فيه، بمستوي أعلى من متابعة المتوسط العام للمواطنين . وهو ما يعني أن تداخل هذه العناصر المختلفة لثقافة رجال البيروقراطية تجعلهم كتلة تختلف في ثقافتها- بغض النظر عن مستوياتها وتبايناتها الداخلية- مختلفة إلي حد كبير عن ثقافة البيئة الجماهيرية المحيطة بها .

هذه الثقافة شكلت درعها الذي حال دون إستيعابها للتوجهات الثقافية والأيدولوجية التي تبنتها أو أعلنتها النظم السياسية المتتابعة . وفي مقابل ذلك لم تسع الانظمة السياسية إلي تنشئة البيروقراطية وتأهيلها وفق التوجهات الواضحة التي تحدد لها الأولويات المحددة . الأمر الذي جعل البيروقراطية المصرية تعمل وفق قوانين وقواعد تفصيلية غير مؤيدة بأي غطاء أيدولوجي . ونتيجة لذلك أنجز أعضاء البيروقراطية وظائفهم وفق القواعد والقوانين المتناقضة، الأمر الذي جعل سلوكياتهم في الانجاز أحيانا متأرجحة بل ومتناقضة، فقد يوافق الموظف علي ”المعاملة“ وفق قانون معين تارة ، ويرفض إنجاز ذات ”المعاملة“ وفق قانون آخر تارة أخرى . لقد أفرغ عدم التأهيل او التوجيه الأيدولوجي أداء البيروقراطية من روحه ، ومن ثم فقد كانت البيروقراطية غير قادرة علي مساندة إندفاع النظام السياسي في تصوراته وإنجازاته . ففي المرحلة الاشتراكية ١٩٦٠-١٩٧٠ لم تطبق البيروقراطية الاشتراكية كما أرادها النظام السياسي حينئذ ، وفي المرحلة الليبرالية ظلت متمتسة وراء القواعد والقوانين الجامدة التي أعجزتها عن استيعاب توجه الأيدولوجي الذي يساعد علي تفعيل أداء القطاع الخاص أو فتح الأبواب واسعة أمام الاستثمار الأجنبي .

بالإضافة إلي ذلك فقد أصيبت البيروقراطية المصرية ببعض الأمراض الثقافية التي أعجزتها عن الانجاز الفعال لمهامها ، بحيث أصبحت المشكلة كامنة في ثقافة البيروقراطية بالأساس . وهي الثقافة التي تحدد معايير السلوك

البيروقراطي ، إضافة إلى أنها الثقافة التي ينشأ في إطارها الموظفون الجدد ، والتي من المتوقع أن يتكيفوا معها (١٤). وفي هذا الإطار يشير تشريح الثقافة البيروقراطية إلى أنها تتميز بعدة خصائص ، حيث تتمثل الخاصة الأولى في الاحترام الكامل للسلطة ، وارتباطا بذلك يتبنى الرؤساء اتجاهها متعاليا نحو مرؤوسيهـم ، ويستجيب المرؤوسين بخنوع ومـلق . فإذا سبب بعض المرؤوسين المتاعب للرؤساء، أو إفتقدوا مطلب الخنوع، فإن فرصهم في الترقى سوف تصبح محدودة . وقد صور حديث نشر في جريدة "الاجبيشيان جازيت" Egyptian Gazette ذلك بتأكيده أنه "بمجرد ترقية الموظف إلى وظيفة المدير فإنه يتوقف عن أداء أي عمل بناء . ويصبح إهتمامة الرئيسي متمثلا في استقبال المدير الذي يرفع إليه بدون تمييز من كل اتجاه ، وهو يبتسم بطريقة تنم عن التفوق والشهامة، للتذلل، الذي يقدم إليه بسخاء من زملائه السابقين . وطبيعي أن تشير هذه الممارسات إلى نسق بيروقراطي فاسد ، تعمق فساده نتيجة للخوف الذي له جذوره العميقة في قلوب صغار الموظفين تجاه رؤسائهم . وفي الحقيقة يستفيد المديرون من هذا الخوف لفرض خضوع أكثر وتواضع أعمق علي صغار الموظفين المتواضعين فعلاً ، وان ينتزعوا منهم كل خدمة ممكنة وأكبر قدر من المداهنة والتذلل (١٥) .

وبهذا الإعداد الأخلاقي والبيروقراطي الذي يزين وظيفة المدير، فإنه يصبح من الطبيعي أن يتنافس كبار الموظفين مع بعضهم البعض، للحصول علي هذه الوظيفة من خلال كل الوسائل المتاحة. ولا نستبعد منها النفاق ، والرشوة ، والطعن في الظهر ، والخداع وأسلوب الوجهين (١٦). وإرتباطا بذلك من المهم التأكيد علي أن الازعان الكامل للسلطة ، لا يعني أن الأوامر المرتبطة بالوظيفة والتي يصدرها المدير سوف تنفذ بسرعة . إذا تتطلب الثقافة الموجهة نحو الازعان - علي العكس من ذلك- أن يظهر المرؤوسون الازعان فقط لرموز السلطة ، ولكنه لا يتطلب أن يمارسوا العمل بإجتهد . وإتصلاً بذلك تتخم الثقافة المصرية الشعبية أو البيروقراطية بإعتبارات الازعان التي تنقل مظهراً كاذباً للخضوع في حين تتجاهل كلية روحه (١٧).

وتتحدد الخاصية الثانية لثقافة البيروقراطية المصرية في المعايير التي تحد من الانتاج وفي ذات الوقت تفرض إهتماماً مبالغاً فيه بأمن الوظيفة (١٨)، حيث تعكس هذه المعايير الحكمة الشعبية الشائعة "إذا عملت كثيراً فسوف تخطئ كثيراً". إذ يعتبر عدم بذل الجهد غير واضح ومن الصعب العقاب عليه، وهو يسبب في الواقع مشكلات قليلة، في مقابل أن العمل بدأب والتجديد والسعي لتحقيق أهداف الوظيفة، فيه مخاطرة بإرتكاب الأخطاء، اقلها إبراز كسل الزملاء وإقلاق الروتين. ويبرز هذا البعد المبالغة في الاهتمام بأمان الوظيفة إضافة إلي المعايير المضادة للعمل في كثير من التحليلات السابقة التي تناولت البيروقراطية (١٩).

ويشكل التسبب في العمل الخاصية الرابعة لثقافة البيروقراطية المصرية، وكمتوسط عام قدر أن الموظف المدني المصري يعمل بجد لفترة تتراوح بين عشرين دقيقة وساعتين كل يوم عمل. بينما يقضي بقيت الوقت إما في تناول الطعام في مكتبة، أو قراءة الصحف اليومية، أو التنقل بين المكاتب لزيارة زملائه في العمل والدرشة معهم (٢٠). أو الذهاب إلي العمل لإثبات وجوده صباحاً وعند الانصراف، وبين ذلك هو خارج العمل يتسكع في شوارع المدينة لقضاء حاجاته وحاجات أسرته. تأكيداً لذلك أننا إذا نظرنا إلي شوارع مدينة كمدينة القاهرة بعد بداية مواعيد العمل بساعة أو ساعتين فسوف نجد أنها مكتظة بنسبة عالية من موظفي البيروقراطية الذين تركوا العمل لشراء احتياجات أسرهم الأساسية.

وتتشكل الخاصية الخامسة من غياب المرونة في أداء العمل، وهو الغياب الذي يتخذ طابع التطبيق الصارم للقواعد والمعايير المصاحبة لذلك، تلك التي تقاوم التغيير في الروتين القائم، إذ يصبح من الأسهل إتباع الروتين والإجراءات القائمة فعلاً. وذلك حتي لا ينزلق الموظف في الحوار مع المواطنين أو الرؤساء حول موضوع "المعاملة" أو إنجازها، إضافة إلي أنها تجنب الموظف المخاطرة الشخصية حتي ولو أدى ذلك إلي عدم إنجاز "المعاملة". حيث يساعد تعقد الروتين وإجراءات البيروقراطية، إضافة فوضي وتناقض الترسانة القانونية،

الموظف - لا متلاكه العذر القائم والمعقول- علي عدم الاستجابة لمطالب المواطنين ، وكذلك الرؤساء إذا وجد المواطنين طريقاً إليهم . علي هذا النحو يقدم تعقيد قواعد البيروقراطية للموظف سيفاً ودرعاً في مواجهة كليهما ”المواطنين والرؤساء في العمل (٢١) .

وتتحدد الخاصية السادسة لثقافة البيروقراطية المصرية بطبيعة تصرف موظفي البيروقراطية نحو المواطنين ، إذ يميل موظفو البيروقراطية المصرية إلي النظر إلي أنفسهم باعتبارهم مانحي الخدمات وليسوا خدماً للشعب . ويوجد هذا الاتجاه جذوره في المكانة التاريخية للبيروقراطية المصرية ، وبالمثل في الحقيقة التي تؤكد أن البيروقراطية تمثل الشريحة الأكثر تعليماً في مجتمع نسبة التعليم فيه منخفضة . وأياً كان السبب فإن إتجاه ”الترفح“ الذي تمارسه البيروقراطية نحو المواطنين يؤدي إلي عدم تعزيز الألفة بين الفريقين . ونتيجة لذلك يتأسس جدل عدائي كامن بين موظفي البيروقراطية الذين ينظرون من أعلي إلي المواطنين ، حتي يصل الأمر إلي عدم الانجاز السهل ”لمعاملاتهم“ . وبين المواطنين الذين يحتالون للانتصار علي موظفي البيروقراطية، إما من خلال الالتفاف والاتصال برؤسائهم، للضغط عليهم من أجل إنجاز ”المعاملات“ أو باللجوء إلي آلية الوساطة أو المحسوبة ، أو الشكوي للرؤساء أو الأجهزة الرقابية أو حتي بالرشوة .

وتشير الخاصية السابعة لثقافة البيروقراطية المصرية إلي الوعي المؤسسي لهذه البيروقراطية ، إذ تؤكد ثقافة ومعايير البيروقراطية المصرية علي حماية أعضائها وتخفي أخطاءهم في مواجهة المواطنين (٢٢). وذلك باعتبار أن أي خطأ يقع فيه الموظف من الممكن أن يتسع ليصبح في نظر المواطنين والأجهزة الرقابية خطأ وقعت فيه المؤسسة. وهو ما يعني تضامن المؤسسات مع موظفيها في الدفاع عن الخطأ طاعة للحكمة الشعبية ”أنا وأخي ضد ابن عمي ، وأنا وابن عمي ضد الغريب“ . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوعي غير الموضوعي ، وقيم التضامن الخاطئ إلي تبرير سلوكيات البيروقراطية في عدم إنجاز ”معاملات“ المواطنين أو التخلص منها . علي هذا النحو نجد أن ثقافة الحماية الأبوية

السائدة في المجتمع قد إنتقلت إلي البيروقراطية، حيث يصبح المدير شهماً ويستحق مكانته إذا كان قادراً دائماً علي حمايتهم والدفاع عن اخطائهم. وهو ما يؤدي في النهاية إلي تحول في الأمان الوظيفي ، حيث يكمن الأمان في هذه الحالة في قدر إرضاء الرؤساء أكثر من تضمنه في الإنجاز الموضوعي لمتطلبات العمل .

رابعاً: البيروقراطية المصرية تسعى لإصلاح أوضاعها

إذا كانت القضية الأساسية لهذه الدراسة تتمحور حول اصلاح البيروقراطية في المجتمع، سواء من خلال جهود المواطنين أو المجتمع المدني . فإنه من الواضح أن البيروقراطية المصرية قد واجهت بعض المشاكل نتيجة للتكيفات السلبية مع الظروف المحيطة . وأن النظام السياسي في مراحل التاريخ الحديث المتتابعة قد سعي جاهدا يحاول إصلاح البيروقراطية حتي تصبح ملائمة لتحقيق أهدافه التنموية . علي هذا النحو فإننا إذا تأملنا العقود الخمسة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن فإننا سوف نجد أنفسنا في مواجهة ثلاثة مراحل أساسية تمت في كل مرحلة منها محاولة لاصلاح البيروقراطية المصرية.

١- مشكلات البيروقراطية وسياسات الاصلاح في المرحلة الناصرية: تعتبر المرحلة

الناصرية هي المرحلة الأولى التي شهدت بروز مجموعة من المشكلات التي تعاني منها البيروقراطية المصرية. كما شهدت في نفس الوقت تطوير مجموعة من الاصلاحات التي بذلها النظام السياسي والاداري لاصلاح أحوال البيروقراطية، التي واجهت مجموعة من المشكلات في هذه المرحلة . من هذه المشكلات أن البيروقراطية المصرية، حينئذ كانت ومازالت مشدودة إلي أصولها الملكية ، لم تستوعب بعد الأيديولوجيا الثورية التي تدعو إلي خدمة المواطنين ، فقد كانت ومازالت بيروقراطية تستهدف الضبط والسيطرة أكثر من توجهاتها لإحداث التنمية والتغيير . يضاف إلي ذلك أنه برغم مطالبة الأيديولوجيا الثورية لها بخدمة المواطنين ومساعدتهم من خلال التأكيد علي المساواة، وبذل الجهد إستناداً إلي شعار ”الاتحاد والنظام والعمل“. فإن البيروقراطية المصرية بحكم أصولها الطبقية ، وبحكم عدم قدرتها علي إستيعاب المضامين الثورية الجديدة ،

لم تستطع أن تسير هذا التطور الجديد المناقض لطبيعتها، ومن ثم شكلت عقبة كؤود أمام تطور التنمية فأبطأت من إيقاعها .

وتتمثل المشكلة الثانية في ضعف بنية وقدرة البيروقراطية المصرية في هذه المرحلة أمام المهام الملقة علي عاتقها. ولذلك أتجهت نخبة يوليو ١٩٥٢ لزيادة حجم البيروقراطية المصرية فارتفع حجمها من ٢٥,٠٠٠٠ عام ١٩٥٢ إلي ١,٢٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ . وقد قفزت الوزارات من خمس عشرة وزارة إلي ثمان وعشرين وزارة خلال نفس الفترة ، وقد قفزت المؤسسات العامة التي نتجت عن تأميم المشروعات الأجنبية والقوانين الاشتراكية من مؤسسة واحدة في عام ١٩٣٦ إلي نحو ستة وأربعين مؤسسة (٢٣). وقد كان علي البيروقراطية المصرية خلال هذه الفترة أن تقوم بأدارة هذه المشروعات، إضافة إلي القيام بالجهود التنموية الكبيرة التي غيرت وجهة المجتمع المصري حينئذ. كتطبيق سياسات الاصلاح الزراعي وإستصلاح الأراضي، وإقامة قاعدة صناعية، وتقديم سلسلة من الخدمات الواسعة إبتداء من التعليم والصحة وحتى بيع الوجبات السريعة للمواطنين. فإذا إنتقنا من قدرات البيروقراطية غياب الحافز الأيديولوجية لديها لبناء الدولة الاشتراكية، لعدم تنشئتها وتأهيلها أيديولوجيا، فسوف ندرك مدي ضعفها أمام المهام الملقة علي عاتقها .

بالإضافة إلي ذلك فقد أصيبت البيروقراطية المصرية بحالة من الترهل بسبب إتجاه النخبة السياسية إلي تعيين الخريجين في بنائها ، حيث تبنت النخبة السياسية هذا الأسلوب لتضرب أكثر من عصفور بحجر واحد . فمن ناحية رأت النخبة السياسية ضرورة دعم الجهاز البيروقراطي عن طريق التوسع في إمداده بالعناصر التي يريدها، والمتعلمة تعليما جامعيا حتي يكون قادراً علي أداء المهام الملقة علي عاتقه لإنجاز تنمية وتحديث المجتمع. وبذلك تم إشباع إحتياجات البيروقراطية من الموظفين إضافة إلي القطاع العام الجديد المكتسب أو المؤمم(٢٤). ومن ناحية ثانية فقد إطرده نمو البيروقراطية المصرية بواسطة قرار واع حينئذ من قبل النخبة السياسية للاستفادة من الخدمة الحكومية بإعتبارها وسيلة لتقليل البطالة بين المثقفين، بالنسبة لآلاف الخريجين الذين تخرجوا من



نظام التعليم الذي تم التوسع فيه خلال هذه الفترة. ففي ظل السياسة الجديدة لتعيين الخريجين وعد الطلاب بالتعيين في الوظائف البيروقراطية عند التخرج وذلك لحل أزمة البطالة المستحكمة (٢٥).

وقد قاد ذلك إلى مشكلة أخرى عانت منها البيروقراطية المصرية، تتمثل في إنخفاض مستوى المهارة التي نتجت عن التوسع، الذي نتج عن سياسة تعيين الخريجين، التي بدت وكأنها تتفق مع التوسع السريع الذي أسسته الثورة في وظائف البيروقراطية المصرية بدون تأهيل الخريجين لشغل هذه الوظائف. ونتيجة لذلك لم تعد البيروقراطية المصرية مصدراً للمهارة، إذ يحتاج الخريجون الذين عينوا في الوظائف إلى تأهيل يدرّبهم علي الوظائف التي يشغلونها والتي تخالف في الغالب تخصصاتهم. غير أن الأمور لم تسر علي النحو الذي كان ينبغي أن تسير به. إذ أعافت مشكلة البطالة الضاغطة التوزيع الرشيد للخريجين علي أساس حاجات الوحدات البيروقراطية والمؤهلات التي ينبغي أن تكون للأشخاص الذين سوف يقومون بالوظائف، والذين سوف تنفذ وحداتهم برامج وسياسات النظام السياسي. فلما تراخت التنظيمات أو الوحدات القائمة عن الأداء بسبب إنخفاض المهارة، برز اتجاه لتأسيس وحدات جديدة. ونتيجة لذلك تشابكت الوظائف وإختلطت السلطات، وتكاثرت القوانين واللوائح، ولم تتلاءم مهارات الخريجين الجدد مع الإحتياجات الراهنة، فقد كان معظمهم متخصصاً في الفنون والقانون والانسانيات. وتم تجاوز إفتقار المهارات العملية بواسطة توقعات السلطة بإمكانية إكتسابهم المهارة من خلال العمل (٢٦). قد يكون ذلك قد تحقق جزئياً، إلا أنه كان علي حساب إنخفاض مهارة البيروقراطية المصرية. وبمرور السنوات تجاوز عدد الخريجين الذين يطلبون عملاً حكومياً بكثير إحتياجات البيروقراطية إليهم. وبدا وكأن التضخم البيروقراطي في حد ذاته قد أصبح معوقاً للعمل بسبب التزاحم في المكاتب.

بالإضافة إلى ذلك فقد حدث تناقض بين التوجهات الأيديولوجية للنظام الثوري، خاصة بعد أن إمتلك وضوحاً أيديولوجياً منذ الستينيات فصاعداً، حينما أعلن الأيديولوجية الاشتراكية التي تؤكد علي المساواة وخدمة المواطنين.

وبين المرجعية الثقافية للبيروقراطية المصرية، وهي المرجعية التي تضمنت مكوناً تاريخياً يؤكد علي أن أساس وجودها يتمثل في ضبط الجماهير والسيطرة عليها. إضافة إلي مكونين معاصرين الأول ان رؤوس البيروقراطية المصرية العليا كانت لها أصولها الأرستقراطية ، وأن الموظفين الجدد لهم أصولهم التي ترجع إلي الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. الأمر الذي جعل البيروقراطية المصرية في المرحلة الناصرية لا تجسد أهداف التنمية بروح إشتراكية او ثورية حقيقية ، بحيث أثر ذلك علي معدلات النمو بخاصة في النصف الثاني من العقد الاشتراكي الوحيد في التاريخ المصري . وبذلك فقد لعبت البيروقراطية المصرية بحالتها هذه ، دوراً أساسياً في عدم تحقيق التنمية بالمعدلات المطلوبة ، حتي قيل حينئذ أن ”مصر اشتراكية بلا اشتراكيين“ (٢٧).

وفي مواجهة البيروقراطية المصرية التي إختزلت الأهداف والإنجازات التنموية ، كان من الضروري أن يسعى النظام السياسي في هذه المرحلة إلي محاولة إصلاح الأحوال البيروقراطية، وقد لجأ في ذلك إلي آليات عديدة . وتتمثل الآلية الأولى في آلية التطهير ، حيث أدرك النظام السياسي أن البيروقراطية حسبما يشير آداؤها ليست مخلصه لتحقيق الأهداف الثورية . وأصبح واضحاً أمام القادة الثوريين -حينئذ- أن هؤلاء -رجال البيروقراطية المصرية- الذين خدموا الملك، لا يمكن أن يخدموا بنفس الروح الثورة أيضا . ونتيجة لذلك أسست الثورة لجان التطهير Purge Committees ، وهي اللجان التي أوكلت إليها مهمة تأمين ولاء البيروقراطية المصرية للنظام السياسي ، إضافة إلي التأكيد علي معايير الاستقامة والفعالية والكفاءة بالنسبة للبيروقراطية. وفي هذا الإطار أكد أحد المصادر أن نصف كبار الموظفين في البيروقراطية الملكية سقطوا ضحية للجان التطهير في هذه المرحلة (٢٨).

وتتمثل الآلية الثانية لإصلاح البيروقراطية المصرية في الاستعانة بالعسكريين ، فقد أصبحت الحكومة الثورية علي وعي بمشكلات البيروقراطية التي نوقشت عيوبها علانية في الصحف . بل وقدمت البرامج الاذاعية التي تنتقد هذه العيوب ، مثل البرنامج الاذاعي الشهير ”فوت علينا بكرة“ ، حيث

برزت دعوات كثيرة من أجل إصلاح البيروقراطية المصرية لتكون قادرة علي تنفيذ البرامج الثورية الجديدة . وبسبب الحاح الاصلاحات والحاجة إلي تنفيذها في مواجهة بيروقراطية متلكئة ، فقد كان علي النظام السياسي أن يعتمد في المدي القصير علي العسكريين لدعم البيروقراطية المصرية بالسلطة الفعالة والانضباط والنظام الضروريان لآداء مهامها . وتأكيداً لذلك وجدنا أن ٢٥٪ من مديري مؤسسات القطاع العام خلال فترة الستينيات من القرن العشرين من العسكريين (٢٩)، بالإضافة إلي نقل كبار موظفي البيروقراطية المصرية من وحدة إلي أخرى لزيادة الانتاج . وقد لعب العسكريون حينئذ دوراً أساسياً في ربط أداء البيروقراطية المصرية برؤية النظام الثوري ، وإستمر تقليد نقل العسكريين إلي بعض الوزارات والمؤسسات المدنية ليلعبوا دوراً في إطارها قائماً حتي الآن .

وتتصل الآلية الثالثة بالاشراف الشعبي علي أداء البيروقراطية المصرية لمهامها في مختلف الوحدات الادارية ، بخاصة ذات الطبيعة الانتاجية . فقد بدأ النظام الثوري، حينئذ، في تشكيل تنظيمات لدعم المشاركة الجماهيرية لجهود التنمية، في محاولة لانهاء حالة إنسحاب الجماهير، التي كانت سائدة في النظام الملكي السابق . ولتحقيق هذا الهدف أسست حكومة الثورة تنظيم "هيئة التحرير" في السنوات الأولى التي أعقبت قيام الثورة، ثم تطور هذا التنظيم إلي شكل جديد في المرحلة القومية ، حيث السعي إلي لم شمل الدائرة العربية لتحقيق الوحدة العربية ، سمي حينئذ "بالاتحاد القومي" . وحينما أعلنت القرارات الاشتراكية في بداية الستينيات ، حل "الإتحاد الاشتراكي" محل "الاتحاد القومي" ، بإعتباره التنظيم الذي يراقب أو يحرس نجاح التجربة الاشتراكية في التنمية والتحديث . وبدأ هذا التنظيم يلعب دوراً رقابياً من خلال آلتين فرعيتين، الأولى مشاركة العمال في مجالس الادارة ، بحيث لا تترك صناعة قرارات البيروقراطية محتكرة بواسطة الموظفين، ربما ذوي الخلفية المضادة للاشتراكية، في حين تتحدد الآلية من خلال وحدة الإتحاد الاشتراكي في مواقع العمل ، فقد انتشر الاتحاد الاشتراكي علي خريطة المجتمع عبر

وحداته المنتخبة من بين المواطنين ، في القري والمدن وفي المصانع بين التجمعات العمالية . حيث وظيفتها الأساسية نشر القيم الثورية بين الجماهير لتعبئتها ، ومراقبه الجهاز البيروقراطي في مواقع الانتاج ، سواء انتاج السلع أو الخدمات.

## ٢- مشكلات البيروقراطية وسياسات الاصلاح في المرحلة الليبرالية: إنتقلت البيروقراطية

المصرية من عصر ناصر إلي عصر السادات ، وكانت أحوالها قد تبدلت ، ففي نهاية الفترة الناصرية أنتشر أبناء الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة وكذلك أبناء الطبقة الدنيا الذين بدأوا يشغلون وظائف في بناء البيروقراطية المصرية، وبدأوا يشكلون قوامها الحقيقي . وحصلوا علي كثير من إمتيازاتها في المرحلة الناصرية ، بل وإستغلت بعض هذه العناصر وظائفها بصورة إنتهازية ، فبدأت في استعادة بذور تراث الفساد الملكي القديم . وحينما تولى الرئيس السادات في أعقاب وفاة الزعيم ناصر ، أعلن عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تطورت في النهاية إلي التأكيد صراحة علي القطاع الخاص، بإعتباره الفاعل التنموي الذي سوف يعتمد عليه في تحديث وتنمية المجتمع ، وصدرت في هذه المرحلة الترسانة القانونية التي تؤمن حمايته وتوسع أدواره في بناء الاقتصاد القومي ومن ثم تنمية المجتمع وتحديثه .

وقد بدأت البيروقراطية خلال هذه الفترة تعاني من مجموعة من المشكلات الأساسية . وتتمثل أول هذه المشكلات في أنه برغم التأكيد علي القطاع الخاص بإعتباره فاعل التنمية والتحديث ، إلا أن البيروقراطية المصرية شهدت في عصره زيادة درامية في حجمها. فمع حلول عام ١٩٧٨ كان هناك ١,٩٠٠,٠٠٠ مصري يشكلون بناء البيروقراطية المصرية الحكومية إضافة إلي موظفي القطاع العام، وحينما يضاف إليهم مستخدموا هذا القطاع فإن الرقم يقفز إلي ٣,٢٠٠,٠٠٠ تقريبا (٣٠). وإلي هذه الأرقام ينبغي أن نضيف حوالي ١٠٠,٠٠٠ من خريجي الجامعة الذين يطلبون سنويا وظائف في الجهاز البيروقراطي ، بحيث أصبحت ميزانية البيروقراطية المصرية في مصر ترهق ميزانية الدولة ، خاصة أن هذا التضخم البيروقراطي لم يكن له ما يقابله من قيمه تضاف إلي إجمالي الناتج القومي ، ومن ثم أصبح الجهاز البيروقراطي معوقا للتنمية

لا دافعا لها . وحينما تولي الرئيس مبارك عمل علي فك الارتباط بين الجامعة والبيروقراطية المصرية، حيث أسقط التزام الدولة بتعيين خريجي الجامعة في الجهاز البيروقراطي للدولة . وتم التأكيد علي ان شغل الوظائف بالبيروقراطية المصرية يتم بناء علي نظام المسابقات وحسب احتياجات جهاز البيروقراطية إستناداً إلي قانون العاملين رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ . والذي يؤكد في المادة ”١٨“ علي ” أن التعيين في الوظائف ينبغي أن يشغل بإمتحان بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الأمتحان ، وعند التساوي في الترتيب يختار الأعلى مؤهلاً ، ثم الأقدم تخرجاً فإن تساوي يقدم الأقدم سناً“ . بل واقترحت بعض السياسات التي قد تساعد علي تقليص حجم البيروقراطية المصرية كالمعاش المبكر الذي يعني خروج بعض الموظفين من وظائف البيروقراطية لقاء منحهم مكافأة بالاضافة إلي ضمان معاش لهم . وذلك إستناداً إلي المادة ”٩٥ مكرر“ من القانون السابق ”١١٥“ التي تنص علي أنه ” يجوز للسلطة المختصة إصدار قرار وإحالة العامل إلي المعاش بناء علي طلبه قبل بلوغ السن القانونية . علي أن لا تقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن ٥٥ سنة ، وألا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الإحالة إلي المعاش أقل من سنة . وتسوي الحقوق التأمينية لمن يحال إلي المعاش طبقاً لأحكام الفقرة السابقة علي أساس مدة إشترافة في نظام التأمين الاجتماعي، مضافاً إليها المدة الباقية لبلوغه السن القانونية أو مدة سنتين علي الأقل .“ . ومحاربة التضخم البيروقراطي يستمر مضمون المادة ليؤكد ” ولا يجوز إعادة تعيين العاملين الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة بالحكومة أو شركات القطاع العام، كما لا يجوز شغل الوظائف التي تخلو نتيجة تطبيق هذه المادة حتي بلوغ المحالين إلي المعاش سن التقاعد إلا بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ” .

بالإضافة إلي ذلك فقد عانت البيروقراطية المصرية حينئذ من تديني مهارة العاملين فيها، وذلك لأسباب عديدة منها أن البيروقراطية المصرية - كما أشرت - أصبحت مستودعاً يستوعب خريجي الجامعات غير المؤهلين لوظائفهم، خاصة أن الدولة لم تبذل جهداً لإعادة تأهيلهم . ومنها تخلف البيروقراطية المصرية

من حيث إستخدام التقنية الحديثة في إنجاز أعمالها ، فما زالت الطرق البدائية "الدفترية" هي السائدة . يضاف إلي ذلك أن إجراءات التقييم لم تكن صارمة بما فيه الكفاية، وتفشل دائماً في التمييز بين العمال المنتجين وغير المنتجين ، بحيث برزت إعتبارات جديدة في شغل وظائف البيروقراطية المصرية كإعتبار الأخلص أو الولاء السياسي. وإذا كانت هذه الاعتبارات قد بدأت في المرحلة الاشتراكية . حيث أصبحت وظائف البيروقراطية مفتوحة أمام من ثبت ولاؤهم للأيدولوجيا الاشتراكية، فإن هذا التقليد قد إستمر فيما بعد المرحلة الاشتراكية ، حيث أصبحت هذه الوظائف مفتوحة امام أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي ولجنة السياسات ، حيث اصبح الاحتراف أو الانتهازية السياسية هي معيار شغل الوظائف العليا في البيروقراطية المصرية.

وقد شكل ضعف المرتبات ومعاناه الموظفين من ذلك، أحد المشكلات الهامة التي إضعفت أداء البيروقراطية المصرية . ولادراك هذه الحقيقة نجد أن المدرس المصري العادي ، أو الطبيب الممارس العام أو خريجي الجامعة الحديث يحصل علي راتب شهري يتراوح بين ٢٠-٤٠ دولار يستطيع سائق التاكسي المحظوظ أن يحصل علي ضعفه عدة مرات في اسبوع واحد . وبرغم أن المرتبات كانت منخفضة في مرحلة ناصر ، الا أن الدولة عوضت ذلك بدعم السلع وتغيب السلع الترفية عن الاسواق ، إضافة إلي تأمين حد أدني من المستوي المعيشي الملائم للموظفين . علي خلاف ذلك نجد أن السوق في المرحلة الليبرالية قد أغرقت بالسلع الترفية البعيدة عن متناول شرائح عديدة من موظفي البيروقراطية المصرية ، الذين خضعت السلع والخدمات الموجهة لاشباع إحتياجاتهم لقوانين السوق . وفي هذا السياق برزت ظواهر سلبية عديدة كنتيجة لذلك ، من هذه الظواهر أنه قد كان علي كثير من موظفي الحكومة ذوي المهارات المتميزة أن يهجروا الخدمة الحكومية، للعمل في وظائف مربحة تصل دخولها إلي أضعاف كثيرة لمرتباتهم . ونظراً لأن مجتمعات الخليج كانت في حاجة إليهم لاستكمال البناء التحتي ، فقد هاجرت أفضل عناصر البيروقراطية المصرية في مختلف المجالات وتركت العناصر الأقل مهارة هي الباقية التي تسير العمل ، ومن ثم

إنخفاض مستوى الأداء البيروقراطي عموماً . ومثلما هاجرت بعض عناصر البيروقراطية المصرية إلي مجتمعات الخليج، هاجرت عناصر أخرى إلي القطاع الخاص، الذي بدأ ينمو ويمنح مرتبات عالية لبعض عناصر البيروقراطية عالية التأهيل التي هاجرت إليه . وقد أدى ذلك بدورة إلي إضعاف مستوى الأداء البيروقراطي في البيروقراطية لخروج نسبة من أفضل المهارات إلي القطاع الخاص . ومن لم يجد فرصة عمل ودخل في مجتمعات الخليج أو في القطاع الخاص، أتجه البحث عن عمل إضافي يحصل منه علي دخل يعينه علي مواجهة متطلبات الحياة ، حيث البحث عن وظيفة ثانية أو ثالثة ، ومن الطبيعي أن يكون الجهد الذي يبذله الموظف في هذه الوظائف الاضافية علي حساب أدائه في الوظيفة الحكومية . ومن لم ينجح في رفع مستوي دخله من المصادر السابقة فإن الفساد والانحراف يصبح المدخل الباقي لرفع مستوي الدخل ، وفي هذا الاطار يفتح الباب لتقاضي الرشوة والعمولات ويبدأ فضاء البيروقراطية المصرية يتخم بكل ظواهر الفساد والانحراف.

من المشكلات التي برزت خلال هذه المرحلة أستمرارا للمراحل السابقة تبعث وعدم تجانس البناء الفيزيقي للبيروقراطية، في هذا الإطار فإنه من الضروري التأكيد علي أنه من الطبيعي أن تتجانس بنية البيروقراطية مع بنية المجتمع . وإذا كان المجتمع المصري ما زال يمر بمرحلة إنتقالية ، ومن ثم فإننا نجد أنه يتحرك بصورة غير متجانسة ، حيث الحضر مع الريف إلي جانب البداوة في مرحلة التحول. بالاضافة إلي تضمن الحضر للأحياء الراقية في مقابل العشوائيات ، فقد كان من الطبيعي ان يسود هذا التباين مختلف السياقات الاجتماعية . ولأن البيروقراطية المصرية جزء من المجتمع فقد إنعكست هذه الطبيعة الانتقالية غير المتجانسة علي بناء البيروقراطية ، حيث نجد أن البيروقراطية تميزت بتباين بنائها الفيزيقي من جوانب عديدة . ويعد التبعثر أو التناثر الفيزيقي للوحدات البيروقراطية أحد هذه المظاهر ، حيث نجد أن وحدات الجهاز البيروقراطي مشتتة وموزعة علي مناطق متعددة في المدينة ، الأمر الذي يزيد من صعوبة الاتصالات بينها (٣١) . ومن ثم يبذل المواطنون جهداً كبيراً

ويستهلكون وقتاً طويلاً في الانتقال بين هذه الوحدات ، الأمر الذي إنعكس علي طبيعة الانجاز البيروقراطي بطبيعة الحال .

ويعد تنوع الوحدات البيروقراطية في طبيعتها الأساسية من أهم مظاهر هذا التباين ، حيث نجد أن بيروقراطية المجتمع المصري تضم بداخلها البيروقراطية الحكومية ، بالإضافة إلي بيروقراطية القطاع العام . إلي جانب ذلك توجد بيروقراطية القطاع الخاص الذي ينقسم داخليا إلي القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي . إضافة إلي ذلك يوجد الآن شكل بيروقراطي جديد يتمثل في بيروقراطية المجتمع المدني، بخاصة المنظمات غير الحكومية . ونحن إذا تأملنا هذه الأشكال الثلاثة من البيروقراطية بتفرعاتها فسوف نجد أولاً أن الروابط والاتصالات بينها ليست قوية ، ومن ثم فهي تفتقد أية وحدة عضوية فيما بينها ، فهي عبارة عن جزر منعزلة داخل إطار بيروقراطي واحد. هذا بالإضافة إلي أنها تتباين من حيث أسلوبها في تجنيد موظفيها إبتداء من المتخرجين من المدارس او المعاهد أو الجامعات الحكومية وإنتهاء بنظائرها الأجنبية . إلي جانب ذلك فهي ايضا تتباين من حيث منظومة القيم البيروقراطية الموجهة للسلوك البيروقراطي داخل هذه الأنساق البيروقراطية الفرعية . فبينما نجد بيروقراطية القطاع الخاص الأجنبي تأخذ بأحدث التقنيات البيروقراطية، نجد أن الأداء غاية في الترددي في بعض الوحدات الحكومية الأخرى . علي هذا النحو يمكن أن نصنف تدريجيا الوحدات البيروقراطية المصرية من حيث مستوي الاداء من أكثرها تطورا حتي أعلى المستويات العالمية ، وحتى أكثرها ترديا وبدائية سواء فيما يتعلق بالقيم والقواعد المنظمة للأداء البيروقراطي أو ما يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة (٣٢) .

ثمه تباين ثالث داخل الوزارات الحكومية من حيث مستوي الانضباط البيروقراطي والقدرة علي الانجاز ، حيث يمكن إستناداً إلي إحدى الدراسات تصنيف هذه الوزارات إلي ثلاثة أنماط . النمط الأول ويضم الوزارات العسكرية بالأساس كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ، حيث نجد أن روتين العمل في هذه الوزارات أكثر إنضباطا إلي حد كبير سواء من حيث دقة توقيت إنجاز



”المعاملات“ أو من حيث تبسيط الاجراءات ، أو الشفافية في الانجاز ، إضافة إلي وضوح تعليمات إنجاز ”المعاملات“ . ويتمثل النمط الثاني في وزارات الانتاج أو وزارات الاستثمار او الوزارات الحديثة كوزارة الدولة للتنمية الادارية مثلاً. ويرجع تقدم هذا النمط بيروقراطيا علي الأتماط أخري إلي طبيعة جهازها البيروقراطي ، ففي غالبية وزارات هذا النمط يوجد جهاز بيروقراطي يمتلك تأهيلاً ملائماً للعمل ، إضافة إلي أن بعضها له احتكاكه بالعالم الخارجي بدرجة أكثر ، أو أن أسس المحاسبة أكثر وضوحاً فيه، الأمر الذي يسر له أن يشغل موقعا متقدما في تطور الحالة البيروقراطية السائدة . ويأتي النمط الأخير الذي يضم وزارات الخدمات كوزارة التربية والتعليم ، ووزارة الأوقاف ووزارة الضمان الاجتماعي ، حيث نجد أن هذه الوزارات هي الأدنى من حيث مستوي الأداء أو الانجاز البيروقراطي ، أو من حيث تعقد الروتين ، أو من حيث بطئ إنجاز ”المعاملات“ للمواطنين . وفي الغالب نجد أن هذا النمط يعاني من مثالب عديدة إشرنا إليها ، كعدم تأهيل غالبية موظفي هذه الأجهزة البيروقراطية للقيام بأعمالهم . يضاف إلي ذلك تعقد الإجراءات وعدم وضوح التعليمات إلي جانب عدم الشفافية في الأداء .

ذلك يعني أن البيروقراطية في مصر لا تشكل كتلة بيروقراطية متجانسة سواء من حيث منظومة القيم المسيرة للأداء ، او من حيث طبيعة الأداء وحدثه، بمعنى ميله للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، أو من حيث آلية تجنيد موظفي الوحدة البيروقراطية أو مستوي تأهيلهم . هذا بالإضافة إلي تباينها من حيث وضوح التعليمات أو أسلوب تعاملها مع الجمهور أو درجة الشفافية في التعامل. وهو الأمر الذي يفرض أن يكون أحد محاور إصلاح البيروقراطية في مصر يتمثل في تأسيس حالة من التجانس داخل البيروقراطية المصرية. فمن شأن هذا التجانس مع تباين الوظائف أن يقوي الوحدة العضوية بين الوحدات البيروقراطية من ناحية ، ويعمل علي تحسين علاقتها بالمواطنين من ناحية ثانية ، ومن ناحية ثالثة يولد لديها القابلية للإصلاح وقبول الجديد ، حتي تصبح هذه البيروقراطية هي القاطرة الملائمة لقيادة عملية التنمية والتحديث.

٣- جهود الدولة الليبرالية لإصلاح البيروقراطية المصرية: مثلما فعلت الدولة الاشتراكية التي إهتمت بتطوير بعض السياسات التي حاولت من خلالها حل مشكلات البيروقراطية المصرية وإصلاحها . كذلك فعلت الدولة في المرحلة الليبرالية ، لأن الإصلاح كان ضرورة ملحة ومن متطلبات هذه المرحلة ، وذلك يرجع إلي أنه إذا كانت الدولة تسعى إلي تعبئة قطاعات الجهاز البيروقراطي المختلفة وتعبئتها ، إضافة إلي تهيئة الظروف ليتولي القطاع الخاص الوطني والأجنبي للقيام بدور كبير في عملية التنمية والتحديث وإشباع حاجات المواطنين. فقد كان من المنطقي أن تسعى إلي تبني بعض السياسات او الآليات التي يمكن أن تساهم في إصلاح أوضاع البيروقراطية المصرية. وقد إتبعت الدولة بخاصة في المرحلة الليبرالية عديداً من الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف نعرض لأبرزها فيما يلي .

وتتمثل أول هذه الآليات في فك التحالف بين السلطة السياسية والبيروقراطية المصرية، وهو الارتباط الذي أستمر تاريخيا وفرض كثيراً من العسف والظلم علي المواطنين في المجتمع . وذلك من خلال إلتفاف السلطة السياسية بإتجاه التحالف مع الجماهير مستغلة العواطف العدائية للجماهير تجاه البيروقراطية المصرية، لتحميل الأخيرة أعباء فشل الجهود التنموية . مؤش ذلك مطالبة الرئيس السادات - إستناداً إلي وعية بمشكلات البيروقراطية في مصر - ” بثورة بيروقراطية“ ، ثورة تقضي علي الروتين ، والروتين الحكومي بالتحديد لإنقاذ المصلحة العامة (٣٣). وقد تلقفت الصحافة حينئذ عدم رضاء الزعامة السياسية عن الاداء البيروقراطي فشنت حملة عن البيروقراطية المصرية. مثال علي ذلك إشارة مجلة ”روز اليوسف“ الاسبوعية بعد سنة من مطالبة الرئيس السادات بضرورة الثورة البيروقراطية ، إلي هذه الثورة ”باعتبارها أصبحت شعاراً خالياً من المضمون وضوءاً بغير فعل . وقد أضافت أنه برغم هذه الضوضاء ، والمقالات التي نشرت ، والندوات والتقارير التي كتبت لم يتحقق شئ ، فمازالت بيئة البيروقراطية المصرية تتميز باللامبالاة واللامسئولية . إذ تسكن معظم الوحدات الحكومية جماعات من الكائنات الانسانية التي تعمل في

ظل ظروف مالية وأخلاقية صعبة ، وفي مثل هذه الظروف يصبح من المستحيل في الغالب زيادة الانتاج كما أو كيفاً“ (٣٤) .

وقد إستمرت الزعامة السياسية بعد ١٩٨٠ علي نفس نهج الرئيس السادات في نقدها للبيروقراطية المصرية صراحة، مؤكدة أن المصريين لا يعملون بجد كما ينبغي . حيث إنتقدت الزعامة السياسية بصفة خاصة المستويات العالية لغياب العمال من الخدمة الحكومية والترفع البيروقراطي علي المواطنين، وكذلك الخمول العمالي المنتشر. ”وفي هذا الاطار أشارت القيادة إلي أنه ”بالعمل المنظم وأحترام المهام ، نحن لا نقصد مجرد أن يتواجد الفرد في مكان عمله، ولكن أن يؤدي العمل بقدر من الاخلاص وبروح المسؤولية والضمير. ”وإستمرت الزعامة السياسية في الاشارة إلي خمول الموظف وإفتقاده لروح المسؤولية ، الأمر الذي أدي إلي مستويات عالية من الدمار الهائل (٣٥). وفي سبيل الاصلاح البيروقراطي طالبت القيادة السياسية بضرورة تبسيط تعقيدات اللوائح والقواعد البيروقراطية واضعا علي رأس القائمة ، التغييرات التي نحتاجها لاصلاح برامج الحوافز التي فشلت في التمييز بين الأفراد المنتجين وغير المنتجين . والروتين البيروقراطي الذي يبسط الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لكي يؤدي دوراً أكثر حيوية في تنمية الاقتصاد المصري . ثم حدد أيضا الاطار العام للتغييرات المقترحة في شركات القطاع العام مسلما بأن القطاع العام تحمل أعباء كثيرة في الماضي ... إلي جانب أنه يخضع للقرارات والقوانين الوزارية التي تقيد حرية التصرف البيروقراطي، وتحد من قدرة المديرين علي الاستفادة من المهارات والقدرات بإعاقتهم عن التمييز بين العمال الكسالي والمنتجين (٣٦). وهو ما يعني أن النظام السياسي خلع عباءة الحماية عن البيروقراطية الحكومية ، بحيث تصبح معرضه للنقد كمدخل للاصلاح . وبدأت البيروقراطية المصرية تتعرض حينئذ لضغوط من ”أعلي“ أي من ”النظام السياسي“ ومن أسفل ”حيث المواطنين“ من أجل الاصلاح .

وقد تمثلت الآلية الثانية في وقف التضخم البيروقراطي، الذي أربك البيروقراطية العامة المصرية لفترة طويلة من الزمن . حيث تبنت الدولة أساليب

كثيرة لوقف هذا التضخم . فمن ناحية توقف التعيين التلقائي لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والتعليم المتوسط في البيروقراطية الحكومية . وإعتمدت الدولة نظام المسابقات في شغل الوظائف الشاغرة ، مستهدفة بذلك أن تصل نسبة حجم البيروقراطية المصرية إلي مواطنيها إلي المعدلات العالمية المتبعة . وذلك لتخليص البيروقراطية من العمالة الزائدة التي لديها مرور الزمن ، من خلال بلوغ بعض موظفي البيروقراطية سن التقاعد مع عدم الاحلال ، حتي تصل البيروقراطية المصرية إلي توازنها المطلوب . ومن الأساليب التي أتبعت في هذا الصدد أيضا طرح صيغة التقاعد المبكر . حيث يمكن لموظف البيروقراطية أن يتقاعد قبل السن القانوني ”سن الستين عاماً“ مع الاحتفاظ بقدر ملائم من الحقوق المالية . بذلك عملت الدولة علي تخليص الجهاز البيروقراطي، حسبما أكد احد المسئولين، الذين تمت مقابلتهم، من فئة الموظفين الذين لديهم أعمالاً إضافية، ويساعدهم التقاعد المبكر علي التفرغ لهذه الأعمال ، ما دامت حقوقهم المادية في الوظيفة الحكومية محفوظة تقريبا . ومن ثم رفع كفاءة الجهاز البيروقراطي بصورة غير مباشرة بتخليصه من عناصره التي لا توقف جهودها كاملة عليه. ولحل مشكلة التضخم البيروقراطي قامت الدولة بفتح أبواب أجازات العمل أمام العاملين في الدولة للعمل خارج البيروقراطية المصرية في مجتمعات الخليج أو في القطاع الخاص لأي فترة يريدونها الموظف. حيث أكد قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ” جواز منح الأجازة الخاصة بدون مرتب ، أو منح المرأة العاملة أجازة لرعاية طفلها “، وهو الأمر الذي يعني تخفيف التضخم البيروقراطي ولو بصورة مؤقتة ، ولو أن ذلك يكون قد تحقق علي حساب تخفيض مستوى المهارة البيروقراطية، لأن العناصر التي تخرج من الجهاز البيروقراطي هي في الغالب من أفضل العناصر .

وقد شكل تحرير الأجهزة البيروقراطية الفرعية من فعاليات السيطرة المركزية أحد آليات الإصلاح البيروقراطي، حيث كانت مركزية الادارة من العوامل التي لعبت دوراً أساسياً في التعقد البيروقراطي وبطئ الروتين . فقد كانت قرارات إنجاز ”معاملات“ المواطنين لها الطابع المركزي في الغالب . وذلك

يرجع إلي أن السلطة كانت شديدة التركيز في العادة وفي يد كبار الموظفين. الأمر الذي كان يتسبب في حدوث التأخيرات والاختناقات، بإعتبارها موضوعات تحل بواسطة المرؤوسين الذين ينتظرون أن يكافئهم المشرف عليهم . ارتباطا بذلك كان الروتين وعبادة القوانين يحول في الغالب أكثر التصرفات بساطة إلي مسائل معقدة (٣٧). وإذا كانت هذه الطبيعة هي التي عمل وفقا لها نظام ناصر الذي سعي إلي تركيز السيطرة علي مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تخضع لسلطة الوزارات (٣٨). فإن الرئيس السادات سعي إلي إلغاء هذه السيطرة بالاتجاه نحو تبني صيغة اللامركزية في الادارة ، حيث أصدر القانون رقم ١١٦٧ لعام ١٩٧٥ والذي الغي بمقتضاه السلطات العامة التي للوزارات المركزية علي الشركات والمؤسسات العامة لصالح مجالس قطاعية . وبإلغاء سيطرة الوزارات المركزية تركت الشركات العامة تعمل بحرية وبدون أي إشراف تنظيمي ، ومن ثم فقد إستترخت علاقات سيطرة الوزارات علي مؤسسات الخدمة العامة لدعم المرونة والكفاءة، الأمر الذي أدي إلي تخلق مشكلة اخري حيث السقوط في منطقة الفوضى والفساد (٣٩). وبنفس المنطق ألغيت السيطرة المركزية علي البيروقراطية المصرية في المحافظات، التي بلغ عددها ستة وعشرون محافظة، نتيجة لإلغاء وزارة الحكم المحلي عام ١٩٨٢ . بحيث أدي ذلك إلي وضع ضعفت فيها السيطرة المباشرة للوزارات علي إدارتها الفنية في المحافظات ، إلي حد بدت معه المحافظات والادارات التي تضمها ، وكأنها تعيش حالة من الانفصال(٤٠). وبرغم أن القصد من هذا التحول إلي اللامركزية، يتمثل في محاولة تأسيس حالة من المرونة البيروقراطية، التي تساعد علي الانجاز السريع الخدمات بسبب إلغاء المركزية ، فإن الواقع قد شهد نتائج ربما معاكسة للقصد الذي طلب. حيث أدي ذلك إلي إنهيار السيطرة والقدرة علي المحاسبة، بدون زيادة واضحة في كيف أو كم الانتاج ، وفي بعض الحالات هيأت هذه السياسات الفرصة لانتشار الفساد والاثراء الخاص (٤١).

وفيما يتعلق بتبعثر أو تشتت وحدات البيروقراطية الحكومية ، إذ شكل ذلك أحد المشكلات الرئيسية التي عانت منها البيروقراطية المصرية ، حيث نجد

أن وحدات بعض الوزارة موزعة مكانيا . الأمر الذي يفقدها وحدتها العضوية، ومن ثم يضيع الوقت ويفرض تبديد كثير من الجهود في قضاء ”المعاملات“ . فوحدات غالبية الوزارات موزعة علي أربعة أو خمسة أماكن . الأمر الذي دفع إلي التفكير الجدي لتجميع وحدات كل وزارة في مكان واحد، لسهولة إنجاز ”المعاملات“ وتوفير الوقت والجهد ، وقد أدركت الأنظمة السياسية المختلفة هذه المشكلة فسعت إلي تقديم حلول لها .

فمثلاً لمواجهة هذا التشتت في عصر الرئيس ناصر ، كانت الوزارات ما زالت محدودة وأغلبها في أماكنها المعتادة داخل مجمع الوزارات ، لذلك قامت الدولة ببناء مبني سمي ”مجمع التحرير“ بميدان التحرير بالقاهرة الذي يتضمن عديداً من الوحدات التي تتبع الوزارات المختلفة ، خاصة أن مجمع التحرير حينئذ كان علي بعد مئات الامتار من مجمع الوزارات ، وفي عصر الرئيس السادات زاد عدد الوزارات وتضخمت وحداتها وتبعثرت تبعثراً كبيراً ، وهي حالة ورث الكثير منها من العصر الناصري. ومن فقد قرر الرئيس السادات بناء مدينة تضم كل وزارات الدولة علي بعد من القاهرة وسميت ”مدينة السادات“.

غير أن البيروقراطية المصرية المتمرسه بالقاهرة ، والتي ترغب أن تكون إلي جانب النظام السياسي وبرفقته، أقامت العقبات العديدة والزرائع المتنوعة التي تضمن بها عدم الانتقال. تارة لأن مواطنيها الذين تتعامل معهم يسكنون بالقاهرة فكيف تنتقل بعيدة عنهم ، كما هي الحال في وزارة التعليم العالي والجامعات. وتارة أخري بأن مسائلها إلي جانب النظام السياسي ولها تعاملات يومية مع وحداته كوزارة الخارجية فكيف تذهب بعيداً . وتارة ثالثه تحججت بالأحوال الاجتماعية، حيث الأولاد في مدارس ليست في المدينة الجديدة ، وإسكان المدينة الجديدة ليس كإسكان القاهرة، وعديد من الزرائع الأخرى التي إنتهت ببقاء البيروقراطية المصرية في القاهرة ، وبقاء المدينة الجديدة غير مأهولة لعدة سنوات .

وامام هذا العناد والمراوغة البيروقراطية إضطرت الدولة إلي التنازل علي رغبة البيروقراطية المصرية، وقامت بتملك مساكن المدينة الجديدة للمواطنين .

وفي مقابلة مع أحد قيادات وزارة الاسكان أشار إلي ان الدولة تفكر

الآن في نقل الوزارة إلي مدينة القاهرة الجديدة ، وهي مدينة علي أطراف مدينة القاهرة . غير أنه أمام الصعوبات المالية للدولة المصرية، فإن هذا المشروع ما زال علي مستوي التفكير فقط ، وقد أتت أخيراً رياح تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بما تشتهية سفن البيروقراطية العامة المصرية . حيث بدأت الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات تشكل الوصلات او الروابط التي يمكن أن تربط بين وحدات الجهاز البيروقراطي المتباعدة والمشتتة ، بحيث أصبحت تشكل منها وحدة عضوية متماسكة . وإنطلاقاً من هذا الإدراك تسعى الدولة المصرية بدأب نحو نشر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الوحدات المختلفة للبيروقراطية المصرية.

#### خامساً: الحكومة الألكترونية وبداية عصر بيرقراطي جديد

برغم أن الاصلاح البيروقراطي بدأت وتيرته منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن، وبرغم إطراد جهوده في إطار الأنظمة السياسية الثلاث التي تولت السيطرة علي مقاليد المجتمع وحتى الآن . إلا أنه مع الوصول إلي ألفية ثالثة ، حدثت تطورات عالمية عديدة ، تتصل بالاقتصاد العالمي ، فرضت سرعة الحركة علي البيروقراطية وقدرتها علي المتابعة. فالاستثمارات العالمية تتدفق في اتجاهات عديدة ، ومن الضروري أن تعمل السياسة والبيروقراطية المصرية علي التعامل السريع مع هذا التدفق العالمي للاستثمارات . لذلك سعت الدولة المصرية إلي إحداث تعديلات جذرية في البيروقراطية المصرية، يستوعب بموجبها تكنولوجيا عصر المعلومات ، وتستطيع التعامل مع أدواته وآلياته . لذلك طرحت الدولة شعار ”الحكومة الألكترونية“ ومن ثم فقد أسندت إلي وزارة الدولة للتنمية الإدارية تنفيذها ، وتجسيدها علي أرض الواقع .

حيث جاء في قرار أنشائها ”من أجل رفع كفاءة الجهاز البيروقراطي للدولة وتحقيق تطوير جذري للخدمات الحكومية“ ، وقد حددت الوزارة رسالتها في ”تحقيق الخطة القومية لمصر والمتمثلة في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتبسيط دورات العمل وإجراءات الحصول علي الخدمة. بالإضافة إلي العمل بإتجاه توفير أكبر قدر من الخدمات علي بوابة الحكومة المصرية بحلول عام ٢٠٠٧ . ولانجاز هذه المهمة بدأت هذه الوزارة في العمل علي تطوير الخدمات

التي تقوم بها مختلف الوزارات لصالح الجماهير من مداخل عديدة وكثيرة ، ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الجهود التي قامت بها الوزارة في هذا الصدد .

#### ١ - تبسيط إجراءات المعاملات : ويتمثل الجهد الأول في تبسيط الاجراءات اللازمة

لانجاز الخدمات المقدمة للمواطنين، تجنباً لتعقيد الاجراءات وتبسيطها. إضافة إلى إلغاء المبالغ في طلب الاوراق والرسوم اللازمة لإنجاز المعاملات للمواطنين . مؤيدة في ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٣٨ لسنة ١٩٩٨ في شأن تيسير الحصول علي الخدمات الجماهيرية، حيث يذهب القرار في مادته الأولى إلى ”تحديد الجداول المرفقة للخدمات الجماهيرية التي يسري عليها القرار“. وفي مادته الثانية أكد القرار علي أن ”يصدر وزير الدولة للتنمية الادارية نماذج بالمستندات والأوراق المطلوبة والرسوم اللازمة لآداء الخدمات المشار إليها في المادة الأولى، وكذا التوقيتات الزمنية التي تؤدي الخدمة خلالها . ولا يجوز للجهات الادارية طلب مستندات اخري أو تحصيل رسوم او تعاطي مبالغ اخري تحت أي مسمي من المسميات، غير الوارد النص عليها في النماذج المشار إليها، مع الالتزام بآداء الخدمة إلي طالبها في التوقيت المحدد لها“. ولانجاز ذلك عملت الوزارة علي تقنين وتبسيط الاجراءات اللازمة لانجاز مختلف الخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة لصالح المواطنين ، حتي يلتزم بها الجهاز البيروقراطي أمام الدولة وأجهزتها الرقابية ، وفي نفس الوقت أمام المواطنين.<sup>٢٦</sup> وقد شمل تطوير هذه الخدمات الجوانب التاليه.

أ- تحديد القواعد والاجراءات اللازمة للقيام «بالمعاملات»، بحيث تعلن هذه القواعد والتعليقات في أماكن العمل ، أو تصدر بها نشرات يحصل عليها صاحب «المعاملة» حتي يسير علي هديها في أنجازه لمعاملته .

ب- تحديد الوثائق المطلوبة لكل «معاملة» والمعايير المطلوبة لكل وثيقة، مع تبسيط عدد الوثائق المطلوبة «للمعاملة» ، حتي يختصر الجهد الذي يبذله المواطن والموظف أيضا من أجل الحصول علي المعاملة .

ج- تحديد الرسوم اللازمة لانجاز «المعاملات» ، والعمل علي عدم المغالاة

<sup>٢٦</sup> أنظر الجدول رقم (١) في نهاية الفصل



فيها ، باعتبار أن المواطن يحصل علي «المعاملة» التي هي من حقه نظير كونه من دافعي الضرائب .

د- تحديد زمن «المعاملة» سواء الزمن اللازم لانجاز «المعاملة» وتقليصه قدر الامكان ، أو الزمن اللازم لطلب مراجعة «المعاملة» من جانب المواطن إن رأي بأنها قد أنجزت دون المستوي المطلوب .

هـ - تحديد الجهة او المكان الذي يقصده المواطن صاحب «المعاملة» للشكوي من أن «المعاملة» قد أنجزت دون المستوي المطلوب ، ولتحقيق ذلك قامت الوزارة بالتحديد الموضوعي الدقيق للمعايير، التي ينبغي أن تراعي لانجاز «المعاملة» لتحديد سبب القصور عن الانجاز، سواء من جانب الموظف أو من جانب المواطن والعقاب عليه .

٢ - التطوير التكنولوجي للجهاز البيروقراطي في الوزارات المختلفة: وذلك من خلال وضع خطة لتزويد الجهاز البيروقراطي للدولة بحاسبات آلية «كومبيوتر» ، إضافة علي عقد دورات تدريبية في المراكز والمحافظات لموظفي الادارات المختلفة . هذا بالإضافة إلي فتح مواقع لوزارات الدولة علي شبكة المعلومات الدولية ، وذلك لامكانية قضاء خدمات المواطنين عن طريقها<sup>٣</sup> (٤٢) .

٣ - القيام بقياسات تتبعيه سنوية : وذلك لدراسة مدى إستفاده المواطنين من هذه الخدمات ووعيهم بها ، تأكيداً لذلك أنه في قياس لوعي المواطنين حول خدمات الحكومة الألكترونية، وجد أن المواطنين بدأوا في الاستفادة من هذه الخدمات . وأن هذه الاستفادة في إطراد دائم ، حيث كشف عن ذلك نتيجة لاجراء الاستطلاع الذي إجري علي مدى عامين متتالين ، حيث بلغ عدد المواطنين الذين علي وعي بوجود الخدمات الألكترونية نحو ٢٧٪ في مارس ٢٠٠٥ إرتفعوا في مارس ٢٠٠٦ إلي ٤٧,١٪ وهو الأمر الذي يشير إلي تطور كبير في وعي المواطنين بهذه الخدمات الإلكترونية (٤٣). ويضاف إلي ذلك أن نسبة ٧٤,٧٪ من المواطنين أبدت رغباتها في استخدام الخدمات الألكترونية في المستقبل (٤٤). وأستناداً إلي ذلك فقد شرعت وزارة التنمية الادارية في تقنين مختلف الخدمات

٣ ^ أنظر قائمة بالمواقع الحكومية في نهاية الفصل.

، ووضعها علي شبكة المعلومات الدولية ، حتي يمكن للمواطن الحصول عليها ، علي أن يدفعوا التكلفة أثناء تسليم المعاملة لهم، وبذلك يستطيعون توفير الوقت والجهد . وفي محاولة التعرف علي الخدمات التي سعي المواطنون للحصول عليها فسوف نجد من نتائج الاستطلاع الذي أجرته وزارة التنمية الادارية عام ٢٠٠٦ أن ٧١٪ من المبحوثين المستخدمين للخدمات الحكومية الألكترونية ، يقومون بإستخدام هذه الخدمات في السداد أو الاستعلام عن فواتير التليفون ، كما أشارت نسبة ٥٠,٧٪ منهم إستخدام تلك الخدمات في الحصول علي نتائج الامتحانات . بينما أشارت نسبة طفيفة من المبحوثين - الذين أفادوا بإستخدام الحكومة الألكترونية - إستخدامها في أغراض متعددة كخدمات مكتب تنسيق القبول بالجامعات بنسبة بلغت نحو ٣,٩٪ ، ثم الاستعلام عن مخالفات السيارات بنسبة ٢,٤٪ ، ثم الاستعلام عن فواتير الكهرباء بنسبة ٢,٢٪ ، وطلب الحصول علي قيد ميلاد بنسبة ٢٪ ، وأخيراً طلب بدل فاقد بطاقة رقم قومي بنسبة ٥,٥٪(٤٥). وبرغم أن إرتفاع معدلات الأمية في المجتمع وهو ما قد يعوق إستفادة بعض المواطنين من هذه الخدمات الألكترونية ، إلا أنه في الامكان قيام وسائل تيسر التعامل مع شبكة المعلومات لقضاء هذه الخدمات لصالح المواطنين، لحين نجاح الدولة في محو أمية مواطنيها بما يساعدهم علي الاستفادة من هذه الخدمات مباشرة .

٤ - إنشاء مكاتب خدمة المواطنين : وقد أتخذ إنشاء هذه المكاتب ثلاثة أشكال بهدف تسهيل إنجاز "معاملات" المواطنين ، وتصحيح الأخطاء التي قد تقع فتعوق إنجاز "المعاملات" أو تمنع إنجازها . علي هذا النحو تم تأسيس ثلاثة أماط من خدمات المواطنين لانجاز "المعاملات" أو تصحيح إنجازها ونعرض لها فيما يلي :

أ- مكاتب خدمة المواطنين الحكومية : وهي المكاتب التي توجد عادة في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة المتفرعة عنها ، وكذلك في المحافظات، وتستقبل هذه المكاتب شكاوي المواطنين مع الجهة، ثم تقوم بالتحقيق فيها وإحالتها إلي الجهات المختصة لانجازها إن كانت متطلباتها كاملة . أو مخاطبة

المواطن لاستكمال النقص أن وجد ، وتأخذ مثال علي ذلك من الدور الذي يلعبه مكتب خدمة المواطنين بوزارة التنمية الادارية<sup>٤</sup> (٤٦).

وإذا كنا قد أخذنا وزارة الدولة للتنمية الادارية كنموذج ، فإننا نلاحظ أن غالبية المطالب من الوزارة تتعلق بالجوانب المختلفة للعمل ، فهي إما طلب فرصة عمل . أو طلب النقل من العمل أو طلب التثبيت في العمل أو تسوية أي جانب من جوانب الوظيفة كطلب ترقية أو مكافآت أو تغيير مسمي وظيفي . وفي العادة تقوم الوزارة بتوجيه الشكوي إلي الجهة المشكوه لانجاز "المعاملة" إن كانت الشكوي صحيحة، أو طلب إستكمالها ان كانت متطلبات إنجاز "المعاملة" ناقصة ، أو الرد علي المواطن بأسباب عدم الاستجابة "لمعاملاتة" .

**ب- مراكز أداء الخدمات الجماهيرية :** إستناداً إلي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الترخيص بإنشاء مراكز لآداء الخدمات الجماهيرية ، والترخيص لمن يعمل بها بالنيابة عن المواطنين في التعامل مع أجهزة الدولة. تقرر في المادة الأولى لهذا القرار "مع عدم الاخلال بحق المواطن في التعامل مباشرة مع كافة وحدات الدولة وأجهزتها للحصول علي الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات وفق النظم المعتادة . تنشأ تباعاً بمواقع التجمعات السكانية بالمراكز والقرى والمدن داخل المحافظات المختلفة ، مراكز لآداء الخدمات ، لمعاونة الجمهور في توفير نموذج طلب الخدمة وإستيفاء بياناته ومستنداتة . والنيابة عن المواطن في التعامل والحصول علي الخدمات المطلوبة من كافة وحدات الدولة وأجهزتها ، بأسمة ولمصلحتة . ويتولي وزير الدولة للتنمية الادارية الترخيص بإنشاء هذه المراكز، والترخيص كذلك للعدد الكافي من شباب الخريجين بالتعامل نيابة عن المواطن طالب الخدمة . وذلك بنظام عقود العمل المؤقتة وفقاً لأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك رفعا للمعاناة عن المواطنين وعملاً علي راحتهم ، بما يحقق الفصل بين طالب الخدمة ومؤديها . إرتباطا بذلك قامت الوزارة بتأسيس بعض مكاتب لخدمة الجماهير ،

٤ أنظر الجدول رقم (٢) الخاص بإجمالي الشكاوي الواردة للوزارة في الفترة من ٢٠٠٦/١/١ ، ٢٠٠٦/٤/٣٠ .

ونشرها في مختلف المحافظات ، وفي العادة توجد هذه المكاتب في أحياء المدن المختلفة ، وهي عبارة عن "كشك" مساحته لا تزيد علي "٢ x ٢" متر مربع به جهاز كومبيوتر ، طباعة ، خط تليفون أرضي ، ويديره شاب يحصل علي راتب من الوزارة . ويتولي قضاء الخدمات أو المعاملات التي يحتاجها المواطنون من الجهات الحكومية المختلفة بعد أن يستوفي أوراقها المطلوبة ، وذلك لقاء رسوم رمزية تحددها الوزارة . وهم الذين يتعاملون مع الجهات الحكومية نيابة عن المواطنين ، وتسليمها لهم بعد الانتهاء منها ، بحيث يوفر ذلك وقتهم وجهدهم ، حيث تنجز "المعاملات" بسرعة من خلال هذا الأسلوب لأن القائمين علي هذه المكاتب سوف تتوفر لديهم معرفة كاملة ومعتادة لانجاز هذه "المعاملات" . وحتى الآن تم إنشاء نحو ٤٤٩ منفذا جماهيريا علي مستوي الدولة، يضاف إلي ١١٧ منفذا تابعاً لمصلحة البريد . وتتجه وزارة الدولة للتنمية الادارية للتوسع في إنشاء هذه المنافذ لأنها بذلك تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد ، الأول قضاء "معاملات" وخدمات المواطنين وأنجازها باقل تكلفة ممكنة ، إضافة إلي تخفيف العبئ عن الجهاز الاداري للدولة وعدم تضييع الوقت في الجدل مع المواطنين إلي جانب توفير فرص عمل لبعض الخريجين.

**ج-إنشاء مراكز خاصة لأداء الخدمات الجماهيرية :** أسوة بالمراكز السابقة لأداء الخدمات الجماهيرية ، والتي تنظم وزارة الدولة للتنمية الادارية تأسيسها إستناداً إلي القرار رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ . حيث تدرس الوزارة الآن التصريح للمواطنين في إطار القطاع الخاص إنشاء هذه المكاتب لخدمة الجماهير لقاء رسوم تحددها الوزارة لكل خدمة . لتعمل جنباً إلي جنب مع المراكز الحكومية ، شريطة أن تتوفر فيها شروط معينة هي ذات الشروط التي لمراكز أداء الخدمات الجماهيرية وتعمل تحت إشراف العام للوزارة، غير أن هذه المكاتب الخاصة ما زالت في مرحلة دراسة التصريح بها (٤٧).

**٥ - القيام بعقد دورات تدريبية نوعية للموظفين :** حيث تقوم الوزارة بعقد دورات تدريب للموظفين حول موضوعات متباينة ، منها استخدام الحاسبات الألية وتخزين البيانات عليها . إضافة إلي دورات حول أساليب أنجاز المعاملات

والخدمات للمواطنين ، كذلك الدورات المتعلقة بالمتطلبات والوثائق الأساسية لانجاز أعمال المعاملات المتعددة . ذلك بالإضافة إلي دورات في اللغة الانجليزية ، ، إلي جانب دورات للترقية للمستويات الأعلى في بناء البيروقراطية ، إضافة إلي دورات حول الأسلوب الأمثل للتعامل مع المواطنين، ويقوم بهذه الدورات التدريبية مركزين ، الأول مركز سقارة للتدريب الاداري ، إضافة إلي مركز تدريب القادة في عام ٢٠٠٥ ° (٤٨).

حيث يأتي المتدربين لحضور الدورة من مختلف الوزارات والمحافظات والمؤسسات العامة ، بعضهم يقيم إقامة دائمة في هذه المراكز. ويقوم بالتدريس في هذه المراكز متخصصون في موضوع هذه الدورات المختلفة كالأدارة ، واللغة الانجليزية ، وتصنيف المعلومات ، والتعامل مع الحاسب الألي وشبكة العلاقات الدولية والتعامل الأمثل مع المواطنين.

٦ - رفع مرتبات موظفي الجهاز البيروقراطي: بالإضافة إلي ذلك فقد أدرك المسئولون عن الجهاز البيروقراطي أخيراً أن نقص مرتبات وأجور موظفي البيروقراطية المصرية أصبحت منخفضة بحيث لا تستطيع مسايرة إرتفاع الأسعار . الأمر الذي أدى في غالب الأحيان كما أشرت إلي الاتجاه إلي القيام بأعمال إضافية تكون علي حساب الأداء الوظيفي في البيروقراطية المصرية، او تكون مدخلاً للحصول علي دخول من مصادر منحرفة كالرشوة . وتأكيداً لذلك بدأت الدولة تتحدث عن اهمية رفع مرتبات المدرسين كمدخل لرفع مستوي جودة التعليم وأيضاً كإحدى الآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، التي أصبحت ترهق كاهل ميزانية الأسرة المصرية، إضافة إلي تشوية العملية التعليمية برمتها. وإذا أنجزت الدولة وعدها برفع مرتبات العاملين وقد بدأ ذلك بعد ثورة ٢٥ يناير، وبالتحديد في ٢٠١٣. فإن ذلك يمكن أن يؤدي تبعاً إلي رفع مرتبات موظفي الجهاز البيروقراطي، الأمر الذي يسلم في النهاية إلي تغيير اتجاه الموظف نحو وظيفته، بحيث يصبح ذو إتجاه إيجابي نحوها، ومن ثم نحو الجماهير الذين يؤدي وظيفته لصالحهم .

علي هذا النحو نجد أن البيروقراطية المصرية عانت في التاريخ المعاصر الذي إستغرق خمسة عقود من مشكلات عديدة في كل مرحلة من المراحل، وقد حاول النظام السياسي تطوير سياسات إصلاحية للبيروقراطية المصرية. إبتداء من النقد إلي تطهير العناصر المعاندة لايدولوجيا النظام السياسي، إلي تزويدها بطاقة من الانضباط عن طريق نشر تعيين العسكريين في بنائها كما حدث في نظام ناصر . أو تخفيض حجمها عن طريق فتح الأبواب لهروبها إلي مجتمعات الخليج، أو القطاع الخاص، كما حدث في الفترة من ١٩٧٠- ١٩٨٠. أو العمل علي تطويرها بتقليص حجمها عن طريق العمل علي تصريف تضخمها بآليات عديدة كألية المعاش المبكر ، أو سد منابع التضخم البيروقراطي عن طريق الغاء التعيين التلقائي لخريجي الجامعة في الجهاز البيروقراطي. وفي الفترة الأخيرة وبأندشاء وزارة التنمية الإدارية قامت الدولة من خلال أداء الوزارة بمجموعة من الاصلاحات الهامة ، غير أن تأثيرها لم يتضح بعد لضخامة حجم البيروقراطية المصرية من ناحية، فهي بيروقراطية كبيرة يتجاوز حجمها الآن ثلاثة ملايين موظف. وأيضا لمحدودية سنوات الاصلاح ، وكذلك لتعقيد المشاكل التي تعاني منها البيروقراطية المصرية بخاصة في علاقتها مع المواطنين ، وهي العلاقة التي مازالت متخمة بمشاعر وعواطف سلبية وربما عدائية متبادلة .

بيد أننا لاحظنا أن ثمة اخطاء أو مشكلات ما زالت تعاني منها البيروقراطية المصرية في مصر ، وهي المشكلات التي تنتج عن الحصار الناتج عن ثلاثة مصادر ، أول هذه المصادر الحصار الذي تعانيه من قبل النظام السياسي. الذي يميل في أوقات الأزمات أو الغليان الاجتماعي والمساءلة الجماهيرية، إلي تقديم البيروقراطية المصرية باعتبارها كبش فداء عن أخطائة أمام المواطنين، ويتمثل المصدر الثاني لحصار البيروقراطية المصرية في المواطنين الذين ما زالوا يرتابون فيها وبسبب التجربة التاريخية الأليمة بين البيروقراطية المصرية والمواطنين فإنهم - أي المواطنين- ليسوا علي إستعداد لأن ينسوا بين يوم وليلة تاريخ طويل من العسف الذي مارسته الأجهزة البيروقراطية عليهم، كما أشار إلي ذلك ”إدوارد لين“. ويتحدد المصدر الثالث لحصار البيروقراطية المصرية في

الظروف الاقتصادية السيئة التي بدأت تعيش في إطارها المستويات البيروقراطية الوسطي والدينا، التي تنتمي بالأساس إلي الشرائح المتوسطة والدينا من الطبقة الوسطي والطبقة الدنيا . وهي الشرائح الاجتماعية التي تعاني من لهيب التضخم وإرتفاع الاسعار وإنخفاض الدخل، وجميعها تقود إلي سلوكيات بيروقراطية منحرفة كالرشوة والفساد والعمل بمعايير غير إدارية.

وتنتيجة لهذه الحالة من الحصار برزت في الأونة الأخيرة حالة من إنعدام الشفافية، الذي ميز سلوك البيروقراطية فيما يتعلق بمشكلات قاتلة تخص المواطنين. علي سبيل المثال عدم الشفافية فيما يتعلق بانتشار مرض إنفلونزا الطيور ، الذي ظل موضع تكتم من الجهاز البيروقراطي في مصر ، حتي إنتشر وأعلنت عنه الهيئات الصحية العالمية . وبسبب هذا التكتم وعدم التوعية الجادة للمواطنين قبل أنتقال المرض إلي مصر ، وأتاحة المعلومات المتتابعة عن انتشاره وخسائره ، خسر الاقتصادي القومي خسارة إقتصادية كبيرة، وحدثت وفيات وإصابات لم تراعي الشفافية في الإعلان عنها . وحينما اضطرت البيروقراطية للأعلان عنها ، القت بعبئ الخطأ علي المواطنين تهربا من المسؤولية والمسائلة وخوفا من أن تقع بين مطرقة النظام السياسي وسندان المواطنين . وحينما إحترق قطار الصعيد بكل من فية عام ٢٠٠٢ ، سارعت البيروقراطية المصرية إلي إلقاء الخطأ علي مواطني الصعيد الفقراء والأمين ، ولم تعلن التحقيقات ولا المعلومات المتعلقة بالحادث خوفا من المسائلة . وحينما غرقت "عبارة السلام" في البحر الأحمر بكل ركابها لم تعلن البيروقراطية المصرية عن الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الحادثة بالنسبة للمواطنين، إلا بعد أن أصبح العالم اجمع علي علم بها ، بل وقد برز شك أن بعض عناصر البيروقراطية المصرية ساعدت صاحب الشركة الجاني علي الهرب . بالإضافة إلي ذلك تتجلي حالة الشفافية في تكتم بعض أجنحة البيروقراطية المصرية علي أعداد المعتقلين الموجودين في سجونها لولا المجلس القومي لحقوق الإنسان. الذي تلقى ٩٦ شكوي تؤكد وجود معتقلين منذ أوائل التسعينيات - موجوديين داخل السجون المصرية وحتى الآن (٤٩) .

وبالتفتيش المفاجئ علي قسم المنتزة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ أسفر التفتيش عن ضبط خمسة وخمسين مواطنا إحتجزتهم بعض وحدات البيروقراطية المصرية دون وجه حق (٥٠). وهو ما يعني غياب قيم الشفافية وتحديد المسؤولية وقبول المساءلة ، وهي من الخواص المحورية للبيروقراطية الحديثة.



## المراجع

- ١- Lane , E.W: Manners and Customs of The Modern Egyptians , London : I . M Dent&sons , ltd, ١٩٠٨.
- ٢- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : البيروقراطية المصرية ، دراسة ميدانية ، ترجمة على ليلة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤ ، ص ٤٥ .
- ٣- نفس المرجع ، ص ٤٥ .
- ٤- نفس الرجوع ، ص ٤٦ .
- ٥- جريدة الشعب ٢٠ يوليو ١٩٨٠ ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ .
- ٦- نفس المرجع ، ص ٤٥ .
- ٧ - Youssef ، Samir M : System of Management in Egyptian Public Enterprices , Cairo : Center for Middle East Management Studies , The American University in Cairo , ١٩٨٣, p. ١٢٧ .
- ٨ - سيد عويس : هتاف الصامتين ” ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات في المجتمع المصرى المعاصر ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، ١٩٧١ ، ص ٢٣-٢٤ .
- ٩- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ٤٦ .
- ١٠- نفس المرجع ، ص ٤٣ .
- ١١- نفس المرجع ، ص ٤٣ .
- ١٢- نفس المرجع ، ص ٢٣ .
- ١٣ - Samir , m . Youssef : op , cit , p.١٢٧.
- ١٤- على ليلة : طبيعة البيروقراطية المصرية وخصائصها ، بحث مقدم لندوة ” مشكلات البيروقراطية المصرية ” ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨١ ، ص ٨ .
- ١٥ - مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ٥١ .

١٦- نفس المرجع ، ص ٥١ .

١٧- نفس المرجع ، ص ٥١ .

١٨ - Ayubi , Nazih N .M : Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt , London , Ithaca press , ١٩٨٠ , p, ٣٢.

١٩ - Ibid, P ٣٨.

٢٠ - Ibid , p,٤١.

٢١ - Ibid , p. ٥٢.

٢٢- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق، ص ٥٢-٢٠ .

٢٣ - Ayubi , Nazih n.m : “ Bureaucratic Inflation and Administration “ Middle East Studies ١٨ ,no. ٣ , July ١٩٨٢ , pp . ٩٩ -٢٨٦

٢٤ - Ibid . p ٢٨٧.

٢٥ - Ibid . p ٢٨٩.

٢٦ - Ibid . p ٢٩.

٢٧- على ليلة: العالم الثالث، مشكلات و قضايا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥

ص ١١٢ .

٢٨ - مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ١٩ .

٢٩ - Samir M .Youssef : op , cit pp. . ٢٦ \_ ٢٧

٣٠- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ٢٣

٣١- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن: مرجع سابق ، ص ٤ .

٣٢- رمزي ذكي : الازمة الاقتصادية المصرية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ١٩٨٣ ، ص ٩٥ .

٣٣ - رمزي ذكي: الازمة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

٣٤- نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

٣٥- الرئيس حسنى مبارك ، خطاب امام المؤتمر الاقتصادى ، ١٣ فبراير ١٩٨٢ القاهرة

، وزارة الإعلام ، يناير ١٩٨٣ ، ص ص ٦٦ - ٦٧ .

- ٣٦- الرئيس حسنى مبارك، خطاب في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب المصري ، ١٣ نوفمبر ، ١٩٨٥ ، الأهرام ١٤ نوفمبر ن ١٩٨٥ .
- ٣٧ - Nazih M . ayubi : Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt , Op , Cit . p. ٧٦.
- ٣٨ - Darwish , Abdel - karim Ibrahim : bureaucracy and Social Change in Modern Egypt , ph . d.Dissertation , New York University , ١٩٦٢ , p . ١٠٣.
- ٣٩ - Nyrop , Richard f : Egypt , a Country Study , Washington , D.C , Foreign Area Studies , The American University , ١٩٨٣ , p . ١٩٨ .
- ٤٠ - Ibid, P.١٩٩.
- ٤١ - Ibid, P.٢٠١.
- ٤٢- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ .
- ٤٣- مركز المعلومات وإتخاذ القرار - مجلس الوزراء ، إستطلاع رأي المواطنين حول الخدمات الحكومية الألكترونية ، مارس ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩ .
- ٤٤- نفس المرجع ، ص ٤٢ .
- ٤٥- نفس المرجع ، ص ٤٢ .
- ٤٦- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ .
- ٤٧- نفس المصدر
- ٤٨- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ .
- ٤٩- المجلس القومي لحقوق الإنسان ، التقرير السنوي الثاني للمجلس القومي لحقوق الإنسان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .
- ٥٠- نفس المرجع ، ص ١٣٢ .

## جدول رقم (١)

## الخدمات التي قامت وزارة الدولة للتنمية الادارية

بتطويرها خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٣

إجمالي الخدمات المطورة	الوزارات والوحدات المعنية بالخدمات	م
٤٦	وحدات الادارة المحلية بالمحافظات	١
٢٢	وزارة التربية والتعليم	٢
٤٢	وزارة المالية	٣
٤٥	وزارة التموين والتجارة الداخلية	٤
٤٧	وزارة التضامن الاجتماعي	٥
١٨	وزارة القوي العاملة والهجرة	٦
٤٥	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٧
٢٦	وزارة الصحة والسكان	٨
١	وزارة الموارد المائية والري	٩
١١	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	١٠
٦٧	وزارة النقل	١١
٦	وزارة البيئة	١٢
١٨	وزارة الأوقاف	١٣
١٦	وزارة التجارة الخارجية	١٤
٦	وزارة الشباب	١٥
١٩	وزارة الاتصالات والمعلومات	١٦
٤	وزارة البترول	١٧
٢٠	وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية	١٨
١٢	وزارة السياحة	١٩
٦	وزارة الكهرباء والطاقة	٢٠
١٦	وزارة الثقافة	٢١
١٧	وحدات تتبع وزير التخطيط	٢٢
١١	وزارة العدل	٢٣

٣١	وزارة الداخلية	٢٤
٨	وزارة الخارجية	٢٥
-	وزارة قطاع الأعمال العام	٢٦
-	وزارة الإنتاج الحربي	٢٧
٣٠	وحدات تتبع وزير التعليم العالي والدولة لشؤون البحث العلمي	٢٨
-	وحدات تابعة لرئيس مجلس الوزراء	٢٩
٥٩٠	الإجمالي	

## مواقع حكومية :

www.presidency.gov.eg: رئاسة الجمهورية

ge.vog.ylbmessa.www : مجلس الشعب

ge.vog.aruohs.www : مجلس الشوري

## الوزارات

ge.vog.cmm.www : وزارة الدفاع والإنتاج الحربي

ge.vog.figa.www : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي

www.mfa.gov.eg : وزارة الخارجية

ge.vog.ymonoce.www : وزارة التجارة الخارجية

ge.vog.eome.www : وزارة التربية والتعليم

ge.vog.tpygeruot.www : وزارة السياحة

ge.vog.arade.www : وزارة التنمية الإدارية

ge.vog.noitargime.www : وزارة القوي العاملة والهجرة

ge.vog.ehm-yge.www : وزارة التعليم العالي والدولة والبحث العلمي

ge.vog.phom.www : وزارة الصحة والسكان

ge.vog.irwm.www : وزارة الأشغال المائية والري

ge.vog.aeee.www : وزارة الدولة لشؤون البيئة

ge.vog.eeom.www : وزارة الكهرباء والطاقة

وزارة الصناعة : [ge.vog.dtim.www](http://ge.vog.dtim.www)

وزارة المالية : [ge.vog.xataelas.www](http://ge.vog.xataelas.www)

وزارة قطاع الاعمال العام : [ge.vog.tpyge-epm.www](http://ge.vog.tpyge-epm.www)

وزارة البترول : [ge.vog.pme.www](http://ge.vog.pme.www)

وزارة الاتصالات والمعلومات : [ge.vog.ticm.www](http://ge.vog.ticm.www)

وزارة الشباب : [ge.vog.babahsla.www](http://ge.vog.babahsla.www)

### الهيئات

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : [ge.vog.sampac.www](http://ge.vog.sampac.www)

الهيئة العامة للإستعلامات : [ge.vog.sis.www](http://ge.vog.sis.www)

الصندوق الاجتماعي للتنمية : [ge.vog.tpygedfs.www](http://ge.vog.tpygedfs.www)

الهيئة العامة لسوق المال : [ge.vog.amc.www](http://ge.vog.amc.www)

الهيئة العامة للإستثمار : [ge.vog.fiag.www](http://ge.vog.fiag.www)

هيئة المساحة الجيولوجية المصرية : [ge.vog.amsgge.www](http://ge.vog.amsgge.www)

الهيئة العامة للأرصاد الجوية : [ge.vog.pwn.www](http://ge.vog.pwn.www)

المركز القومي لبحوث المياه : [ge.vog.crwn.www](http://ge.vog.crwn.www)

جهاز تنظيم الاتصالات : [ge.vog.art.www](http://ge.vog.art.www)

اتحاد الاذاعة والتلفزيون : [ge.vog.utre.www](http://ge.vog.utre.www)

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : [ge.vog.csdi.www](http://ge.vog.csdi.www)

شبكة السياحة المصرية : [ge.vog.csdi.dgpi.www](http://ge.vog.csdi.dgpi.www)

شبكة الخدمات الحكومية : [ge.cog.amokohla.www](http://ge.cog.amokohla.www)

النشرة الاقتصادية المصرية : [ge.vog.csdi.cimnoce.www](http://ge.vog.csdi.cimnoce.www)

الهيئة القومية للبريد : [217,02211,2//.htt](http://217,02211,2//.htt)

مكتبة مبارك العامة : [ge.gro.fpm.www](http://ge.gro.fpm.www)

مكتبة الإسكندرية : [gro.xelabib.www](http://gro.xelabib.www)

مطار القاهرة : [moc.tropria-oriac.www](http://moc.tropria-oriac.www)

**البنوك**البنك المركزي : [ge.gro.ebc.www](http://ge.gro.ebc.www)بنك مصر : [ge.moc.rsimeuqnab.www](http://ge.moc.rsimeuqnab.www)البنك الاهلي المصري : [ge.moc.ebn.www](http://ge.moc.ebn.www)بنك القاهرة : [ge.moc.cdb.www](http://ge.moc.cdb.www)بنك مصر الدولي : [ge.moc.knabim.www](http://ge.moc.knabim.www)**الشركات**شركة كهرباء مصر : [www.egelec.com](http://www.egelec.com)شركة القاهرة لتوزيع الكهرباء : [moc.seiticoeg.www](http://moc.seiticoeg.www)شركة القناة لتوزيع الكهرباء : [ge.vog.decc.www](http://ge.vog.decc.www)شركة مصر للطيران : [ge.moc.riatpyge.www](http://ge.moc.riatpyge.www)الشركة المصرية للإتصالات : [ge.moc.tpygemocet.www](http://ge.moc.tpygemocet.www)**جدول رقم (٢)****أجمالي الشكاوي الواردة للوزارة في الفترة****من ١/١ ٢٠٠٦ حتي ٣٠/٤/٢٠٠٦****حسب موضوع الشكوي**

نوع الشكوي	إجمالي عدد الشكاوي
توفير فرصة عمل	٢٥٨
توفير فرصة عمل	٧١
تعيين أوائل الخريجين	٢٠
التظلم عن عدم التعيين	٨٣
شكاوي متنوعة	١٧٢
النقل بين الجهات	٨٦
تعديل ترشيح	٦
تشبيث عمالة مؤقتة	١٦٧
ضم مدة خدمة سابقة	١٢
تسوية حالة وظيفية	٤٨

إعادة تعيين	١٩
العمل بعض الوقت	٢٢
ورد خطأ	٥٩
صرف حافظ التميز	٢٨
صرف قروض مالية	١
ندب من جهة إلى أخرى	١٣
تغيير مسمى وظيفي	٦
عدم تجديد تعاقد	٥
صرف العلاوة الدورية	١
طلب إلغاء تعاقد	٢
تظلم من اللوائح	٣
طلب مقابلة السيد الدكتور الوزير	٤
عرض على اللجنة الطبية	٢
مقترحات	١١
تضرر من نقص المرتب	٢
عدم صرف الاجور	٢
عدم ضم العلاوة	-
الاستبعاد عن العمل	٣
ضم علاوات	-
صرف مستحقات	١٧
طلب تعاقد	٨
صرف بدلات	٥
ساعات عمل اضافية	١
تظلم من النقل	١
الغاء ندب	٢
تطبيق الكادر الخاص بالمعلمين	١
عدم صرف الاجور	-
صرف بدل تفرغ	٢
اجازة بدون مرتب	٦٢



اعادة تعاقد	٥
اجازة مرضية بأجر كامل	١
خصم من العلاوات	١
طلب ترقية	٥٠
تظلم من النقل	١
تظلم من الغاء التعاقد	١
مخالفات ادارية وقانونية	٢١
عدم صرف حوافز	٣
التنسيق مع الجهات	١٦
طلب صرف مرتب	١
خصم من المرتب	١
صرف علاوة تشجيعية	٤
تظلم عن عدم استلام العمل	٦
سوء توزيع وعدم صرف مكافاة الامتحانات	١
ردود المكلمات التليفونية	٢٨٩٦
المكاتب الداخلية	١٢
استقبال المواطنين	١٣٣
موضوعات حفظ بعد الدراسة	٦٨
الاجمالي الكلى لعدد الشكاوي	٤٤٠٥

## جدول رقم (٣)

## عدد متدربين في مراكز التدريب

المركز	عدد الدورات	مدة الدورة	عدد المتدربين في الدورة
١-مركز سقارة	١٠	شهر	٤٠٠
٢-مركز تدريب القادة	٢٢	عشرة أيام	بين ٣٠٠-٤٠٠

الفصل السابع  
الاصلاح البيروقراطى فى مصر  
آفاقه وآلياته



## الفصل السابع

### الاصلاح البيروقراطي في مصر

#### آفاقه وآلياته

##### تمهيد

إستناداً إلي ما أكده التراث النظري السوسيولوجي. تعد البيروقراطية المصرية من العناصر المحورية التي لعبت دوراً أساسياً في عملية التطور الرأسمالي والتحديث الغربية حسبما ذهب عالم الاجتماع "ماكس فيبر". الذي رأى فيها العنصر المتميز الذي إمتلكته الحضارة الغربية ولم تمتلكه الحضارات الأخرى. بحيث شكلت هذه المقولة بداية لسيل من الكتابات الذي تري أن الإدارة الرشيدة ، هي القاطرة التي قادت عملية التحديث التي تولت تطوير أوضاع المجتمعات الغربية المتقدمة . وهي نفس القاطرة التي يمكن أن تقود عملية التحديث في المجتمعات النامية ومن بينها المجتمعات العربية. لذلك فقد كان صائبا أن تعمل "مبادرات تطوير الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية" محوراً يتركز إهتمامه الأساسي حول الاصلاح البيروقراطي ، وذلك بإعتبار أن إصلاح البيروقراطية ، سوف يعني إصلاح الآلية التي سوف تتولي تنظيم الاستفادة من العناصر المتاحة للمجتمع ، سواء كانت هذه العناصر، موارد إقتصادية ، أو بشرية أو ثقافية إجتماعية . ومن ثم تحقيق المنفعة الحدية من تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض ، بما يعظم النتائج المتولدة عنها لصالح عملية التنمية والتحديث . وبهذا التأكيد علي الاصلاح البيروقراطي ، نكون قد طرقتنا مستوي جديداً من الفكر التنموي الذي يركز علي المتغيرات المحورية التي تتولي تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية المتاحة ، دون التعرض لحدوث فاقد إجتماعي .

وقد كانت هذه المبادرات هادفة وموضوعية حينما أبرزت فاعليته "المواطنين، والمجتمع المدني لإصلاح القطاع العام في المنطقة العربية" بحيث نجد أن هذا التوجه يجسد التفاعل الذي يحدث علي الصعيد العالمي والتراث النظري الذي يجرده . وهو التفاعل الذي أدى إلي إبراز فاعلية "المواطنين" و"المجتمع المدني"

باعتبارها متغيرات أو فواعل للإصلاح البيروقراطي . وترجع فاعلية المواطنين في عملية إصلاح القطاع العام لأن المواطنين من ناحية هم الاطار البشري الأكثر تعاملًا وتفاعلاً مع البيروقراطية المصرية . ومن ثم فهم الأكثر إدراكا لمشكلاتها والأكثر معاناة من هذه المشكلات ، ولذلك فهم الأكثر قدرة علي تطوير إسهامات إصلاح البيروقراطية المصرية إذا توفرت الظروف التي تفرض السماع لوجهة نظرهم وقبول إسهاماتهم . ويمكن القول بأن علاقة المواطنين بالأجهزة البيروقراطية في الاطار المصري قد مرت بثلاثة مراحل . في المرحلة الأولى تمثلت وظيفة البيروقراطية في السيطرة علي المواطنين وضبطهم لتأكيد خضوعهم للحاكم والنظام السياسي . وقد بدأت مرحلة ثانية مع ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث حاولت النخبة السياسية رفع الظلم عن كاهل المواطنين وطالبت الوحدات البيروقراطية أن تكون في خدمتهم . ومع عقد النهاية في الألفية الثانية حيث بداية عصر العولمة وإنطلاق موجاتها وأجيالها، وقع التأكيد علي حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. تحرك المواطنون علي الصعيد العالمي والعربي لاصلاح المعوج في بيئتهم الاجتماعية والسياسية ، وقد كان نصيب البيروقراطية من مطالب الاصلاح كبير. حيث تبني المواطنون آليات عديدة يسعون بواسطتها إلي إصلاح البيروقراطية المصرية ، دفعوا بواسطتها عجلة الاصلاح عدة دورات، ومن المؤكد أنها سوف تستمر في الدوران حتي تحقيق غاياتها النهائية المتمثلة في إصلاح الجهاز البيروقراطي .

ويشكل المجتمع المدني وبخاصة المنظمات غير الحكومية التي تعكس روحه وجوهرة المتغير الثاني الذي يلعب دوراً أساسياً في عملية الإصلاح البيروقراطي. وعلي غرار المواطنين ، مرت فاعلية المجتمع المدني هي الأخرى بثلاثة مراحل ، في المرحلة الأولى كانت المنظمات الحكومية تتلمس طريق مساعدة الفقراء ورعايتهم إقتصادياً وثقافياً وصحياً . وفي المرحلة الثانية تطورت فاعلية المنظمات غير الحكومية لكي تلعب دور أساسيا ليس فقط في رعاية البشر في المجتمع . ولكن في تمكين المواطنين بوطنهم عن طريق تطوير قدراتهم علي تطوير واقعهم ، والتقدم بهذه القدرات للمشاركة في إصلاح أوضاع المجتمع ، وفي المرحلة الثالثة إكتمل نمو المنظمات غير الحكومية من خلال آلية التشبيك علي الصعيد القومي

والاقليمي والعالمي لتصبح فاعلاً تنموياً يمتلك قدرات كبيرة ومتنوعة لتطوير المجتمعات التي ينتمي إليها . في هذه المرحلة لم تكن المنظمات غير الحكومية بتطوير قدرات البشر ، ولكنها إتجهت إلى إصلاح البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية المحيطة بالبشر المواطنين ، ولانجاز الاصلاح في هذا الاتجاه طورت آليات كثيرة إبتداء من النقد ، إلى الدفاع عن حقوق المواطنين وتدريبهم علي السعي من أجل نيل هذه الحقوق ، وحتى إبتكار آلية الشراكة التي تجمع بواسطتها كل الفرقاء ليتعاونوا ويتشاركوا في تحديث مجتمعاتهم وتطوير واقعهم .

ومن المؤكد أن عملية الاصلاح البيروقراطي لم تقتصر في إطار الواقع المصري علي جهود المواطنين ، والمنظمات غير الحكومية فقط ، ولكنها إتسعت ليساهم في دفعها فاعلين آخرين . ويعد النظام السياسي احد هؤلاء الفاعلين الذين بدأوا يلعبون دوراً في التاريخ المعاصر من أجل إصلاح وتطوير البيروقراطية المصرية . ولتحقيق هدفه في هذا الاتجاه تبني إجراءات عديدة، أولها رفع مظلة حمايته عنها ونقد أدائها ، بل والتحالف مع المواطنين من أجل الضغط لاصلاحها . إضافة إلى تهيئة الظروف وتوفير الامكانيات لتطوير البيروقراطية المصرية لتعمل وفق افضل المستويات والمعايير العالمية للآداء .

ومن الطبيعي أن تكتف جملة الضغوط الصادرة عن مصادرة عديدة طبقات الضغط علي البيروقراطية المصرية لتؤسس لديها الدافع نحو التطور، حتي تتكيف مع متطلبات البيئة الضاغطة عليها . لذلك بدأت الأجهزة البيروقراطية ذاتها تسعي بطاقة ذاتية لتطوير ذات بينها ، ومن ثم برزت الجهود في إطار الواقع المصري لتطوير البيروقراطية المصرية من مداخل وجوانب مختلفة . في هذا الإطار اتجهت هذه الجهود لتطوير الثقافة البيروقراطية ، بتقليص تكوينها وطابعها التقليدي وإستبدالها بمنظومات قيمة لثقافة بيروقراطية حديثة ورشيده ، تتولي تنظيم وضبط الأداء والسلوكيات البيروقراطية . لقد سعت البيروقراطية أيضاً بإتجاه تطوير التكنولوجيا الناعمة والخشنة علي السواء . فعملت من ناحية علي تطوير القوانين والقواعد المتصلة بإنجاز ”المعاملات“ ، إضافة إلى تنظيم

آداء العمل في إطارها باستخدام تكنولوجيا العصر الحديث ، ورفعت شعار بناء الحكومة الألكترونية ، وقطعت شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه . من ناحية ثانية إتجهت البيروقراطية لتطوير علاقتها بالمواطنين ، حيث أدركت أخيراً أنها موجودة أصلاً لاشباع حاجاتهم بقضاء "معاملاتهم" ليتحقق إستقرار المجتمع .

لكل ذلك حاولت هذه الدراسة تصوير التفاعل بين هذه المتغيرات التي تسعى مجتمعه لتحقيق الإصلاح البيروقراطي . ولتحقيق ذلك نتناول تحليل هذه القضية من زوايا عديدة. تارة من المدخل تبني المدخل التاريخي لتتعرف علي أسلوب تشكل الطبيعة البيروقراطية والسلوك والمشكلات البيروقراطية ، بل وطبيعة العلاقة بين البيروقراطية المصرية من ناحية والمجتمع والمواطنين من ناحية ثانية . وتارة أخرى من خلال تبني منهج إعادة التحليل للدراسات والبحوث التي تناولت البيروقراطية المصرية، حيث تمدهنا الدراسات السابقة بمعطيات وافية ورؤي عميقة . وتارة ثالثة من خلال الاستناد إلي معطيات دراسة ميدانية، قوبل بمقتضاها ذوي العلاقة بالبيروقراطية المصرية مقابلات متعمقة ليتعرف مباشرة علي الجوانب المختلفة لقضية بحثه، وهي المعالجات التي نتعرض لها من خلال تناولنا للقضايا المختلفة المتضمنة في هذه الدراسة .

#### أولاً : المواطنون والبيروقراطية المصرية ، عداء تاريخي في اطار ثقافة تقليدية:

أشرنا إلي أن البيروقراطية المصرية بحكم طبيعتها وتكوينها التاريخي كانت تنظر إلي المواطنين من أعلي ، حيث رأت أن دورها يتمثل في ضبط هذه الجماهير والسيطرة عليها وليس خدمتها . وهي النظرة التي تضمنت سلوكاً تاريخياً قهرياً من قبل موظفي الجهاز البيروقراطي للمواطنين . غير أنه بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ طالبت النخبة السياسية البيروقراطية المصرية بأن تكون في خدمة المواطنين ، الأمر الذي رفع مستوى الطموحات والمطالب الجماهيرية من البيروقراطية. بحيث ادي ذلك إلي صراع بين ثقافتين إنتهي في النهاية إلي نظرة عدائية متبادلة بين الطرفين . إذ يميل المواطنون إلي النظر إلي البيروقراطية بنوع من الشك الذي تولد نتيجة لعقود من التعالي arrogance البيروقراطي ، وخدمة الذات Self-Service والاعاققة Obstructionism (١) . كما

يري المواطنون أن البيروقراطية تميل إلي أن تكون غير مبالية بمطالبهم لأن موظفيها منشغلين اصلاً برفاهيتهم وأمانهم الوظيفي . تأكيداً لذلك أنه في أحدي الدراسات المسحية التي أجريت علي البيروقراطية المصرية أجابت نسبة ١٧,٤٥ فقط ” بأن الجمهور يقدر جهود الموظفين المدنيين“ (٢). وهو ما يعني إنخفاض تقدير الجمهور للبيروقراطية بدرجة واضحة ، وذلك إستناداً إلي حالة اللامبالاة والجمود والأبعاد السلبية العديدة للبيروقراطية نحو الجمهور . بالاضافة إلي ذلك ينظر المواطنون إلي البيروقراطية علي أنها لا تعمل حسب توقعاتهم التي أكد عليها النظام السياسي الذي يكرر مراراً أن الجهاز البيروقراطي في خدمة المواطنين . ولذلك نجد أن المواطنون ممتعضون لأن مطالبهم تؤخر او تهمل بواسطة الموظفين في الجهاز البيروقراطي، الذين يعتقد المواطنون انهم قادرين علي الاستجابة لها إذا هم رغبوا في ذلك . وهو الأمر الذي بسبب إحباطا لرجال البيروقراطية بسبب كونهم لا يستطيعون احيانا الاستجابة لمطالب المواطنين ، إما لأنها مطالب ليست قانونية لا يستطيعون الاستجابة لها كلية . أو أنهم لا يستطيعون الاستجابة لها بدون قدر أكبر من الجهد أو المخاطرة ليسوا حريصين علي أدائه (٣).

في مقابل ذلك نجد أن البيروقراطية بدورها تطور نظرة عدائية نحو المواطنين. إذ يدرك موظفو البيروقراطية أن المواطنين يضمرون نظرة عدائية كامنة لها جذورها التاريخية التي لم تكن مسئولة عنها، إضافة إلي ان المواطنين يرتكبون أحيانا بعض السلوكيات التي تشيع الفوضى في الأداء البيروقراطي. إذ يري موظفو البيروقراطية المصرية أن بعض المواطنين يسعون في أحيان كثيرة إلي الحصول علي معاملة خاصة من خلال ”الواسطة“ أو ”المحسوبية“ وأحيانا بمحاولة ”الرشوة“ . بالاضافة إلي ذلك يري رجال البيروقراطية أن كثيراً من المواطنين لا يقدمون في أحيان كثيرة المعلومات اللازمة لانجاز ”المعاملات“ إما بسبب إخفائهم لها ، او بسبب جهلهم ام عدم معرفتهم بها . يؤكد ذلك بيانات الدراسة المسحية التي أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حول نظرة موظفي البيروقراطية المصرية إلي المواطنين علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي (٤).



## جدول رقم (١)

## طبيعة إدراك البيروقراطية المصرية للمواطنين في مصر

أوافق بشدة	البيان
١٤,٣%	١- المواطنون متعاونون مع الموظفين ويمدونهم بالبيانات
١٠,٤%	٢- المواطنون أمينون في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية
٣٥,٥%	٣- يحاول بعض المواطنين الحصول على معاملة خاصة

وهو ما يعني أن لدي موظفو البيروقراطية نظرة تدين المواطنين مثلما أن هناك نظرة عدائية من قبل المواطنين نحو رجال البيروقراطية. وفي محاولة التعرف عن من هو المسئول الأساسي عن هذه النظرة العدائية المتبادلة أجابت نسبة ٧٥,٦% من موظفي الجهاز البيروقراطي بان المواطنين هم أساس المشكلة ، في مقابل نسبة ٢٤,٤% رأيت أن الأجهزة البيروقراطية هي سبب المشكلة بالأساس (٥).

وأرتباطا بذلك حاولت هذه الدراسة المسحية التعرف علي الأسباب المختلفة المتضمنة في موقف التفاعل بين موظفي البيروقراطية والمواطنين ، والمسئولة عن هذه النظرة العدائية المتبادلة ، حيث إتضح لنا ما توضحه معطيات الجدول التالي.

## جدول رقم (٢)

## أسباب الصراع بين البيروقراطية والمواطنين

الأختيار الأول	درجة التوسط	البيان
		١- ظروف العمل
١٨,٦	١٤,٤	- يحبط المواطنون بواسطة الروتين
٢,٢	٥,٧	- الروتين لا يساعد على قضاء المعاملات بسرعة
٢٠,٨	١٧,١	
		٢- الاتصالات
٥٢,٨	٤٥,١٩	- لا يفهم المواطنون وظيفة رجل الجهاز البيروقراطي

٥,٥	١٠,١	-لا يفهم المواطنون دور رجل الجهاز البيروقراطى
,٧	٢,١	- لا يفهم المواطنون الضغوط الواقعة علي الموظف البيروقراطى
٥,٣	٧,٢	- مطالب المواطنين غير واضحة
٦٤,٣	٣٩,٨	
		<b>٣- سلوك المواطنين</b>
٢,٥	٦,٧	- يحاول المواطنون استخدام النفوذ
,٩	٥,٧	- المواطنون غير صبورين
,٦	٤,٤	- تجنب المواطنون للمسئوليات
,٩	٥,٣	- المواطنون لا يطيعون القواعد
,٣	٦,١	- المواطنون ذوي توجهات عدائية
٥,٢	٢٦,٧	
		<b>٤- سلوك البيروقراطية</b>
١,٥	٣,٩	- فساد الموظفين
١,٥	٣,٣	- عدم كفاءة الموظفين
١,٢	٣,١	- لا يهتم الموظفون بالمواطنين
٤,٢	١٠,٣	
		<b>٥ - أخرى</b>
٣,٧	٣,٨	- لا توجد مشكلات
٣,٨	٢	- سلوكيات متنوعة
٦,٥	٥,٨	

ونظراً لطبيعة الاستجابات المتعلقة بالحالة العدائية بين المواطنين ورجال البيروقراطية المصرية ، قد أخذت عن بحث أجري علي عينة من موظفي البيروقراطية المصرية فإننا نجد أن غالبية الاستجابات تتجه إلي محاولة تبرئة رجال البيروقراطية المصرية. ففي مقابل أن الروتين الاداري بطبيعته يعد مسئول عن ٢٠,٨% من أسباب العداء بين الادارة والمواطنين ، وأن فساد الموظفين وعدم كفاءتهم مسئول عن نسبة ٤,٢% من الاستجابات كإختيار أول ، فإن الأسباب

التي ترجع إلى المواطنين بلغت ٦٩,٥% ، وهو ما يعني أن الإدارة الحكومية تلقي بالعبء علي المواطنين كمسببين لحالة التوتر معها ، إضافة إلى أن إلقاء سبب المشكلة علي عاتق المواطنين يعد في حد ذاته نوعا من العدائية التي تدرك الثقافة العامة أن تصرفات موظفي البيروقراطية هي المسئولة عن ذلك .

ذلك يفرض الحاجة إلى أهمية ان تعمل الدولة مع أطراف العلاقة - البيروقراطية والمواطنين - بإتجاه تحسين العلاقة بين الأجهزة البيروقراطية والمواطنين ، وهي الحالة التي وضع المسئولين شروطا لاعادتها إلى طبيعتها السوية والايجابية حتي يمكن للمواطنين - متضافرة جهودهم مع جهود موظفي البيروقراطية - أن يشاركوا في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، من هذه الشروط ما يلي.

١. إمداد المواطنين بالمعلومات الصحيحة حول المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة ، وإقناعهم أنه من الممكن حل هذه المشكلات إذا تصرفت البيروقراطية بقدر من الشفافية وتصرف المواطنون بقدر من الايجابية .

٢. أن تعمل الأجهزة البيروقراطية علي مناقشة الحلول المقترحة لمختلف المشكلات مع المواطنين ، حتي يمكن تعبتهم إلى جانب البيروقراطية للمشاركة في حل المشكلات التي تواجه التنمية .

٣. تحقيق مشاركة المواطنين في إكتشاف الحلول المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وذلك مثل قضايا المشاركة الاجتماعية وإنخفاض الانتاج والعنف والارهاب والبطالة .

٤. إنتقاء الموظفين ”وبخاصة في الوظائف القيادية“ القادرين علي أن يضربوا المثل للمواطنين ، حيث يضرب هؤلاء القادة المثل في الطهارة والتواضع والأدب والثقة والصرحة ، بخاصة في تعاملهم مع المواطنين .

٥. أنتقاء الموظفين وبخاصة القياديين الذين سوف يقدمون المعلومات العلمية الصادقة فيما يتعلق بالحلول الخاصة بمشكلات الجماهير، يضاف إلى ذلك من الضروري توخي الوضوح وتوفير المعلومات التي من حق المواطنين ان يحصلوا عليها فيما يتعلق بمعاملاتهم ، سواء أنجزت هذه المعاملات أو لم تنجز .

٦. توزيع أعباء التنمية بصورة عادلة ومناسبة بين الدولة والمواطنين ،

وهو ما يعني أنه إذا كانت الدولة تتحمل بعض أعباء التنمية ، ويتحمل القطاع الخاص بعض الأعباء المقابلة لتجسيد التنمية ، فإن علي المواطنين المشاركة في تحمل أعباء التنمية، أما مباشرة أو من خلال تنظيمات المجتمع المدني ، بخاصة المنظمات غير الحكومية .

٧. إلغاء كل أشكال "الاستثناءات" من القواعد والسياسات حتي يشعر كل واحد ان له حقوقه المتساوية وفرصه المتساوية مع الجميع . وإرتباطا بذلك إلغاء كل أشكال "الواسطة" و"المحسوبية" واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة في توزيع الفرص بين المواطنين .

٨. خلق الثقة بين المواطنين وبعضهم البعض من ناحية ، وبينهم وبين موظفي الأجهزة البيروقراطية من ناحية أخرى ، بحيث يصبح الجميع علي وعي بحقوقهم والتزاماتهم ، وذلك حتي يمكن أن نضع حداً للثقافة البالية التي أعاقت مشاركة الجميع - متكاتفين - لبناء صرح التنمية (٦) .

وإذا كانت أفكار بعض المسئولين قد شكلت دعوة للمصالحة بين موظفي البيروقراطية والمواطنين ، فقد بدأت حالة من الدفئ تدب بين الطرفين. بحيث بدأ كل منهما يقترب من الآخر بهدف تآكل العداء بينهما ، وذلك لثلاثة عوامل أو اسباب . حيث يتمثل السبب الأول في الظروف الاقتصادية الطاحنة التي بدأ يتعرض لها موظفي البيروقراطية، بخاصة مستوياتها الوسطي والدينا ، وبالمثل يتعرض لها المواطنين من الطبقة الوسطي والدينا. بحيث فرضت هذه الظروف علي الطرفين قدراً من المعاناه دفعتهما إلي الاقتراب من تشكيل كتلة واحدة أو موقف واحد، سواء في مواجهة النظام السياسي أو في مواجهة القطاع الخاص . ولا ننسي أن المستويات البيروقراطية الوسطي والدينا للبيروقراطية المصرية تنتمي إلي الشرائح الاجتماعية التي تعاني من هذه الظروف . ويتصل العامل الثاني بحالة التحول الديموقراطي التي تعيشها غالبية المجتمعات العربية ومنها مصر ، وهي الحالة التي عمقت من ثقة الجماهير بنفسها ، حيث تولد لديها يقين بحقها في المساءلة وحقها في الحصول علي المعلومات . وإذا كانت لم تستطع أن تحقق ذلك كاملاً بالنسبة للأنظمة السياسية السابقة ، فلتسع إلي تحقيقه

في مواجهة تنظيمات البيروقراطية المصرية حالياً. ويشير العامل الثالث إلى الدور الذي بدأ يلعبه المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية. حيث بدأت هذه المنظمات تسعى إلى تأسيس حالة من الشراكة بين المواطنين ورجال البيروقراطية المصرية في أي من مستوياتها، كما هي الحال في المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية. أو أن هذه المنظمات بدأت تدافع عن المواطنين، سواء من أجل الحصول على حقوق معينة، أو طلباً لفتح آفاق المشاركة أمامها، أو لدفع الغبن عنها، سواء في مواجهة الأجهزة البيروقراطية أو في مواجهة النظام السياسي.

وإستناداً إلى ذلك نستطيع أن نرصد بعض الظواهر التي تشير إلى حالة من المشاركة بين الطرفين، التي سوف تقود في النهاية إلى توسيع مساحة الألفة بينهما.

١. من هذه المظاهر قيام حالة من الشراكة بين الدولة والمواطنين في مواجهة بعض المشكلات أو لتسيير بعض المؤسسات. علي سبيل المثال المشاركة بين بعض أجنحة البيروقراطية المصرية (ممثلة في وزارة الداخلية) وبين المواطنين من خلال عقد "المجالس العرفية" التي يشارك فيها رجال البيروقراطية من ناحية ورجال العائلات أو القبائل من ناحية أخرى، بخاصة في السياقات التي تكون فيها هذه التكوينات القرابية والاجتماعية قوية. وذلك لفض المنازعات بين القبائل حول مسائل خلافية، وبخاصة مشكلات الثأر، سواء في صعيد مصر، أو في سيناء، وفي هذه الحالة يتم تحكيم الأعراف القبيلة والعائلية لحل هذه المشكلات وليس القانون. يضاف إلى ذلك أن المجالس المحلية الشعبية سواء علي مستوى المحافظة أو المراكز أو القرى نصفها من رجال البيروقراطية بينما النصف الآخر يتم إنتخابهم من بين المواطنين، وهو ما يعني أن التشارك في هذه اللجان قد يقلص الفجوة بينهما. يضاف إلى ذلك تأسيس وعقد مجالس الآباء في مدارس وزارة التربية والتعليم، وذلك لتعريف المواطنين بصورة غير مباشرة بأبعاد العملية التعليمية ودعم مشاركتهم في وضع السياسات التعليمية وإطلاعهم أيضاً علي مشكلاتها. يضاف إلى ذلك أننا نجد أن مجالس الكليات

علي مستوي الجامعات المصرية تضم عادة شخصيات عامة من المواطنين من خارج الجامعة ، وهناك اقتراح بتوسيع صيغة مجالس الآباء لتشمل الجامعات أيضاً، بعد أن إندلعت التظاهرات في الجامعات أخيراً. وهو الأمر الذي يعني بداية المصالحة بين البيروقراطية المصرية والمواطنين ولو أن الأمر ما زال يتحقق بحسب مساحات محدودة للغاية .

٢. بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن البيروقراطية المصرية بدأت ترسم سياساتها من خلال التعرف علي وجهات نظر المواطنين فيما يتعلق بقضايا معينة . ولذلك تجري الاستفتاءات المسحية المختلفة للتعرف علي آرائهم فيما يتعلق بموضوعات معينة، كذلك للتعرف علي احتياجاتهم فيما يتعلق بقضايا معينة تتصل بحياتهم . وتعتبر الدراسة المسحية التي قامت بها وزارة الدولة للتنمية الادارية التي سعت من خلالها بإتجاه إستفتاء المواطنين لقياس إستعداد المجتمع المصري للحكومة الإلكترونية، حيث أجريت هذه الدراسة علي نحو "٣٣,٣٣" أسرة معيشية. وقد حاولت الوزارة من خلالها التعرف علي وعي المواطنين بوجود الخدمات الإلكترونية ، إضافة إلي تقييم المواطنين لخدمات الحكومة الالكترونية ، وذلك لإعادة توجيه الخدمات الإلكترونية بما يلائم احتياجاتهم (٧). من الدراسات التي أجريت كذلك للتعرف علي آراء المواطنين دراسة "التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥" لحساب وزارة الإعلام، حيث حاولت استكشاف موقف المواطنين من الرقابة الدولية أو المحلية علي الانتخابات للاسترشاد بآرائهم في هذا الصدد (٨). يضاف إلي ذلك استطلاع الرأي حول المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطن وتفضيلاته لمجالات المشاركة . إضافة إلي التعرف علي وجهة نظر المواطنين في عدالة توزيع الفرص الاجتماعية المختلفة كالفرص التعليمية والصحية ، ومدى إحساسهم بالحرمان من الحصول عل حقوقهم الاساسية . إلي جانب تحديد المجالات التي يرغبون في المشاركة من خلالها ، إضافة إلي التعرف علي طبيعة إدراكهم لمعاني المواطنة والديموقراطية ومظاهر الانتماء وعدم الانتماء (٩). وحينما أثبتت قضية دعم السلع لبعض الشرائح الاجتماعية، وإختلفت الآراء بين الاستمرار في دعم السلع التموينية

للفقراء ، أو تحويلها إلى قيمة نقدية يحصلون عليها، اتجهت وزارة الضمان الاجتماعي من خلال المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إلى إجراء إستفتاء حول إختيارات المواطنين فيما يتعلق بهذه القضية حتي يمكن تأسيس السياسات الاجتماعية التي تتسق واحتياجاتهم . بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ قد أستند بالأساس إلي شكاوى وآراء وردت إلي المجلس إما من خلال البريد أو سلمت إليه مباشرة (١٠) . الأمر الذي يشير إلي أن المواطنين لم يعودوا مستبعبدين من تخطيط السياسات الاجتماعية للبيروقراطية في مختلف المجالات .

٣. تبني البيروقراطية المصرية لمجموعة من الآليات التي تفتح القنوات العديدة لمساعدة المواطنين في تحقيق وإنجاز معاملاتهم، يدخل في هذا الاطار أقسام العلاقات العامة، ووحدات خدمة المواطنين التابعة لها في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة . وهي الوحدات التي تكمن مهمتها الأساسية في تحسين العلاقة بالمواطنين عن طريق تعريفهم بالمعلومات التي تتصل بمعاملاتهم. مثال علي ذلك المستندات المطلوبة لإنجاز "المعاملة" ، والتوقيعات التي يمكن مراعاتها، إضافة إلي إعلان هذه التعليمات مكتوبة بوضوح في أماكن إنجاز هذه "المعاملات" . ونظراً لارتفاع مستوى الأمية في بعض السياقات الاجتماعية أو بين بعض الشرائح الاجتماعية ، فإننا نجد أحيانا بعض الموظفين الذين يجلسون علي مكاتب في هذه الاقسام يشرحون للمواطن كيفية إنجاز المعاملة او إجراءات تجهيز الوثائق اللازمة لانجاز هذه "المعاملات" . يضاف إلي ذلك أننا نجد في غالبية المحافظات المصرية أن هناك ما يمكن أن يسمى "باليوم المفتوح" حيث يصبح مكتب المحافظ مفتوحاً لكل المواطنين، يقابلهم فيه دون أي موعد سابق للسمع إلي طلباتهم واحتياجاتهم وشكاواهم فيما يتعلق ببعض الموضوعات أو القضايا. وتكليف موظفي الجهاز البيروقراطي بالمحافظة بدراسة هذه "المعاملات" المطلوبة وإنجازها إن كانت شروط إنجازها متوفرة . يضاف إلي ذلك هناك مجموعة من المكاتب العامة علي مستوى الدولة مهمتها الأساسية استقبال شكاوى المواطنين ودراستها وإحالتها إلي الجهات المختصة لإنجازها

إذ توافرت لها مشروعية الانجاز. مثال علي ذلك "مكتب الشكاوى بديوان رئاسة الجمهورية" و"لجنة الشكاوى بمجلس الشعب" و"ديوان المظالم" الذي أنشأه الرئيس السادات وأن كان قد توقف الآن. إضافة إلي أعضاء مجلس الشعب أنفسهم ، أو أعضاء برلمانات المحافظات كآلية من آليات نقل شكاوي المواطنين ووجهات نظرهم واحتياجاتهم فيما يتعلق بقضايا محددة .

ثانيا: المجلس القومي لحقوق الإنسان، فاعل علي ساحة الإصلاح البيروقراطي.

سمحت الدولة بإنشاء بعض المؤسسات العامة التي تشكل أوعية لتعبير بعض المواطنين عن آرائهم في بعض القضايا العامة ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو ذات العلاقة بالبيروقراطية المصرية. وهذه المؤسسات وأن كانت الدولة هي التي سمحت أو ساعدت علي إنشائها إلا أنها تعمل بإستقلال نسبي عن الدولة . من امثله هذه المؤسسات "المجلس القومي للمرأة" ، "المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" ، "المجلس الأعلى للسكان" ، "الهيئة العليا للأستثمار" ، "نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات". التي يصل عددها إلي ١٥ ناديا تسعى إلي التعبير عن جملة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من حيث مطالبهم واحتياجاتهم، إضافة إلي التعبير عن وجهة نظرهم في بعض القضايا العامة . ذلك بالإضافة إلي "نادي القضاء" الذي لعب دوراً كبيراً في الحياة المصرية في الفترة الأخيرة بسبب موقفه من بعض القضايا كالانتخابات العامة والاعلانات الدستورية في عام ٢٠١٢ .

ونظراً للفاعلية التي تبدي بها دور المجلس القومي للحقوق الانسان . فإننا نجد أن هذا المجلس الذي أنشئ بالقرار رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٣ ، ويتشكل من مجموعة من الشخصيات العامة ، وله مساحة واسعة من الاستقلال النسبي عن الدولة ، ويتولي من بين مهامه الأساسية مراقبة جهاز البيروقراطية في تعامله مع المواطنين . حيث يلجأ إليه المواطنون الذين يقع عليهم غبن من أي من أجهزة البيروقراطية، بحيث تحول المجلس إلي أن اصبح أحد الآليات أو القنوات التي يعبر من خلالها المواطنين عن ما يحتاجون التعبير عنه في مواجهة أجهزة



البيروقراطية، وبخاصة عند إنتهاكها لأحد حقوقهم. حيث يرسلون الشكاوي إلى المجلس الذي يتعامل بشأنها مع أجهزة البيروقراطية نيابة عنهم . وفي محاولة التعرف علي أداء المجلس في هذا الاطار خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وحجم شكاوي المواطنين من أجهزة البيروقراطية المصرية فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (١١).

جدول رقم (٣)

تصنيف الشكاوي وفقا للحقوق المنتهكة

النسبة المئوية	عدد الشكاوي	تصنيف الشكاوي
٢٨,٣٥%	١٨٥١	الحقوق المدنية والسياسية
٤٢,٧%	٢٧٨٧	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٥,٠٤%	٣٢٩	الشئون التشريعية
١,٨٠%	١١٧	العلاقات الدولية
٤,٢٥%	٢٧٨	القضايا العامة
١٧,٨٦%	١١٦٦	شكاوي لا تدخل في اختصاص المجلس
١٧,٨٦%	٦٥٢٨	المجموع الكلي

فإذا قرأنا معطيات هذا الجدول فسوف نجد أن الشكاوي المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي الشكاوي الغالبة، حيث نجدها قد بلغت نسبتها ٤٢,٧%، وهي تضم الحقوق المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين كالحق في السكن ، والتعليم والصحة والأمان الاجتماعي . ومن الطبيعي أن تكون الشكاوي التي وصلت من قبل المواطنين إلى المجلس القومي لحقوق الانسان هي شكاوي في مواجهة قطاع معين من قطاعات البيروقراطية المصرية. ذلك بالاضافة إلى نسبة ٢٨,٤% من مجموع الشكاوي تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، وهي بدورها موجهة إلى قطاع آخر من قطاعات بيروقراطية للدولة ، إضافة إلى قضايا أخرى تعلق بها الشكاوي وأن كانت بنسب محدودة .

وفي محاولة التعرف علي الطريقة التي وصلت بها شكاوي المواطنين إلى المجلس فسوف نجد أن نحو "٣٥٢٧" شكوي وصلت بالبريد إضافة إلى نحو

”٩٣٨“ شكوي وصلت بالفاكس . إلى جانب ”١٨٩٨“ شكوي حضر أصحابها إلي مقر المجلس ، وعدد ”١٣٣“ شكوي بواسطة التلغراف و”١٢“ شكوي عن طريق البريد الإلكتروني ، وعدد ”١٢“ شكوي إلي مكتب الأمين العام للمجلس ، وعدد ”٣“ شكوي بالتليفون (١٢). ومن الملاحظ تنوع الأساليب التي تصل بها شكاوي المواطنين إلي المجلس ، إضافة إلي ضالة عدد الشكاوي التي قد تصل المجلس من خلال البريد الإلكتروني أو التلغراف أو التليفون أو الفاكس. الأمر الذي يمكن إدراكه إذا نظرنا إليه علي خلفية تباين الشرائح الاجتماعية من حيث المستوي التعليمي ، أو من حيث القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وإذا حاولنا التعرف علي نوع من أرسلوا هذه الشكاوي، فسوف نجد أن عدد الشكاوي التي أرسلها الرجال بلغت ٥٤٥٠ شكوي بنسبة ٨٣,٥% في مقابل ١٠٧٨ شكوي أرسلتها الأناث بنسبة ١٦,٥%، وقد يرجع ذلك إلي أن الرجال هم الأكثر إتصالاً بتفاعلات الحياة اليومية العامة، والأكثر إتصالاً وتعاملاً مع الإدارة العامة كذلك (١٣) .

وفي محاولة التعرف علي المحافظات التي ينتمي إليها المواطنين الذين أرسلوا هذه الشكاوي فسوف نجد ما يوضحه الجدول التالي (١٤).

جدول رقم (٤)

تصنيف الشكاوي وفقا للمحافظات التي ينتمي لها مرسلو الشكاوي

م	المحافظة	عدد الشكاوي	النسبة المئوية
١	محافظة القاهرة	١٧٣٦	٢٦,٦٠%
٢	محافظة الجيزة	٥٦٨	٨,٧%
٣	محافظة المنيا	٤٦٨	٧,١٨%
٤	محافظة أسيوط	٣٢٦	٤,٥%
٥	محافظة المنوفية	١٠٨	١,٦٥%
٦	محافظة بنى سويف	١٨٠	٢,٧%
٧	محافظة القليوبية	٢٣٨	٣,٦٤%
٨	محافظة الاسكندرية	٢٢٧	١,٨٧%

٩	محافظه الشرقية	٢٧٥	٤,٢١%
١٠	محافظه الفيوم	٢١٤	٣,٢٨%
١١	محافظه الغربية	٢٢٦	٣,٤٧%
١٢	محافظه الدقهلية	٢٢٩	٣,٥%
١٣	محافظه سوهاج	٢٥٨	٣,٩٦%
١٤	محافظه قنا	١٩٩	٣,٠٤%
١٥	محافظه كفر الشيخ	١٣٦	٢,٠٨%
١٦	محافظه الاسماعيليه	١٠٩	١,٦٧%
١٧	محافظه اسوان	١٤٨	٢,٢٧%
١٨	محافظه السويس	٨٩	١,٣٧%
١٩	محافظه سيناء «ج-ش»	٦٩	١,٠٥%
٢٠	محافظه بور سعيد	٩٨	١,٥٠%
٢١	محافظه دمياط	١٤٥	٢,٢٢%
٢٢	محافظه الوادي الجديد	١٣٥	٢,٠٦%
٢٣	محافظه الاقصر	٦٤	٠,٩١%
٢٤	محافظه البحر الأحمر	٥٧	٠,٨٩%
٢٥	محافظه مرسى مطروح	٤٨	٠,٧٣%
٢٦	محافظه البحيرة	١٧٨	٢,٧٢%
٢٧	الاجمالي	٦٥٢٨	

وبقراءة الجدول السابق يتضح لنا أن غالبية مرسلو هذه الشكاوي ينتمون إلي محافظة القاهرة بنسبة ٢٦,٦%، وذلك يرجع إلي إرتفاع عدد سكان مدينة القاهرة، التي يقترب سكانها الآن من نحو "١٦" مليون نسمة. إضافة إلي محافظة الجيزة التي ينتمي إليها نحو ٨,٧% من الشاكين ، وهي أيضا تتميز بإرتفاع عدد سكانها. هذا إلي جانب أن غالبية الاحتكاك بالأجهزة البيروقراطية يقع في نطاق هاتين المحافظتين ، وربما يرجع ذلك أيضا إلي وعي سكان هاتين المحافظتين نسبيا بحقوقهم. لأن محافظات العواصم يكون السكان فيها أعلي من حيث مستوياتهم التعليمية، وأكثر ثقة بأنفسهم علي مساءلة الأجهزة

البيروقراطية. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض المحافظات التي يرتفع فيها عدد الشاكين للجهاز البيروقراطي للدولة مثل محافظة "المنيا" في صعيد مصر، وهي أحدي المحافظات الأرقى من حيث المستوى التعليمي، وحتى الاجتماعي الاقتصادي لسكانها، لدرجة أنهم يسمونها "عروس الصعيد". يضاف إلى ذلك محافظة أسيوط التي بلغت نسبة الشاكين فيها نحو ٤,٥%، وهي إلى جانب أن بها جامعة، فإن بها بعض المتغيرات الأخرى، التي لعبت دوراً في تأسيس تصادمها مع بعض أجنحة البيروقراطية منها مثلاً التكوين الديني للمحافظة. بحيث نجد أن عدد الشاكين الذين ينتمون لهذه المحافظات الأربعة بلغ مجموع نسبتهم نحو ٤٧% من مجموع الشكاوي التي وردت إلى المجلس .

وحيثما ترد شكاوي المواطنين إلى المجلس فإنه يقوم عادة بمخاطبة جهات الادارة العامة التي تخصها هذه الشكاوي وتدخل في نطاقها، وفي العادة تقوم هذه الجهات بدراسة هذه الشكاوي والاستجابة لمضامينها. سواء بحل المشكلة التي تشكل موضوع الشكوى، أو طلب إستكمال بعض المعلومات حتي تنجز هذه "المعاملات"، أو تري عدم أحقيتها. في هذه الحالة فإن الجهة البيروقراطية تخاطب عادة المواطن، وفي نفس الوقت تخاطب "المجلس القومي لحقوق الانسان" برد توضح فيه طبيعة التصرف الذي تم في الشكوى أو "المعاملة" ليتأكد المجلس أنه قد تم التعامل مع الشكوى. وفي العادة يخاطب المجلس فيما يتعلق بهذه الشكاوي ممطين من الاجهزة، النمط الأول الوزارات بإعتبارها تعكس الجانب المركزي للبيروقراطية المصرية، بينما يتمثل النمط الثاني في المحافظات التي تعكس الجانب اللامركزي في هذه البيروقراطية ذاتها.

وفي محاولة التعرف علي الشكاوي التي وجهت إلى المجلس القومي لحقوق الانسان وردود هذه الوزارات علي المجلس بشأنها فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (١٥).

## جدول رقم (٥)

## مخاطبات المجلس للوزارات المعنية بشكاوي المواطنين

## ١-الوزارات

م	الوزارة / الجهة المناظرة	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة المئوية للردود إلى عدد الشكاوي المقدمة
١	رئاسة مجلس الوزراء	١٦	٣	١٨,٦%
٢	وزارة الداخلية	٣٥٣	١٦٨	٤٧,٥%
٣	وزارة العدل	١١٠	١٠٤	٩٤,٥%
٤	النائب العام	٢١٢	١٨٧	٨٨,٢%
٥	وزارة الخارجية	٢٧	٩	٣٣,٣%
٦	وزارة التضامن الاجتماعي	٦٢	٥٥	٨٨,٧%
٧	وزارة الصحة والسكان	٧٨	٥٨	٧٤,٣%
٨	وزارة التعليم العالي	٩٥	٦٧	٧٠,٥%
٩	وزارة الدفاع	٤٨	٢٤	٥٠%
١٠	وزارة القوي العاملة والهجرة	١٤	٤	٢٨,٥%
١١	وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي	٢٧	١٠	٣٧%
١٢	وزارة الاوقاف	١٣	١٠	٧٦,٩%
١٣	وزارة الموارد المائية	٩	٧	٧٧,٧%
١٤	وزارة التجارة الخارجية والصناعة	٤	٤	١٠٠%
١٥	وزارة الكهرباء	٢٨	٢١	٧٥%
١٦	وزارة الاستثمار	١٦	٨	٥٠%
١٧	وزارة الطيران المدني	٨	٢	٢٥%
١٨	وزارة التربية والتعليم	٤٠	٥	١٢,٥%
١٩	وزارة المالية	١٥	٣	٢٠%
٢٠	وزارة الثقافة	٥	٤	٨٠%

٢١	وزارة السياحة	٦	٥	٨٣,٣%
٢٢	وزارة الاسكان والمرافق	١٧	١٢	٧٠,٥%
٢٣	وزارة الشباب	٧	١	١٤,٢%
٢٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١	١	١٠٠%
٢٥	وزارة البترول	١٥	١	٦,٦%
٢٦	وزارة التموين والتجارة الداخلية	٢٠	٦	٣٠%
٢٧	وزارة النقل	٩	٢	٢٢,٢%
٢٨	الجهاز المركزي للتنظيم والادارة	٢٢	٨	٣٦,٣%
٢٩	وزارة البيئة	١٠	-	-
٣٠	وزارة التنمية المحلية	١٠	٤	٤٠%
٣١	وزارة الاعلام	٣	-	-
٣٢	وزارة الدولة للإنتاج الحربي	٣	-	-
٣٣	وزارة الدولة للتنمية الادارية	١٠	-	-
٣٤	الجهاز المركزي للمحاسبات	١	-	-
	الإجمالي	١٣١٤	٧٩٤	٦٠,٣%

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلى أن وزارة الداخلية تشكل قطاع البيروقراطية المصرية الأكثر شكوي في حقها ، حيث بلغ عدد الشكاوي بحقها نحو ٣٥٣ شكوي بنسبة ٢٧% . ونحو ٢١٢ شكوي إلى النائب العام بنسبة ١٦,١% ، ونحو ١١٠ شكوي موجهة إلى وزارة العدل بنسبة ٨,٤% ، وعدد ٩٥ شكوي موجهة إلى وزارة التربية والتعليم بنسبة ٧,٢% . وهو ما يعني أن هذه الوزارات او الجهات الأربعة بلغت مجموعة الشكاوي التي وجهت إليها نحو ٧٧٠ شكوي بنسبة ٥٨,٦% . وأن وزارة العدل والداخلية وحدهما إذا إعتبرنا الشكاوي الموجهة للنائب العام ضمن الشكاوي الموجهة لوزارة العدل ، بلغت نسبة الشكاوي الموجهة إليهما نحو ٦٧٥ شكوي بنسبة ٥١,٤% من الشكاوي، الأمر الذي يشير إلى طلب المواطن للأمن والعدل أكثر من طلبه لآية إحتياجات أخرى .

وفيما يتعلق بردود الوزارات علي المجلس القومي لحقوق الانسان، ومن ثم علي المواطنين فسوف نجد أن الوزارات التي ردت بنسبة عالية هي وزارة التجارة الخارجية والصناعة بنسبة ١٠٠٪ حيث كان عدد الشكاوي أربعة شكاوي فقط. ووزارة العدل التي ردت بنسبة ٩٤,٥٪، والنائب العام بنسبة ٨٨,٢٪، ووزارة التضامن الاجتماعي بنسبة ٨٨,٧٪، ووزارة الكهرباء بنسبة ٧٥٪، ينما إنخفضت نسبة ردود وزارات اخري كالدخلية التي ردت بنسبة ٤٧,٥٪، ووزارة القوي العاملة والهجرة التي ردت بنسبة ٢٨,٥٪، ووزارة المالية بنسبة ٢٠٪. وهو ما يشير إلي أن إلي أن ثمة أجهزة بيروقراطية تري أن من حق المواطن الرد علي شكواه، بينما ثمة أجهزة أخري ما زالت تعمل بمنطق الثقافة البيروقراطية القديمة التي تشير مضامينها إلي حالة من الاستخفاف بشكوي المواطن .

وكما أشرت لم يخاطب المجلس القومي لحقوق الانسان الوزارات فقط، ولكنه خاطب المحافظات التي قد تكون قد عطلت بعض "معاملات" المواطنين الذين تقدموا بشكوي في حقها . حقيقة أن نسبة الشكاوي الموجهة إلي الأجهزة البيروقراطية في المحافظات كانت أقل مقارنة بالوزارات . إلا أن إستجابة المحافظات بالرد علي شكاوي المجلس كانت أقل كثيراً من أستجابة الوزارات بالرد علي المجلس ، ونعرض لذلك من خلال معطيات الجدول التالي (١٦).

#### جدول رقم (٦)

مخاطبات المجلس للمحافظات المعنية  
بشكاوي المواطنين والردود عليها

م	المحافظة/المدينة	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة المئوية للردود إلي عدد الشكاوي المقدمة
١	محافظة القاهرة	٥٥	٣٢	٥٨٪
٢	محافظة الجيزة	٢٣	٦	٢٦٪

٣	١٧	٣	١٧,٦%
٤	٧	٥	٧١,٤%
٥	١٣	١	٧,٦%
٦	١٤	١	٧,١٤%
٧	١٤	٥	٣٥,٧%
٨	٢	١	٥٠%
٩	١٥	٩	٦٠%
١٠	٦	٢	٣٣,٣%
١١	١٤	٤	٢٨,٥%
١٢	٩	٢	٢٢,٢%
١٣	٢٠	٢	١٠%
١٤	١٩	١	٥,٢%
١٥	١٧	٣	١٧,٦%
١٦	٣٠	٤	١٣%
١٧	٢٣	١	٤,٣%
١٨	١	-	-
١٩	٤	-	-
٢٠	١٤	١	٧,١٤%
٢١	١٥	-	-
٢٢	٧	-	-
٢٣	٨	-	-
٢٤	٣	-	-
٢٥	٦	-	-
٢٦	١	١	١٠٠%
	٣٥٧	٨٣	٢٣,٢%

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلى أن نصيب المحافظات كان أقل من حيث عدد الشكاوي الموجهة لجهازها البيروقراطى، وذلك يرجع إلى أن الجهاز البيروقراطى للدولة ما زالت له طبيعته المركزية. ومن ناحية



ثانية فإننا نجد أن محافظة القاهرة كان نصيبها ٥٥ مخاطبة بنسبة ١٥,٤٪ من حجم شكاوى المحافظات، والجيزة ٢٣ مخاطبة بنسبة ٦,٤٪. ومحافظة المنيا ٣٠ بنسبة ٨,٤٪، ومحافظة القليوبية ٢٣ مخاطبة بنسبة ٦,٤٪، وهو ما يعني أن هذه المحافظات الأربع بلغ عدد الشكاوي فيها نحو ١٣١ مخاطبة "شكوي" بنسبة ٣٦,٧٪. وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من إنها المحافظات الأعلى من حيث الكثافة السكانية أو الأعلى من حيث إرتفاع المستوي التعليمي لمواطنيها، ثم أن بعضها كالقاهرة والجيزة والقاهرة هي الأعلى من حيث كثافة وجود الجهاز البيروقراطي بها. غير أننا نلاحظ إنخفاض نسبة ردود الأجهزة البيروقراطية بالمحافظات علي مخاطبات الشكاوي التي ترد إليها من المجلس القومي لحقوق الانسان . قد يرجع إلي تدني مستوي الأجهزة البيروقراطية بالمحافظات، إضافة إلي أن بعدها عن مركزية العاصمة يجعلها أكثر تراخيا، أو أنها ما زالت تعمل وفق الثقافة التاريخية القديمة والبالية للبيروقراطية، خاصة أن غالبية المحافظات الريفية مازالت تعيش في إطار الثقافة التقليدية .

بالإضافة إلي الوزارات والمحافظات هناك بعض المؤسسات والتنظيمات ذات الطبيعة الخاصة، والتي تخرج عن نطاق الوزارات والمحافظات التي وجه إليها المجلس بعض الشكاوي التي وردت من المواطنين للتصرف فيها والرد عليه بشأنها، وهي علي النحو التالي (١٧).

## جدول رقم (٧)

## مخاطبات المجلس للمؤسسات

## ذات الطبيعة الخاصة بشأن شكاوي المواطن

م	إجمالي الجهات	إجمالي المخاطبات	إجمالي الردود	النسبة المئوية للردود غلي عدد الشكاوي المقدمة
١	المصالح والهيئات الحكومية ذات الطبيعة الخاصة	١٢٤	٤٨	٣٨,٧%
٢	البنوك والشركات المساهمة والخاصة	٧٥	٢٥	٣٣,٣%
٣	الجامعات والجهات التابعة لها	٢٤	٣	١٢,٥%
٤	النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني	٧٦	٧	٩,٢%
	إجمالي عدد المخاطبات والردود التي خاطب بها المجلس الجهات والردود التي تلقاها عليها	١٩٧٠ مخاطبة	٨٣ رد	٤٨,٧%

بقراءة معطيات الجدول السابق يتضح لنا أن إجمالي الشكاوي التي وجهها المجلس إلي هذه المؤسسات العامة كبير نسبيا ، إذ يصل عدد الشكاوي التي حولت إليها نحو ٢٩٩ شكوي بنسبة ٤,٥% من الشكاوي التي أستقبلها المجلس القومي لحقوق الانسان . وأنها تقل عن الشكاوي التي حولت إلي جملة الوزارات والتي بلغ عددها ١٣١٤ شكوي بنسبة ٢٠,١% من جملة الشكاوي الواردة إلي المجلس . إضافة إلي أنها تقل عن الشكاوي التي حولت إلي كل المحافظات والتي بلغ عددها ٣٥٧ شكوي بنسبة ٥,٥% من جملة الشكاوي التي

إستقبلها المجلس . فإذا تأملنا هذه الشكاوي فسوف نجد أنه برغم أن المجلس قد حولها إلى هذه الجهات، إلا أن ردودها علي الشكاوي كانت متدنية للغاية، إذ لم تتجاوز ردود بعض هذه الجهات في أقصاها نسبة ٣٨,٧ مما حول إليها. في مقابل أن نسبة ردود جهات أخرى لم تتجاوز نسبة ٩,٢% كما هي الحال في النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني. ولم تتجاوز نسبة ردود الجامعات علي الشكاوي المحولة من المجلس نحو ١٢,٥% مما حول إليها، الأمر الذي يشير إلي أن تدني ردود هذه الجهات قد يرجع إلي إستقلالها النسبي عن ضوابط بيروقراطية الدولة .

ذلك يعني أن المجلس القومي لحقوق الإنسان أصبح أحد الآليات الرئيسية التي يستطيع بواسطتها المواطنون - من خلال شكاواهم - مراقبة البيروقراطية المصرية وإصلاح إعوجاج سلوكها البيروقراطي. خاصة أن الاستقلال النسبي للمجلس القومي لحقوق الإنسان عن الدولة والبيروقراطية، جعله أقرب ما يكون من المواطنين يتحدث بلسانهم، ويعبر عن طموحاتهم وشكاواهم .

#### ثالثاً: إدراك المواطنين لإصلاحات البيروقراطية المصرية

أشرنا في الفقرة السابقة إلي الدور الذي يلعبه المواطنون في علاقتهم بالبيروقراطية المصرية بهدف العمل علي إصلاح ذات بينها، من خلال المشاركة المباشرة - أو من خلال آليات عديدة، بما في ذلك آلية المجلس القومي لحقوق الإنسان . ومن المفترض أن تكون البيروقراطية التي تعرضت للنقد وجهود الاصلاح من كل إتجاه قد حدث إصلاح لآدائها، وبخاصة إنجازها "لمعاملات" المواطنين، بل وتعديل سلوكها نحو المواطنين أنفسهم . وهي القضايا التي حاولنا إستكشاف طبيعتها من خلال دراسة ميدانية إستندت إلي المقابلات المتعمقة مع بعض المسئولين في البيروقراطية المصرية إضافة إلي إجراء نحو ٤٢ مقابلة مع المواطنين أنفسهم للتعرف علي مدي أدراكهم لحدوث إصلاحات في سلوك موظفي الإدارة العامة نحوهم .

وإستناداً إلي المقابلات المتعمقة المحدودة التي أجريت علي مرجعيته قضايا الاطار التحليلي الذي تمت صياغته حول مشاركة المواطنين والمواطنات

في اصلاح الأجهزة البيروقراطية في الدولة العربية . وهي المقابلات التي أجريت مع ٤٢ حالة من المواطنين الذين يعكسون اماط المواطنين في الشارع المصري، حيث أبرزت المعطيات التي حصلنا عليها من هذه المقابلات مجموعة الحقائق التالية.

١- حق المواطن أو المواطنة في المعاملة الجيدة : حاولنا فيها التعرف علي نمط المعاملة التي يتعامل بها موظفو البيروقراطية مع المواطنين أثناء أداء الخدمات لهم ، هل يميزون بينهم ، هل يدركون أن عليهم أن يقوموا بخدمة هؤلاء المواطنين ، حيث أوضحت لنا المقابلات الميدانية ما يتضمنه الجدول التالي(١٨).

جدول رقم (٨)

حق المواطن في الحصول علي المعاملة الجيدة

المعيار	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
١- تعامل الموظف مع المواطنين بموضوعية ودون تمييز	٢٣	٥	١٤	٤٢
٢- يشعر المواطنون بكفاءة الموظف وجدارته	٧	٢٠	١٥	٤٢
٣- معايير تحدد سلوك الموظف تجاه المواطنين	٦	٣١	٥	٤٢
٤- توجد مهلة (توقيت) لانجاز المعاملات	٣٥	-	٧	٤٢
٥- حجم الوثائق متوازن مع الطلب من المعاملة	-	٤٢	-	٤٢
٦- يحصل المواطنون علي القرارات الخاصة بمعاملاتهم	٤	٣٢	٦	٤٢
٧- تنسجم معايير إنجاز المعاملات مع المعايير العالمية	-	٣٦	٦	٤٢

فإذا قرأنا معطيات الجدول السابق فسوف نجد أن ما هو سلبي فيها أكثر من الإيجابي، حيث ذكر المبحوثين أن الموظفين لا يميزون في تعاملهم مع المواطنين. وأن حدث ذلك أحيانا فلأسباب اجتماعية بالأساس تتصل بالمكانة الاجتماعية والسياسية لصاحب المعاملة، وأحيانا بسبب المحسوبية والرشوة، وأن عدد محدود من الموظفين هم الذين يقومون بهذه الممارسات المنحرفة. بالإضافة إلي ذلك يشعر المواطنون أحيانا بكفاءة الموظف، وإن كان ذلك يعتمد بالأساس علي طبيعة الجهاز البيروقراطي التي يعمل به، وأيضا علي مدى تأثير كفاءة الموظف بالضغوط الاجتماعية والسياسية الضاغطة عليه. ويستطرد المبحوثين فيما يتعلق بوجود معايير تحدد سلوك الموظف تجاه المواطنين مؤكدين غياب هذه المعايير، وأن وجدت فهي لا تنفذ، وأن نفذت فذلك يخضع لمزاج الموظف. وبالنسبة لوجود توقيتات معينة لانجاز المعاملات، يشير المواطنون إلي وجودها محددة في التعليمات وأن كان الموظف لا يعمل بها، كما رأي المستجيبون أن حجم المستندات كبير لا يتناسب مع "المعاملة" المطلوبة ولا يتوازن معها. كما أن المواطنون لا يحصلون علي قرارات في الغالب توضح الأسلوب الذي صدرت به، كما أن الخدمة المقدمة يقبلها المواطن كما هي، بغض النظر عن اتساقها مع المعايير العالمية، خاصة أنه لا يعرف هذه المعايير العالمية.

وتشير الاستجابات الواردة في الجدول السابق إلي أن الموظف في البيروقراطية المصرية ما زال هو سيد الموقف أمام المواطن الخاضع لما يفعله، وأنه إذا كانت هناك معايير وأسس موضوعية تحدد أساس "المعاملات"، ألا أنها ما زالت علي الورق لم تنزل إلي أرض الواقع بعد. ويمكن بهذه التحولات التي تخضع لها عملية الاصلاح البيروقراطي الآن في مصر أن يتم التأكيد علي المعايير والتعليمات البيروقراطية في التعاملات اليومية مع المواطنين. كما تشير هذه البيانات أيضا إلي أنه برغم جهود الاصلاح التي أشرنا إليها إلا أن الجفوة أوالجفوة بين المواطن والموظف البيروقراطي ما زالت قائمة. وتحتاج لتقليصها إلي جهد اعلامي، يعمل علي تطوير وعي المواطن وإلي انضباط والتزام الموظف البيروقراطي، حتي تتأسس شراكة بينهما تدفع بالمجتمع علي طريق التنمية والتحديث.

٢- واجبات المواطن نحو الموظف البيروقراطى: تدور هذه الفقرة بالأساس حول مدى إحترام المواطن للأجهزة البيروقراطية، ومدى إحترامه للموظفين فى تعامله معهم . كذلك مدى إحترامه لتعليمات الوظيفة وتقيدهم بها والتزامهم بمتطلباتها إضافة إلي المحافظة علي الجوانب المادية للبيروقراطية المصرية. حيث نجد أن المبحوثين الذين تمت مقابلتهم أجابوا بما يوضحه الجدول التالى (١٩).

جدول رقم (٩)

واجبات المواطن نحو البيروقراطية المصرية

الواجب	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
١- تعامل المواطنون مع الموظف «الموظفة» بإحترام وتهذيب	٣٠	٥	٧	٤٢
٢- لجوء المواطنون إلى إستغلال النفوذ والرشوة	٤	٤	٣٤	٤٢
٣- يقوم المواطنون بدفع الضرائب والرسوم المفروضة عليهم	٢٩	-	١٣	٤٢
٤- تقيد المواطنون بقوانين وأنظمة الجهاز البيروقراطى	٢٣	٧	١٢	٤٢
٥- محافظة المواطنون علي المنشآت العامة وتطوير وعى المواطنون بذلك	٥	٢٢	١٥	٤٢
٦- وجود أسس تحدد للمواطن حقوقه وواجباته تجاه البيروقراطية	١٢	١١	١٩	٤٢

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلي وجود أتجاه عام نحو التزام المواطن بواجباته نحو البيروقراطية المصرية. وذلك يرجع إلي أن الغبن التاريخى دائماً ما كان يقع علي المواطن . ومن المؤكد أنه سوف يكون أكثر رضاءً إذا توفرت مجموعة من الظروف التاريخية التي ترفع مكانته ليتعامل بندية مع الموظف فى الجهاز البيروقراطى. ومن هنا كان من الطبيعى ان يرتفع عدد من يؤكدون أحترام المواطن للموظف ، وكذلك قيامهم بدفع ما هو مفروض عليهم

. بينما أشارت نسبة من المبحوثين الذين تمت مقابلتهم إلى إمكانية استغلال المواطن للمحسوبة والنفوذ ، خاصة أن البيروقراطية المصرية أو علي الأقل بعض قطاعاتها ما زالت تعمل وفق أسس ومعايير غير موضوعية . وينخفض كذلك إهتمام المواطن بالمنشآت العامة والأدوات المادية التي تعمل في إطارها وبها البيروقراطية. ومن الممكن تفسير ذلك بالأمية وضعف ثقافة الحفاظ علي ما هو عام بدلالة أن النقود الورقية المصرية تعد من أكثر النقود رداءة في العالم بسبب طريقة استعمالها من قبل المواطنين والكتابة غير المبررة عليها .

٣- توفير المعلومات للمواطن "المواطنة": حسب الأسس البيروقراطية الحديثة : يحتاج المواطن إلى المعلومات عن الجهة التي يتعامل معها وأيضاً عن "المعاملات" التي تقدمها له ، وذلك حتي يمكنه قضاء معاملته من خلال إتباع التعليمات المرتبطة بإنجاز هذه المعاملات . وبطبيعة الحال فإن توفير هذه المعلومات للمواطنين، من شأنه أن يؤدي إلي رفع مستوي أنجاز "المعاملات" لكي يفهم كلا الطرفين ما هو مطلوب لانجاز "المعاملة"، يضاف إلي ذلك أن توفير هذه المعلومات يشير إلي درجة عالية من الشفافية. ومن المؤكد أن هناك مجموعة من القوانين والقواعد التي تفرض توفير هذه المعلومات للمواطنين ، وفي محاولة التعرف علي هذه الجوانب في بناء البيروقراطية المصرية، أتضح لنا ما توضحه بيانات الجدول التالي (٢٠).

## جدول رقم (١٠)

## توفير المعلومات للمواطنين

الحالة	نعم	لا	الي حد ما	المجموع
١-اعتراف الدولة بحق المواطن في الوصول إلى المعلومات	٦	٢٣	١٣	٤٢
٢- تأمين الدولة لمكاتب استقبال توفر المعلومات للمواطنين	٧	٨	٢٧	٤٢
٣- توفير الدولة لمنشورات وملصقات تشرح آليات عمل الوزارة	-	٢٣	١٩	٤٢

٤٢	٢٥	١٢	٥	٤ - نشر الدولة لبيانات ومعلومات حول برامج القطاع العام
٤٢	٨	٢١	١٣	٥- وضع لافتات أمام المشاريع التي تؤسسها وبيانات عنها للمواطنين
٤٢	-	٣٧	٥	٦- إعلان الدولة عن أوجه انفاق المال العام من خلال الاعلام
٤٢	٧	٣١	٤	٧ - اصدار الادارات والمؤسسات العامة معلومات حول موازاناتها
٤٢	٢٦	١١	٥	٨- نقص التقييمات البيروقراطية المتعلقة بعلنية تقييم أداء البيروقراطية
٤٢	٣٠	٦	٦	٩ - توافر مواقع الكترونية تحتوي علي معلومات عن الوزارات والادارات
٤٢	٦	٣١	٥	١٠ - إمكانية إتصال المواطن بأي من مؤسسات البيروقراطية بالبريد الإلكتروني
٤٢	١٧	٢٢	٣	١١- الاستجابة بسرعة علي رسائل المواطنين للبريد الإلكتروني
٤٢	٢٠	٢٠	٢	١٢- هل المعلومات المقدمة للمواطن مفيدة وصحيحة

يكشف المتأمل لمعطيات الجدول السابق عن تأكيد المواطنين بصورة عامة علي أن البيروقراطية المصرية لا تتيح المعلومات الكافية دائماً للمواطنين بما يبسر قضاء المواطنين لمعاملاتهم وفق معايير ومعلومات معلومة ومعروفة . ذلك يرجع إلي أن البيروقراطية المصرية ما زالت لديها بقايا ثقافة سابقة، تؤكد لها إحتكار المعلومات التي تساعد في تأكيد مكانتها العالية فوق المواطنين، لتيسر لها ضبطها والسيطرة عليها . والمعتقد كما اشرت أن إتاحة المعلومات للمواطنين يعد جزء الاصلاح التي تخضع له البيروقراطية المصرية حالياً . بالإضافة إلي ذلك فإنه برغم تأسيس مختلف الوزارات لمواقع إلكترونية خاصة بها علي شبكة المعلومات الدولية ، إلا أن إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع يشكل عائقاً أمام التعامل مع هذه المواقع ، إضافة إلي أن ثقافة قضاء الحاجات والمعاملات من خلال شبكة المعلومات لم تصبح متجذرة بعد في الذهنية المصرية .



٤- إستشارة البيروقراطية المصرية للمواطنين : لم تعد آليات الدولة المركزية ومن ثم البيروقراطية المصرية بثقافتها التقليدية التاريخية هي الملائمة في هذا العصر للتعامل مع المواطنين . بل تولد اتجاه معاصر في البيروقراطية يتيح الفرصة للمواطنين مشاركة البيروقراطية المصرية للعمل سويًا في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها فيما يتعلق ببعض المشكلات أو القضايا والمعاملات . ومن الطبيعي أن تكون البيروقراطية المصرية المتقدمة قد أعدت نفسها لذلك ، من خلال التأكيد علي معايير الشفافية ، وأيضًا توفير المعلومات للمواطنين المتعاملين مع البيروقراطية، بحيث تصبح مشاركتهم أكثر عقلانية . يضاف إلي ذلك أن إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين سوف يعني ضمناً تعبئتهم ودفعهم بإتجاه المشاركة الإيجابية لتحقيق أهداف البيروقراطية. وفي محاولة التعرف علي مدى إتاحة البيروقراطية المصرية الفرصة لمشاركة المواطنين فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (٢١).

## جدول رقم (١١)

## استشارة المواطنين حول جهود البيروقراطية المصرية

المجموع	إلي حد ما	لا	نعم	حالة استشارة المواطنين
٤٢	٥	٣٧	-	١- وجود وحدات بالبيروقراطية المصرية لاستشارة المواطنين
٤٢	٣	٢٧	١٢	٢- إستقصاء الدولة لرأي المواطنين حول سياساتها
٤٢	٧	٣٥	-	٣- قيام الدولة بإستفتاءات شعبية حول سياسات البيروقراطية المصرية
٤٢	-	٢٩	١٣	٤- وجود جمعيات مؤلفة من المواطنين لبدء الرأي في أنظمة البيروقراطية المصرية
٤٢	-	٤٢	-	٥ - تنظيم البيروقراطية المصرية لجلسات إستماع لآراء المواطنين حول جهودها
٤٢	٤	٣٣	٥	٦- وجود نظام يسمح للمواطنين بتقديم إقتراحات تتعلق بتحسين العمل البيروقراطي

تشير معطيات الجدول السابق بوضوح إلى عدم ميل البيروقراطية المصرية لاستشارة المواطنين المتعاملين معها ، وذلك يرجع إلى عدة إعتبارات . الأول يتمثل في الميراث التاريخي الطويل للبيروقراطية المصرية وثقافتها ذات الطبيعة الأبوية المتسلطة والتي تؤكد علي الضبط والسيطرة علي المواطنين ، ومن ثم فهي ترفض إستشارتهم فيما يتعلق بجهودها وأنشطتها. يضاف إلى ذلك أنه ليست هناك آليات لتوعية المواطنين بأصول المشاركة. إضافة إلى أنه لكي يشارك أو يستشار المواطنون فإنه من الضروري أن تتوفر لهم المعلومات الكافية المتعلقة بالقضايا أو المشكلات أو الجهود التي يستشارون بشأنها من قبل الأجهزة البيروقراطية. هذا إلى جانب أنه نظراً لأن إستشارة المواطنين من قبل الأجهزة البيروقراطية، وطلب مشاركتهم تعدد من العناصر الجديدة علي الثقافة الادارية المصرية ، الأمر الذي يحتاج إلى إعداد البيروقراطية وتطوير وعيها بهذا المبدأ، في عالم يؤكد علي إعطاء الصدارة للمواطنين في تسيير شئونهم .

٥- حق المواطنين في مراجعة موظفي الأجهزة البيروقراطية : إستناداً إلى ”الاطار التحليلي لمشاركة المواطنين والمواطنات في إصلاح القطاع العام في الدول العربية ” . تعرضنا لمستوي توفير الادارة العامة المعلومات للمواطنين ومستوي إستشارتهم، إضافة إلى حقوق المواطنين في المعاملة الجيدة من قبل الأجهزة البيروقراطية . وهو ما يعني أن الاخلال بهذه المعايير او المتطلبات يجعل من حق المواطنين أن يراجعوا الأجهزة البيروقراطية التي يتعاملون معها وبخاصة فيما يتعلق ببعض ”المعاملات“ التي لهم قبل الادارة ، وما هي السلوكيات التي قد يسلكها المواطنين ترتيباً علي نتائج هذه المراجعة ، لتوضيح ذلك فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (٢٢).

## جدول رقم (١٢)

## حق المواطنين في مراجعة الأجهزة البيروقراطية

الإجابة	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
١- وجود مكاتب شكاوي المواطنين في وحدات الأجهزة البيروقراطية المختلفة	٩	٥	٢٨	٤٢
٢- وجود وسيط في الشكاوي يتعامل مع الأجهزة البيروقراطية المختلفة	٨	٣٤	-	٤٢
٣- حق المواطن في تقديم عرائض شكوي للمؤسسات الرسمية (الرقابية)	٣١	٥	٦	٤٢
٤- حق المواطن في اللجوء إلى القضاء في حالة عدم إفتناعه بقرار بيروقراطي معين	٢٧	٥	١٠	٤٢

وتكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن حالة أساسية تتمثل في الفجوة التي قد تقوم بين الانجاز الذي تحقق في البيروقراطية المصرية وبين وعي المواطنين به والتعامل معه . وهو تقصير مسئولية عنه الأجهزة البيروقراطية، أو أجهزة الاعلام التي يفترض أن تكون هي مصدر معرفة المواطنين خاصة فيما يتعلق بقضايا مجتمهم . تأكيداً لذلك أنه برغم وجود مكتب لتلقي شكاوي المواطنين يسمى "مكتب خدمة المواطنين" في الوزارات وفي المؤسسات العامة فإنه لم يدرك يقينا بوجودها سوي تسعة أفراد من المبحوثين الذين تمت مقابلتهم ، وهو ما يعني تقصير الاعلام في هذا الصدد . وبرغم قيام وزارة الدولة للتنمية الادارية "بأنشاء منافذ للخدمة الجماهيرية" وقد أشرت إليها ، إلا أنه لم يعرف بها سوي ثمانية من المبحوثين ، نصفهم ذكر أن هؤلاء الوسطاء من المحامين وكتبة المحاكم الذين يقومون بقضاء بعض المعاملات للمواطنين . وقد ارتفعت نسبة المبحوثين الذين أكدوا علي حق المواطن في تقديم عرائض شكوي ضد الوحدات البيروقراطية المختلفة يشكو فيها التقصير في انجاز بعض المعاملات الخاصة به . وهو الأمر الذي قد يتصاعد حتي شكوي البيروقراطية المصرية أمام القضاء للحصول علي حقوقه ، لأن القانون يبيح للمواطنين ذلك ، ولأن

المواطنين قد أصبحوا علي قدر من الوعي الذي يجعلهم يدركون أن من حقهم ذلك .

٦ - مشاركة المواطنون في صنع السياسات والخدمات العامة : تعتبر مشاركة المواطنين وتعاونهم مع الوحدات البيروقراطية المختلفة هي الثمرة المرجوة من المعطيات السابقة والتي عرضنا في إطارها لعلاقة مختلف جوانب البيروقراطية المصرية بالمواطنين . ولأن المشاركة بين المواطنين البيروقراطية المصرية قد أصبحت من الآليات الهامة لتنمية المجتمع وتحديثه ، ولأن هذه المشاركة أصبحت عنصراً بارزاً في الثقافة العالمية المعاصرة. التي تدعو إلي مشاركة المواطنين في بناء مجتمعهم، سواء بصورة مباشرة أو من خلال تنظيمات المجتمع المدني ، أو أية تنظيمات تؤسسها البيروقراطية. غير ان تأكيد هذه المشاركة تتطلب توفر ثلاثة شروط أساسية الأول، يتمثل في رغبة البيروقراطية المصرية في مشاركة المواطنين، وادراكها أن هذه المشاركة تساعد علي الانجاز الفعال لمختلف الخدمات والمشروعات . والثاني أن تطور هذه البيروقراطية الآليات اللازمة التي تيسر مشاركة المواطنين مع الأجهزة البيروقراطية، وأن تحفز هذه الآليات الجماهير علي المشاركة . والثالث ووعي الجماهير بأهمية مشاركة البيروقراطية المصرية في تطوير السياسات التي تيسر إنجاز ”معاملاتها“ و ”الخدمات“ المقدمة لها ، ولتوضيح موقف المواطنين من مشاركتهم في جهود البيروقراطية فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي(٢٣).

## جدول رقم (١٣)

## مشاركة المواطنين في السياسات والخدمات العامة

حالة المشاركة	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
١- مشاركة المواطنين في المؤتمرات المعنية بالخدمات العامة	٨	٢٤	١٠	٤٢
٢- وجود مشاريع بين المواطنين والبلديات لتقديم خدمات عامة	٧	٢٢	١٣	٤٢
٣ - قيام وحدات البيروقراطية المصرية بدعوه المواطنين لاختيار خدمات متطورة وجديدة	-	٣٧	٥	٤٢
٤ - وجود برامج بين الدولة والمدارس لتشجيع مشاركة الشباب في وضع السياسة العامة	١٢	٢٣	٧	٤٢
٥ - تنظيم الدولة لحملات توعية بأهمية مشاركة المواطنين	٥	٣١	٦	٤٢

وتكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن إنخفاض مشاركة المواطنين في جهود البيروقراطية المصرية، الراضة لهذه المشاركة، الأمر الذي جعلها في غالب الأحيان تتخذ القرارات نيابة عن المواطنين دون الحاجة إلي وجودها. إضافة إلي أن ذلك يشير إلي غياب ترسخ القيم الديمقراطية لأهمية المشاركة. مؤشرات ذلك إنخفاض عدد المتطوعين للعمل من خلال المنظمات غير الحكومية، إضافة إلي انخفاض عدد المشاركين في الانتخابات العامة المتكررة. الأمر الذي يشير إلي غياب ثقافة المشاركة العامة عن مجتمعنا لاسباب بنائية وتاريخية عديدة.

## رابعاً: دور المجتمع المدني في اصلاح البيروقراطية المصرية

تطور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة سواء علي الصعيد القومي أو العالمي من حيث فاعليته، بحيث أصبحت شريكا تنمويا حقيقيا إلي جانب الدولة والقطاع العام من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية ثانية. وإذا كان هذا التطور الذي حققته المنظمات غير الحكومية انعكاسا لنموها الواقعي من حيث الحجم "العدد" وإمتلاك الإمكانيات أو القدرات، ومن

ثم الفاعلية وهو ما يعني تحقيقها للتمكن البنائي . فإنها بعد تحقيقها للنضج البنائي تبنت إستراتيجية الشراكة لتنمية المجتمع ، حيث تحقق لها هذه الشراكة أهدافاً عديدة . فهي من ناحية تدرب الشركاء علي قواعد وأصول الشراكة وقيمها ، علي هذا النحو فهي تجمع الفاعلين المنفصلين، البيروقراطية الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين ، ليعملوا سويا بعد أن كانوا يعملون فرادي . ومن ناحية ثانية فهي بجمعها للفاعلين الثلاثة بالإضافة إلي المنظمات غير الحكومية ذاتها فإنها تجمع الطاقات التي كانت منعزلة وضعيفة، لتصبح طاقة كبيرة وشاملة وقادرة بصورة جماعية علي دفع عجلة التنمية . ومن ناحية ثالثة فإنها بتأكيد لها علي الشراكة تقوم بإلغاء المشاعر السلبية بين شركاء التنمية فهي من ناحية تقلص الفجوة بين المواطنين والبيروقراطية. او بين المواطنين والقطاع الخاص ، أو بين الأجهزة البيروقراطية والقطاع الخاص ، بحيث تؤسس شراكة بينهما علي أساس من القيم الإيجابية والديموقراطية . علي هذا النحو فسوف نعرض في هذه الفقرة لثلاثة عناصر، حيث يمثل العنصر الأول في الظروف التي يسرت للقطاع الأهلي أن يلعب هذا الدور ، بينما يتحدد العنصر الثاني في تحديد الشراكة ومعاييرها ومعوقاتها ، وفي العنصر الثالث نعرض لبعض تجارب الشراكة في المجتمع المصري .

**١- ظروف تطوير قدرات المنظمات غير الحكومية :** تتابعت القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية إبتداء من القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ مروراً بصور القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩ . وهو القانون الذي ألغي القانون السابق لتنظيم عمل المنظمات الأهلية، الذي تم إلغائه بسبب عدم دستوريته في عام ٢٠٠٠ . وذلك لعدم عرضه علي مجلس الشوري ولتجاوزه اختصاصات القضاء الإداري، صاحب الولاية بنظر المنازعات بين الجهة البيروقراطية والمنظمات الأهلية ، ليصدر في أعقاب ذلك القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ . وبرغم بعض أوجه النقص الواردة في القانون إلا أنه من الضروري الإشارة إلي أن القانون الجديد أتاح هامشاً أوسع من الحرية في نشاط المنظمات الأهلية . خاصة العودة إلي اختصاص القضاء الإداري للنظر في المنازعات بين المنظمات غير الحكومية

والأجهزة البيروقراطية . إضافة إلي أنه فتح مجالات التنوع في الأغراض أمام المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان . وكذلك إتاحة الفرصة للمنظمات الدولية لتمارس أنشطة المنظمات داخل مصر، وتيسر المواد الخاصة بتلقي الأموال سواء من الداخل أو من الخارج (٢٤). ويرى بعض المؤيدين أن القانون الجديد له أربع دلالات هامة، حيث تتمثل الدلالة الأولى في الحد من تسييس المنظمات الأهلية يقابله الإعلاء من شأن دورها في تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . والثانية أنه مع الإقرار بوجود بعض القيود ، فهي ضرورية لمنع التحايل علي القانون ومنع محاولات الالتفاف عليه . أما الدلالة الثالثة فهي الخاصة بقضية التمويل ، وقد بررتها الجهة البيروقراطية بالرغبة في تنظيم التمويل الخارجي وتشجيع التمويل الداخلي ، وتدعيم مشاعر الانتماء الوطني داخل المنظمات . إلي جانب توفير الشفافية المطلوبة والحد من إختراق جهات بعينها للمجتمع المصري تحت مظلة العمل الأهلي . وتتعلق الدلالة الرابعة بالنشاط السياسي للمنظمات غير الحكومية . حيث أكد المؤيدون علي أن الحظر يقتصر علي الدخول في الانتخابات والسعي للسلطة بإعتباره عملاً من أعمال الأحزاب السياسية ، إلي جانب الترخيص بممارسة المهنة والدفاع عن مصالح أعضاء النقابة (٢٥).

ذلك يعني أن هناك توجه من قبل الدولة لتوسيع نطاق فاعلية العمل الأهلي وتهيئة الظروف التي تيسر إسهامة في تنمية المجتمع، وذلك يرجع إلي ثلاثة عوامل أساسية . ويتمثل العامل الأول في التراجع الذي أصاب دور الدولة في الربع الأخير من الألفية الثانية ، حيث انسحاب الدولة من القيام بالجهود التنموية . وإخلاء الطريق أمام القطاع الخاص، سواء على الصعيد العالمي من خلال زيادة معدلات الاستثمار الاجنبي، أو من خلال فاعلية الشركات المتعددة الجنسية ، أو القطاع الخاص القومي . بحيث أدى التحول من التنمية التي تقودها الدولة والقطاع العام إلي التنمية التي يقودها القطاع الخاص إلى تأسيس مجموعة من التغيرات الهيكلية الحادة ، التي لم يكن هناك سوى المنظمات غير الحكومية الجادة هي القادرة على مواجهة آثارها. ومن ثم فحينما

أدركت الدولة ذلك فتحت الطريق أمام مزيد من فاعلية المنظمات غير الحكومية لتلعب دورها فى تطوير الأساليب لتنمية وتحديث المجتمع . ويتمثل العامل الثانى فى اكتساب البيروقراطية المصرية لبعض الخصائص التى تمكنها من القيام والعمل مع شركاء جدد من أجل تطوير المجتمع . وإذا كانت البيروقراطية المصرية قد خاطبت القطاع الخاص، من أجل التقدم باتجاه المشاركة فى تنمية المجتمع اقتصاديا، و الحفاظ على تماسكه من خلال الأدوار الاجتماعية التى يمكن ان يلعبها . فان هذه البيروقراطية ذاتها، هى التى وازنت ذلك بفتح الطريق أمام القطاع الاهلى لى يلعب دورا أساسيا بالمساعدة فى تحديث المجتمع وتنمية قدراته . وإذا كان القطاع الخاص براس المال الاقتصادى يمكن أن يوفر لعملية التنمية والتحديث طاقتها الدافعة فإن القطاع الاهلى يستطيع بفتح قنوات المشاركة أمام الجماهير، و تأسيس ترابطاتها التى تؤكد فعاليتها ودورها التنموى، الذى يمكن أن تلعبه، يوفر للتنمية راس المال الاجتماعى الذى يمكن إن يلعب دورا هاما فى هذا الاتجاه . يساعد على ذلك ان البيروقراطية المصرية إكتسبت روحا حديثة بتحولها من المركزية إلى اللامركزية، وتبنت ثقافة جديدة حينما اكدت على توسيع نطاق الشراكة، سواء مع القطاع الخاص أو القطاع الاهلى، بحيث شكل ذلك أصلا جذريا لتوجهاتها .

ويتحدد العامل الثالث بتوفر مجموعة الظروف التى ساعدت على نمو المنظمات غير الحكومية من ناحية العدد والحجم، حيث أرتفع عدد المنظمات الأهلية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٠٢ . فبينما بلغ عدد المنظمات الأهلية ٧٥٩٣ جمعية فى عام ١٩٧٦ أرتفع العدد إلى ١١٤٧١ جمعية عام ١٩٩٩ إلى ١٦ ألف جمعية أهلية ، بلغت عام ٢٠٠٢ عدد ١٦٥٠٥ جمعية (٢٦). ومن ناحية الفاعلية ، حيث تدرجت فاعليتها من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالرعاية الاجتماعية، إلى المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية الاجتماعية، إلى المنظمات غير الحكومية الدفاعية ، أى تلك التى تدافع عن حقوق الإنسان فى مجالاتها المختلفة . بالإضافة إلى تطورت هذه الفاعلية من خلال التشبيك، سواء على الصعيد القومى أو الاقليمى أو العالمى، الأمر الذى زود العمل الاهلى بطاقة



وقوة جديدة سواء في مواجهة الدولة القومية، أو في زيادة إمكانيات القطاع الثالث على القيام بأدواره التنموية بفاعلية ونجاح .

ويتصل الطرف الرابع بالتطور الذى طرا على وعى الجماهير ، فقد اصبح واضحا أمام المواطنين أن الدولة بحكم مواردها المحدودة غير قادرة على توفير الحياة أمام المواطنين . ومن ثم فأمام إلحاح الحاجات التى ينبغى أن تشبع من ناحية، والدور التنموى الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى ، إضافة إلى أدراك المواطنين لنجاح نموذج التنمية التى تقدمه الجمعيات الأهلية من ناحية ثالثة . بحيث أدت هذه الظروف مجتمعه الى تطوير جنيني لثقافة العمل الاهلى ، وهى الثقافة التى بدأ المواطنون يستوعبونها ، والتى بدأت تضخ الحيوية والفاعلية في ذاتهم . وهى الفاعلية التى نجد لها تجليات عديدة ، أحيانا بالانضمام إلى المنظمات غير الحكومية ليلعب المواطنون أدوارا من خلالها في تطوير مجتمعهم . و أحيانا أخرى بالسعي الإيجابي لتأسيس المنظمات غير الحكومية، التى تتولى تطوير قدرات الآخرين للقيام بإعمال معينة للصالح المحلى. وأحيانا ثالثة بالانضمام إلى الحركات الشعبية التى بدأت تبرز في الشارع المصرى أخيراً، و التى تطالب من بين مطالباتها العديدة بالإصلاح البيروقراطى كجزء من الإصلاح السياسى ، أبرزها حركة ” كفاية ” وأيضاً حركة ” نادى القضاة“.

٢- الشراكة برعاية المنظمات غير الحكومية : تعرف الشراكة بانها ” اقتراب تنموي ، يتضمن علاقة تكامل بين قدرات و إمكانيات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة ، وفى إطار من المساواة بين الاطراف لتعظيم المزايا النسبية التى يتمتع بها كل طرف . وأيضاً فى إطار احترام كل طرف للآخر و توزيع الأدوار و تحمل المسئوليات بقدر كبير من الشفافية ” (٢٧). على هذا النحو نجد إن هذا التعريف للشراكة ” يعكس اقتراب تنموي حديث لمواجهة اخفاق التنمية من أعلى . وكذلك لمواجهة ضعف مفهوم و ممارسات الشراكة الطوعية فى السياق العربى ، نتيجة ممارسات سلبية امتدت لعدة عقود ، دفعت المواطنين العرب للعزوف عن المشاركة كما يعكس مفهوم الشراكة فكرة التكامل

بين الإطراف لتحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام ومن ثم فهو مفهوم يستبعد ” الإقصاء ” و يستبعد التهميش “. بالإضافة إلى ذلك فان تعريف الشراكة على النحو السابق يبدأ من مستوى الشراكة بين طرفين فقط ، المجتمع المدنى والحكومة ، ثم يتسع ليشمل شراكات متعددة تتعدى الطرفين المذكورين. وتمتد إلى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، والإعلام ، والجامعات ، ومراكز البحوث، بل يمتد ليشمل القواعد الشعبية فى المجتمعات المحلية. على أن علاقة الشراكة تقوم على المساواة و تفترض حقوقا وواجبات متساوية للطرف ، كما تعنى استبعاد علاقات الهيمنة من الطرف الاقوى فى الشراكة ” (٢٨).

ولتحقيق هذه الشراكة من الضرورى توفر مجموعة من الظروف أو الشروط الأساسية، ويتمثل الشرط الأول فى تبلور بنية وقوة المجتمع المدنى وبخاصة المنظمات غير الحكومية، باعتبارها الطرف الذى يدعو إلى الشراكة ويعمل على توفير الظروف الملائمة لنجاحها . وذلك باعتبار أن المنظمات غير الحكومية هى الفاعل الذى يسعى عن إثارية وغيرية، لتطوير أوضاع المجتمع بتجميع الجهود القادرة على هذا التطوير . وهى فى ذلك تختلف عن القطاع الحكومى الذى تحكم سلوكياته ثقافته الهيمنة أو السيطرة ، ويحتاج إلى تأهيل لكى يدخل فى الشراكة التنموية متساويا مع الآخرين و ليس فوقهم. وهو يختلف عن القطاع الخاص الذى ينشد الربح بالأساس ، ومن ثم فهو يتحرك بدوافع ذاتية وأن كان ذلك لا يمنع أن تكون لديه مساحة من الغيرية التى يمكن تطويرها، حينما يتقدم هذا القطاع ليلعب إدوارا اجتماعية لصالح المجتمع و ليس إدوارا اقتصادية لصالحه فقط . ثم أن المنظمات غير الحكومية هى المدركة لمشكلات الجماهير وهى القادرة على تعبئتها، وتطوير قدراتها لتصبح شريكا على قدم المساواة مع الشركاء الآخرين . على هذا النحو تحتاج الشراكة إلى مجتمع مدنى قوى ، وإلى منظمات غير حكومية تعبر بإمتياز عن ثقافة وطموحات المجتمع المدنى (٢٩).

ويتمثل الشرط الثانى فى إدراك إطراف الشراكة إنهم سوف يحصلون على نفع من هذه الشراكة ، وأن حصول أى طرف من اطراف الشراكة على نفع

منها لن ينتقص من النفع الذي تحصل عليه الأطراف الأخرى . بل على العكس من ذلك فان تعظيم نفع أى طرف يمكن أن يتحقق في حالة ترشيد التفاعل بما يؤدي إلى زيادة النفع الذي تحصل عليه مختلف الأطراف الأخرى. مثال على ذلك فان تمكين المواطنين و حل بعض مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، سوف يرفع من قدراتهم الشرائية بما يساعد على إنعاشهم سوق بيع السلع ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات التشغيل و الارتقاء بنوعية الحياة ، وهو ما يؤدي إلى تأكيد الاستقرار الاجتماعى للدولة والمجتمع . ولتحقيق النجاح في هذا الصدد فإنه من الضروري أن يتحرك أطراف الشراكة لتبني ثقافتها، وهى الثقافة التى تؤكد على مسالة محورية تتمثل في ضرورة أن يلتقي الأطراف جميعا على هدف الارتقاء بأوضاع المجتمع . وهو هدف عام تشتق منه أهداف فرعية تعنى الارتقاء بأوضاع كل طرف في الشراكة ، بحيث نجد ان العمل خارج الشراكة ، في حالة تحقيقها لمستويات مثالية و متقدمة ، قد يجلب خسارة أكثر من تحقيق نفع .

وتحتاج مسالة الشراكة إلى طرف يتولى متابعة التفاعل داخل عملية الشراكة، وفي العادة يكون هذا الطرف هو الذى يقوم بمؤازرة طاقات وجهود الشركاء ، بحيث تتجه إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها . ويصبح على هذا الطرف توجيه مختلف الطاقات التى لدى اطراف الشراكة ، كما عليه ان يزلل العقبات التى تقف في وجه تحقيق الشراكة لاهدافها . وبرغم أن الدولة والمنظمات غير الحكومية هما الطرفين المؤهلين بدرجة أكثر لتأكيد تأزر الشراكة، الا أن عملية التأزر يمكن أن يقوم بها اى طرف في الشراكة ، ومن الممكن تناوب الأطراف القيام بتحقيق عملية التأزر بين طاقات إطراف الشراكة (٣٠).

من الظروف التى ساعدت على نجاح الشراكة نسبيا في المجتمع المصرى، أن الخطاب السياسى يتجه الآن إلى قبول المنظمات غير الحكومية كفاعل قادر على المشاركة في تنمية و تحديث المجتمع. وهو ما يعنى ان الشراكة تحتاج إلى بيئة سياسية مواتية ، وقد بدأت بوادرها تتأكد في نطاق الواقع المصرى ، مؤشر ذلك اتجاه الخطاب والنهج السياسى والحكومى المصرى لدعم هذه

الشراكة. فقد شهد عام ٢٠٠٥ استمرار المنهج الحكومى الذى يعمل فى اتجاه دعم و تفعيل أمط الشراكة والدفع نحو مزيد من الإجراءات الإصلاحية لتوفير الظروف التى تدعمها. فعلى مستوى الخطاب الرسمى يمكن رصد أكثر من إشارة خاصة بدعم دور المجتمع المدنى وحيوية القطاع الخاص وأهمية شراكتهم للحكومة فى القيام بعبء التنمية . وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية بشكل واضح فى فبراير ٢٠٠٥ مع اعلانه عن بدء مرحلة جديدة من الإصلاح السياسى . وقد تلى هذا الإعلان بروز العديد من الدعوات لمشاركة الحكومة خططها للتنمية فى أكثر من مناسبة. وهو ما أكدته أيضا خطابات رئيس الحكومة وتصريحات العديد من الوزراء ، التى تحدد أولويات التحرك وأهمية توسيع مساهمة الجمعيات الأهلية فى القضايا الاجتماعية. التى تزايدت حدتها خلال العقد الأخرين مثل قضايا الإرهاب والعنف والبطالة وغير ذلك من القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية . حيث تمثل هذه القضايا إحدى أولويات الدولة التى تعمل على دفع القطاع الاهلى إلى تبنيها والشراكة معه فيها . ويعد هذا التوجه المتضمن فى الخطاب الرسمى استمرارا للخطاب الذى عبر عنه رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية فى عام ٢٠٠٤ . والذى دعا فيها المجتمع المدنى بكل مؤسساته بأن تتضافر من اجل تحقيق التنمية و إزالة كل المعوقات البيروقراطية و التشريعية التى تحد من فاعليته . وقد شهد عام ٢٠٠٣ الإعلان عن أكثر من مبادرة، وبروز قضايا تنمية تحتل بؤرة الاهتمام كقضية التنمية الريفية، وتحسين أوضاع العشوائيات وتنمية المحليات. إضافة إلى مبادرات قومية استندت إلى الشراكة لمكافحة الفقر وتعميق مساهمة المنظمات الأهلية فى التنمية البشرية، لعل أبرزها المبادرة الوطنية لاعتبار عام ٢٠٠٣ ” عام الطفلة المصرية ” ، إلى جانب مبادرة أخرى حملت أسم أطفال الشوارع ، ومبادرة قومية تستند إلى الشراكة لتحسين نوعية التعليم (٣١).

استنادا إلى خبرات الشراكة فى الواقع المصرى من واقع التجارب المختلفة، أتضح إن نجاح الشراكة و بلوغها لأهدافها يستوجب أن تمر هذه الشراكة بعدة مراحل أو دوائر متتابعة . وتتمثل الدائرة أو المرحلة الأولى

في تشكيل نواة الشراكة . وفي العادة تتشكل هذه النواة من المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تشارك في بناء مشروع معين ، ومن ثم تبدأ عملية تشبيك بين جهودها و تعقد عدة اجتماعات لترسيخ أسس الشراكة. بحيث تساعد هذه المرحلة من خلال التشبيك ومن خلال الحوار المتبادل في الاجتماعات على تماسك النواة الأولى للشراكة، بحيث تكون حركتها كفاعل واحد وليس كمجموعة من الجمعيات المشتتة. وفي المرحلة أو الدائرة الثانية تتسع الشراكة فتضم مجموعة من التنفيذيين الذين قد يضمون مستويات متتابعة ومتدرجة من التنفيذيين تبدأ من المسؤولين التنفيذيين على المستوى المحلي ثم على المستوى الأعلى وليكن مستوى المركز أو المحافظة ، بحيث يتشكل مستوى جديد او كتلة جديدة من الشراكة . ثم تتسع الشراكة وتتحرك إلى دائرة ثالثة جديدة لتضم المواطنين إما من خلال التحاقهم بالمنظمات غير الحكومية المشاركة في المشروع أو من خلال وجودهم في المجالس المحلية الشعبية، أو باعتبارهم قيادات محلية أو متطوعين. في إطار هذه الدائرة الجديدة يتم عقد مجموعة من الاجتماعات والندوات التي تساعد على خلق تفاهم مشترك عند أطراف الشراكة علي هذا المستوي ، لتتحول بدورها إلى كتلة واحدة قوية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة . وهكذا تتحرك الشراكة مثل كرة الثلج كلما تحركت ضمت شركاء جدد حتى تكبر، وتكبر معها أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها. ومثلما تتحرك الشراكة في الاتجاه الأفقى لتضم شركاء جدد ، فإنها تتحرك أيضا باتجاه النضج من شراكة في التنفيذ إلى شراكة في التخطيط . وفي هذه الحالة الأخيرة تصل الشراكة إلى قمة نضجها ، حيث يتحرك الشركاء مع بعضهم منذ البداية و حتى النهاية .

ولكي تنجح الشراكة من الضروري أن تمتلك عدة آليات تساعد في تجديدها، من هذه الآليات عقد الاجتماعات والندوات التي تلعب دورها في بناء ثقافة مشتركة و تشكيل رؤية جديدة، يشترك في بنائها و تطويرها مختلف الأطراف. وفي هذه الندوات تلعب وسيلة الإقناع بفوائد الشراكة لكل طرف ولجميع الأطراف دوراً محورياً في بناء هذه الثقافة المشتركة، وتضم هذه الندوات

و الاجتماعات أعضاء من المنظمات غير الحكومية . إضافة إلى أعضاء من المجلس المحلى، إلى جانب عدد من المواطنين، وكذلك عدد من المستهدفين، وربما عدد من التنفيذيين الرسميين من مستوى أعلى، بحيث تلعب هذه الآلية دورها فى تشكيل ثقافة مشتركة تدور حول أهداف محدودة . و تتحدد الآلية الثانية الفاعلة فى استنفار القوى الكامنة فى المجتمع المحلى وأبرزها الشباب، وفى هذا الإطار من الضرورى مراعاة التوازن على اساس النوع الاجتماعى(٣٢). بحيث ندفع بهذه الفئات من الهامش الاجتماعى إلى قلب التفاعل والمشاركة فى تحقيق الأهداف . وبهذه المناسبة فان على الشراكة أن تتسع لتشمل كل آخر يقف على هامش المجتمع ، حتى يتدفق الجميع فى مجراه الرئيسى مشكلين بذلك طاقة لإنجاز الأهداف . وتتمثل الآلية الثالثة فى الإعلام الذى يلعب دورا أساسيا فى تطوير شبكة من الاتصالات التى تحول الشركاء المنفصلين من كيانات منفصلة إلى كتلة ذات أهداف واحدة و مشتركة . وفى عرضه لأهمية الإعلام فى دعم الشراكة بأحد المشروعات أشار إلى ذلك إحدى الدراسات بذكرها ” فقد استندت الجمعيات الأهلية فى بداية دعوتهم للمشروع على الدعم الإعلامى لنشر فكرة المشروع وترويجها ، والتى لاقى اهتماما من الأجهزة الإعلامية وخاصة المحلية منها . إذ قامت بتغطية عملية الدعوة فى بداية المشروع ، ثم نظمت الشبكة المحلية لقاء مع بعض الإعلاميين وذلك لبحث سبل تفعيل دور الإعلام فى تفعيل المشاركة الشعبية” (٣٣) . على هذا النحو تتضافر جهود القطاع الاهلى ممثلاً فى المنظمات غير الحكومية مع البيروقراطية المصرية ممثلة فى المسئولين التنفيذيين على مستوى المجلس المحلى الشعبى او حتى من مستويات أعلى. إضافة إلى المواطنين الذين يشاركون فى هذا التحالف أو الشراكة، إما من خلال المنظمات غير الحكومية أو أما من خلال المجالس المحلية الشعبية، أو بصورة مباشرة. على هذا النحو تلعب الشراكة دورا محورياً فى إصلاح وتعديل توجهات الشركاء نحو بعضهم البعض، بحيث يتحرك الجميع لما فيه خير المجتمع وتحديثه .

### ٣- الشراكة كمدخل لإصلاح البيروقراطية المصرية، بعض التجارب:

استنادا إلى الظروف أو الشروط التى عرضنا لها والتى يمكن ان تقود إلى

شراكة ناجحة نعرض لبعض التجارب الناجحة للشراكة سواء تعلقت هذه الشراكة بقضايا محددة أو اتصلت ببناء مشروعات معينة تعمل باتجاه تحديث المجتمع المحلي أو العام .

أ - وتشكل تجربة إصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ احد أشكال الشراكة، حيث اشار احد مسؤولي وزارة الضمان الاجتماعى عند مقابلته انه لكي يصدر هذا القانون، قامت بعض الأجهزة البيروقراطية للدولة ممثلة في وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، حينئذ، بعقد مقابلات حوارية واستشارية مع مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية للتعرف على مقترحاتها بشأن القانون الجديد الصادر في ٢٠٠٢ . وقد أبدت بعض المنظمات الغير حكومية بعض التحفظات عليّة كما أشارت ببعض التعديلات التي تم أخذها في الاعتبار عند الصياغة النهائية للقانون (٣٤). وهو ما يعنى انه وان كانت البيروقراطية هي التي قدمت الصياغة المبدئية للقانون ، الا انه عند صدوره تضمن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية التي سوف تعمل وفقا له .

ب - و تشكل التجربة الثانية للشراكة من التجربة التي قامت بها الهيئة القبطية الإنجيلية. و تدور هذه التجربة حول تحسين الإنتاج الزراعي و الحيواني بمحافظة المنيا حيث اتبعت الهيئة لإنجاح هذه التجربة ما يمكن ان يسمى بصيغة الروابط . و قد مرت هذه التجربة التشاركية بأربعة مراحل أساسية، في المرحلة الأولى ثم تشكيل رابطة تضم المؤسسات التي سوف تشارك في المشروع، و في هذا الإطار تم الاتفاق مع مركز البحوث الزراعية و وزارة الزراعة . وكذلك مصلحة الطب البيطرى إضافة الى الهيئة القبطية الإنجيلية و بعض المنظمات غير الحكومية في المجتمع المحلي، حيث دار هدف التجمع بالأساس حول تحسين الإنتاج المحصولي والحيواني . ولإنجاز ذلك إتفقت الهيئة وشركائها مع الفلاحين لتجميع ملكياتهم الفردية لإجراء تجارب زراعة بعض المحاصيل للتصدير، على هذا النحو نجد ان الاتفاق قد تم بين شركاء ثلاثة البيروقراطية الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية و على رأسها الهيئة القبطية الإنجيلية إضافة إلى المواطنين ممثلين في رابطة الفلاحين الذين وافقوا على المشاركة في المشروع.

و قد تأكد نجاح هذه المرحلة من خلال عقد اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين لإقناعهم بالتجربة وعقد الاتفاقات مع الفلاحين كذلك. وفي المرحلة الثانية اتفق أطراف الشراكة المتمثلة في البيروقراطية الزراعية مع المراكز البحثية والجامعة الإقليمية على زراعة قطعة الأرض التي تم تجميعها ويمتلكها الفلاحون بعد إقناعهم زراعة نظيفة. أي زراعة بلا استخدام للكيماويات. أو استخدامها بالكميات القانونية المسموح بها وفي هذه المرحلة وقعت مجموعة من المخالفات كأن يقوم بعض الفلاحين باستخدام بعض الكيماويات، غير أنه عند التصدير أتضح إن محصولهم غير مطابق للمواصفات، ومن ثم لم يسمح بتصديره وشكل ذلك رادعا لهم و للآخرين. ومن الطبيعي إن يلعب الإعلام الداخلي بذلك دورة في تطوير وعى الفلاحين المشاركين. وفي المرحلة الثالثة تم تأسيس رابطة جديدة تضم الفلاحين الذين اشتركوا في هذه التجربة كما تضم شركات التصدير، ولعبت الهيئة الإنجليزية دور الضامن او شاهد الاتفاق بين الفريقين. بحيث تكون الهيئة مسؤولة عن تهيئة محاصيل الفلاحين للتصدير حسب المواصفات العالمية، لقاء قيام الشركات بتصديرها بأسعار ملائمة. ودارت العجلة في هذا الاتجاه، ونتيجة لذلك زاد دخل الفلاحين الذين يزرعون للتصدير اكثر من ثلث الدخل الذي ياتي من الزراعة العادية. وحينما نجحت التجربة باركها المسؤولون من ناحية، بدأ بعض الفلاحين الجدد ينضمون إليها من ناحية ثانية.

وفي المرحلة الرابعة حدث توسع في المشروع واستكمال له، فقط تطلب المشروع بناء أماكن للفرز، وكذلك أماكن للحفظ لحين التصدير، وحينما تعمق الاقتناع بالمشروع برزت مسألة أهمية اعتماد الفلاحين على أنفسهم. ولكي يحققوا ذلك كان عليهم إن يؤكدوا على تأسيس رابطة لهم، لها مجلس إدارة يتولى التصرف باتجاه استكمال المشروع من خلال توفير المعدات والأجهزة و الأماكن. وبعد ثلاث سنوات من التجربة تحول هؤلاء الفلاحين إلى مصدريين وعرفوا الطريق إلى التصدير، ومن ثم بدأت التجربة تشكل نموذجا لأسلوب النهوض بالمجتمع المحلي من خلال الشراكة الناجحة.

ونحن إذا تأملنا هذه التجربة فسوف نجد انه قد توفرت لها مجموعة من الظروف التي يسرت نجاحها، ويتمثل الظرف الأول في وجود المنظمة



غير الحكومية النشطة والفعالة، التي تستهدف النهوض بالواقع الاجتماعي وتحديثه متمثلاً ذلك في الهيئة القبطية الإنجيلية . ويتحدد الطرف الثاني الذي ساعد على تحقيقه في الاتفاق الذي تحقق مع بعض مراكز البحوث و الجامعة الإقليمية ووزارة الزراعة ، ومصحة الطب البيطري لتحسين الإنتاج الحيواني ، وتأسيس شراكة معهم على أساس الاقتناع بجدوى المشروع وتجربته، بحيث تيسر الجهات التنفيذية الإجراءات اللازمة لنجاح المشروع . ويتصل الطرف الثالث بإنشاء رابطة للفلاحين المشاركين في المشروع وإقناعهم بالفكرة إضافة إلى إمدادهم بالمعلومات اللازمة عن الزراعة الحديثة . وفي ذلك يقول رئيس الهيئة الإنجيلية ” أن الفلاح المصرى ذكى ولديه الرغبة في العمل والارتقاء بأوضاعه إذا توفرت له المعلومات التى تساعده على تطوير إمكانياته وقدراته ” . ويتحدد الطرف الرابع بتطوير الشركاء لمشاعر وعواطف الثقة بالذات والاعتماد على الذات، بتعريف الفلاحين طريق التصدير ومساعدتهم في تشكيل مجلس إدارة لرابطتهم. يتصرف باسمهم ويتولى مهام الإشراف على عملية الإنتاج والتصدير ، ومن ثم ينسحب الشركاء بخاصة الهيئة الراعية إلى موقع آخر لتقييم فيه تجربة جديدة للشراكة (٣٥).

ج - ويعتبر قطاع التعليم من القطاعات التى شهدت شركات ناجحة ساهمت فى الارتقاء بالخدمة التعليمية كذلك، حيث ” ارتبطت أهم نماذج الشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومة والمجتمع المحلى بالنهوض بالعملية التعليمية. على اثر مبادرات ايجابية أهلية، واستجابة وزارة التربية والتعليم بتوفير الآليات اللازمة، لتحقيق التنسيق والدعم. فقد قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ قرار يقضى بإنشاء إدارة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم، وذلك فى عام ٢٠٠٠ ، بهدف تعميق التواصل والتعاون بين الجمعيات الأهلية من جانب والوزارة من جانب آخر . وتتمثل ابرز مهامها فى إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة فى مجال التعليم ، اذ بلغ عدد الجمعيات العاملة فى التعليم فقط ١٨٣١ جمعية وعدد الجمعيات النشطة فى عدة مجالات ومن بينها التعليم عدد ١٥٥١ جمعية أهلية. ومن ثم فقد برزت ضرورة التنسيق بين هذه الجمعيات

وصانعي السياسة التعليمية ومواجهة كل الصعوبات، والمعوقات التى تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها . إلى جانب اقتراح المشروعات التى تزيد من فاعلية هذه المنظمات الأهلية ، والتعاون مع المجلس الأعلى للآباء والمعلمين لتفعيل مشاركتهم فى العملية التعليمية . وقد امتدت الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية إلى ٦٤٠ مشروعا استهدفت ١٥٠٢٤٦٣ طالبا وطالبة ، وبحجم تمويل قدره ٧٣,٢٦١,٧٩٣ مليون جنيه . وفى إطار هذه الشراكة عقدت عدة مؤتمرات و مجموعة من ورش العمل ، ضمت بالإضافة إلى نشطاء المجتمع المدنى ، مسئولين فى مديريات التربية و التعليم ، وديوان عام الوزارة وباحثين ومهتمين بقضية التعليم ، وذلك بهدف التقريب بين الشركاء، وتيسير تنفيذ المشروعات من خلال إزالة المعوقات البيروقراطية.

لقد كان من ايجابيات الشراكة الحديثة بين الوزارة والجمعيات الأهلية، تشكيل لجنة تنسيق عليا من ممثلى نشطاء المجتمع المدنى ووزير التربية والتعليم ومجموعة من المسئولين بالوزارة. إضافة الى ذلك صدرت مجموعة من القرارات الوزارية لتيسير دور الجمعيات ، منها على سبيل المثال القرار الوزارى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٩٨ والذى تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجلس الآباء و المعلمين. بحيث تضم فى عضويته ممثلا عن الجمعيات الأهلية النشطة فى مجال التعليم ضمن هذه المبادرة. وكذلك القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن مشاركة الجمعيات الأهلية فى دعم مدارس الفرصة الثانية، والمشاركة فى إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع“ (٣٦).

٤- الأوضاع الحالية للشراكة فى المجتمع المصرى : استنادا إلى مجموعة الشروط التى عرضنا لها والتي تضمن نجاح الشراكة نستطيع ان تصل الى مجموعة من النتائج التى تشخص الوضع الحالى للشراكة فى المجتمع المصرى ، وتأثير هذا الوضع على مواقف و اتجاهات أطراف الشراكة حيث تبرز النتائج التالية.

أ - و تتمثل النتيجة الأولى فى إننا إذا تأملنا عملية الشراكة فسوف نجد إنها تعتمد على مبادرة احد الأطراف للشراكة ، بحيث يصبح هو فى الغالب الطرف الراعى لهذه الشراكة . إضافة إلى أن هذا الطرف المبادئ يطلب

الشراكة، أو بتوفير ظروفها تكون له أهدافه التي يقتنع بها الشركاء الآخرون. وكلما كانت هذه الأهداف عامة، وتشكل أرضية يمكن الاتفاق عليها كلما تحقق انجذاب الأطراف الآخرين. في هذه الحالة يصبح على الطرف المبادئ أو الراعي للشراكة أن يتولى إقناع الأطراف الأخرى للمشاركة، وفي الغالب تضم هذه الأطراف المنظمات الغير حكومية و الأجهزة البيروقراطية والمواطنين، إضافة إلى انه يضع إمكانياته المبدئية، المادية أو الفنية، في خدمة الشراكة. وإذا كان هناك طرف بادئ بطلب الشراكة فهناك الطرف الأكثر استفادة من هذه الشراكة، وهم المواطنون في الغالب. وتصل الشراكة إلى قمة غايتها ونضجها حينما يحاول الشركاء إعادة بناء وتكرار الشراكة، أو أن يتولى الطرف الأول المستفيد من الشراكة قيادة التجربة بقدر من الوعي والثقة بالذات.

ب - وتتحدد النتيجة الثانية في أن تأمل أوضاع الشراكة، يشير إلى أن هناك إصلاح أو تطور قد تحقق في نظرة البيروقراطية من حيث ميلها للمشاركة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. كالمؤسسات غير الحكومية والمواطنين، في تأسيس مشروعات تستهدف تطوير الواقع الاجتماعي، ولو إن هذا الدافع كان أقوى ما يكون على المستويات البيروقراطية العليا ذات الوظيفة التخطيطية، لإدراكها الأهداف العامة والنتائج المتوقعة من هذه المشاركة. على خلاف ذلك نجد أن بيروقراطية المحليات كانت أقل اندفاعا نحو الشراكة، غير أن موقفها أصبح أكثر مرونة من خلال قيام المنظمات غير الحكومية بإقناعها وأيضا توجهات المستويات البيروقراطية العليا، بحيث شكلت ضغوطا دفعت البيروقراطية المحلية للمشاركة، غير انها حينما أدركت منافع ومظاهر تجربة الشراكة تولدت لديها طاقة الدفع الذاتي. وقد كان المواطنون هم الطرف الكاسب من هذه المشاركة باعتبارهم لأول مرة في تاريخهم يشاركون الأجهزة البيروقراطية في تطوير واقعهم، وهو أمر يمكن ان يساعد في تقليص فجوة العداة التاريخي بين البيروقراطية المصرية والمواطنين. ويمكن القول بان المجتمع المدني ممثلا في المنظمات الغير حكومية، هو الطرف الذي لعب دورا محوريا في نجاح هذه الشراكة. فهو الذي سعى لتأسيسها وتحمل أعباء نجاحها، وحقق

أهدافه بالعمل على دعم مشاركة المواطنين في الارتقاء بواقعهم الاجتماعي ، مجسداً بذلك دوره الذي تحدد له نظرياً و تاريخياً .

ج - وتشير النتيجة الثالثة إلى فاعلية دور الإعلام الذي ينبغي ان يعمل عبر دوائر متابعة ، حيث تبدأ الدائرة الأولى بقيام الشريك المحوري بإقناع الشركاء الآخرين بأهمية موضوع الشراكة ، وتزويدهم بالمعلومات التي تيسر لهم التعرف على إيجابيات المشروع . و يستمر الإعلام أو الإقناع ليؤدى دوره على مستوى الأطراف المشاركة، بمعنى إنه إذا كان الإقناع في الدائرة الأولى قد تناول احد المسئولين، فإنه يمكن ان يتسع ليشمل مساعديه أو رفاقه. مثال على ذلك انه اذا تبنت إحدى المنظمات غير الحكومية مشروعاً للنهوض بالمجتمع المحلي، فإنه من الضروري أن تدعو المنظمات غير الحكومية الأخرى للمشاركة من خلال الإقناع. وينتقل الإعلام إلى الدائرة الثالثة ، حيث المجتمع المحلي، بما فيه من مواطنين ومجلس محلي شعبي ، وآخرين لإقناعهم بأهمية الشراكة في هذا المشروع. بحيث يساعد ذلك في تشكيل ثقافة الشراكة على مستوى المجتمع المحلي ، بحيث يلعب دوره كظهير اجتماعي يدعم مشروع الشراكة ويساعد على نجاحه. ومن الممكن ان يلعب الإعلام دورة في دائرة رابعة بتقديم تجربة الشراكة الناجحة على مستوى الدولة و المجتمع العام، متجاوزاً بذلك المجتمع المحلي. وعلى هذا النحو يلعب الإعلام دورة القومي في نشر ثقافة العمل الاهلي في الفضاء القومي ، إضافة إلى تطوير ثقافة البيروقراطية المصرية التي بدأت تصلح من ذاتها لتلتقى مع آخرين في شراكة تستهدف النهوض بالواقع الاجتماعي .

د - إننا إذا تأملنا حالة الشراكة، على صعيد المجتمع المصري فسوف نجد ان هناك تعديلات كثيرة حدثت في مختلف المواقع ، فقد تخلت البيروقراطية عن طبيعتها التاريخية التي كانت تؤكد على الضبط والسيطرة، وتبنت - بحكم التطور التاريخي، والإصلاحات التي حدثت، والإطار العالمي المعاصر الذي أضعف من مكانة الدولة القومية وقدراتها - روحاً جديدة تسعى إنطلاقاً منها إلى خدمة المواطن والسعي للارتقاء بأوضاعه الاجتماعية. لان ذلك

يشكل طبيعة دورها المعاصر وعلّة وجودها، ولأنها كما اشرت - بخاصة المستويات البيروقراطية الوسطي والدنيا - بدأت تعاني من ذات الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطنون . ومن ثم فقد التقى الطرفان على أرضية واحدة من المعاناة التي فرضت تعاونها لتطوير عواطف أو مشاعر الألفة المتبادلة. و قد تغير المواطنون المصريون كذلك، فبعد ان كانوا سلبيين منغلقيين على عالمهم لعب التعليم والإعلام دورا أساسيا في تطوير القيم الموجهة لسلوكياتهم فأصبحت اكثر عقلانية. وحينما تقدمت المنظمات غير الحكومية تطور قدراتهم و تستنفر إمكانياتهم استجابوا و شاركوا وتفاعلوا ، تخلوا عن السلبية ، وبدوا في التعاون مع الأجهزة البيروقراطية للارتقاء بهذا الواقع. ومن المفترض ان يلعب التطور العام للمجتمع و العالم دوره في توسيع مساحة هذه الايجابية . و تعد المنظمات غير الحكومية هى الفاعل الثالث في الشراكة الذى تطورت قدراته نحو الأفضل، فلم يعد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية \_ كأحد تكويناته - يعيش في ظل سماح الدولة و قبولها لدوره. بل أصبح أكثر ارتباطا بالمجتمع، وبدأت تنمو له استقلاليته التى استندت الى شرعية إنجازاته الواقعية في الارتقاء بأوضاع الوطن والمواطنين ، بعد ان فشلت الدولة عبر عقود عديدة في تحقيق ذلك . يساعد على ذلك ان المجتمع المدني المصري أصبح له ظاهرة المتمثل في المجتمع المدني العالمي الذى يشد من أزره معنويا، ويدعمه ماديا في أحيان كثيرة.

خامسا: مستقبل الإصلاح البيروقراطى في مصر ومتغيراته

المرجح ان عصر الاصلاح السياسى والبيروقراطى له علاقة بعصر العولمة وكلاهما شغل عقد من الزمان حتى بدأ يأتي حصاده ، وإذا كانت العولمة قد حققت نقلة نوعية مع سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠ حيث بدأت معاملها تتبلور لتضح للعيان، وحيث أُنجِحت إلي تحقيق أهدافها علي الصعيد العالمي - برغم تواريخها السابقة - بحيث بدأ النظام العالمي يتكيف مع متطلباتها وشعارتها بدرجات متفاوتة. فقد كانت تتدفق وتنتشر في العالم بلا حواجز، تسعى إلي تحقيق تجانس ثقافي علي الصعيد العالمي، وإلي إقتراب الاقتصاد العالمي

ليتماسك عضويا تحت زعامة منتج رئيسي يتمثل في الشركات المتعددة الجنسية. التي ضببت الانتاج علي الصعيد العالمي، كما ضببت تدفق رؤوس الأموال في إتجاهات كثيرة من العالم ، وعلي ساحة واسعة من الأسواق المفتوحة أمام تدفق سلع الاستهلاك، لتؤسس إستهلاكاً عالمياً واحداً وذوقاً عالمياً واحداً. وإرتبط ذلك من الناحية الاجتماعية والسياسية بالتأكيد علي حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات ، بحيث وقعت هذه التطورات وإستمرت آثارها في التعاضم. كل ذلك علي حساب تآكل قدرات الدولة القومية، وتلاشي إمكانياتها في السيطرة علي فضاءاتها القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحلول الألفية الثالثة بدأ العالم وكأنه قد تعولم خلال عقد واحد من الزمن .

وترتبيا علي نجاحات العقد السابق شهد العقد الأول من الألفية الثالثة بروز دعوة جديدة تخص مجتمعات الجنوب بالأساس ، وهي الدعوة إلي الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي . حيث كان المضمون المطلوب من هذه الدعوة أن تستمر عملية العولمة التي إنطلقت من قواعدها في الغرب لتطویر أوضاع مجتمعات الجنوب - ومن بينها المجتمعات العربية- بحيث تتكيف مع أوضاع العالم الغربي المتقدم ، حتي يصبح العالمين لفترة وجهين لعملة واحدة وخاضعين لعملية واحدة . ولكي يتحقق إصلاح الجنوب سياسيا فرض علي مجتمعاته أن تتبني نفس الأيديولوجيات السياسية القائمة في الغرب، وإقتصاديا أن يسعي إلي الاندماج في الاقتصاد العالمي بحسب متطلبات ومعايير الأخير ، وثقافيا بأن يتخلي عن خصوصيته الثقافية، ليستوعب بديلاً لذلك المضمين الثقافية للعولمة . وإجتماعيا بان يتجاوز طبيعة تكويناته الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية المرتبطة به، ليملاً الفضاء القومي بتكوينات وعلاقات وتفاعلات إجتماعية، ذا طبيعة غربية بالأساس . في هذا الإطار برزت ضرورة الاصلاح السياسي والاجتماعي لمجتمعات الجنوب ، وقد كانت الأجهزة البيروقراطية هي الآلية التي يمكن الاعتماد عليها، لنحقيق هذه الاصلاحات التي تسعي إلي التكيف مع إحتياجات ومتطلبات النظام العالمي . فالأجهزة البيروقراطية لها وجودها في كل مكان علي خريطة المجتمع ، وبإستطاعتها

إلى جانب الإصلاح السياسي أن تدفع المجتمع بحيث تتحقق غاية التكيف مع متطلبات النظام العالمي . وهو ما يعني أيضا أن الإصلاح البيروقراطي هو القادر علي دفع عجلة تحديث المجتمع في كل إتجاه وقطاع ، حتي يمتلك المجتمع القدرة علي التكيف مع أوضاع ومتطلبات النظام العالمي، إستناداً إلى تطوير بعض قدراته الذاتية. علي هذا النحو فإن الإصلاح البيروقراطي يستهدف بالأساس تمكين المجتمع ، ذلك يعني أن إصلاح البيروقراطية أصبح يشغل قلب الاهتمام القومي والعالمي علي السواء . حيث تولدت الضغوط التي تفرضه وتدفع إليه من كل إتجاه . من الضغوط الصادرة عن النظم البيروقراطية للمؤسسات والقوي الدولية، وكذلك من الضغوط التي تصدر عن المواطنين والمجتمع المدني في نطاق الواقع القومي . وهي الضغوط تكثفت بفعل متغيرات عديدة، وتفاعلت لتشكّل طاقة تتحرك بالواقع البيروقراطي القائم إلى وضع بيروقراطي أكثر كفاءة وقدرة في المستقبل . وإذا كانت دراسات المستقبل التي تسعى إلى تحديد طبيعة ومعالم سياق معين في المستقبل ، تستند في الغالب إلى سيناريو يتابع المتغيرات الفاعلة في الحاضر. ويتحرك مع تطورها عبر الزمن ليحدد كيف تصنع شكل هذا السياق في المستقبل ، فإنه لمعالجة هذا التحرك لتشكيل المستقبل نجد أنفسنا نستند إلى بعدين أساسيين. الأول أن ثمة متغيرات تلعب دورها الآن لتطور الحالة البيروقراطية المعاصرة في المجتمع المصري، لتدفعها إلى المستقبل، والثاني إتجاه البيروقراطية المصرية لتبني خصائص وطبيعة متطورة في المستقبل، إستناداً إلى هذه المتغيرات التي لها جذورها في الحاضر، ونعرض لذلك بالتحليل فيما يلي :

**١- متغيرات تطوير وتشكيل البيروقراطية المصرية وإعدادها للمستقبل:** يشير تأمل واقع البيروقراطية المصرية علي خلفية التفاعلات القومية والعالمية، إلى خضوعها لفاعلية مجموعة من المتغيرات، التي تلعب دورها في فرض ضرورة أن تتغير طبيعة البيروقراطية المصرية، التي سببت واقع التخلف في الحاضر، بإتجاه إكتساب طبيعة وخصائص جديدة في المستقبل، أكثر ملائمة لعملية التنمية والتحديث .

ويتمثل المتغير الأول في التطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي بدأت تقح علي الصعيد العالمي . وهي التطورات التي فرضت ضرورة وقوع التحولات الديمقراطية في مجتمعات الجنوب ، وفي العالم العربي . حيث إستهدفت هذه التحولات الحد من سطوة الدولة القومية وقهرها لصالح توسيع مساحة الحرية أمام المواطنين ، كما إستهدفت الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان، وحقوق المواطنه الكاملة والمتساوية . وقد إدي ذلك إلي حراك سياسي وإجتماعي وثقافي شامل، بدأ المواطنون من خلاله بضغوط إنطلقت من كل إتجاه، يطلبون الاصلاح في كل جوانب الحياة. بما في ذلك إصلاح البيروقراطية المصرية حتي تتبني طبيعة ومضامين وخصائص البيروقراطية الحديثة ، وأبرزها إتاحة المعلومات للمواطن فيما يتعلق ”بمعاملاته“ معها. إضافة إلي مراعاة معايير الشفافية والقابلية للمساءلة ، وذلك حتي تتضافر جهود المواطنين ومؤسسات البيروقراطية المصرية والنظام السياسي في مواجهة الفساد والانحراف .

وإذا كنا قد أشرنا إلي تضافر فاعلية مجموعة المتغيرات الداخلية ، مع المتغيرات العالمية لكي تضغط جميعها في اتجاه الاصلاح البيروقراطي، فقد تتمثل أبرز المتغيرات الداخلية في الاوضاع المتردية التي بلغتها البيروقراطية المصرية، في مجتمعات الجنوب والمجتمع المصري ، بحيث أصبحت مثيره للضجر. وقد تحدثت عن ذلك دراسات ومقالات صحفية عديدة ، بل وصورتها إفلام سنمائية ومسلسلات تليفزيونية عديدة . لعبت دورها في رفع وعي المواطنين والمسئولين علي السواء بحالة الترددي التي بلغتها البيروقراطية المصرية . ومن ثم تحول هذا الوعي إلي ضغط من أجل الاصلاح البيروقراطي، يضاف إلي ذلك أن النظام السياسي في التاريخ المعاصر استمر في نقده للبيروقراطية المصرية بإعتبارها المسئولة عن مشكلات مصر ، وعن تدني معدلات التنمية. إلي جانب ذلك فقد لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة الذي اصبح يعيش في إطارها المواطن المصري، دورها في الضغط من أجل الاصلاح . حيث لم يعد بإستطاعته أن يتحمل معها أي تسبب أو فساد بيروقراطي، ناهيك عن النقد العالمي الذي بدأ يوجه إلي البيروقراطية المصرية واصمة إياها بأنها سبب تخلف المجتمع المصري.



فقد شكلت هذه الضغوط مجتمعة ظرفاً فرض علي البيروقراطية المصرية العامة أن تستجيب لدعوات ومطالب الإصلاح، وأن تتخلي عن بعض خصائصها غير المواثية للتحديث لتكتسب خصائص مواثية في المستقبل .

ويتصل المتغير الثالث بتدفق الاستثمارات علي الصعيد العالمي من مراكزها العالمية في الشمال إلي ساحات الجنوب ، وهي الاستثمارات التي أصبحت مجتمعات الجنوب تنشدها وتسعي إليها . وإذا كانت الأنظمة السياسية بإستطاعتها أن توجه الدعوة لاستقبال هذه الاستثمارات ، فإن البيروقراطية هي التي تستطيع أن توفر الظروف لاستقرار هذه الاستثمارات في مجتمعنا لتبني قواعد للنتاج ، وتوفير فرص العمل وتنشر الرخاء بالاسواق . وهي أيضا التي من الممكن أن تكون السبب في هروب هذه الاستثمارات من مجتمعنا إلي غير رجعة . في الحالة الأولى تكون البيروقراطية المصرية علي وعي بدورها في تطوير المجتمع ، وأيضا علي إدراك بضرورة تطوير وتحديث أساليبها في العمل ، بحيث تيسر للمستثمر ، براحة ودون صعوبة ، الاساليب المواثية لاستثمار رأسماله في مجتمعنا . وفي الحالة الثانية تكون البيروقراطية المصرية معقدة في قواعدها ، كسولة متبلدة ، متخلفة في مستوياتها التكنولوجية بحيث تكون عاجزة عن التعامل أو التفاعل مع المستثمر القادم مقارنة بالثقافة الإدارية الحديثة . ويستفحل الأمر خطورة إذا إتسمت هذه البيروقراطية بعدم الشفافية وإنتشرت في إطارها سلوكيات الانحراف والفساد، والتعقد البيروقراطي وتأخر القرار بسبب مركزيته ، بحيث تشكل هذه الظروف مجتمعه عاملاً طارداً للأستثمار القادم. في هذه الحالة تصبح البيروقراطية عاملاً لنشر التخلف والخراب في المجتمع بدلا من تحديثه ودعم تقدمه . ويتطلب ذلك ان نتبني السياسات التي تجعل من البيروقراطية المصرية في المستقبل قادرة علي التعامل النشط، الذي يمنح رأس المال القادم من الخارج الثقة في قدراته علي النجاح من خلال تطويرها للظروف الملائمة لذلك.

ويشير المتغير الرابع إلي أننا نعيش في عالم ثورة الاتصال والمعلومات أو الثورة التكنولوجية الألكترونية، حيث تنشر شبكات المعلومات الدولية التي تنقل

التفاعلات ووجهات النظر والتعاملات والصفقات. لقد أصبحت أسواق العالم تتسع بمساحة فضائه ، حيث ترتبط التعاملات التي تحدث في كل الأسواق ببعضها البعض من خلال شبكة المعلومات العالمية . وإستناداً إلي ذلك يمكن القول بأنه قد ولي عصر البيروقراطية "الدفترية" وحلت محلها البيروقراطية التكنولوجية والالكترونية. فقد اصبحت الأدوات التكنولوجية والالكترونية هي أدوات التفاعل والتفاهم في هذا العصر ، ومن لا يستخدمها فهو خارج العصر، حيث لن يتصل به أحد ، وسيعجز هو الآخر عن الاتصال الفعال بأحد . لذلك أصبحت الثورة التكنولوجية والألكترونية لها ضغطها علي البيروقراطية في مصر، حتي تمتلك هذا البعد المتطور في المستقبل وتعمل بآلياته . حيث أصبح عليها أن تأخذ بها حتي تستطيع التعامل مع مجالات التعاملات المالية، والسياحية ، والأستيراد والتصدير والتعليم في الحاضر والمستقبل . لقد أصبحت الآليات التكنولوجية والألكترونية هي وسائل الاتصال في هذا العصر ، وبدونها لا أمل في وقوع إتصال . لذلك فقد فعلت الدولة المصرية خيراً حينما أطلقت شعار الحكومة الألكترونية وقطعت شوطاً واضحاً في هذا الاتجاه وهناك إطراد لاكتماله في المستقبل .

ويرتبط المتغير الخامس بنمو المجتمع المدني ، وبخاصة المنظمات غير الحكومية التي تعكس روحه وجوهره، فإلي جانب النمو العددي للمنظمات غير الحكومية علي الصعيد القومي ، حتي بلغ ستة عشر الف منظمة غير حكومية تقريباً، فإنها قد تطورت نوعياً من جوانب عديدة . فمن ناحية تحولت هذه الجمعيات من الرعاية المؤقتة للبشر ، التي لا تشكل تراكما تنموياً ، إلي العمل بإستراتيجية التنمية والتمكين سواء علي المستوي الاقتصادي أو السياسي . ومن ناحية ثانية تبنت المنظمات غير الحكومية آلية التشبيك سواء علي المستوي القومي أو الاقليمي او العالمي . بحيث يسرت لها هذه الآلية الحصول علي طاقة ضخمة تشكلت من خلال تجميع طاقات صغيرة أعتبرت قيماً مضافة إلي بعضها البعض . ومن ناحية ثالثة ، فقد بدأت المنظمات غير الحكومية تبدو باعتبارها الفاعل التنموي الذي يتمكن وجودة وفاعليته في الألفية الثالثة ، فاعل التنمية

المستدامة التي تعد مشاركة الجماهير في إنجازها من أهم خصائصها . وإذا كانت الدولة في عهود سابقة هي التي كانت تتحمل أعباء التنمية او علي الأقل هي المسؤولة عن مؤازرة الجهود التنموية للقطاعات المختلفة ، فإنه يبدو أن المنظمات غير الحكومية في عصر التنمية المستدامة ، ومن خلال آلية الشراكة ، مقدمة علي أن تكون هي الفاعل الذي يتولي مؤازرة الجهود التنموية بين الأطراف المختلفة، الدولة ، القطاع الخاص والمواطنين . وحتى تنجز هذه المهمة فإننا سوف نجد أنفسنا -حتمًا- أمام ضرورة التصدي للإصلاح البيروقراطي ، وهو ما بدأت المنظمات غير الحكومية تؤديه بإقتدار . سواء بدفعها الأجهزة البيروقراطية من خلال الشراكة إلي تبني قيم جديدة في التنمية، وفي التفاعل مع المواطنين ، أو بنقدها بعض قطاعات البيروقراطية المصرية، إذا هي تجاوزت الخطوط الحمراء، وإعتدت علي حرية أو حريات المواطنين، أو حاولت تزوير إرادتهم السياسية ، كما تفعل المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان .

ويؤكد المتغير السادس علي تطور وعي المواطنين أنفسهم وتطور قدراتهم علي المساءلة، وقد لعبت تكنولوجيا الاعلام والمعلومات دوراً محورياً في هذا الصدد. حيث أصبح المواطن يمتلك القدرة علي متابعة الأحداث العالمية بسهولة ويسر ، وأيضاً متابعة أوضاع مجتمعه ضمن هذه المتابعة. وإرتباطاً بذلك أصبح المواطن المصري يعرف من خلال شبكات المعلومات الدولية ، كل ما هو خفي وسري عن مجتمعه . وأحياناً يتصادم علي ساحة وعية المعلومات التي تتيحها له بشفافية شبكات المعلومات الدولية أو الفضائيات مع نظائرها التي تتيحها له الأجهزة البيروقراطية علي المستوي القومي . فيدرك أهمية قيمة الشفافية ويسعي طالبا المساءلة والاجابة ، وتتدفق مطالبته مباشرة من خلال الصحف وصحافة المعارضة بالتحديد. أو من خلال بعض المؤسسات العامة التي يعتقد أنها تمتلك قدرًا من الشفافية والأستقلال النسبي عن الدولة، كالمجلس القومي لحقوق الإنسان ، أو من خلال المنظمات غير الحكومية خاصة المنظمات الدفاعية. خاصة أنه بدأ يري أمامه هشاشه القوي التي كانت قاهرة له تخضع خضوعاً مهيناً لضغط القوي العالمية . ومن ثم تتخلق الظروف الموضوعية التي يتحول

من خلالها المواطنون من كتلة جماهيرية بلا وعي أو بوعي زائف إلى مواطنين واعين يطلبون المعلومات، التي ينبغي أن تقدم لهم بشفافية، ويرون من حقهم أن يسألوا المخطئ. ومن الطبيعي أن يشكل ذلك ضغطاً لإحداث تحولات جذرية في ثقافة البيروقراطية المصرية ومن ثم توجهاتها وسلوكياتها تجاه المواطنين. خاصة أن ظهورها السياسي تاريخياً تحول إلى ناقد لها وعلي استعداد أن يضحي بها - كبش فداء- إذا جاء الطوفان، ذلك يعني أن إرهابات الحاضر تتحرك جميعها بإتجاه تأسيس واقع إداري أفضل في المستقبل.

٢- مستقبل البيروقراطية المصرية: عرضاً لجملة المتغيرات التي لعبت دورها في هز رواسخ البيروقراطية المصرية في الحاضر، إضافة إلى أن هذه المتغيرات تفرض عليها ضغوطاً قوية لتغيير من ذاتها، أو تفرض مباشرة التغيير عليها. لذلك يمكننا أن نشخص حالة البيروقراطية في مصر بانها تعيش حالة أو مرحلة إعادة ترتيب الأوراق، فلم يعد أمامها إختيار سوي التطور أو التحرك إلى الأمام. ولم يعد أمامها سوي إكتساب خصائص البيروقراطية الحديثة، إذا أرادت عناصرها الحالية أن يكتب لها البقاء، ومن ثم فلم يكن أمامها إلا الخضوع لرياح التغيير التي بدأت تدفع سفنها إلى المستقبل. بيد أن تصور حالة البيروقراطية في المستقبل من الطبيعي أن يكون تطويراً لمتغيرات الحاضر، بمعنى أنه بإمكاننا النظر إلى إستمرار التطور الحادث حاضراً في متغيرات البيروقراطية المصرية، بإعتباره سوف يشكل السيناريو الذي يمكن علي اساسه تحديد معالم البيروقراطية المصرية في المستقبل، وهو ما نعرض له بالتحليل.

أ- وتشكل البيئة العالمية التي فرضت طبقات كثيفة من الضغوط علي البيروقراطية المصرية أحد المتغيرات التي يتوقع إستمرارها، فقد إنطلقت عجلة العولمة ولا عودة عنها. وفي ظل العولمة يستمر الضغط لاستيعاب ثقافة سياسية عالمية واحدة، تؤكد علي أهمية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، كما تؤكد علي حقوق الإنسان وحرية الأقليات. إضافة إلى أنها تؤكد من الناحية الاقتصادية علي أنطلاق الاستثمارات وتدفعها إلي مجتمعات الجنوب مترافقة مع إتساع وجود الشركات المتعددة الجنسية أو بدونها. بحيث يؤدي ذلك من ناحية

إلى تراجع دور الدولة القومية من كونها قوة سياسية ضابطة إلى كونها آلية سياسية تنظم الواقع القومي لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. ومن الطبيعي أن تبذل الدولة القومية أقصى جهدها في الضغط على الأجهزة البيروقراطية بإتجاه الإصلاح، حتى تصبح الآلية الملائمة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية القادمة. وأيضا للتعامل مع المشكلات أو القضايا التي قد تنتج عن إنفتاح المجتمع علي العالم وبخاصة علي مستوي مجتمعات الجنوب، للفوز بنصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية. وسيكون الانتصار والتوفيق حليف للبيروقراطية الأكثر تطوراً والأكثر تكيفا مع متطلبات البيئة العالمية المحيطة، ومن المتوقع أن تحقق البيروقراطية المصرية تطورات في هذا الاتجاه. قد تظهر بعض العوائق الباقية من ثقافة قديمة، إلا أن ضغوط البيئة الخارجية وأحتياجات المجتمع، سوف تدفعها إلى إستيعاب مضامين البيروقراطية الحديثة.

ب- وتشكل ثقافة البيروقراطية الحديثة أحد المتغيرات التي سوف تلعب دوراً في تشكيل الثقافة البيروقراطية في المستقبل، وتتمحور ثقافة البيروقراطية الحديثة بالأساس حول ثلاثه إبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأولي في ضرورة تبني البيروقراطية المصرية لقيم الثقافة البيروقراطية الحديثة، مثل تقسيم العمل الدقيق، والتتابع المنظم للأجراءات البيروقراطية حتي إنجاز "المعاملات". يضاف إلى ذلك التحديد الدقيق للوثائق المطلوبة لانجاز المعاملات، ومراعاة الشفافية في إبراز المعلومات للمواطنين أصحاب المعاملات، وقبول المراجعة وحتى المساءلة. لأن البيروقراطية في هذه الحالة تعمل بمنطق تقديم الخدمات للمواطنين وليس ضبطهم والسيطرة عليهم. ويتمثل البعد الثاني في إتجاه البيروقراطية المصرية بإتجاه تطوير وتنقيح الترسانة القانونية الموجهة لعمل البيروقراطية في إنجازها "للمعاملات" في مختلف المجالات. بحيث تصبح هذه القوانين والقواعد مبسطة ومحددة بالنسبة لكل "معاملة" من "المعاملات"، وتعمل البيروقراطية علي تعريف المواطن بها. وإذا كانت الترسانة القانونية الآن لم تشهد بعد هذا التطوير والتفتيح، إلا أن هناك وعي بتناقضاتها الحالية، بل وبرزت دعوات من قبل رجال الفكر ورجال القانون والبيروقراطية، وكذلك القيادة السياسية بضرورة إصلاح

الترسانة القانونية للبيروقراطية المصرية. وهو ما بدأت تفعله وزارة الدولة للتنمية الادارية في مصر ، حيث بدأ العمل في توصيف الخدمات التي تؤديها وزارات الدولة المختلفة ، من حيث القواعد المنظمة ، والوثائق المطلوبة لانجازها والتوقيتات الزمنية المرتبطة بذلك . ومن الطبيعي أن يستمر هذا الجهد لاستكمالها في المستقبل بحيث يتحقق نجاح في تحديث أحد جوانب ثقافة البيروقراطية في مصر . ويتحدد البعد الثالث في أن تبني الثقافة البيروقراطية للتكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يساعد في تيسير الاتصال بين الوحدات البيروقراطية الأمر الذي يؤدي إلي التغلب علي مشكلة التشتت أو التبعثر الفيزيقي لوحدات البيروقراطية المصرية. إضافة إلي أنه يعمق ويكثف اتصالاتها العالمية ، بحيث يؤدي ذلك بدوره وفي حد ذاته إلي تحديثها . بالإضافة إلي ذلك فإن استيعاب التكنولوجيا الحديثة سوف ييسر قضاء “المعاملات” والخدمات بسهولة ويسر ، وهو ما يساعد علي توفير الجهد علي موظفي البيروقراطية والمواطنين معا . ونحن إذا تأملنا واقع البيروقراطية المصرية سوف نجد أن ثمة سعي تتحمل عبئه وزارة الدولة للتنمية الإدارية في نشر الحاسبات الآلية علي وزارات الدولة، وتقنية “المعاملات” لامكانية تعامل المواطنين معها علي شبكة العلاقات الدولية . وإذا كانت ثمة خطوات قد قطعت في هذا الإتجاه، فإنه من المتوقع أن يستمر تدفق الانجازات حتي تتحدث ثقافة البيروقراطية المصرية ، وحتى يتحول شعار الحكومة الألكترونية ليصبح حقيقة .

ج- وتعد المنظمات غير الحكومية، كأحد مكونات المجتمع المدني، أحد المتغيرات التي تلعب دوراً واضحاً الآن في اصلاح البيروقراطية المصرية أو تطوير بعض سلوكياتها . وهي وإن كانت قد حققت بعض الانجازات في الوقت الحاضر إلا أن استمرار معدلات إنجازها في إتجاه تطوير الأجهزة البيروقراطية سوف يستكمل تحديثها المؤكد في المستقبل . ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن توسع من جهودها التي بدأتها لتطوير البيروقراطية المصرية في عدة إتجاهات. ويتحدد ذلك من ناحية في إتجاه العمل علي تعميق الشراكة وتوسيع نطاقها. ونقصد بتعميق الشراكة أن يتفاعل الأطراف مع بعضهم

البعض في كل مستوياتها، إبتداء من التفكير في مشروع الشراكة ثم الإنتقال إلى مستوى التخطيط لها ثم التنفيذ ، وإذا كانت غالبية الشراكات الآن تتم علي مستوى التنفيذ. فإن إستمرار عملية الاصلاح البيروقراطي، سوف يضمن طرح مفاهيم وأليات جديدة للشراكة سوف يساعد في المستقبل علي تحقيق غاية ما بدأ الآن . بالاضافة إلى ذلك تعمل المنظمات غير الحكومية علي توسيع نطاق الشراكة، وإذا كانت الشراكة تضم الآن وعلي استحياء الجهات التنفيذية علي المستوى المحلي والمواطنين من خلال المنظمات غير الحكومية. فإنه من المتوقع إذا استمر التغيير في هذا الاتجاه أن تصبح هناك شراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص والحكومي والمواطنين . أو حتي بين روابط وجماعات المواطنين، وأيا من هذه القطاعات ، شراكة صريحة وقوية يقبل عليها الجميع بحافزية عالية، وليست علي إستحياء .

من ناحية ثانية فإنه إذا كانت المنظمات غير الحكومية تعمل حاليا بإتجاه نقد بعض قطاعات البيروقراطية المصرية لترشيد وإصلاح آدائها ، سواء فيما يتعلق بالدفاع عن بعض مصالح المواطنين أو حقوقهم ، أو بنقد السلوك البيروقراطي نفسه إذا إتخذ طبيعة قهرية، وهو الدور الذي تلعبه بإمتياز منظمات حقوق الإنسان . وإذا كان الواقع الحاضر يشهد لغة عداء بين المنظمات الدفاعية وبين بعض قطاعات البيروقراطية المصرية كوزاة الداخلية ، فإننا نتوقع، استناداً إلى متغيرات الضغط لتحديث البيروقراطية المصرية تلك التي تأتيها من كل إتجاه ، وبخاصة المتغيرات العالمية والضاغطة. أن تعدل البيروقراطية المصرية سلوكها في المستقبل القريب، بما يتفق مع المعايير العالمية التي تحدد طبيعة ومستويات السلوك مع المواطنين . الأمر الذي يعني أنه إذا استمرت التفاعلات في هذا الاتجاه ، فإنه من المتوقع أن تحقق المنظمات غير الحكومية نجاحاً في تطوير سلوك البيروقراطية المصرية. ومن ناحية ثالثة فقد بدأت المنظمات غير الحكومية حاضراً في رأب الفجوة والجفوة بين المواطنين والبيروقراطية المصرية، حيث تعمل الآن علي مراقبة إتجاه

الإدارة العامة لتحسين أدائها تجاه المواطنين في مختلف المجالات. وأيضاً في إتجاه العمل علي تطوير وعي المواطنين بواجباتهم وحقوقهم ، فمعرفة الحقوق نصف الطريق بإتجاه الحصول عليها ، بالإضافة إلي تدريبهم علي المشاركة وأيضاً علي الشراكة . ومن شأن ذلك أن يستبدل المشاعر العدائية التي كانت مترسخة تاريخياً بين البيروقراطية المصرية والمواطنين ، بسلوكيات تؤكد علي التعاون المتبادل بينهما . تعاون يعتمد علي إتاحة المعلومات بشفافية من قبل الأجهزة البيروقراطية لإنجاز ”المعاملات“ ، يقابله صدق في التعامل بموضوعية للحصول علي ”المعاملة“ ، دون اللجوء إلي أساليب منحرفة كالواسطة والمحسوبية والرشوة . لقد بدأت خطوات محدودة في اتجاه إعادة صياغة العلاقة بين المواطنين والبيروقراطية المصرية، ومن المتوقع أن يحدث مزيد من التقدم في هذا الاتجاه ، بحيث نتوقع تعاوناً كاملاً بين المواطنين والأجهزة البيروقراطية مستنداً إلي أسس ومعايير موضوعية .

د - ويشكل المواطنون المتغير الأخير الذي سوف يعكس إطراد التحسن في موقفه مزيداً من التحسن في أوضاع البيروقراطية المصرية في المستقبل ، فقد تغير المواطنين الذين تعاملت معهم الأجهزة البيروقراطية تاريخياً . لم يعودو هم الجاهلون فاقد الواعي الذين يحتالون للحصول علي حقوقهم بوسائل تراها البيروقراطية المصرية منحرفة وغير مشروعة . لم يعودوا هم المواطنون الأميون الجاهلون الذين تعجزهم أميتهم عن متابعة ما يدور حولهم ، كما تعجزهم عن متابعة معايير إنجاز ”معاملاتهم“ مع الأجهزة البيروقراطية. فقد لعبت تكنولوجيا الاعلام والاتصال دوراً بارزاً في تطوير وعي المواطنين بما يجري حولهم، كما لعبت البيروقراطية المصرية حتي في مستوي تطورها المحدود دوراً أساسياً لإلغاء تأثير أمية المواطنين. من خلال أداء مكاتب ”خدمة المواطنين“ بالوزارات والمحافظات والمؤسسات العامة ، الذين يوضحون للمواطنين متطلبات قضاء ”المعاملات“ ، بالإضافة إلي ”مراكز خدمة الجماهير“ الحكومية أو الخاصة التي أسستها وزارة الدولة للتنمية الإدارية. لتتوب عن المواطنين في قضاء ”معاملاتهم“ تجاه الأجهزة البيروقراطية. وهو ما يعني أن إستمرار هذا التطور



في المستقبل سوف يخلق وضعاً أكثر إنسجاماً بين المواطنين والبيروقراطية المصرية. يضاف إلى ذلك أن وعي المواطنين يشهد حاضراً قدرأ كبيراً من التطور، إما بفعل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإما بفعل إدوار المنظمات غير الحكومية . حيث يعمل كل نمط من المنظمات غير الحكومية علي تطوير قدرات المواطنين إقتصاديا وثقافيا ”بحو أميتهم“، أبجديا وسياسيا واجتماعيا وتدريبهم علي أصول المشاركة السياسية والاجتماعية . وهو ما يعني تطوير قدراتهم علي المراجعة والمساءلة ، إذا أتيحت لهم المعلومات بشفافية .بالإضافة إلى ذلك فقد عرف المواطنون الطريق إلى شكوي الأجهزة البيروقراطية أو التظلم من إجراءاتها من خلال جهات المراقبة الحكومية التي أشرت إليها . أو من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان. أو من خلال المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وهو ما يعنى أنه إذا كانت بعض التطورات قد تحققت حاضراً في الاتجاه الإيجابي، فإن إطراد اتساع نطاق ما هو إيجابي سوف يجعل منه القاعدة في المستقبل ، حيث البيروقراطية التي تتعامل بشفافية مع المواطن ، والمواطن الذي يتعامل بوعي إيجابي مع البيروقراطية. في نهاية هذا الفصل فإننا نجد أنفسنا علي توقع بقدر من اليقين بحدوث تطور واضح للبيروقراطية المصرية، بإتجاه تحديث ثقافتها لتعمل وفق ثقافة رشيدة، أو تحديث بنائها لتعمل وفق قواعد محددة وتقسيم منظم ومتكامل للعمل ، وإيضا ميل إلى الشراكة مع الأطراف الأخرى لتطوير المجتمع . حيث يستند يقيننا فيما يتعلق بحتمية تطور البيروقراطية المصرية في المستقبل، إلى أن جملة المتغيرات التي تضغط في إتجاه تطورها تعمل في الاتجاه الإيجابي ، وأن ضغوطها ما زالت مستمرة في اتجاه تحقيق هذا التطور . الأمر الذي سوف ينتهي بنا إلى بيروقراطية رشيدة تعكس خصائصها وطبيعتها وثقافتها ثقافة وطبيعة البيروقراطية المتقدمة . إذا تحقق ذلك نكون قد حققنا نوعاً من التمكين البيروقراطي، أي تطوير قدرات البيروقراطية المصرية بما يؤهلها لتحمل أعباء تنمية وتحديث المجتمع المصري .

## المراجع

١. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: البيروقراطية المصرية، دراسة ميدانية، ترجمة على ليلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤، ص ١٣٢.
٢. نفس المرجع ، ص ١٢٦.
٣. نفس المرجع ، ص ١٣٨.
٤. نفس المرجع ، ص ١٣٦.
٥. نفس المرجع ، ص ١٤٢.
٦. علي لطفي «عشرة أسباب إقتصادية» القاهرة ، الأهرام الاقتصادي رقم ٨٦٩، ٩، سبتمبر ١٩٨٥، ص ١٠.
٧. مركز المعلومات وإتخاذ القرار-مجلس الوزراء ، إستطلاع راي المواطنين حول الخدمات الحكومية الالكترونية، مارس ٢٠٠٥، ص ٣٥.
٨. عمرو هاشم ربيع «محرر» «التعديل الدستوري وإنتخابات الرئاسة» ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، ٢٠٠٥.
٩. حسن سلامة ، القطاع الأهلي والتنشئة السياسية في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثاني ، مايو ٢٠٠٢ ، ص ص ١٠٣-١٢٩ .
١٠. المجلس القومي لحقوق الانسان ، التقرير السنوي الثاني للمجلس القومى لحقوق الانسان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ص ١١٠ .
١١. نفس المرجع ، ص ١١١
١٢. نفس المرجع ، ص ١١٠.
١٣. نفس المرجع ، ص ١١١
١٤. نفس المرجع ، ص ١١٤.
١٥. نفس المرجع ، ص ص ١١٧-١١٨.
١٦. نفس المرجع ، ص ١١٩.
١٧. نفس المرجع ص ١٢٠ .
١٨. علي ليلة : المواطنون والمجتمع المدني وإصلاح القطاع العام ، معطيات الدراسة الميدانية .
١٩. نفس المرجع .

٢٠. نفس المرجع .
٢١. نفس المرجع .
٢٢. إيمان محمد حسن : التطور العالمي والاقليمي لمفهوم حقوق الانسان (مصر) في أماني قنديل «محرر» التطور العالمي والاقليمي لمفهوم حقوق الانسان وإنعكاسة علي المنظمات الأهلية ، دراسة حالة ، «مصر، المغرب ، لبنان»، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٦، ص ص ٤٥-١٣٨ .
٢٣. نفس المرجع ، ص ٥٠.
٢٤. نفس المرجع ، ص ٤٧ .
٢٥. أماني قنديل: بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، شراكات حقيقية ؟ أم شراكات هشه (في) أماني قنديل «محرر» التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥. بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ٢٠٠٥، ص ص ٣٢-٩ بخاصة ١٣ .
٢٦. نفس المرجع ، ص ١٤ .
٢٧. Salamon, Lester M. : «The Rise of Non-profit Sector» Foreign Affairs, July- August, ١٩٩٤.
٢٨. Ibid.
٢٩. أيمن عبد الوهاب : بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ، «في» أماني قنديل «محرر» التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٥-٣١٠، بخاصة ص ٢٨٨.
٣٠. أيمن عبد الوهاب : المشاركة الشعبية، واقع تفرضه متطلبات النهوض الوطني ، الهيئة القبطية الأنجليكية ، بحث غير منشور ، ص ٣٨ .
٣١. نفس المرجع ، ص ٣٨ .
٣٢. مقابلة مع وكيل وزارة الضمان الاجتماعي ، المشرف علي قطاع المنظمات غير الحكومية ، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧.
٣٣. مقابلة مع المهندس نبيل صمويل رئيس الهيئة القبطية النجليزية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٣ .
٣٤. أيمن عبد الوهاب : بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٠-٢٩١ .